

مدرسہ اکتب خانہ آصفیہ کراچی آباد و کن

۱۷۲۱۱

————— (*) —————

نمبر داخل

تاریخ داخل

مجمع الموعود مجمع الموعود

۱۰۰

۱۷۲۱۱

نمبر کتاب

۱۷۲۱۱

کتاب و فن مذکور

﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الهوامع ﴾

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	خطب الكتاب وداعي التأليف	٣٧	مسألة يصرف لتناسب أو ضرورة الخ
٣	مقدمات الكتاب وتقسيم مسائله	٣٨	الاسماء الستة
٣	الكلمة	٤٠	المتنى وما ألحق به
٤	أقسام الكلمة	٤١	مسألة لا يتنى ولا يجمع غالباً يجمع ولا اسم الخ
٥	الاسم وعلاماته وأقسامه	٤٥	يجمع المذكر السالم وما ألحق به
٦	الفعل وأقسامه وعلاماته	٥٠	مبحث في حكم ما تنى به من تنى أو يجمع
٧	أحوال المضارع	٥٠	مسألة قد يوضع كل من المفرد والمتنى والجمع
٩	أحوال الماضي		موضع الآخر
٩	أحوال الأمر	٥١	الأفعال الخمسة
٩	الحرف وعلاماته	٥٢	الفعل المضارع المعتل الآخر
١٠	الكلام	٥٢	خاتمة في الاعراب المقدر
١١	مبحث فيما يتركب منه الكلام	٥٤	الكرة والمعركة
١٢	أقسام الكلام	٥٦	الضائر وأحكامها
١٢	الكلم	٥٦	الفهم المتصل وأقسامه
١٢	الجاه	٥٨	لواحق الضائر المتصلة
١٣	مبحث في القول	٦٠	المنفصل وأقسامه ولواحقه
١٣	الاعراب وعمله	٦١	الفهم المستتر وأقسامه
١٥	البناء والمبنيان	٦٢	مسألة أخص الضائر الخ
١٦	أوجه مشابهة الاسم للحرف	٦٤	مسألة يجب قبل ياء المتكلم الخ
١٨	المعربات	٦٥	مسألة الأصل تقديم فسر الخ
١٩	مسئلة في نخل الحركة	٦٧	مبحث في ضمير الفصل
٢٠	الحركات وأقسامها	٧٠	العلم وأقسامه
٢١	أنواع الاعراب	٧٢	مبحث في تنكير العلم
٢١	مبحث في أن الاعراب أصلي وفرعي	٧٤	اسم الإشارة وأقسامه
٢٢	جمع المؤنث السالم وما ألحق به	٧٦	لواحق اسم الإشارة
٢٤	ملا ينصرف	٧٧	أنواع الإشارة
٢٤	وانع الصرف	٧٨	أداة التعريف
٣٤	مسئلة القبائل والبلاد الخ	٨١	الموصول وأقسامه
٣٥	مبحث في صرف أسماء السور	٨٥	صلة الموصول
٣٥	مسألة ينون في غير النصب ممنوع آخره ياء الخ	٨٦	عائد الموصول
٣٦	مسألة ما منع صرفه دون عاميته الخ	٨٧	مسألة يمنع تأخير موصول الخ
٣٦	مسألة يصرف المنوع اذا صغرا الخ	٨٩	مبحث في حذف العائد

﴿تابع فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الهوامع﴾

صفحة	صفحة
٩١	أحوال أي .
٩١	خاتمة في من وما
٩٣	﴿الكتاب الاول في العمدة﴾
٩٣	المرفوعات من الاسماء
٩٣	المبتدأ والخبر وأحكامهما
٩٦	مبحث في الجملة وأقسامها
٩٦	مبحث في رابط الجملة
٩٨	مبحث في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
٩٩	مبحث في الاخبار بظرف الزمان أو المكان
١٠٠	مسألة الاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره الخ
١٠١	مسألة الاصل تأخير الخبر الخ
١٠٢	مسألة حذف ما علم من مبتدأ أو خبر الخ
١٠٨	مبحث في تعدد الخبر والمبتدأ
١٠٩	مسألة تدخل الغاء في الخبر الخ
١١٠	مبحث في دخول الناسخ على المبتدأ الموصول الشرطي
١١٠	نواسخ المبتدأ والخبر وأقسامها
١١٠	الاول منها كان وأخواتها
١١٣	مبحث في دلالة هذه الافعال على الحدث
١١٤	مبحث في حكم تعدد خبرها
١١٤	مبحث في تصرفها
١١٥	مبحث في سبب تسميتها ناقصة
١١٦	مبحث في حكم حذف أخبارها
١١٧	مبحث في حكم توسط أخبارها
١١٧	مبحث في حكم تقديم أخبارها
١٢١	مبحث في حكم حذف كان واسمها
١٢٢	مبحث في حكم حذف نون كان
١٢٣	مسألة الحق بليس أحرف
١٢٣	ما الدافئة الحجازية
١٢٤	إن النافية العلية
١٢٥	لا النافية الحجازية
١٢٦	لات
١٢٧	مسألة تزداد الياء في خبر منفي بليس
١٢٨	الثاني من النواسخ كاد وأخواتها
١٢٩	مسألة تعمل ككان
١٣٠	مبحث في حكم تقدم خبر هذه الافعال أو توسطه
١٣٢	الثالث من النواسخ ان وأخواتها
١٣٤	مسألة تعمل عكس كان
١٣٥	مبحث في حكم تقدم خبرها
١٣٦	مسألة تكسر إن صلة وحالا الخ
١٣٨	مبحث في فوارق أن المفتوحة عن المكسورة
١٣٨	مسألة تدخل اللام اسم المكسورة الخ
١٤١	مسألة ترد إن كنتم الخ
١٤١	مبحث في تخفيف إن المكسورة
١٤٢	مبحث في تخفيف أن المفتوحة
١٤٣	مبحث في تخفيف كأن ولكن
١٤٣	مسألة تلي ما ليت الخ
١٤٤	مسألة كان لا إن لم تكرر الخ
١٤٧	مبحث في دخول همزة الاستفهام على لا
١٤٧	مسألة يجب اختيار تكرار لا الخ
١٤٧	الرابع من النواسخ ظن وأخواتها
١٥١	مسألة مدخولها ككان الخ
١٥١	مبحث في كون أن ومعمولها يسدان عن المفعولين في هذا الباب
١٥٢	مبحث في حكم حذف مفعولي أفعال هذا الباب
١٥٣	مبحث في اختصار المنصرف من هذه الافعال بالانفاء
١٥٤	مبحث في حكم اختصاصه بالتعليق
١٥٥	مبحث في ملحقات الافعال المذكورة
١٥٦	مبحث في اختصاصها بجواز إعمالها في ضميرين الخ
١٥٦	مسألة يحكى بالقول وتصر يفه الجمل الخ
١٥٨	مسألة تدخل الهمزة على علم ورأى الخ
١٥٨	مبحث في جواز حذف المقاعيل الثلاثة أو بعضها

﴿تابع فهرست الجزء الاول من كتاب معجم الهوامع﴾

صفحة	صفحة
١٧٩ الندية	لدليل
١٨٠ الاستغاثه	١٥٨ بحث في الملحقات بأعلم وأرى
١٨١ الترقيم	١٥٩ الفاعل ونائبه
١٨٤ مسألة الأجود وانتظار المحذوف الخ	١٦٠ بحث في تجريد عامل الفاعل عن علامتي التثنية
١٨٤ المفعول المطلق وهو المصدر	والجمع
١٨٦ حكمه وعامله	١٦٠ بحث في حذف الفاعل لقرينة
١٨٧ بحث في اختصاص المصدر	١٦١ مسألة الأصل أن يلي فعله الخ
١٨٨ مسألة يحذف عامله لقرينة الخ	١٦١ مسألة يحذف لغرض الخ
١٩٣ مسألة أنا وبوا عنه صفات الخ	١٦٢ بحث في حكم إقائه غير المفعول به مقام العاقل
١٩٥ المفعول له	مع وجوده
١٩٥ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	١٦٤ مسألة لا يكون الفاعل ونائبه جملة الخ
١٩٩ مسألة يصلح للنظر فيه من لا يمكنه الخ	١٦٤ المرفوع من الأفعال
٢٠٠ مسألة كذا تصرف يمين وشمال الخ	١٦٤ الفعل المضارع المجرد
٢٠٣ مسألة يتوسع في المتصرف الخ	١٦٥ خاتمة في المرفوعات
٢٠٤ بحث في نيابة المصدر عن الزمان والمكان	١٦٥ ﴿الكتاب الثاني في الفضائل﴾
٢٠٤ الظروف المبنية	١٦٥ المفعول به
٢٠٤ بحث إذ	١٦٦ بحث في وجوب تقديمه
٢٠٦ د اذا	١٦٦ بحث في حكم حذفه
٢٠٧ د الآن	١٦٧ مسألة اذا تعدد مفعول الخ
٢٠٨ د أس	١٦٨ مسألة يحذف عامله قياساً
٢٠٩ د بعد	١٦٩ التحذير
٢١٠ قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل	١٧٠ الاغراء
ويمين وشمال وفوق وتحت ودون وحسب وغير	١٧٠ الاختصاص
٢١١ بحث بين	١٧١ المنادى وأدواته
٢١٢ د حيث	١٧٢ أحكامه
٢١٣ د دون	١٧٣ بحث في تنوين المبنى
٢١٣ د ريث	١٧٣ مسألة يحذف حرف النداء الامع الله الخ
٢١٣ د عوض	١٧٤ بحث فيما لا يجوز نداءه
٢١٤ د قط	١٧٤ مسألة اذا نودي إشارة وصف الخ
٢١٤ د كيف	١٧٥ مسألة اذا نودي علم وصف الخ
٢١٤ د لدن	١٧٧ بحث في حكم تكرار المنادى المضاف
٢١٥ د لما	١٧٧ مسألة لزوم النداء من الاسماء قبل الخ

* تابع فهرست الجزء الاول من كتاب جمع المواعظ *

صفحة	صفحة
٢٣٦ بحث الحال	٢١٦ بحث المدوس
٢٣٨ بحث في ورود الحال مدبرا	٢١٧ د مع
٢٣٩ مسألة نجب تسكيره	٢١٨ المبني من الظروف جوارا
٢٤٠ مسألة لا يجيء من نكرة غالبا	٢١٩ المفعول به
٢٤٠ بحث في تقديمها على صاحبها	٢١٩ عامله
٢٤١ بحث في تقديمها على عاملها	٢٢٠ تقديمه على عامله ومساخه
٢٤٢ بحث في توسط الفعل بين حالين	٢٢٠ أحكامه بالسنة العطف
٢٤٣ بحث في حكم تقديم الحال على الجملة اذا كان عاملها طرفا	٢٢٢ المشتق
٢٤٣ مسألة وان وقع طرف واسم الح	٢٢٦ تقديمه على المشتق منه
٢٤٤ .. مثله اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه	٢٢٦ مثله لا يستثنى بأداة شيان
٢٤٥ مسألة تقع موطوءة وكدة الح	٢٢٧ بحث في حكم الاستثناء بعد الح
٢٤٥ مسألة تقع جملة خبرية الح	٢٢٧ بحث في تكرار إلا
٢٤٧ بحث في الجملة الاعتراضية	٢٢٨ بحث في استثناء المساوي
٢٤٩ مسألة ورد منه العاظ من كبح الح	٢٢٩ مسألة يوصف بالا وبتاليها الح
٢٤٩ بحث التميز	٢٣٠ بحث في ورود إلا بمعنى العطف
٢٥١ مسألة تميز الجملة الح	٢٣٠ بحث لا تقع إلا بين الموصوف وصفته
٢٥٢ مسألة تانم في تميز الجملة المطابقة الح	٢٣١ مسألة يوصف بغير ويستثنى الح
٢٥٢ بحث في حكم توسط التميز بين الفعل ومرفوعه	٢٣٢ من أدواب الاستثناء بيد
٢٥٢ بحث في جواز تسكيره	٢٣٢ ومنها حاشا وخلا وعدا
٢٥٢ بحث في حكم تعدده وحذفه لغرض	٢٣٣ ومنها ليس ولا تكون
٢٥٣ بحث في تميز العدد	٢٣٤ ومنها لاسيا
٢٥٤ مسألة تميز كم الاستعهاية منه وب	٢٣٥ ومنها الملحظ بلاسيا
٢٥٤ بحث في تميز كم الخبرية	٢٣٥ ومنها به
٢٥٦ بحث في تميز كذا	٢٣٦ ومنها لا

كِتَابَات

جميع الهوامع شرح جميع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ رحمه الله

عن تصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ

(على ثقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاسكندرية)

الجزء الاول

منطبعة البنغازة بجوار محافضة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سبحانك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك * وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصته بروح
قدسك * (وبعد) فإن لنا ألبغا في العربية جمع أدياها وأصاها * وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة
إلا أحصاها * ومجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل * وجوعا قصرن عنه جوع الأواخر والأوائل *
حشدن فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع * وأوردته مناهل كتب فاض عليها جمع الهوامع * وجمعت من
نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع * وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثيرا بقول *
طويل الذيل * جامعا للشواهد والتعاليل * معتبيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل * منها على الضوابط
والقواعد * والتقاسيم والمقاصد * فرأيت الزمان أضيق من ذلك * ورغبة أهله قليلة في ما هالك * مع إلحاح
الطلاب على في شرح يرشدهم إلى مقاصده * ويطلعهم على غرائب وشوارده * فخيرت لهم هذه الجمالة
الكافلة بمجل مبانيه * ونوضح معانيه * وتفكيك نظامه * وتعليل أحكامه * مسماة بجمع الهوامع * في
شرح جمع الجوامع * والله أسأل أن يبلغ به المنافع * ويجعلها بمن يسابق إلى الخيران ويسارع * بمنه وكرمه
(أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم * وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجموع الكلم * وعلى آله وصحبه ما قام
بالنفس ضمير وأعرب عنه فم * وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في
الجوامع من المسائل والخلاف * حاولو جازة اللفظ وحسن الائتلاف * محيط بخلاصة كتابي التسهيل
والارتشاف * مع مز يدواف فائق الانسجام * قريب من الافهام * وأسألك النفع به على الدوام * وينحصر

في مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجمله والقول والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمدهى المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورين وما حمل عليها من المجرومات وما يتبعها من الكلام على أدواب التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بنية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتناسخها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب يديع لم أسبق اليه محذون في محذو كتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعة والايام سبعة والطواف سبعة الحديث

(الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين)

(ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا اله الا الله تعالى الى كلمتوا عينا وينكم الا نعبد الا الله الآية كلامها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون وما بعده وما في حديث المحمدين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة ليده الا كل شيء ما خلا الله باطل وهذا الاطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى معه فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط والاشارة وبلفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارع وتوابع النسب وتاء التأنيث والاضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جرح اليه الرضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة التزاج فجعل الاعراب على آخره كالركب المزجي ولم اخرج الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجا للمهمل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكرى القول الذي يخرج منه لما سيأتى من انه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالرأى ممنوع لعدم تبادره الى الاذهان اذ هو مجاز وعدلت كالللباب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ردهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لانه كما قال الرضى وغيره صفة في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلا ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقدمت المعرفة على المعرفة كصنع الجمهور لانه الاصل في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرفة عقلا فقدم وضعا ومن قال ان اللام في الكلمة للجنس المقتضى للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان فقد سهوا ظاهرا بل هي للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله فان كلامها كلمة تقديرا اذ لا تنأى الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة بتحقيقا لعدم دلالة جزئيه على جزء معناه وشمل المنوى المستكن وحوبا كانت في قم وجوارا كما سيأتى في مبعض المضمرة وخرج بقولى معه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينومع اللفظ وقيدته في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال ليخرج الاعراب المقدرة منه من معنى اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته العلم به لانه اذا شرط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في المنوى أولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا يسمى كلمة وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام نجر الدين الرازي في تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما هو كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت بفعل أو غيرها بان احتاجت في اعادة معناها الى اسم أو فعل أو جملة لحرف وقال ابن النحاس معناه في نفسه)

(ث) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه الخالعة والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لا تحلوا إما أن تدل على معنى في نفسها أولا الثاني الحرف والاول إما أن يقترن بأحد لازمة الثلاثة أولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بان يقال الاسم مادل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان والفعل مادل على معنى في نفسه واقترن والحرف مادل على معنى في غيره وفي المواضع الثلاثة للسببية أي دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره أي انضمامه اليه فالحرف مشروط في اعادة معناه الذي وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء في مررت يزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنتم ولا وكان قدوا ما ذرو فوق ونحوهما وان لم تذكر الا بتعلقها فليس مشروطا في اعادة معناها للقطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط ليتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس وفوق الى علو خاص وقس على هذا وقيل هي للظرفية أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره أي حاصل فيه كمن في نحو أكلت من الرغيف فانها تضيف معناها وهو التبعية في الرغيف وهو متعلق بها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغيره راجعا للمعنى كإبن الحاجب فقد أبعد اذ لا معنى لقولنا مادل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو في غيره أما الاول فلان الشيء لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثاني فلا به لا يصح أن يكون الشيء ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضي والحال والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فنحو مضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب في أول النهار لانه وان أفهم معنى مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دل على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة وانما اوضاع الذات قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها في الاصل للزمان وعرض مجرد هانسه وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة وقد نرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى في نفسه قال لانه ان خطوب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خطوب بالاسم والعمل وهو لا يفهم موضوعها لغة كان كذلك وان خطوب به من يفهمه فانه يفهم منه معنى عملا يفهمه موضوعه لغة كما اذا خطوب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والعرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافها المفهوم منها في التركيب عين المفهوم منها في الافراد

(فالاسم من خواصه نداء ونحو ياليت تنبيه وتنوين لافي روى وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعدي

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر وإضافته وحرفه وبنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعدلوا
هو على المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهو لعين أو معنى اسمها أو وصفا ومنه ما سمي به أو أريد له لفظه كلو واللوا
وزعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله كنز

(ش) للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وقد كرمناها تسعة أحدها النداء وهو الدعاء بحروف
مخصوصة نحو يا زيد وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضا على ما سيأتي والمفعولية
لا تليق بغير الاسم فإن أو رد على ذلك نحو قوله تعالى يا ليت قوي يعلمون . يا ليتنا نرد . ألا يسجدوا وحديث
البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا على ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو
فعل فالجواب أن ياتي ذلك ونحوه للتنبيه لالنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادى
محذوف أي يا قوم وضعه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت
ولا محذوف ومن الأسماء الدليل على أهميته الا النداء نحو يا مكرمان ويا فلان لانها يجتمعان بالنداء الثاني
التنوين وسيأتي حده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ما عدا التثنية والثاني
اللاحقين لروى البيت وهو الحرف الذي تسمى له القصيدة فانهما لا يجتمعان به كاسيأتي وإنما اختص الباقي به لأن
التمكين منه للفرق بين المنصرف وغيره والتسكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل إنما يدخل جمع المؤنث
السالم والعوض إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولا حظ لتغير الاسم في المنصرف ولا التعريف
والتسكير ولا الجمع ولا الإضافة فإن أو رد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما • باذئاب لو لم تغتنى أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظته ولذلك شدد آخرها وأعربت
ودخلها الجر والإضافة كما سيأتي شرح ذلك في مبعد التسمية الثالث حرف التعريف إذ لاحظ لتغير الاسم
في التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بالشمولة لها واللام على قول من يراها وحدها المعرفة ولأم في
اللفظية ولسلامته من ورود الالموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك واللوفان اللوتغ عمل الشيطان
رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو أضع علاماته إذ به
يعرف أهمية التاء من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطوب منه ولشمولة القسم الثاني دون
الاجبار عبرت به دونه وسواء الاسناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك في شرح
التسهيل حيث جعل الثاني صالحا للفعل والحرف كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بانها هنا
اسمان مجردان عن معناهما المعروف لارادة لفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلا
اسم معناه ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه
حيث قال وان نسبت لأداة حكما • فإن أو أعرب واجعلتها اسما

وفي شرح أو وسط الاخفش لمبرمان إذا قلت هل حرف اسم فقام فاما جئت باسم الحرف ولم تأب به على موضعه
وهذا مع ما تقدم في الام على لو معنى قول ومنه ما سمي به أو أريد له لفظه وعلى الثاني يتخرج قول العرب زعموا
مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة حيث أسند الى الجملة الفعلية
في الاول والاسمية في الثاني فالمعنى في الاول هنا اللفظ مطية الكذب أي يقسمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به
الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكي كما يركب الرجل في مسيره الى بلد مطية ليقتضي عليها حاجته
وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أي كالكنز في نفاسه وصيائته عن أعين الناس فإن قلت فاصنع

بقوله تسمع بالمعنى خبر من أن تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أى أن تسمع وهما في تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كاهن في قوله تعالى وان تغربوا قرب التقوى . وأن تصوموا خير لكم ونظيره في حذف أن قوله **الأي هذا اللاتى احضر الوغى** * وان أشهد اللذان هل أنت مغلدى

فمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لقرينة ذكره في المخطوف ليصبح عطفه عليه والالزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أمام رواه بالنصب فهو على اضرار أن لا حذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه بما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول للفعل مع الزمان فخر دلا حذم لدوليه كما في قوله

* فقالوا ما نشاء فقلت الهو * فانه نزل فيه الهو منزلة الله وليكون مفردا مطابقا للسؤل عنه المفرد وهو ما في ما نشاء ولم يحمل على حذف ان كما في البيت السابق لان قوله ما نشاء سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها كان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعتراض يجوز أن يراد أشاء في الحال اللهم في الاستقبال ودفع بأن قوله في تمامه * الى الاصباح آثر ذى أثر * يمنع ذلك الخامس الاضافة أى كونه مضافا أو مضافا اليه وأما محو يوم بنفع الصادقين فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدى الى الاسماء معنى الافعال التي لا تعدى بنفسها اليها لاقتضاءها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الاعلى اسم بعد فعل لفظا أو تقدير او اذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره فان أورد على هذا حقول الشاعر

والله ما لي بنام صاحبه * ولا تخالط اليان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل باتفاق فالجواب انه على حذف الموصوف أى بليل نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدل على اسميته مهمسا لعودها اليها في قوله تعالى مهمات أتت به وما التجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ما أحسن زيدا وأل الموصولة لعوده عليها في قولهم * قد أفلح المتقى ربه * فان أورد على هذا حقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل الاعلى الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أى ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدل على اسميته كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدل الياشى على اسميته اذا في قوله ألقاك اذا خرج زيد . ثم نهت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد في الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو ما دل على قيد في غير الذات كجلى وخفى وقد يصلح الاسم لها كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ولا قسم الكنية واللقب وبالمعنى قسم الذات لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقولى ومنه ماسمى به الخ فيه لف ونشر مرتب فالمثلان الأولان لماسمى به والأخيران لما أريد لفظه * فائدة * قولهم زعموا مطية الكذب لم أفص عليه في شيء من كتب الامثال وذكر بعضهم أنه روى من طية الكذب بالطاء المعجمة والنون وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو والكلابي قال بس مطية المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان وأخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الامش عن شريح القاضي قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله تاء فاعل أو تاء تأنيث ما كنه وأمر ان أفهم الطلب وقبل نون تو كيد وهو مستقبل وقد بدل عليه بالخبر وعكسه ومضارع ان بدى بهمزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جمعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبة

أو غائبين أو ياء غائب مطلقاً أو غائبات

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسبان وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع وذكر مع كل قسم علامته لأنه أبلغ في الاختصار أحدها الماضي ويميز بقاء الفاعل سواء كانت المتكلم أم مخاطب وبقاء التانيث الساكنة وإنما اختص بها الاستغناء المضارع عنها بقاء المضارعة واستغناء الأمر بقاء المخاطبة والاسم والحرف بالثناء المتحركة قال ابن مالك في شرح السكاكية وقد انفردت التاء الساكنة بلحاظها نعم وبش ككما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك ورد الأخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله الثاني الأمر وخاصته أن يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع والأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله قال ابن هشام الآن يراد به الخبر نحو أرم ولا حرج فإنه بمنى رمية والحالة هذه والالكان أمر الله بتجديد الرى وليس كذلك وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن . والمطلقات يترى من كأي دل على الخبر بلفظ الأمر نحو فلم يدله الرحمن مداً أي فميد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الحرف الأربعة الهزرة والنون والتاء والياء والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه إذ لا تدخل على إهاء وأهلم فالهزرة للمتكلم مفرداً نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظماً نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً والغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً والغائبات واحترز من هزرة ونون وتاء ياء لا تكون كذلك كما كرم وترجس الدواء إذا جعل فيه ترجسا وتكلم ویرنا الشيب خضبه باليرناء وهو الخناء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال ونالها فيهما)

(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة قال لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت زيد يقوم غداً فعناه ينوي أن يقوم غداً الثاني أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأسكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأى الجمهور وسيبويه أنه صالح للحال حقيقة فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عندى بدليل حمله على الحال عند البحر من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لا فائدة الاستقبال ولا تدخل العلامة الأعلى الفروع كعلامات التنبيه والجمع والتأنيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمتقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقه المثال

(و يرجح الحال مجرداً ويتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولام الابتداء عند الأكثر والاستقبال بظرفه واسناده لتوقع كونه طلباً أو وعداً ومع توكيد وترج ومجازاة وناسب خلافاً لبعضهم مطلقاً والسبيل في أن ولو مصدرية وحرف تنفيس للام قسم ولانافية في الأصح وينصرف للمضى ولم لا وقيل كان ماضياً فغيرت صيغته ولو الشرط وأذور بما وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكهو)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يرجع فيه الحال وذلك إذا كان مجرداً لأنه لما كان لكل من الماضي

والمستقبل صيغة تخصمه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالة على الحال راجعة عند تجرده من القرائن جبرالما
فانه من الاختصاص بصيغة وعاله الغارمي بأنه اذا كان لفظ صالحا للحال لا قرب والابعد فالأقرب أحق به والحال أقرب
من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وانما أوتفى بليس
أوما وإن لانها موضوعا لنفي الحال أو دخل عليه لام الابتداء هذا قول الأكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز
بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلا لا اقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن بانسروهن وأجيب
بأن استعماله في المستقبل والماضي مجاز وانما يخص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المضي
بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة قال حسان بن سعيد ليس يكون الدهر مادام يذبل وهو قال تعالى قل ما يكون لي أن
أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الا ما يوحى الي وأجيب بأن الكلام اذا لم يكن قرينة تصرفه الى الاستقبال لعظمية
أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وان ربك لبعكم بينهم
يوم القيامة . اني لبعزني أن تذهبوا به فيمزن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال أبو علي لا توجد الا مع الحال
وهذه حكاية حال يعني الآية الاولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به
الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولا له أو مضافا اليه نحو آزر
اذا تزورني فالعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا واصله اذا الى الثاني أو اسندا الى متوقع كقوله
يهولك أن تموت وأنت ملتغ . لما فيه النجاة من العذاب

اذلوا ريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال أو اقضى طلبا نحو والوالدات يرضعن . لينفق
ذو سعة . ربنا لا تؤاخذنا أو وعدا نحو يعذب من يشاء وينفر لمن يشاء أو حجب أداة توكيد كالنونين لانه انما
يليق بالم يحصل أو أداة ترجع نحو على أبلغ الاسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لانحو إن يشأ يذهبكم كيف تصنع
أصنع أو حرف نصب ظاهرا كان أو مقدرا خلافا لبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بشئ من حروف النصب
والسهلي في قوله لا يتعين بأن أو المصدرية نحو يود أحدهم لو يمر بخلاف لو الشرطية فانها تصرفه للمضي
كما سيأتي أو حرف تنفيس وهو السين وسوف لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال
قبل أولام القسم أو النافية وعليه في الأولى الجزولي وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية معظم المتأخرين
وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال معا فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم
عندي خزانة الله الرابع ان ينصرف معناه الى المضي وذلك اذا اقترن بلم أو لما وذهب الجزولي وغيره أن
مدخولهما كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب الى سيويه ووجهه ان المحاطة على المعنى أولى من المحاطة على
اللفظ ورد بأنه لا نظيره وتطير الاول المضارع الواقع بعد لو اذا المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الالفاظ ولم
أقبل بالجازمة للاستغناء عنه اذ لا يدخل على المضارع سواها أو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو ادنحو
واذ تقول للذي أنعم الله عليه أي قلت أو ربما نحو

ربما نكره النفوس من الأم . وله فرجة كحل العقال

أو قد التعليلية . نحو قد أترك القرن مصفرا أنامله . بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان
نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور وأوصحب لما الجوازية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال أبو حيان وبمحتاج إثبات
ذلك الى دليل من السماع أي في جواز وقوع المضارع بعدها في المعروف أنها لا تدخل الا على ماضي اللفظ
والمعنى كما سيأتي وما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في
الفعلين المتعاطفين نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الارض أي فأصبغت الارض

ولقد أمر على اللبم سبني * قضيت ثمت قلت لا يعني

أى مررت قال أبو حيان ومن القرائن المختصة بالحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاز يديضحك
 (ص) * والماضى للحال بالانشاء والاستقبال بطلب و وعد وعطى على مستقبل وفى بلا وان بعد قسم ويحمله
 والمضى بعد همة التسوية فان كانت لم يهدأ من تعين المضى وتخفيض وكلما وحيث وواقصاة أو صفة نسكرة
 عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

(ش) * للماضى أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضى وهو الغالب الثانى أن ينصرف الى الحال
 وذلك اذا قصد به الانشاء كعبت واشترت وغيرهما من أفعال العقود اذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه
 فى الوجود الثالث أن ينصرف الى الاستقبال وذلك اذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الافعلت
 أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطاف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم
 البار ويوم يمنع فى الصور هرع وفى بلا أو إن بعد قسم نحو ولئن زالتا إن أسكنهما من أحسن بعده أى
 ما يسكنهما وردوا فوالله لا زدنا كم أبدأه الرابع أن يحقل الاستقبال والمضى وذلك اذا وقع بعد همة التسوية نحو
 سواء على أفت أم فعلت اذ يحقل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك وسواء كان الفعل
 معادلا بام أم لا نحو سواء على أى وقت جئتني فان كان الفعل بعد أم مقرونا لم تعين المضى نحو سواء عليهم أن نذرتهم
 أم لم تنذرهم لان الثانى ماضى معى فوجب ماضى الاول لانه معادل له أو وقع بعد أداة تخفيض نحو هلا فعلت ان
 أردت المضى فهو توبيخ نحو هلا كان من القرون من قبلكم أو لوبقية أو الاستقبال فهو أمر به نحو هلا تفرأى
 لينفرا أو بعد كلما للمضى نحو كلما جاء أمة رسولا كذبوه والاستقبال نحو كلما نصبت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث
 فالمضى نحو فأتوهن من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت فول أو وقع صلة فالمضى نحو
 الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو والذين تابوا من قبل أن تغدوا عليهم وقد اجتمع فى قوله انى لا تيكم
 بذكر ماضى من الامر واستجاب ما كان فى غدا ووقع صفة لنسكرة عامة فالمضى نحو رب ردفه رفته ذلك
 اليوم والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فو اها فادأها كما سمعها أى يسمع لانه ترغيب لمن أدرك
 حياته فى حفظ ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصورة كلما يقال بعد أن ساقها وهذه المثل
 فى هذه الاحوال من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الحمل على المضى لابقاء اللفظ على موضعه وانما فهم
 الاستقبال فيما مثل به من خارج وواقته المرادى

(ص) * وليس أصلا للأفعال والباقي فرع والامر مقتطعا من المضارع على الأصح

(ش) * فيه مسئلتان الاولى ذهب بعضهم الى أن الأصل فى الأفعال هو الماضى لانه أسبق الامثلة لاعتلال
 المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع هو الماضى مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة
 أصول الثانية ذهب الكوفيون الى أن أصول الفعل الماضى والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع
 اذا أصل الفعل لتعمل كامر العائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على السنتهم استقلوا بحى اللام فيه فحذفوها
 فيسمع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل
 برأسه وما ذكر فى أصله فمذوع

(ص) * والحرف لعلامة له فان اختص باسم أو فعل عمل والأفلا ويستثنى من الاول هل التى فى حيزها فعل
 ومن الثانى ما ولا وان النافيان

(ش) * الحرف لعلامة له ووجوده بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو

ثلاثة أقسام يختص بالاسم ويختص بالفعل ومشتراك بينهما والاصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما يختص به وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الاول بأن لا يتزل منه نزلة الجزء فان تزل كالوسين التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الاصل هل التي في حيزها فعل فانها تختص به بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها كما سيأتي في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص عرضي لا يلزم وما ولا وان النافيان فانها لا تختص ومع ذلك تعمل لأن لها شبهة بليس في أنها للنفي والحال وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها

﴿ص﴾ وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح

﴿ش﴾ المشهور ومذهب الجمهور أن المذكرات أفعال لاتصال خبرها بالرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستند إلى عدم تصرفها وفاقه في الأولى ثعلب وفي الثانية العارسي وابن شقير ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد حكى العبدى في شرح الايضاح أن المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا انظر من قول من قال ان ليس وعسى حرفان قال ابن الحاج هو وان كان في بادئ الرأي ضعيفا لأنه أقوى لمن تأمل لأنها لا تدخل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه

﴿ص﴾ والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد وإفادة ما يجهل لاتحاد الناطق وأشكل تصوير خلافه

﴿ش﴾ الكلام يطلق لغة على الخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان إطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها على اللفظ المركب أفاد أنهم يغدو هل هو حقيقة فهما أو في الأول فقط أو الثاني فقط ثلاثة مذاهب للنحويين على الكلمة الواحدة كما في الصحاح وأما في الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مفيد نخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه وهو المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الاول لأنه خلاف التكلم فكأن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة السامع أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون محتاجا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه فلا يضرب احتياجه إلى المتعاقبات من المعاني ونحوها وهل يشترط إفادة المخاطب شيئا يجمله قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو السماء فوق الأرض والبارحارة وتكلم رجل كلاما والثاني لا وصححه أبو حيان قال والا كان الشيء الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجمله فاستعداد ضمونه ثم خوطب به ثانيا وعمل الخلاف ما اذا ابتداء به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو حيان في تذكرته وهل يشترط في الكلام القصد قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلائق فلا يسمى ما ينطق به النائم والساهي كلاما وعلى هذا يزداد في الحد مقصود والثاني لا وصححه أبو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلاو اصطلاح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا أو مبتدأ والآخر خبرا ليسم ذلك كلاما وعلى أن الكلام عمل واحد فلا يكون عاملا الا واحدا وعلى هذا يزداد في الحد من ناطق واحد والثاني لا وصححه ابن مالك وأبو حيان كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور

لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى فكانها مقدرة في كلامه وهذا معنى قولي وأشكل تصور خلافه (تنبيه) تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الا فائدة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف ومضى زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لاتقيد بتميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه أو من قبيله الا فائدة لثلايلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القليل دون الشخص لان ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وان لم تصح منه العائدة وهو بحاله لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطائر ولا يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما ذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشي من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفيد ليس بكلام لم يكونوا قسموا الى قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفيد اسم الكلام رأسا على أن الكلام انما يفيد بالمواضعة وليس لها تأثير في كونه كلاما كما لا تأثير لها في كونه صوتا وقد تصدى أبو طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب التصويين في ذلك وأكثر ما استدلل بقولهم لمن يورد ما نقل فائدة هذا ليس بكلام وبقول سيبويه أن الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له في ذلك وأما قولهم لقليل العائدة ليس بكلام فن باب المجاز والمبالغة كقولك البليد ليس بإنسان وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سمو الجملة المفيدة كلاما دون ما لم يفيد لان ذلك على سبيل التحقيق كما أنهم سمو هذه الحوادث الواقعة كضرب أفعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جني في الخصائص فان قيل لم يوضع الكلام على ما كان مستغلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لأن الكلام أخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الأحاد من ذلك خست باسمه لا يقع الا على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه * ولكل قوم سنة وإمامها *

بخصوص ولا يمكن في كلمة خلافا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفارسي ولا فعل وحرف خلافا لشدوذ بل في اسمين واسم وفعل

(ش) الضمير عائد الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأى الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعل والحرف لا مسندا اليه فهما والاسم مع الحرف اما أن يفقد منه المسند أو المسند اليه والحرفان لا مسندا اليه فهما ولا مسندا للكلمة الا اسناد فيها وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنسم ولا في الجواب ورد بأن

فساده ويتعدى الاول بعن والباقي بالهمزة ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صارت له خيل عراب أو ولده ولد عربى اللون أو تكلم بالفصح أو أعطى العربون فهذه عشرة معانٍ والمناسب للعنى الاصطلاحي منها هو الاول اذا قصد به اباتة المعانى المختلفة كما ستعرفه ويصح أن يكون من الخمسة بعده

﴿ص﴾ قال الجمهور لفظى فهو أثر يجلبه العامل ظاهر أو مقدر قيل أرمنى ونخص المقدر بما أله منقلبة والموى بغيره وقيل معنوى فهو التعبير لعامل لفظا أو تقدير اقبل أو محلا فى المبنى

﴿ش﴾ اختلف هل الاعراب لفظى أو معنوى على قولين فالجمهور على الاول واليه ذهب ابن حروف والشاويين وابن مالك ونسبه للحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الاعراب وهو الآخر كما سيأتى والمراد بالآثر الحركة والحذف والسكون والحرف وبالمقدر ما كان فى المقصور ونحوه مما سيأتى وقولنا يجلبه العامل احترام من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء وسائر الحركات فان قلت فلم لم تزد فى الحذفى آخر الكلمة كما صنع ابن هشام فى الشذور قلت قد صرح هو فى شرحه بان ذلك ليس قيدا محترزا به عن شئ اذ ليس لنا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر فحترز عنه وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك مفصلا من الحذفى وأقعد ثلايتهم كونه من تمامه وايضا فلان الاعراب قد يكون فى غير الآخر كما سيأتى وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى أنه معنوى ونسب لظاهر قول سيوريه ورجحه أبو حيان وعلى هذا فحذفه التفسير لعامل لفظا أو تقدير واستدل لصحة الاول بان الاعراب قد يكون لازما للزوم مدلوله كرفع لعمر ك ونصب سيمان الله وورودك وجوال كلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط فلا يصح قول من جعله تغييرا وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغير أو متغير عن حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب ورد بان الاول مجاز والثانى يرد عليه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل للثانى بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تضاف اليه فى قولهم حركات الاعراب وأجيب بأنها يائية وبأنها توجد فى المبنى وأجيب بأنها غيرها وبأنها تزول فى الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به وبأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة وحذفها بأثر فيه تخصيص اللفظ ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس الحركات والحروف فيه نقل اللفظ بالسكونية عن مدلوله اللغوى وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الأثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوى ونخص المقدر بما أله منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى والمنوى بما أله غير منقلبة عن نى نحو حبلى وأرطى وبغير الالف كغلامى وكذلك تقسيم التعبير الى لفظى وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظى وتقديرى وعلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى

﴿ص﴾ ومحل آخر الكلمة أو ما نزل منزلته

﴿ش﴾ المراد بالآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الاعمال الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هى آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذى هو العاقل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثني عشر فان الاعراب فيهما فى حشو الكلمة قال ابن جنى فى الخاطريان لان الاسمين المضموم أحدهما الى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذى يظهر فى الجواب أن عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين (تنبيه) يسمى آخر المعرب حرف الاعراب والمبنى لا حرف اعراب له قال ابن يعيش ورمى باسمى آخره حرف اعراب على معنى انه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه زائد على الماهية ومقارن الوضع

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الاعراب زائدة على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك أنه جزء منها وبعضها ووهاه أبو حيان الثانية ذكر الزجاجة في أسرار النحوان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأنا اشتباه المعاني فأعربت به أو نطقت به معربا في أول تبليل السهابة ولا يقدر ذلك في سبوتية الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف النعانة وفي الباب لا في البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكم بعلم ان الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام.

﴿ ص ﴾ وهو أصل في الاسماء وثالثا فيها

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو لا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيد بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجزم في الاستفهام فلو لا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان اللباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع فحولت كل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما والجزم نهى عنهما مطلقا وبالرفع نهى عن الاول وإباحة الثاني وأجيب بأن النصب على اضمحار ان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تنجح الى الاعراب وذهب بعض المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا هو القول الثاني المطوى في المتن قال في الارتشاف وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة

﴿ ص ﴾ والبناء ضده

﴿ ش ﴾ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به في التسهيل بأنه ما جئ به لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة ضربه با واحد الاشياء أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه وينقسم أيضا الى ظاهر كضرب وضرب والى مقدر كهداورد امر او محله آخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما أعلم وهو فرع في الاسماء وقيل في الافعال وقيل فيهما

﴿ ص ﴾ والمبنى الحروف والماضي وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل أو تضمن معنى الحرف وقيل أو وقع موضع مبنى أو صار ع ما وقع أو أضيف اليه وقيل أو كثرت علل منع الصرف والمختار وها قال ابن مالك وأبي الفتح وأبي البقاء ان أشبه الحرف بلا معارض

﴿ ش ﴾ هذا حصر للبناء فالجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل اللباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولا مكي صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهى ولا في النفي وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وانه اذا خيف التباس لا النافية بالناهية أي بغيرها من حروف النفي نحو ما وأما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب أصل في الافعال أيضا ولا فعلى الاول هو معرب لانه الأصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الأصل فيه ولا مقتضى لا اعرابه ووربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في أصلين وهذا امر لطيف نذكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا

أن تولفه عما كاد لسلسلة الجويني في الفقه ولسلسلة الذهب للزركشي في الأصول والاسم بعضهم بنى قطعاً
 اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثير من إلى الثاني فهم من قال من أسبابه شبه الفعل
 المبني ومثله نزال وهباب فأنهما بنيا الشبهما بانزل وبعد في المعنى ورد هذا طردا بانزوم بناء سقيالك وضم باريد
 لانهما بمعنى الامر وعكسا بانزوم اعراب اف وأواه لانهما بمعنى اتضجروا توجع المعريين ومنهم من قال من أسبابه
 عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل أو وقع غير مركب فعنده ان الاسماء
 قبل التركيب مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال
 الواقع موقع انزل ويزيد الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعه لما وقع موقع المبني كالعالم المؤنث المعدول
 كحذام فانه صارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف وازادته الى مبني كاسماء الزمان المضافة الى
 جملة أو لها ماض وزاد بعضهم أن تكثر على منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم الى أنه اذا
 اذا انضم الى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلاً لانه ليس بعدم منع الصرف
 الاترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام وبابه فان ثم العلية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال وما
 ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم
 للحرف لا غير وقوله ليس بعدم منع الصرف الاترك الاعراب ممنوع ونمليه باب حذام مردود فان سبب البناء
 فيه شبه بدرالك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ولم يكن وذلك اذ يرجح ان فيه
 العلية والتأنيث والجمعة والتركيب والألف والنون اه كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه
 لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيويه وصرح
 به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البقاء في التلخيص ثم رأيت أيضاً في تقييداً لكل الدين
 العطار وعبارته وأما مبني من الاسماء فاما مبني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن الظاهر
 والوقوف موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فاما مبني لشبهه بالحروف
 وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحوكم لانها أشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان
 يتضمن معنى الحرف أو يكون مقتضياً الى ما بعده وهذا مذهب الخذاق من الصوريين اه كلامه بحروفه ثم ان
 شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي شرطاً
 واستعها ما موصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها
 للاضافة وكونها بمعنى كل ان أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض ان أضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للعرب
 مناسبتها للحرف فغلبت مناسبتها للعرب لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقضه أبو حيان بلدين فانها ملازمة
 للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لا تنفك عنها لظاها هي مبنية وقال بعضهم انما أعربت أي تنسبها على الاصل
 ليعلم ان أصل المبنيات الاعراب كما هو بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها تنسبها على أن الأصل
 فيها التصحيح وبذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الأدلة

ص في وضعه على حرف أو حرفين وأب ونحوه ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها معي ومعناه ولولم
 يوضع كالأشارة ودان وتان للتبعية واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة
 ضمير وقيل هي مبتدآت فتضمنها لام الامر وحل الباقي وانفقارها بتأصل كموصول وإعماله كواثل السور
 ولعله كاشارة الى المضمير المعنوي أو الافتقار أو الوضع في كثير أو استغناؤه باختلاف صيغه احقالات
 ش في الوجود المعبرة في شبه الحرف ستة أحدها الوضعي بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين

فان ذلك هو الاصل في وضع الحرف اذا اصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة حرف يتبدأ به وحرف يوقب عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما حثي بها لانه اختصر بها الافعال اذ معني ما قام زيد نفيت العيام عن زيد فلا بد أن تكون أنحصر من الافعال واللام يكن للمعدل عنها اليها فائدة فان أورد على ذلك نحو أب وأخ وحم وهن وفم وذى ويدودم فانها معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت لاماتها والعبرة بالوضع الاصل لا بالحذف الطارى فان أورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة على الاصح كما سيأتى في الظروف فالجواب ان ذلك لزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم في أى وقبل انها ثلاثية الوضع وان اصلها معي فحذفت لامها اعتبارا ولما اردت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا (تنبيه) قال أبو حيان لم أقف على مراعاة الشبه الوضعى الا لابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه في باب التسمية اذا سميت بباء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالأعراب قال ابن هشام وهذا ينفى اعتبار الشبه الوضعى الثانى المعنوى بأن يتضمن الاسم معنى من المعانى التى حقها أن تكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف كادوات الاستفهام والشرط أم لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه وهو الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف ولكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل واعترضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهابها عن حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما فى الباب انها للاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان أورد على هذا الشبه تنبيه اسم الاشارة فانها معربة بالالف رفعها والياء نصبها وجرها فالجواب أن ذلك لمعارضه الشبه بالتنبيه التى هى من خصائص الاسماء الثالث الاستعمالى بأن يكون الاسم نائبا عن الفعل أى عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا وذلك أسماء الافعال فانها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هى بالعوامل فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهى ان وأخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو رأى الاخفش نسبة فى الايضاح للجمهور وعليها قولان آخران أحدهما ان محلا نصب بأفعال مضمرة وعليه المازنى والثانى انها فى محل رفع بالابتداء وان مرفوعها أغنى عن الله بركا فى أقام الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طردا للباب واحتراز بقولنا ولا يتأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو ضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقارى بأن يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يقيم عناء كالموصول والغايات المقطوعة عن الاضافة واداء نحوها بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر واعراب اللذان واللتان لما تقدم فى ذان يتان الخامس الاهمالى ذكره ابن مالك فى الكافية الكبرى ومثل له فى شرحها بأوائل السور فانها تشبه الحروف المهملة كبل ولوفى كونها لاعاملة ولا معموله وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل لها من الاعراب لانها من التشابه الذى لا يدرك معناه وقيل انها فى محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب باقرا أو جرفها وجعل بعضهم من هذا النوع لأسماء قبل التركيب وأسماء المفعول المسرودة كالف باء تاء تاء جيم وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة السادس ذكر ابن مالك فى حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومثلها على الاسمية ركلا بمعنى حماد ذكرهما ابن الحاجب وقد يجتمع فى مبنى شبهان فأكثر ومن ذلك المضمران فان فيها الشبه المعنوى اذ التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف والافتقارى لان كل ضمير يعتقر الى ما يفسره والوضعى اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحمل الباقي عليه ليجرى الباب على سنن

واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجودي فانه عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه الى اللفظي بتكلف زاد أيضا والاستغناء باختلاف صيغة الاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة أيضا وفي أمالي ابن الحاجب انما كفي في بناء الاسم شبه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقر به بما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف

﴿ص﴾ والمعرب اسم بخلاف ذلك والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني وقيل ابهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قيل وجريانه فان لحقة نون ايات بني خلافا لابن درستويه أوتأ كيد فتألتها الأصح ان يشرى لا تنفيس خلافا لابن درستويه

﴿ش﴾ المعرب من الاسماء معرى من أسباب البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الاسماء معربا وأكثر الأفعال مبنيا والمعرب من الأفعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون انما أعرب لمشاكلة الاسم في ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للعامل والاستقبال ويتخلص الى أحدهما باحد الامور السابقة كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص التعريف قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والأصح انه لا عبرة بدخول اللام في الشبه لانه دخلت بعد تحقق اعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصمت السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حر كان اسم العاقل وسكناته وقال الكوفيون انما أعرب لانه تدخله المعاني المختلفة والاقوات الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للارزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي فنحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا اعراب كما في مسألة لانتأ كل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشرى كافي الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجازات اسم العاقل لان المشابهة بهذه الأمور بمنزل عما جى بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها اه قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا فان البصريين لا يسمون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسمون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون ايات بني وذكره ثلاث علل الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبه بالاسم لان النون من خصائص الأفعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وتركيبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف أو واو او ياء قيل منع من ذلك شبه بالثني والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بناءه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والتسهيلي وابن طلحة وعلموه بأنه قد استحق الاعراب فلا يعدم الالعدم موجب له وبقاء موجب له دليل على بقاءه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقت نون تو كيد فاقوال أصحابناؤه ان يشرى لتر كبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقدير العدم

التركيب مع الحاضر اذا تركب ثلاثة أشياء فجعل شيئاً واحداً يدل على اعرابه حيث نرجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفضة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبنياً لم يختلف حال وصله ووقفه والثاني مبنى مطلقاً لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال فرجع الى أصله والثالث الاعراب مطلقاً كمثل ما قال ابن درستويه في نون الاناث وان لحقه حرف تنغيس وهو السين وسهف فالجمهور على اعرابه وزعم ابن درستويه انه مبنى لانه لا يوجد معه الا مضموماً ولانه صار به مستقبلاً فأشبهه الامر وأجيب بأن لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم اذا لا يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم للاستقبال وهم لا يجمعون حرفين اعني وبعضها للمضي فلا يجمع التنغيس الذي هو للاستقبال (تنبيه) قيل يبناء المضارع أيضاً اذا وقع موقع الامر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء كما سيأتي في الجوازم (ص) وزعم الاخفش بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جراً والزجاج المثني وفي ما قبل التركيب ثالثها المختار وفاق الأبي حيان واسطة وأجريت في المحكي بمن والمتبع والمضاف للياء معرب وثالثها واسطة

(ش) فيه مسائل الأولى الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب وما لا ينصرف في حالة الجر معربان والكسرة في الأول والفتحة في الثاني حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بناءهما في الحالة المذكورة وقال انهما معربان في حالين وبينان في حال ورد بأن ذلك لا نظيره واحتج بأن أمس كذلك وأجيب بأن أمس لا يبنى الاحال تضمنه معنى الحرف ولا سبب البناء في المذكورين قال الفارسي في العسكريات ومما يدل على اعرابهما في الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت فيهما بمعامل والحركات التي تجب بمعامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج أن المثني مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف اذا وصل قام الزيدان قام زيد و زيد كما بني لذلك خمسة عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال أحدها وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء وعلى غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة الثاني أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سبباً والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل والثالث أنها واسطة لامبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون آخرها وصلابعدسا كن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندى تبعاً لأبي حيان الرابعة المحكي بمن نحو من زيد من زيد من زيد قيل إنه واسطة وأن حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء قال أبو حيان وهو الصحيح وقيل أنه معرب وحركته حركة اعراب وإنه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعل مقدر وفي الجر يدل وقيل إنه مبنى واختاره ابن عصفور لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قيل إنه واسطة والصحيح أنه معرب تقديراً بمعنى أنه قابل للاعراب وقيل أنه مبنى وبه جزم ابن الصائغ السادسة في المضاف للياء ثلاثة أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمفصور ونحوه والثاني مبنى لضافته الى مبنى بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطة لامبنى لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني

(ص) مسألة الحركة مع الحرف وقيل بعده وقيل قبله

(ش) في محل الحركة ثلاثة أقوال حكاهما ابن جني في الخمائص بأدائها وعقد لها باباً أحدها وهو قول سيدي به أنها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني قال ويؤيده انا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مائة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والصف كما تعمل الالف بعدها ينمنا نحو الملال فلولا أن حركة الاول تليه في الرتبة لما حُزبت عن الادغام وان الحركة قد ثبتت أنها بعض حرف اذا الفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو

فكما أن الحرف لا يجتمع حرفا آخر فيتشأن معاني وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن يتشامع حرف آخر في وقت واحد والثاني أنها مع واحتماره أبو علي العارسي قال ويؤيده أن النون الساكنة تخرجها مع حروف الفم من الأنف والمحركة تخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف واختاره أيضا أبو حيان وأبو البقاء في الباب وعلاء بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالثبوت والجهري صفة والصفة لا تقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها ولو كانت بعدها لم تنقلب والثالث وهو أضعفها أنها قبله قال ابن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في يحد وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعده لو خرج على أصله فقوله بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله إجماعهم على أن الالف لا تقع إلا بعد فحة كضارب مثلا ولو كانت الحركة قبل حرفها لسكنت الالف بعد ضاد لا بعد فحة قال العارسي وسبب الخلاف لطف الأمر وغموض الحال

﴿ص﴾ وهي اعراب وبناء وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين قليل وحركة لمضاف الياء ورجحة أبو حيان وعندى ومناسبة وتعمها وهل حركة الاعراب أصل أو الباء أو هما أو قال وليسا مثلين خلافا لقطرب وهو لفظي ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح

﴿ش﴾ الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وسياطين وحركة حكاية نحو من زيد من زيد من زيد من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال لللائكة اسجدوا بضم الناء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال ألم تعلم أن الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابعة واستدركها أبو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي فانها ليست عندهم اعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الستة وعندى أن يقال بدلها حركة مناسبة فتشملها وما يجري مجراها واختلف في حركات الاعراب وحركات البناء أيهما أصل فقل حركات الاعراب لأنها العامل وقيل حركات البناء لأنها لازمة وقيل هما أصلان قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على أن الاعراب أصل في الاسماء فقط أو فيها وفي الافعال أو في الافعال فقط فعلى الأول يكونان أصليين كما أن الاعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات الاعراب أصل لان البناء فرع فيهما وعلى الثالث حركات البناء لأنه الأصل في الاسم الأشرف والذي يظهر ترجيحه أن حركات الاعراب فقط أصل لان الأصل في الاعراب الحركة والأصل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الجمهور على أن حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لأنه عائد إلى التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجرو والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه وفي الباب لأبي البقاء ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين لان الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولاها إذا أشبعت تشأ منها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكالما فلو كان الحرف حركتين لم تبقى الحركة قبل الحرف

﴿ص﴾ مسألة الأصل في البناء السكون كالامر فالفتح كالماضي كالكسر كالضم ولا يكونان في الفعل خلافا للزنجاني وقد تغدرو يناد عنها

﴿ش﴾ الأصل في البناء السكون لأنه أحب ولا يدخل عنه لالسبب ولان الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يعم منه مانع وإذا عدل إلى الحركة قدم الالحاق فلا حب وذلك القبح ثم الكسر ثم الضم فالسكون

يكون في الحروف نحو قُدوهل وبل والافعال كالامر والماضي المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل
 تنون، الاناث، الاسماء نحو من وكم والفتح يكون في الثلاثة أيضا نحو سوف وشمو واوا العطف وفائه والماضي المجرد
 والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأبان والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كبناء الجر ولا منه ومنه
 وأمس وحيث ونحن ولا يكونان في الفعل وزعم الزنجاني في شرع المهادي وجوده فيه في نحو غ وش ورد
 بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقدير او الضمة اتباع لابتداء وقد استوفيت
 أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفتحة والكسرة والضم في كتاب الاشياء والنظائر في العربية وهو
 الكتاب الذي لا يستغنى الطالب عنه وقد يقدّر سكون البناء وحركته كما تقدّر حركات الاعراب مثال تقدير
 السكون ردا اذا ضمت الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح عدا ونحوه من الماضي المعتل الآخر ومثال تقدير الضم
 ياسيبو به فانه مبني على الكسر لعطاء على الضمة تقدير كما سيأتي في المنادى وقد ينوب عن السكون الحذف
 وعن الحركة الحركة أو الحرف كما يقع ذلك في الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون أغز واخش وارم واضربا
 واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لامسلمات لك ثابت الكسرة عن الفتحة ومثال نيابة الحرف
 عن الحركة لارجلين في الدار لارجلان على لغة كنانة ثابت الياء والالف عن الفتحة وفي بلز يدان ياز يدون ثابت
 الالف والواو عن الضمة

﴿ ص ﴾ مسألة أنواع الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازني والكوفية
 ونخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابا بل ضم للنصب والفعل بالجزم
 ﴿ ش ﴾ أنواع الاعراب أربعة الرفع وهو اعراب العمدة والنصب وهو اعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص
 ان الرفع ثقيل فخص به العمدة لانها اقل اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والجر والفضلات كثيرة ادهى المفاعيل
 الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال الى مالا نهاية له وما
 كثرت اوله فالأخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم
 خلافا للمازني في قوله انه ليس باعراب انما هو محذوم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب يكونان
 اعرابا للاسم والفعل لقوة عوامها باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر فقبل رافع الاسم وناسبه ان
 يرفع عليهما ويشاركه المضارع في حكمهما واما الجر فعامله غير مستقل لا فتغاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف
 الجار نصب مفعوله واذا عطف على المجرور جاز نصب المفعول فضعف عن تفرع غيره عليه فانفرد به الاسم
 ونخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفين المرب
 ثلاثة أوجه من الاعراب وقال أبو حيان الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من
 الفعل والجزم من الاسم ولحق التاء الساكنة للماضي دون أحويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤل
 عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما
 يسأل عما كان يجب قياسا فمتنع والذي كان يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا أضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا
 يوم ينعم وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم
 من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا به حذف التنوين اذ ليس
 في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى *

﴿ ص ﴾ الأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكونا ونخرج عن ذلك سبعة

﴿ ش ﴾ الاعراب بالحركان أصل للاعراب بالحروف وبالسكون أصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما

الاعند تعذرهما والاصل ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالكسرة والخروج عن ذلك سبعة أبواب تأتي قيل وكان القياس أن يقال برفعة ونسبة وجرة لان الضم والفتح والكسر للبناء ولكمهم أطلقوا ذلك توسعا

﴿ ص ﴾ الاول ما جمع بالف وتاء فينصب بالكسر واجاز الكوفية الفتح وهشام في المعتل وكذا أولات وما سمي به كاذرعات وقصيرى كارطاة أو يكسر ولا ينون

﴿ ش ﴾ الباب الاول من أبواب النيبا ما جمع بالف وتاء فان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة جلالا لنسبه على جزمه كما جعل نصب أصله جمع المذكر السالم على جزمه وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لانه لا فرق بين المؤنث كهنات والمذكر كاصطبلات والسالم كما ذكر والمغير نظم واحده كقمران وغيره فان وكسر اب ولا حاجة الى التقييد بمن زيدتين ليخرج نحو قضاة وأبيات لان المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء والمذكران ليسا كذلك أما رفع هذا الجمع وجزمه بالضمة والكسرة على الاصل واجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة سلقا واجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثنية وحكى سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة أولات وليست بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهي ذات كما قال أبو عبيدة قال الله تعالى وان كن أولات حمل وما سمي به من هذا الجمع فصار علما مفردا كاذرعات اسم لبلد وأصله جمع اذ رعة جمع ذراع فالاشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوناو يجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما لا ينصرف فيجوز وينصب بالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كارطاة وعلقاة وسعلاة ويرى بالوجه الثلاثة قول امرئ القيس • تنورتها من اذرعات وأهلها •

﴿ ص ﴾ ويجمع به ما ذوالتاء وعلم مؤنث مطلقا لاقطام المبنى قيل ولا غير عاقل وصفة مذ كرا لا يعقل به صغره واسم جنس مؤنث بالألف لاشاة وشقة وأمة وفعل فلان أو أفعل غير منقولين الى الاسمية على الاصح فيها وفي غير ذات أفعل خلف وشذ في أم فقيل أمهات في الناس وامات في غيرهم ومكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس مالم يكسر

﴿ ش ﴾ لما ذكرنا اعراب هذا الجمع ذكرنا كيفيته والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع أحدها ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما للمؤنث كفاطمة أو مذ كركطلة أو اسم جنس كقمره أو صفة كنسابة أبدلت تاءه في الوقف هاء أم لا كبنيت وأخت ويستثنى من ذلك شاة وشقة وأمة فلا تجمع بالألف والتاء على الاصح ولو سمي بها استغناء بتكسيرها على شيا وشقاء واما الثاني علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء كما تقدم أم لم يكن كزئب وسعدى وعفرا سواء كان لعاقل كما ذكر أم غيره وقال ابن أبي الربيع شرطه أن يكون لعاقل فلو سميت نافقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعها بالألف والتاء قال في شرح التسهيل ولم يره لغيره نعم يستثنى باب قطام في لغته من بناء الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كخائض والعاقل كعالم الرابع صغرا المذكر الذي لا يعقل كفيلسات وديريهمات بخلاف صغرا المؤنث نحو أرينب وخنيسر الخامس اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسما كهمى وصحري أو صفة كجلى وحلة سيرا ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكرباب وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين الآتي في المذكر وحمل الخلاف ماداما باقين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف أما فعلى التي لا أفعل لها من حيث الوضع كأمرة عجزاء أو من حيث الخلقة كأمرة عذراء فقال ابن مالك يجوز جمعها بالألف والتاء لان المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع

الوار والنون وذلك مفقود فياذ كر ومنعه غيره كما امتنع جمع أكر وأدر بالواو والنون ولا فعلا لهما واحترز
بالمؤنث بالالف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من
ذلك أم حيث جمعت بهما ثم الاكثر ان يقال في الاناسي أمهات وفي غيرهم أمان بزيادة الهاء في الاول للفرق
وقيل لأن أصل أم أمية قال أمهتي حنيفة والياس أبي * وقد تستعمل أمهات في غير الاناسي وأمان فيهم قال
الشاعر
إذا الامهات قبضن الوجو * فخرجت الظلام باماتسكا

وما عدا الانواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضا مقصور على السماع كسموات وثيبات وأشد منه جمع بعض
المذكران الجامدة المجردة كسرادات وحامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور الى جواز قياس
جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر إسما كان أو صفة كحمامات وسجلات وجل سجل أي ضم
وحالات سجلات فان كسر امتنع قياسا لذلك نحووا أبا الطيب في قوله * ففي الناس بوقات لها وطبول *

ص * وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية ويقال في ابنتي بنت وأخت وهنة وذات بنات
وأخوات وهنات وهنوات وذوات وتجمع حروف المعجم فافيه ألف يقصر ويعد فييات ويات
ش * تحذف تاء التانيث عند جمع ما هي فيه استثناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان
كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للالف ياء في نحو قنانه واوا في نحو قنانه واقرار الهمزة
في نحو سقاة أو قلبه واوا نحو قنات وقنات وسقاة وسقاة ويقال في ابنة وبنت بنات يحذف التاء وكان
القياس بنات لان هذه التاء قد غدير لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تاء ملكوت في الزيادة وفي أخت
أخوات يحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أخوات لما ذكر وفي هنة هنات وهنات فالاول على لفظ هنة
بلارد والثاني بالارد وفي ذات ذوات يحذف التاء بلارد كبنات ولورد قليل ذريات اذ لامها ياء كما سيأتي وتجمع
حروف المعجم بالالف والتاء لانها اعلام فا كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومسه بالاجاع فيقال فيه على
القصر ييات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد با أن بالاقرار للهمز

ص * وتتبع العين حركة فاء مؤنثها أو لا تلاثي صحيح عين سا كتنغير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن
تلو ضم وكسر ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو قبل وياء والغراء مطلقا وشذرات وعيرات والتزم لبيان
وربعان لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وقع جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خلافا لقطرب وسكون
ظلمات لغة وشبه الصفة قليل وغيره ضرورة سهلة

ش * تتبع العين في هذا الجمع ألفا في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا تلاثيا صحيح العين سا كتنها غير
مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتح والضم والكسرة وفي المؤنث ذوات التاء والعاري منها فيقال في جفنة
وغرفة وسدرة ردعد وجل وهند جفنان وغرفان وسدرات ودعدات وجلات وهندات بخلاف غير التلاثي
كحل علما للضبع والمعتل العين كدولة ونور علما للمؤنث وكذا انارة ونار ودبنة ودبم مما قبل حرف العلة فيه
حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجهور والعرب أيضا
على التسكين ولغة هذيل الاتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالتحريك وقال شاعرهم
* أخو بيضات راح متأوب * ومحل هذه اللغة في غير الصفة أم هي بكونة وهي السوداء أو البيضاء وعيلة وهي
السحينة فلا تتبعها هذيل كغيرها وبخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسهرة والمضاعف كحنة وجنة وجبة
والصفة كضمة وجلفة وحلوة فليس فيها الا التسكين لثقلها بخلاف الاسم ونذكر كهلات بالفتح جمع كهلة وأجاز
المبرد القياس عليه نعم فتح لجبان وربعات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو معتدل القائمة لان فيهما

لغة القمع في المفرد فالزمت في الجمع استغناء بجمع احدي اللغتين عن الأخرى وأكثر الحاجة ظنوا ان ذلك جمع الساكن العين فحكموا عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحظهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن قمع العين ثابت في الافراد وأجاز المبرد التسكين فيما قياسا وان لم يسمع ووافقه ابن مالك وينبغي الاتباع بالضم قبل الياء والكسر قبل الواو فلا يقال في زينة زيات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والقمع وشذفي حرو وجروان حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال في لجة لجبات لما فيه من نوال كسرتين والياء والصحيح جوازه ولا احتقال بذلك كالم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوة وخطوات وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أو من باب فدية وهو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائر عند غيره فان فعلا لا تتضمن فعلا وفعل أهمل الا فيما ندر كابل فان سمع فعلا قبله الفراء ويجوز القمع والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون العاء مضمومة أو مكسورة لا مفتوحة الا في ثلاث معتل اللام نحو ظبية فيجوز فيه ظبيات بالسكون اختيارا في لغة حكاه ابن جني والمشهور القمع وشبه الصفة كاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على قلة القمع أكثر والضرورة كقوله وحملت زفرات الضحى واطقتها * ومالي بزفرات العشى يدان

وهو من أسهل الضروريات وأشد نسيجه قمع المعتل العين المكسور الفاء كقولهم عبرات جمع عبر وهي من الابل التي عليها الاحمال وقيل الجبر ووجه شذوذه انه ليس فيه ما في ينيات من الاتباع
 * (ص) الثاني ما لا ينصرف فيجوز بالفتحة ما لم ينفذ أو يصحب أل أو بدلا والمختار وفا بالبرد والسيرافي وابن السراج والزجاجي صرفه وثالثها ان يبقى علة فقط

* (ش) الباب الثاني من أبواب النيباة ما لا ينصرف واختلف في حده بناء على الاختلاف في تعريف الصرف فقيل هو المساوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذ من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المساوب منه التنوين والجزم بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف انه لا ينون كما سيأتي توجيهه في بحث التنوين ولا يجزى بالكسرة واختلف لم يمنع منها فقيل لشبه العمل كما منع التنوين وقيل لثلاثتهم انه مضاف الى بناء المتكلم وانها حذفت واجتزى بالكسرة وقيل لثلاثتهم انه مبني لان الكسرة لا تكون اعرابا مع التنوين أو الألف واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جزمه على نصبه فجوز بالفتحة كما ينصب بهما لا شرا كما في الفضلية بخلاف الرفع فانه عمدة كما حل نصب جمع المؤنث السالم على جزمه لذلك فان أضيف أو نصب أل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة أو بدلا هو أم في لغة طي جزم بالكسرة اتفاقا نحو في أحسن تقويم كالأعشى والأصم * رأيت الوليد بن البريد مباركا * تبيت بيليل أم أرمد اعتادا ولقا * أي بيليل الأرمد وهل هو باق حينئذ على منع صرفه وانما حذرا من دخول التنوين فيه أو صرفه لانه دخله خاصته من خواص الاسم فضعف فيه شبه العمل خلافا بناء بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصرف والثاني هو المختار وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي وفي رأي ثالث اختاره كثير من المتأخرين يفصل بين ما زالت منه احدي العلتين كالعلم فانه تزول منه السمية بالاضافة ودخول اللام فيصرف ومالا كالوصف ونحوه فلا

* (ص) وينبغي صرف الاسم ألف التأنيث مطلقا

* (ش) الاصل في الاسم الصرف وانما يمنع منه تشبيهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدهما انه مشتق منه والاخرى انه يفقر اليه قال أبو حيان والجهة الأولى

لا تثنى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عندها الجمهور وتسعوا بعضهم عشرًا أحدها ألف التانيث وزومه وقول مطلقا أي سواء كانت مقصورة نحو جيلي أو ممدودة نحو جراه وسواء كان ما هي فيه مفردا كاملا أو جمعا كسكاري وأولياء صفة كاذ كرام أسما كذ كرى ودعوى نكرة كامضى أم معرفة كسلى وكلتا علما

﴿ ص ﴾ وزنة مفاعل أو مفاعل هيتة ولو سمى به وشرط الجمهور حركة تلو الألف ولو تقديره إلا إن عرضت كسرتها أو ياء نسب أو ألف عوض منها أو دخله التاء ولو حذف ما هي فيه فبقى بوزنه منع والأصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سر والة

﴿ ث ﴾ الثانية موازنة هذين الجمعين وكلاهما لا نظيره في الأحاد وهي مستغلة أيضا بمنع الصرف إذا لاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظر بخلاف سائر الجوع فانها قد يوجد لها نظير في الأحاد وفولها هيتة لانه لا يشترط أن يكون في أوله سم مزيدة بل أن يكون أوله حرف مفتوحا أي حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور مطلقا لفظا أو تقديرا كدراب فان أصله دواب فان كان الساكن بعد الألف لاحظ له في الحركة نحو عبال جمع عبالة وجمار جمع حجارة فصرف هذا مذهب سيوي والجمهور وذهب الزجاج إلى انه لا يشترط ذلك ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتناز فان الكسرة فيها محولة عن ضمة لا عتلال الآخر إذا أصله تفاعل بضم العين مصدر تفاعل ولإياء النسب كدائني وحواري فانهما مصروفان بخلاف نحو كراسي وبعاني فانها ممنوعان لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع ولا ألف، موضوعة من باء النسب نحو يمان وشام فانهما مصروفان لان الألف عوض من ياء النسب والأصل يمني وشامي ولودخات التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازنة لانه بدخولها شبه المفردات ككراهية ولو حذف التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان تسمى رجلا علاني من علانية ولو سميت بهذا الجمع كساجد فلا خلاف في منع صرفه وقد منعت العرب شرا حيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل اما سراويل فذهب سيوي به انه مفرد أعجمي لا يصرف، معرفة ولا نكرة لتشابه هذا الجمع في الوزن وقال غيره هو مفرد يصرف نكرة ويمنع معرفة وقال آخرون بالجمع في الحالتين وانه جمع سر والة قال عليه من اللوم سر والة * فليس يرق المستعطف

﴿ ص ﴾ وعدله صفة في آخر مغايل آخرين وعدله قال الجمهور عن الآخر وابن مالك وأبو حيان أنهما ابن جني آخر من قوم آخر يات وزن فعال ومفعول من عشرة وخسة فادونها سباعا وما بينهما قيا سباعا عند الزجاجي والكوفية وثالثها يقاس فعال فقط قال أبو حيان سمع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنعها العدل لفظا ومعنى وقيل له وللتعريف بنيسة أل وقيل لشبهه آخر في منع التاء ولا تدخلها آل ونضاف بقلة والأصح منعها مذهبها

﴿ ث ﴾ الثالثة العدل وهو صرفك لفظا أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرع عن غيره لان أصل الاسم أن لا يكون محرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا أو يمنع مع الوصفية والعلمية فالاول مقصور على شيئين أحدهما آخر جمع أخرى تانيث آخر بالفتح المجموع على آخرين اما كونه صفة فلا كونه من باب أفعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل آخر أي انه أحق بالتأخير من زيد في الذكرا لان الاول قد اعتنى به في التقدم في الذكرا واما عدله فقال أكثر النحويين انه معدول عن الألف واللام لان الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع الأمر ونابهما كالأكبر والصغر فعدل عن أصله وأعطى من الجمعية مجردا ما لا يعطى غيره الأمر ونافهذا عدل عن الألف واللام لعظماء عدل عن معناهما لان الموصوف به لا يكون النكرة وكان حقه إذا عدل عن لفظهما ان ينوي معناه مع

زيادة كانهوى معنى اثنين في مثنى مع زيادة التضعيف فلما عدل آخر ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات
 كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك التحقيق انه معدول عن آخر مراد به جمع المؤنث لان الاصل في
 أفعال التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده عن الالف واللام والاضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر في
 نحو رأيتهم نسوة أكبر منها فلا يشئ ولا يجمع لكونهم أوقه موافق موقع أفعل فكان ذلك عدلا من مثال الى
 مثال وتابعه أبو حيان وقال فاعر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق به وهو آخر لا طراد الافراد
 في كل فعل يراد بها المفاضلة في حال التنكير قال وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة
 وقال ابن جنى هو معدول عن أفعل مع مصاحبة من لانه اذا صحبه صلح لفظه للذكر والمؤنث والتثنية والجمع
 كقولك مررت بنسوة آخر من غير مدفعيل عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجرى وصفا بالنكرة لان المعدول
 عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن آخر ياب نكرة ليصح وصف النكرة به قال في البسيط وهذا ضعيف لان
 آخر يان مما يلزم استعماله أما بالالف واللام أو بالاضافة واحتزرت بقولى كالتسهيل مقابل آخرين عن آخر
 جمع أخرى بمعنى آخره تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف الثانى الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعول
 والمسموع من ذلك أحاد وموحد وثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس وخمسة وعشار ومعشر
 قال تعالى أولى أخصه مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر * ولقد قتلهم ثناء وموحداء * وقال

منت لك أن تلاقيني المنيا * أحاد أحاد في الشهر الحرام

وقال ترى النغرات الزرق تحت لبانه * أحاد ومثنى أضفتها صواهل

وقال هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم * وللاكلين التمر خمس وخمسا

وقال فلم يسترينوك حتى رمية * ت فوق الرجال خصالا عشارا

واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثنى وتساع ويمتدح على ثلاثة مذاهب أحدها
 لا وعليه البصريون لان فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح
 طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما سمع من فعال لكثرة دون فعل لهاته وما ذكرته من أن المسموع
 اثنا عشر بناء هو المذكور في التسمي ل وذكروا في شرح الكافية ان حاس لم يسمع وذكر أبو حيان ان سداس
 وما بعده مسموع أيضا مما في شرح التسهيل الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة كى أبو عمرو
 واسحاق بن مرار الشيباني موحد الـ مشروحي أبو حاتم في كتاب الابن ويقوب بن السكيت أحاد الى عشار
 قال ولا اتفان الى قول أبي عبيدة في المجاز لانعلمهم قالوا فوق رباع فن علم حجة عليه ومما ورد في سداس قول
 الشاعر ضربت خماس ضربة عشمى * اداس سداس ان لا يستقيا

قال وأشد خلف الأجر أيبانين فيها قائلها فعلا من أحاد الى عشار وهي

قل لعمر ويا ابن هند لورأيت القوم شنا * لأن عينك من هم كلما كنت تمنى

اذ اتينا فيلق شهباء من هنا وهنا * وأنت دوسرة الماحاء سيرا مطمنا

ومضى القوم الى الـ قوم أحاد وثننا * وثلاثا وربعا وخمسا فأطمنا

وسداسا وسباعا وثمانا فاجتانا * وتساعا وعشارا فأصبنا وأصبنا

* لا ترى الا كيا قاتلا منهم ومنا *

قال وصرف فعال في جميع ذلك ضرورة وكذا تحريفه ثنا الى أننا وقال غيره هذه الايات متنوعة والحجة في نقل
 من تقدم وما ذكر من أن منعها للعدل مع الوصفية غير مذهب سيويه والجمهور وذهب الزجاج الى أنه لا وصف

فيها وان منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهوماتها تضعيف اصولها فادنى
المفهوم من احاد اثنان ومن ثنائى أربعة وكذا البواقي وذهب القراء الى أن منعها للعدل والتعريف بنية الالف
واللام قال لان ثلاث يكون لثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضافان اليه فلا متنازع من الاضافة كان فيه آل
وامتنع من آل لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضاف ورد بجريانها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى أنها
لم تنصرف للعدل ولا نهالته دخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثله فنارعت أحر ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ
الانكرات خبر ان نحو صلاة الليل مثنى مثنى أو صفة نحو أولى أجنحة مثنى أو حال نحو فانكحو اما طاب لكم من
النساء مثنى وقد جاءت فاعله ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع تعريفها بآل وقل اضافتها في قوله **شال رجال**
و **وحدانها** وقوله **بمثنى الرقاق المنزعات وبالجرر** وأجاز القراء صرفها مذهبها مذهب الاسماء أى
منكرة بناء على رأيها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير قال تقول العرب أدخلوا ثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه
ص وعلمنا كفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا المؤكده
وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل أو فاعلى أو فعلاوات أقوال ويصرف وما سمي به قبله منكرة قال
الانحفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله عن آل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية آل وقيل الاضافة
وقال ابن الطراوة وصدر الافضل مبنى وعلى الثلاثة انه ليس من الباب ويصرف مسمى به وطلقا ومنه عند تميم
فعال لمؤنت كذا ما لم ينكر فان سمي به مذ كرجاز الوحيان وقال المبرد المنع للتأنيث وتبنيه الجواز يون
كسر أو كتر تميم ما آخره راء والكل فعال مصدر أو حالا أرصفة مجرى العلم كذا أمر أو أسد تفتحه وعدل
كأها عن مؤنت فان سمي بهامذ كرم يصرف وثالثها يبنى أو مؤنت فكك كذا ما

ش يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء أحدها ما جاء على فعل مرضوعا علما وهو معدول عن صيغة
فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضر
ونعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجمادى ولف وبلغ بطن من قضاة ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر
الانحفش أن طوى من هذا النوع كذا رأيت في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنعه أبو حيان وقال المانع
مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الأخرى قال وهذه الاسماء التي ذكرناها كلها أعلام
عدلت تقديرها عن فاعل الأفعال فمن أفعال ولو كانت صغات كخطم ولبد دخلت عليها الالف واللام وإنما جعلناها
معدولة لا من نجهله لأن الأعلام يغلب عليها النقل وهي أن يكون لها أصل في النكرات فجعل عمر معدولا عن
عاصم العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصر وفا هو علم علمنا أنه غير معدول كاد دفاته لا يحفظ له أصل في
النكرات فاما أن يكون منقولا من أصل لا يحفظه أي من تجلا قال من أغرب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو
علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جاء بعلقى وعلقى بغير ألف ولا يصرف انتهى
واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كاستر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد
والصفة كخطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا بساء... ممنوعا بلا علة يخرج ما سمي من فعل
ممنوعا وفيه مانع غير العدل كنبيل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية الجملة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد
فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا في الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى يثبت
أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه لا كثر في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الآن
يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكته من قاعدة تعارض الأصل والغالب في العربية وهي لطيفة مادرة كما
ينتهي في كتاب أصول النحو وفي الاشباه والنظائر في النحو الثاني فعل المختص بالنداء كفسق وغدر ونخب

ولكن فأنهم مدولة عن فاسق وغادر وخيث والكع فاذا سمى بها المتع صرفها العلمية ومراعاة اللفظ المعدول فان نسكت زال المنع وذهب الاخفش وطائفة الى صرفها حال التسمية أيضا كما نقلته عنه أخيرا في قولي قال الاخفش ومعرفة لان العدل إنما هو حالة النداء وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤ كدبه وهو جمع وكتع وبع وبتع جمع جماء وكتعاء وبعاء وبتعاء فأنها غير صرفة للعدل والعلمية أما العدل فلأنها من حيث أن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلا قياسها أن تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع أجر وجرء على جر ومن حيث هي اسم لصفة قياسها أن تجمع على فعالى كما حارى فيقال جاعى وكتاعى الى آخره ومن حيث أن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكرها بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالالف والتاء وهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافى انها مدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والعدل عن فعل نبت قالوا نبت وذرع وهو جمع ذرعاء وكان القياس ذرع وقال آخرون أنها مدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وضمف الاول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين والثاني بأن فعلا لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكرها على أفعل وكان اسما محضا وقال أبو حيان الذى فحطاره أنها مدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الآخرون قياسه أنه اذا جمع كان معرفا بالالف واللام فعلا وبه عما كان يستعمله من تعريفه بالالف واللام **قلت** وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكور فيه أيضا ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب وأما العلمية فذهب قوم الى أن الفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى أن تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جمعهن كما يقال رأيت النساء كلهن فحذف الضمير العلم به واستغنى بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة مملوطة بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصى واما جنسى وليست هذه واحدا منهما وعلى هذا ابن عصفور وعلمه بأن المجموع لا تكون اعلاما والسهيل وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمي به أعنى بفعل المؤ كدبه فذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل إنما كان حال التأ كيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وقاتلانه ليس له حالة يلحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف آخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو المعين أى المراد به وقت بعينه فانه يلزم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف أيضا للعدل والعلمية أما العدل فمن معاجة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التى تعرف بها النكرات وهو آل فعلاوه عن ذلك الى أن عرفوه بغير تلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير أداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه فى معنى السحر وتعريف العلمية ليس فى مرتبة تعريف آل وقيل انه منصرف وانما ينون لنية آل والأصل السحر وعليه السهيل وقيل لنية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان أس بنى على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطر زى وابن الطراوة ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأس عندى يعسر قال وقد رد على صدر الأفاضل بأنه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر أولى به لان قصة النصب توهم الاعراب فكان يجتبى كما اجتنب وهم الاعراب فى قبل وبعد والمنادى المبني وهذا الرد ليس بشئ لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن

معركة فكانت الفتحة أولى به في البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد اتفقت هذا فتح تخفيفا وتبعا
 لحركة ما قبله المناسبة قال وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكك لانه يشعر بأنه تضمن تعريفها
 لأن معنى المعدول عنه يتضمن المعدول له ألا ترى أن عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومتنى
 تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر على
 معنى ما فيه الألف واللام ويكون علما وتعرف العلمية لا يجمع تعريف اللام فكذلك لا يجمع تعريف ما عدل
 عنها انتهى وعلى الاول لو سمي به صرف وفاقا لما سحر غير المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا
 باللام والاضافة الخامس فعال علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسبحاح اعلام النسوة وسكاب لغرس
 وعرار لبقرة ونظفار لبلدة عند بني تميم فانهم يعرفونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعله هذا مذهب
 سيبويه ومذهب المبرد الى أن المانع له العلمية والتأنيث كزيب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر
 الاول لان حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتجلة لأصل لها في النكرات والغالب على الاعلام أن
 تكون منقولة وهي التي لها أصل في النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الاول لو نكر صرف
 ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال عنه وزوال
 التأنيث بزواله لانه انما كان مؤنثا لإرادة ما عدل عنه وهو راقشة أما الحجازيون فان باب حذام عندهم يعني
 على الكسر اجراءه مجرى فعال الواقع موقع الامر كزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه
 معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف
 والتأنيث والعدل كما تقدم في البناء وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم الماء وحضار
 اسم كوكب فينبونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما آخره راء لان من مذهبهم الامالة وانما يتوصلون
 اليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتحو لم يصلوا اليها بعضهم يعرفه أيضا على أصله في حذام قال الأعشى فجمع بين
 اللغتين وهو دهر على وبار * فهلكت جبهة وبار

فبنى وبارأولا على الكسر ثم أعرب به آخر الان قوافي القصيدة مرفوعة قيل ويحتمل أن يكون الثاني فعلا ماضيا
 مسندا للجماعة واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا
 ومأخذا السماع كضجار وحجادو يسار قاله فقلت امكثي حتى يسار لظنا * وقال * فحملت برة واحملت فخار *
 وقرئ لا مساس أو حالنحو * وانخليل نعدو بالصعيد بداد * أو صفة جارية مجرى الاعلام ومأخذا أيضا السماع
 نحو حلاق النية وضرام للحرب وجناد الشمس وازام للسنة الشديدة وضام للداهية أو ملازمة للنداء نحو يا
 فساق ويا خبان وفي قياس هذه خلاف يأتي أو امر انحوزال وتراك ودراك وحذار وفي قياسها أيضا خلاف يأتي
 وبنو أسد تبنى هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث أما المصدر والحال
 فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة وان لم يستعمل في كلامهم وأما الصفة بقسميها ففي وصف مؤنث غلب فصار اسما
 كالنايعة وأما الامر فقال المبردا به معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأولين وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه
 انه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه الاعراب ممنوعا والبناء كباب حذام أو مذكر
 فاقوال أحدها يصرف كصباح ونحوه من المذكر اذا سمي به والثاني يمنع كعناق ونحوه من المؤنث اذا سمي
 به وهو المشهور والثالث يبنى كحذام وعليه ابن بابشاذ

* (ص) * وكونه صفة على فعلا ن ذافلي وقيل فاقد فعلا نة فعلى الاول يصرف رجحان ولحيان وعلة المنع شبه
 الز يادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونها زائدتين لاتلحقهما الهاء فان أبدلت

النون من همز أصلي صرف غالبا

*(ش) * الرابعة كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فعلي كسكران سكرى وريان ريا وقيل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلاته سواء وجد له مؤنث على فعلي أم لا وينبغي على الخلاف مسئلتان الأولى لازم التذكير كرجان ولحيان لكبير اللحية على الأول يصرف لفقد فعلي فيه اذلا مؤنث له وعلى الثاني يمنع لفقد فعلاته منه لما ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه الصرف لانا حملنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابلة أن الغالب فيما وجد من فعلاان الصفة المنع فكان الحمل عليه أولى الثانية علة منع الألف والنون على الأول لشبهها بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث وقيل كون النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب في النسب إلى صنعاء بهرا صنعاني وبهراني وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألف التأنيث ونقل عن الكوفيين فان كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف (١) ولو كان لفعلاان مؤنث على فعلاية صرف اجماعا كدمان وسيفان للرجل الطويل وجبلان للتلي غضبا ويوم دخان فيه كدرة في سواد ويوم سخان حار ويوم صحيان لا غيم فيه وبغير صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مصان لثيم ورجل موتان الفؤاد أي غير حديده ورجل نصران أي نصراني ورجل خصان بالفتح لغة في خصان وكبش ألبان فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثات بالهاء

*(ص) * وفاقه لوزن فعل خاص به أو أولى لازم يخرج إلى شبه الاسم لاسترخاء الفايونس مطلقا ولعيسى في المنقول من فعل مع علية أو وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا لالاخفش في أرمل وقدرت بقله في أجدل وأخيل وأفي وأقيت شذوذ في نحو رابطح والاصح ان منه أفعال التفضيل ومنع البب علما وصرف يعفر وانه يؤثر عر وض سكون تخفيف لا بدل همز افعال

*(ش) * الخامسة موافقة وزن الفعل بشرط أحدها أن يكون خاصا به بأن لا يوجد في الاسم دون ندو والا في علم منقول منه كأنطلق واستخرج إذا سمى بهما أو في أعجمي. عرب أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد في الاسم والفعل وأوله زيادة من الزوائد التي في أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس بمنقول كافكل ويرفع والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب لانه يبطل بأفعل اذهو في الاسماء أكثر إذ من فعل ثلاثي الأوله أفعال اسماء التفضيل أو لغيره وقد جاء أفعال في الاسماء من غير فعل كأجدل وأخيل وأرنب وأيضان فاعل بالفتح لا يكاد يوجد في الاسماء الا في نحو خاتم وهو في الافعال أكثر من أن يحصى كضارب وقاتل ولوسمي بخاتم صرف فظهر أن المعتبر بكونه أولى به من الاسم ووجه الأولوية ان لتلك الزوائد في الفعل معاني ولا معنى لها في الاسم فكانت لتلك أصلا في الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة في عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل من الفعل أم لا وعليه سيبويه والجمهور لاجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعل وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ والثاني تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثر ان نقل من فعل ولا يؤثر غيره وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله انا ابن جلا فم يصرفه واجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل فحكي الشرط الثاني ان يكون لازما ليخرج نحو امرئ وابنه علمين فانهما على لغة لا يتباع في الرفع كاحرج وفي النسب كاعلم وفي الجر كاضرب ولا يمنعان من الصرف لاني الوزن فيما ليس بلازم اذ لم تستقر حركة العين فلو سمى بهما على لغة

ملتزم القم منعا الشرط الثالث أن لا يخرج الى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو رد وقيل اذا سمى
 بهما فانهما يصرفان لان الاسكان أخرجهما الى شبه الاسم فصارا نحو مد وقيل هذا اذا كان السكون قبل
 التسمية فان طرأ بعدها كان تسمى رجلا بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا فيسه قولان حكيتهما أخرا أحدهما
 الصرف أيضا وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد
 به وعليه المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي ويجري القولان في يعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا للأصح صرفه
 وعليه سيبويه لورود السماع به فيأحكاه أبوزيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الانخس
 لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في البب علما فمن الانخس صرفه لمباينته الفعل بالفتك والأصح
 وعليه سيبويه منعه ولا مبالة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استخوذ وذلك لا يمنع
 اعتبار الوزن اجماعا فكذلك الفتك ولان وقوع الفتك في الافعال معهود كاشدد في التجب ولم يردوا لك السقاء
 فلم يباينه ويجريان أيضا في بدل هز افعال كهراق أصله اراق علما والأصح فيه المنع ولا مبالة بهذا البدل
 الشرط الرابع أن يكون معه علمية كضم اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وبذر اسم بئر وعتر اسم وادبالعقيق
 وأحمد ويزيد ويشكر واجمع واخواته في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر
 بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أي دليل وبنسوة أربع فانهما مصر وفان لان الوصفية بهما عارضة
 الثاني أن لا يقبل تاء التأنيث احترازا من نحو مررت برجل أبار وأدابر فانها مصر وفان وان كان فيهما الوزن
 والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في امرأة أبارة وأدبرة وشملت العبارة ما مؤنثه على فعلاء كاحمر وحراء
 وما لا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزاء ولا يقال الياء وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث
 كرجل أكرم وأدر والحي أول اشتراك المذكر والمؤنث فيه وذلك افعال التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع
 الخلاف في قسم واحد من افعال وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الانخس
 كاحمر قال ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعال خاصة وهما مستثنان
 أحدهما أجدل للعقر وأجبل اطأر ذي خيسلان وأفي للحية أسماء لا أوصاف فأكثر العرب تصرفها وبعضهم
 يمنعها ملاحظة للموصفية فلحظ في أجدل معنى شديد وأجبل افعال من الخيلان وأفي معنى خيبت منكر وقيل انه
 مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار أفي الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال
 الاسماء كابطح وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه
 لوان أكثر منه اعتبارا بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الغاء للأصل واعتدادا بالعارض

﴿ ص ﴾ ومع العلمية زيادة تفاعلان فيه أو غيره ومبنى حسان ونحوه على اصالة النون

﴿ س ﴾ السادسة وهي وما بعدها انما تمنع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا في تفاعلان كحيدان
 أو غيره كدبران وعذبان وغطغان وملازمة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان
 ثانيهما ضعف فلذلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان ان جعلته
 من الحسن فوزنه فعلا فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة
 أو الحين قيل ويدل للاول ما روى في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فعال عليه الصلاة والسلام بل أتم
 بنو رشدان فقصي باشتقاقه من النى مع احتمال أن يكون مشتقا من الغين

﴿ ص ﴾ أو ألف الحاق مقصورة

﴿ ش ﴾ السابعة ألف الحاق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من

وجهين لا يوجدان في الممدودة أحدهما ان كلامهما زائدة ليست مبدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء الثاني انها تقع في مثال صالح لألف التانيث كارتطى فهو على مثال سكرى وعزى فهو على مثال ذ كرى والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لألف التانيث الممدودة (تبيين) الاول اللاحق ان تبني مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتعنى أصول التلاتى فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف اللاحق الثانى قال أبو حيان ما فيه ألف التكرير أيضا اذا سمى به منع الصرف نحو قعزى لشبه ألف التكرير بألف التانيث المقصور ومن حيث انها زائدة في الآخر لم تقلب ولا تدخل عليها تاء التانيث كما ان ألف التانيث كذلك

﴿ ص ﴾ أو تركيب مزج

﴿ ش ﴾ الثامنة تركيب المزج وينع مع العلمية لشبههاء التانيث في ان يحذف في الترخيم كما تحذف وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ويقع آخره كما يقع ما قبلها وضابطه كل اسمين جعل اسمها واحداً بالاضافة ولا بالاسناد يتزىل ثانيهما من الاول منزلة هاء التانيث كعبلبك ومعدي كرب واحترز به عن غيره من المركبات كترتيب العدد خمسة عشر والاسنادى كبرى نحره والاضافى كاصرى القيس

﴿ ص ﴾ أو عجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والصرف تحرك الوسط أو لا خلافاً لن جوز المنع الا مع تانيث ولا يشترط كونه علماً في العجمة خلافاً للدجاج

﴿ ش ﴾ التاسعة العجمة وتنع مع العلمية بشرط أحدها أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علماً الى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج ولبام ونير وز فاتها نقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت ونصرفت فيها بأدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم فولان المشهور ولا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدجاج وابن الحاجب ونقل عن طاهر مذهب سيوريه وينبى على ذلك صرف نحو قالون وبسدار فينصرف على الثاني لانه لم يكن علماً في لغة العجم دون الاول لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثاني أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كإبراهيم واسحق فان كان ثلاثياً صرف سواء تحرك الوسط كستر وملك اسم رجل أو لا كنوح ولوط وقيل يمنع تحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كافي المؤنث و فرق الاول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوهمة والتانيث محفوظ به غالباً ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصية لا وزن العمل ولا تانيث ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تانيث تعين المنع كما سيأتى ولو كان رباعياً واحداً حروفه ياء التصغير لم يمنع اللاحق له ما قبل التصغير

﴿ ص ﴾ وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بد أو الزاى الدال واجتماع الصاد والقاف أو الكاف أو الجيم وكونه خاسياً أو رباعياً عارياً من الدلالة

﴿ ش ﴾ المراد بالعجمة كل ما نقل الى اللسان العربى من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهندام البربر أم الأفرنج أم غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثاني خروجه عن أوزان الاسماء العربية تصحوا برسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في اللسان العربى الثالث أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو زجس أو آخر ذى بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة

عريضة الرابع أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو والقاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامس أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خاسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها * قولك (مر بنفل) قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خاسية بناؤها من الحروف المصهنة خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي عسجد تلحقه السين وهشاشتها

* (ص) وما وافق العربي لفظا فضعه على قصد المسمى فإن جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الأصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالجمجمة على الأصح وما ينبت على قياس العرب وسمى به قتالها الأصح أن كان على قياس مطرد لحق به فإن كان به مانع منع

* (ش) فيه مسئلتان الأولى ما كان من الأسماء الأعجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو أسحق فإنه مصدر لأسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع تقول أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فإنه ذكر الجمل فإن كان شيء منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فإن قصد اسم النبي منع الصرف العلمية والجمجمة وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف وإن جهل قصد المسمى حل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلا سميت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عاداتهم التسمية به فقييل يجري مجرى الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معروف في أسماهم كما أن الجمجمة كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الأول بسبب الثاني يقول هذا أبو صعر ورفلم يصرف لانه ليس من عاداتهم التسمية به والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية ما ينبت على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن برثن من الضرب فتقول ضربب وعلى مثال سفرجل فتقول ضربب فهل يلحق بكلام العرب أولا فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم فيحكم العربى والثاني لا لأنه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الأعجمي والثالث وهو الصحيح إن بنى على قياس ما طرد في كلامهم لحق به كان ينبت من الضرب مثل تردد فتقول ضربب لانه كثير الالتحاق بتكرار اللام أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به كان ينبت منه مثل كثر فتقول ضررب لان الالتحاق ولو أنانية لم يكثر إذا عرف ذلك فلا يسمى به فعلى الالتحاق بكلام العرب يحكم له يحكم العربى فلا يمنع الامع علة أخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للجمجمة مع العلمية * (ص) أو تأنيث اعطاء أو متى فإن كان نائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط وضع أو إعلالا فالأصح جواز الأمرين وبالثان لم تكن بلدة وإن المنع أجود وأنه يجب مع الجمجمة وكونه ذكر الأصل وتحرك ثانيه لعظا وهو مؤنث دون مذكرة واذ سمي مذكرة بمؤنث محذور منع بشرط زيادته على ثلاثة لعظا أو تغدير اخلافا للفراء مطلقا ولا بن حروف في متحرك الوسط وإن لا يسبقه تذكير انه مردبه أو غلب أو بوصفه كائض صرف خلافا للكوفية أو بوصف في لغة اسم في لغة على التقديرين

* (ش) العاشرة التأنيث وينع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكرة كهاطمة وطلحة أم معنوا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد فإن كان المعنوي نائيا كسيد علم المؤنث أو ثلاثيا ساكن الوسط وضع كهند وجعل وإعلالا كدار علم أصلها دور بالفتح ففيه مذاهب أحدها وعليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه وكلاهما سموع أما المنع فلا اجتماع التأنيث والعلمية وأما الصرف فلنخفة السكون فتقاوم أحد السببين كما دفع أثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علمتين مانعتين والثالث وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كصيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جازلا منهم يرد دون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا وندا ورجلا على جماعة من النساء ولا

يردون اسم البداة على غيرها فلما لم ترد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل وعلى جواز الامرين اختلف في الاجود منهما فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جنى وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال أبو علي العارسي الصرف افصح قال الخضر اوى ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي ويتعمد المنع على الاصح في صوراً أحدها ان ينضم الى ذلك بحجة كخص وماء وجور لان انضمام الحجة قوى العلة ولا يقال ان المنع للحجة والعلمية دون التأنيت لان الحجة لا تمنع صرف الثلاثي وحوز بعضهم فيه الامرين ولم يجعل للحجة تأثيراً الثانية أن يكون مذكراً الاصل كتر يد اسم امرأة لان الثقل الى المؤنث ثقل يعادل المفعلة التي بها صرف من صرف هنذا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوز ان في المفعول من مؤنث الى مذكر وهو نقل من ثقل الى ثقل الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة فائضة مقام الرابع ولا عبرة بتحريكه تقديراً كدار ونار علمين ولو سمي مذكراً بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين أحدهما زيادته على ثلاثة لفظاً كرينب وعناق اسم رجل أو تقديراً كجبل مخفف جبال اسم رجل فان الحرف المقدر كالمفوض به بخلاف الثلاثي فانه يصرف على الاصح مطلقاً سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس اسمي رجل وذهب الفراء الى منعه مطلقاً لان فيه امرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق على ما يشاء كله ودفع بأن الثاني لم يجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل ابن خروف فتع المتحرك دون الساكن تزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثاني أن لا يسبقه تذكرة افتريده كدلال ووصال اسمي رجل فانه كثر التسمية بهما في النساء وهما في الاصل مصدران مذكران أو غلب فيه كذراع فانه في الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمي به رجل صرف لغلبة تذكرة قبل العلمية ولو سمي مذكراً بوصف المؤنث المجرد كحائض وطائم وظالم وجريح فالبصريون تصرف رجوعاً الى تقدير اصالته التذكير لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وجملاً على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب اذا صغرت لها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للعرف ولو سمي مذكراً بما هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسهوم وحور فانها عند بعض العرب اسماء للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض

ص ١٠٠ مسئلة القبائل والبلاد والكلمة والمجاء يبنى على المعنى فان كان أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً أو حرفاً صرف أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وقد يجب اعتبار أحدهما وقد تسمى قبيلة باسم أب أو حي باسم أم فيوصفان بينت وابن وبؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع

• (ش) • صرف اسماء القبائل والبلاد والكلمة وحروف المجاء ومنعها مبنيان على المعنى فان أريد باسم القبيلة الاب كعدو ونعيم أو الحى كقريش ونقيف صرف أو الام كباهلة أو القبيلة كجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية وكذا ان أريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف أو البقعة كفارس وعمان منع أو بالكلمة اللفظ نحو كتب زيد فأجاد أي فاجاد هذا اللفظ صرف أو الكلمة نحو فأجادها منع وكذلك الافعال وحروف المجاء والصور وقد يتعين اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثاني كيهود وجوس والثالث كبدر ونجد والرابع كدمشق وخلق والحجاز والشام واليمن والعراق وقد جاء بالوجهين في النوعين اسماء وذلك ثلاثة

أقسام قسم يغلب فيه اعتبار التدكير كقریش وثغيف ونى وهجر وواسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كجدام وسدوس وطارس وعمان وقسم استوى فيه الامران كقودوس وأحرا وقبا وبغداد وقد تسمى القبيلة باسم الاب كقيم أو الحى باسم الام كباهلة فيوصفان بآبن وبنت فيقال تميم بن مر أو بنت مر وباهلة بن أعصر أو بنت أعصر مراعاة للاصل أو المسمى وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

شادوا البلاد وأصبحوا في آدم • بلقوا بها يبيض الوجوه فحولا

أى في قبائل آدم أو أولاد آدم فحذف المضاف ثم أنت آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا في قوله بلقوا بها ولم ينعه بالصرف لانه راعى المضاف المحذوف

﴿ ص ﴾ وما سمي من السور بنى آل حرف أو عار ولم تضاف اليه سورة منع أو أضيف ولو تقدير افلاحيث لا مانع أو بجملة فيها وصل قطع أو تاء قلب هاء في الوقف وأعرب ممنوعا أو بحرف هجاء حكى أو أعرب ممنوعا ومصر وفا أضيف اليه سورة أولا أو موازن أعجمى كحاميم فأوجب ابن عمفورا الحكاية وجوز الشلوين اعرابه ممنوعا ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة قمع البناء ومضاف اليه ولو تقدير ارفع النون واعرابها مضافة وليس في كهيص وجمعق إلا الوقف خلافا لليونس

﴿ ش ﴾ أسماء السور أقسام أحدها ما فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنعام والأنعام والاعراف الثانى العارى منها فان لم يضاف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وفران هود وان أضيف اليه سورة لعظا أو تقدير صرف نحو قرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملة نحو قل أو حى إلى آتى أمر الله فمضى فان كان أولها همز وصل قطع لان همزا وصل لا يكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقياس عليها أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف لان ذلك شأن التاء التي في الاسماء ويعرب لمصرها أسماء ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعامة والتأنيث نحو قرأت اقربت وفي الوقف اقربه الرابع حرف الهجاء كص ون وق فجوز فيه الحكاية لانها حروف فمضى كما هي والاعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء في ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ماوازن الأعجمى كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عمفورا الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوين فيه ذلك والاعراب غير مصروف لموازنته هايل وقايل وقد قرئ يسن بنصب النون وسواء في جواز الامر بن أضيف اليه سورة أم لا السادس المركب كطسيم فان لم يضاف اليه سورة ففيه رأى ابن عمفور والشلوين فيما قبله ورأى ثالث وهو البناء للجزئين على المنع خمسة عشر وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقدير افضيه الرأيان ويجوز على الاعراب فتح النون وأجراء الاعراب على الميم كعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اما كهيص وجمعق فلا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب أسماء كثيرة وأجاز يونس في كهيص أن تكون كلمة مفتوحة والصاد ضمومة ووجهه انه جعله اسما أعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة

﴿ ص ﴾ مسألة ينون في غير النصب بمذوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألعاولا نظهر الفتحة جراحا خلافا لغوم مطلقا لليونس في العلم

﴿ش﴾ ينون جواز في الرفع والجزم من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة سواء كان جمعا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والعجر وليال أم مصغرا كاعيم أم فعلا مسمى به كيغزو و برم وهذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة بحركتها تخفيفا كما سيأتي في مبحثه فان قلبت الياء ألغى التنوين باتفاق كصحارى وعذارى بعد صغار وعذار ولا يجوز في هذا النوع ظهور العتمة على الياء في حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها وقيل يجوز كما يجوز اظهارها حالة السبب لاختصاصها عليه قول الشاعر * ولكن عبد الله مولى المواليا * وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله * وقد عجبت مني ومن بعيليا * وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسألة ما منع صرفه دون علمية منع معها بعدها الا فعل تفضيل مجرد امن من وخالف الانخس في آخر وثالثها ان لم يكنه و رابعها يجوز ان وفي فعلان وآخر ومعدل العدد وجع ثلثة ومركب كخضرموت آخره وزن المتناهي أو ألف التأنيت وما منع معها صرف دونها وفاقا

﴿ش﴾ ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس أحد عليه العلمية خمسة أنواع فاذا سمى بشئ منها لم ينصرف أيضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرد امن من فانه اذا سمى به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة أو مقدرة فان سمى به مع من ثم نكر منع قول واحد وخالف الاخفش في مسائل الأولى باب أفعل الوصف كاجر اذا سمى به ثم نكر فذهب الى أنه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب علة وفيه رأي ثالث انه ان سمى به رجلا أجزلم ينصرف بعد التنكير لانه سمى به بوصفه بقري الاسم مجراه في ذلك المعنى وان تسمى به اسود ونحوه صرف لخوص الاسمية وذهب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء وابن التباري و رابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الأصل والحال كاطبع الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمى به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى أنه يصرف وسيبويه على المنع وتوجيههما ما تقدم في آخر الثالثة أخر اذا سمى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المعدل قد زال لكونه مخصوصا بمعدل الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله الرابعة معدول العدد اذا سمى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لما تقدم في آخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتناهي اذا سمى به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة المركب المزجي اذا ختم بمثل مفاعل أو بذى ألف التأنيت كحاريب مساجد أو عبد بشري أو عبد جرا اذا ركبا وسمى به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيت وقد زالت العلمية بالتنكير والاصح عد ابن مالك وغيره المنع لانه لم يرشئ من هذا النوع مصر وفا في كلامهم وما لم يمنع الجمع العلمية صرف منكر باجماع لزوال إحدى العلتين

﴿ص﴾ مسألة يصرف الممنوع اذا صغر لاه وثنت وأعجمى الا المرخم ومركب وشبهه فعلى ومضارع قبله أو بعده وينع المصروف به ان اكل موجه

﴿ش﴾ اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال المعدل في غير والالف المقصورة في علق تصغير علق والالف والنون في سريحين تصغير سرحان والوزن في شهر وتصغير شهر وصيغة الجمع في جنيدل تصغير جنادل ويستثنى من ذلك المؤنث والجمعي والمركب المزجي وشبهه فعلى وهو باب سكران وشبهه الفعل المضارع كتطلب ويشكر فهاهنا تبقى على المنع بعد التصغير لبعاء السبب وقولى قبله أو بعده أى سواء

كان شبه المضارع سابقا على التصغير كالمثالين المذكورين أو عارضا فيه كاجيدل تصغير أجادل فإنه بعد التصغير على وزن أبيطر بخلافه قبله واحترزا بالمضارع عن الماضي فإن مشابهته تزول بالتصغير وقول في الأعجمي الأمرخم أثبت به إلى أن تصغير الترخم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو برية رسيمع في إبراهيم واسماعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والحجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبيه عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فإذا صغر منع الحدوث بسبب المنع فيه كوسط مسمى به فإنه مصروف فإذا صغر على تويسط أشبه الفعل فممنوع وهند ونحوه إذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعدان كان جائزا

﴿ ص ﴾ مسئلة يصرف لتناسب وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وقوم ذا ألف التانيث قبل ومطلقا في لغة

﴿ ش ﴾ يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالأول نحو وجئتك من سبأ بنبا سلاسل وأغلا لا ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا والثاني كقوله تبصر خطيلي هل ترى من طعان واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل فلم يميز وأصرفه لذلك واحتجوا بأن حذف توينه إنما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كاحر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث فنحو أصرفه للضرورة وعلموه بأنه لا فائدة فيه لأنه يستوفي الرفع والنصب والجرو لانه إذا زاد فيه التوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي بساكن فيكسر ويكون محتاجا إلى ذلك وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاهم الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام

﴿ ص ﴾ ومنع المصروف نالها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها أن كان علما

﴿ ش ﴾ في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك أحد بن يحيى فإنه أنشد

أؤمل أن أعيش وإن يوي * بأول أو بأهون أو حبار

أو التالي دبار فان أقت * فؤنس أو عروبة أو شبار

ف قيل له هذا موضوع فإن مؤنسا ودارا مصروفاً وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر قال أبو حيان فدل هذا الجواب على اجارته اختيارا والثاني المع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الخامض من الكوفيين قالوا لانه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ولو ورد السماع بذلك كثيرا كقوله

فما كان حصن ولا حابس * يغوقان مرداس في مجمع

والرابع يجوز في العلم خاصة

﴿ ص ﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جني في ذي أل والمضاف والتثنية والجمع

﴿ ش ﴾ الاسم ما منصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبتها ابن جني في المعرف بال والمضاف قال فإنه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حذفها ليس شيء من ذلك

منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ذكر ذلك في الخصائص وسبقه اليه شيخه أبو علي الفارسي
 ﴿ ص ﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحم غير مماثل قرء وقرأ وخطأ وهم بلا
 يم وذى كصاحب وهن خلا فالغراء قبل الواو رفعا والألف نصب والياء جرا

﴿ ش ﴾ الباب الثالث من أبواب النيباء الاسماء الستة المذكورة فأنها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء
 بشرط أن تكون مضافة فإن أوردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو أن له أباه أخ وأن تكون إضافة لغير
 ياء المتكلم فإن المضاف اليها يعرب بحركات مقصورة وأن تكون مفردة أي غير مشاة ولا جموعة لأنها إذا
 تعرب اعراب المثنى والجمع وأن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو أخى زيد ويختص الحم بشرط
 أن لا يماثل قرء وقرأ وخطأ فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حولك وحولك وحائك ويختص
 الفم بشرط أن تزال منه الميم فإن لم تزال أعرب بالحركات نحو خلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى
 صاحب فإن كانت للإشارة أو موصولة فأنها مبنية وقصر الغراء الأعراب بالحروف على الخمسة الأولى ومنع ذلك
 في هن وتابعه قوم ورد بنقل سيبويه عن العرب أجروه مجرا وهو كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح
 باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ ص ﴾ وهل بها أو بمقدرة أو بما قبلها والحروف أشباع أو منقولة أو لا أو بهما أو بالانقلاب نصبا وجرا والبقاء
 رفعا أو فورا أو بمقدرة والباقي بها أو عكسه أو بالحروف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبديل والجر بهما أفوال
 أشهرها الأولى وأصحها الثاني

﴿ ش ﴾ في اعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور بأن هذه الأحرف نفسها هي الأعراب وأنها
 نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن
 الأعراب أنماجي به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والفاء ظاهرة واف بالدلالة
 المطلوبة ورد بشبوت الواو قبل العامل وبأن الأعراب زائدة على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذى مال على حرف
 واحد وصلا وابتداء وهما معربان وذلك لا يوجد الاشد وهذا الثاني وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور
 البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين إنهم معربة بحركات مقصورة في الحروف
 وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر فلا تحذف فاذا قلت قام أبوك فاصله أبوك فأتبعته حركة الباء لحركة الواو فقلت أبوك ثم
 استقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أباك فاصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا واذا
 قلت مررت بأبيك فاصله بأبوك ثم أتبعته حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك فاستقلت الكسرة على الواو
 فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فأنقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الأعراب أن يكون بحركات ظاهرة
 أو مقصورة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظر لم يعدل عنه المذهب الثالث إنهم معربة بالحركات التي قبل الحروف
 والحروف أشباع وعليه المازني والزجاج ورد بأن الأشباع باب الشعر وبقاء فيك وذى مال على حرف واحد
 الرابع إنهم معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الرعي ورد بأن شرط النقل
 الوقت وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الأعراب غير آخر مع بقاء الآخر
 الخامس إنهم معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف
 فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة والفاء لأجل الفتحة وعليه الاعلم وابن أبي العافية
 ورد بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فسادها وإن كانت لامات لزم جعل الأعراب
 في العين مع وجود اللام السادس إنهم معربة من مكائين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والغراء ورد

بأنه لا تقبله السابع انها معرفة بالتغير والاتقلاب حالة النصب والجرو بعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجري ورد
بأنه لا تقبله وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا بأن العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك وذامال معربان
بحركات مقدرة في الحروف وان أباك وأخاك وحالك وهناك معرفة بالحروف وعليه السهيلي والرندي التاسع
عكسه العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الأخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسبراني المعنى انها
معرفة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب
حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل
اعراب بهذا التقدير وقد عدهذان القول مذهبين قصيرا أحد عشر الثاني عشر انها معرفة في الرفع بالنقل وفي
النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل
في رأيت أخاك رأيت أخوك فابدت الواو ألفا والاصل في مررت بأخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى الخاء
فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبي الريع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب
﴿ ص ﴾ وليس كذلك من في حكاية النكرة وقفا خلافا للجر هري ونقص من اعرف وأب وأخ وحم دون
قصرها وفوق تشديدهن وأب وأخ وجعل أخ كدلو وقع فاء فم منقوصا كيد ودم لا يمنع قصرهما وتشديد دم
مشهور ويضم ويكسر ويثلاث مقصورا ومضعفا ويتبع الآخر في الحركات كعاصم وعيني اسراء وابنم
على الاشهر فيها وقابلا اضافة سائغ نصبا وكذا اثبات مبه مضاعفا وقيل ضرورة والأصح ان وزنها فعل الاء ففعل
وان لام حم واو وذى ياء وانها المحذوفة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتاب له في النحوان من في حكاية النكرة
في الوقف معرفة بالحروف كالاسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءني رجل منوولن قال رأيت رجلا منا ولمن قال
مررت برجل مني قال ابن هشام وليس بشي لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت في الوصل ولان وضعها
وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه
الثانية بحث عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء في هن النقص وهو الاعراب بالحركات وهو فيه أشهر
من الاعراب بالحروف كحديث فأعضوه بن أبيه ودونهما التشديد كقوله * أليت شعري هل أيتن ليلة *
وهني وفي أب النقص كقوله

بأه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظم

والقصر كقوله * ان أباه وأبا أباه * والتشديد نحو هذا أبك وأقصمها القصر ثم النقص ثم التشديد
وفي أخ الثلاثة سمع في القصر مكره أخاك لا بطل * وحكى أبو زيد جائي أخك وفيه أخو يسكون الخاء بوزن دلو
قال رجل من طي *

مالرء أخوك ان لم تلغه وزرا * عند الكريهة معوانا على النوب

وفي حم النقص والقصر وفي فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع قع الفاء وضعها وكسرها فهدتسع
لغات والعاشرة اتباع الفاء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في القصر * يا حبذا عينا سلبا والفما *
وفي التشديد * باليتها قد خرجت من فم وشاركه * في القصر يدودم قال

يارب ساربات ماتوسدا * الاذراع العيس أو كف اليد

غفلت ثم أنت تطلبه * فاذا هي بعظام ودما

وقال

وفي التضعيف دم قال

أهان دمك فرغ بعد عزته * يا عمرو بنيفك اصرار على الحسد

و يشاركه في الاتباع فاء مرء وعينا امرئ وابنه تقول جاء المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهمزة وقال تعالى ان امرؤ وهلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ باتباع الرءاء الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان من مكانين فان الحركة في الرء والنون حركة اعراب لا اتباع وفيها لغة أخرى فتح الرء والنون في الاحوال الثلاثة وفي امرئ ثالثه ضم الرء على كل حال وفي مرء فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثالثة كسرهما مطلقا ورابعة ضمهما مطلقا وقرئ بهما بين المرء وقلبه الثالثة يجوز افراد اب واخ وحم وهن من الاضافة لاذوكا سيأتي في باب الاضافة وأما فوك فلا يفر دالا ويدير بتلك اللغات وقال الججاج خالط من سلمى خياشيم وفا * فأفرده لفظا حالة النسب نخسه البصريون بالضرورة وجوزوه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخف بجاعلي أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أي خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو ابقاءه حال الاضافة فنعه الفارسي الا في الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ففي الحديث خلوف فم الصائم وقال الشاعر * يصبح ظمآن وفي البحر فمة * الرابعة الاصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال الافوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان وذهب الخليل الى ان وزن ذو فعل القمح والاسكان وان أصله ذو فلامها واو على الاول أصله ذوى فلامها ياها وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين قال أبو حيان والمحدوف من ذوه هو اللام في قول أهل الاندلس والعين في قول أهل قرطبة قال والظاهر الاول واختلف في حم أيضا هل لامه واو أو ياء على قولين أحدهما الاول كاتب وأخ لقولهم في الثانية حوان وقيل انهما ياء من الجاية لان اجماء المرأة يجمعونها

﴿ص﴾ الرابع المثني قبل الالف والياء ولزوم الالف لغة وعليه لاوتران في ليله والحق به مفيد كثره كسرتين وقد يغني عنه عطف أو تكرار وجمع معنى كاخويكم ونحوك لتي الحداد وحوالينا وكلنا مضافين لمضمر ومطلقا في لغة وليس اسمثنى اللفظ وأصلهما كل خلافا للسكرافية بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء وألف كلتا تأنيث وقيل الحاق وقيل أصل وقيل تأو هازا دة لا لالحاق وقيل له ولك في ضميرهما وجهان واثنان واثنان وبلاهمزة لغة مفردا ومنها ما هو مركبا وقيل الاصل اثن وثنايان ومدران وان وما غلب لشرف كابوين أو تذكير كمر بن أو خفة كمر بن وقيل في فرد محض

﴿ش﴾ الباب الرابع من أبواب النيبات المثني وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه فانه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء نحو قال رجلان ولزوم الالف في الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكتانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة وخرج عليا بقوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لاوتران في ليله وأشدعايا بقوله * تزودنا بين أدناه طعنة * وقوله * قد بلغاني المجد غايتاه * والحق بالمثني في الاعراب الفاظ تشبهه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية منها ما يرا دبه الكثير نحو ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قهر لم سبحانه الله وحنانيه وقوله * ومهمبين قذفين مرتين * أي مهمه بعدمهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف كقوله *

تخذي بنا نجب أفنى عرائكها * خمس وخمس وتاويب وتاويب

وقد يغني التكرير عن العطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا أي صفا بعد صفا ودكا بعد دكا ومنها ما هو في المعنى

جمع كقوله تعالى فاصالحوا بين أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره ومأقبه ابن مالك ونوزع فيهما ما كان كونهما مثنيتين حقيقة ومنها ما لا يصلح التجريد فن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وما هو علم كالبحرين والدونكين والحسين ومنه اثنان واثنان وثنتان في لغة تميم سواء أفردا نحو ومن الابل اثنان أم أضيفا نحو جاء اثنان أم ركبا نحو فأنفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وقيل انهما مثنيان حقيقة الاصل اثنان ومن ذلك ثنايان لطرفي العقال ومذراوان لطرفي الآلية والقوس وجانبى الرأس وقيل طرفا كل شئ ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر في التجريد * وأنا أمشي الدالي حواليك * ومثله حوله قال تعالى في التجريد فلما أضاءت ما حوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للاب والام والفمرين الشمس والفمر والعمرين لأبي بكر وعمر وهذا النوع سموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم نارة يغلب الاشرف كالثال الاول قال الله تعالى ورفع أبويه على العرش ونارة المذكر كالثاني ونارة الاخف كالثالث ونارة الاعظم فنحمرج البحرين وما يستوى البصران ومنها ما لا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا الى مضمرا نحو ما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما وتقول رأيت كليهما وكتبيهما فان أضيفا الى مظهر أجريا بالالف في الاحوال كلها هذه اللفظة المشهورة وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمرا في الاعراب بالحرفين وعزاعا الفراء الى كنانة وبعضهم يجريهما معهما بالالف مطلقا وما ذكرناه من انهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا فالف كلا منقلبة عن واو وقيل عن ياء وزنها فعلى كعوا وزن كلفا فعلى كذ كرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبي على وانما قلبت تاء لتأنيث كيد التأنيث اذا لاف تصير تاء في بعض الاحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوى كما يقال في أخت أخوى ورد بأن تاء التأنيث لا تقع حشا ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخرون الى أنها زائدة لللاحق والالف لام الكلمة وعليه الجري وفي قول الالف لللاحق وفي قول أصل وذهب الكوفيون الى أن لفظهما مثنى وأصلهما كل بدليل سماع مفرد كلتا في قوله في كات رجلها سلاحي واحدة وأجيب بأنه حذف الالف الضرورة وعلى الاول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلتا الجنين آتت وقال الشاعر

كلاهما حين جدا جرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال أي الاعراب كالمثنى في مقتضى الافراد كقوله

على جردا يقطع ابهراها * حزام المبرج في خيل سراة

ننى الابهر وهو عرق مجازا * تنبيه * قال ابن مالك هذه الكلمات يعنى الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فان أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فأذا نالها أسماء تثنية كما يقال اسماء جمع * من * مشكلة لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع واسم جنس الا ان أطلق عليه بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا مثناه ولا ما لا تثنى له وكل وبعض ونحو فلان وأفعل من واسم فعل ومحكى من جملة ومختص بالنفى وشرط ومبنى الاذان وتان والذان واللتان على الاصح ولا تثنى الكنى وأجمع وجمعاء واخوته خلافاً للكوفية فيهما والمختار جواز المخرج وذى وبه ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفي مختلفي المعنى نالها يجوز ان اتفق في المعنى الموجب للتسمية وينكر العلم والاجودان يحكى الانحوا جاديين رعمائتين وأذرعات

(١) يياض في الاصل مكان الشاهد

ومنع المازني المعدول وما فيه أل قبل يقي وقيل يعوض ولا يعني غالباً عطاف الابطصل ولو قدر او يوثى بالحكي
بذواودو وكذا المزعج ان منع واستغنوا بسيان وضبان عن سوا آن وضبانان وحكيوا يستوي في التثنية
مذكر وغيره ولا تحذف التاء الا في الية وخصية

ش * جمعت ما لا يثنى ولا يجمع من الالفاظ جمعا لا نظفر به في غير هذا الكتاب وأنا أشرح على طريقة
أخرى فأقول التثنية والجمع شروط أحدها الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع
ذلك اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين
ومائين أي ضربين منهما ونذكر في الجمع قولهم لقاحان وسوداوان وقوله عند التفرق في الهجاء جالين وفي اسمه
قوله قوماهما أخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على
جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا أن الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم
يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ومصايح وفي المثنى والجموع على حده مانع آخر وهو
استتار التثنية في اجتماع اعرابين في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه
بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في
قتين . يوم التقا الجمعان هـ الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبني ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء
الافعال وأما نحو يازيدان ولا رجلين فانه ثني قبل البناء وأما زان وتان والمذان واللتان فقبل انهما صيغ وضعت
للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للحققي وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل انهما مثناة حقيقة وانها لما
ثبتت أعربت وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيغته وضعت للجمع اتفاقاً فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى
المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقاً نحو تأبط شرا وهو المراد بقولي ومحكى من جملة وأما تركيب المزعج
كعبلك وسيويوه فلا أكثر على منعه أيضاً لعدم السماع ولشبهه بالحكي وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك
وجمعه واختاره ابن هشام والخضر اوى وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه وهو
اختياري قال خطاب في الترشيح فان ثبت على من جعل الاعراب في الآخر قلت معدى كربان ومعدى كربين
وحضر موتان وحضر موتين أو على من أعرب اعراب المتضايغين قلت حضراءون وحضري موت وقال في
المختوم بويه تلحقه السلامة بلا حذف نحو سيويهان وسيويهون وذهب بعضهم الى أنه يحذف بحره فيقال
سيان وسييون ويتوصل الى تثنية المركب اسناداً بذواوا الى جمعه بذوا ويقال جاءني ذواتأبط شراودو وا
تأبط شرا أي صاحباً هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المزعج عند من منع تثنيته وجمعه وأما الاعلام المضافة
نحو أبي بكر فيستغنى بها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما
فتقول أبوا البكرين وآباء البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته بل اذا أريد تثنيته
وجمعه قدر تنكيره وكذا لا يثنى الكماليات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا يجمع لانها لا تقبل التنكير
والاجود اذا ثني العلم أوجع أن يحلى بالالف واللام عوضاً عما سب من تعريف العلمية ومقابل الأجود ما حكاها
في البديع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان وزيدون قال أبو حيان وهذا القول
الثاني غريب جداً ألم أقف عليه الا في هذا الكتاب ويستثنى نحو جاديين اسمى الشهر وعمايتين اسمى جبلين
وأذرعان وعرفان فان التثنية والجمع فيهما تسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الف واللام ولم تضاف قال

حتى اذا رجب تولي وانقضى * وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال * لو ان عصر عمايتين وينبل * ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمرو جمع سلامه أو تكسير وقال

أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب
 العمران فادثنى على سبيل التغليب فع اتفاق اللفظ والمعنى أولى واذثنى ما فيه ال كالرجل فقيل بقي فيه ال وقيل
 تحذف ويعوض منها مثلها حكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح ومما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد
 واخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا تأتي له في الوجود
 كشمس وقر والثريا إذا قصدت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أفعال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين
 فنعو اثنين المشترك والمجاز وجمعهما ولحنوا المعرى في قوله

جاد بالعين حين أحمى هوا * وعينه فأنشى بلاعينين

والثاني لا وصحه ابن مالك تبعه الأبي بكر بن الأنباري قياسا على العطف ولوروده في قوله تعالى وإله آباءك
 إبراهيم واسماعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطى ويد السائل السفلى
 وقول العرب القلم أحد اللسانين وخفة الظهر أحد اليسارين والعربة أحد السباين واللبن أحد اللحيين والحجبة
 أحد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عمقور الجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو الأجران
 للذهب والزعفران والأفانج السادس أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى بعض الاستغناء
 عنه بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه ببيان تثنية سى ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم
 المؤنث على أنه حكى سوا آن وضبعانان ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد خلافا للآخفش غير ما ألف للاستغناء
 عنها إذ يغنى عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة عشرة وعن جمعها تسعة وخمسة
 عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يغنى عن تثنية مائة ألف وجمعه ما يتباو جعا واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله
 * لها عند عال فوق سبعين دأثم * وأجيب بأنه ضرورة ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء
 عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنها يجمع شمال قاله ابن جني في كتاب التمام السابع أن يكون فيه
 فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب لا فادتها
 العموم وكذا الشرط وإن كان معربا لفادته ذلك الثامن أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لأنه جار
 مجرى النجب ولا فائهم من أقائم زيد كما سيأتى في أوائل المبتدأ لأنه شبه بالفعل وبقي في المتن مسئلتان أحدهما
 أصل التثنية والجمع العطف وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض
 ممنوع إلا في ضرورة كقوله * ليث وليث في محل ضحك * وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة العاظه
 ويسوغه في الاختيار فصل ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البضيل أو قدر كقول الحجاج وودعني له ابنه
 وأحره أنا لله محمد ومحمد في يوم واحد محمد ابني ومحمد أخى الثانية يستوى في التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف
 تاء التأنيث مما هي فيه الأمن إليه وخصية فانهم قالوا أليان وخصيان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع
 في المفرد آلى وخصى فأجرى التثنية عليه إثار التخصيف مع علم اللباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى
 عن تثنيته بتثنية غيره

(ص) ولا يتغير لكن تقلب ألف مقصوره فوق ثلاثي أو يائي أو قلوبه عن ألف اذن ياء وغيره واو وقبل الألف
 ثلاثي واو مكسور الأول أو مضموم وفي الأصلية والمجهولة ثالثا الأصح أن أميلت ياء والاو او رابعها ان
 أميلت أو صار ياء في حال وقلب همز مبدل من ألف التأنيث واو أولى في الملحقة وتركه في المبدل من أصل
 خلافا للجزولي و رد تصحيح مبدله من ألف وقلبها والتي من أصل ياء والأصلية واو وحذف زائدة خامسة
 وألف وهمز قاصعاء ولا يقاس على الأصح وقيل نذر اوان وثنايان لعدم الافراد ولا ترداء ثلاثي وعينه ولا مانه ان

عوض الوصل والافاعاد في اضافة لاغيره على الاجود ويقال أبان وأخان وديان ودميان ودموان وغيان
وفوان بقله ويجوز في ذات ذاتا وذواتا

نحو ش إذا ثنى الاسم لحقه العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو زيد أم معنلا جار يا مجراه وهو ما آخره
ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان أو مخففتان نحو مرمى ومغزو وطبي ودلو أم منه وصا نحو شج أم مهموزا
غير مدود نحو رشأ وماو وضوء ونبي أم مدودا هزته أصلية نحو فراء وضاء فجاء مع ذلك تلحقه الألف أو الياء
بلا تغيير الا فتح ما قبل العلامة ورد ياء المنقوص وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كلهم
ومعطى ومستدعى أو ثالثة بدلا عن ياء كرحى أو أصلية أو مجهولة رأملت كبلى ومتى علمين أو متلوقة عن ألف
أذن علما فيقال في التثنية ملهيان ومعطيان ومستدعيان ورحيان ومليان وميتان وأذنان وما عدا ذلك تقلب
واوا وهي الثالثة المبدلة من واو كعصى وعصوان والأصلية غير المماثلة كأداء علما وأذوان والمجهولة غير المماثلة
كددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كحديث لست من الدد ولا الدمنى ومما بالنون نحو دون وبالبدال
ددو ومقصودا فلا بد من هل ألفه عن ياء أو واو لان الألف في الثلاثي لا بد أن يكون عن أحدهما وذهب
بعض النحويين إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة الياء مطلقا سواء أمليت أم لم تمل قال ابن مالك ومفهوم قول
سيبويه عاضد لهذا الرأي وذهب آخر إلى أنها باو ومطلقا وذهب الأخفش إلى أنها ان أمليت أو انقلبتا إلى
الياء في حال نحو لدى وإلى قلبت واوا فهذه أربعة أقوال حكاه أبو حيان وذهب الكسائي إلى أن
تثنية الثالثة المبسلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسورا كرسورا كرسى أو مفهوما كضعى
وعلا وأما المدود فان كانت هزته مبدلة من ألف التانيث نحو حراء قلبت واوا ونحو حرا وان وورد تصحيحها
وقلبها ياء حكى أبو حاتم حرا آن وحكى غيره حرايان فقام على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت
ملحقة نحو علباء وحراء جاز فيها القلب واوا وهو الأولى والتصحيح نحو علباوان وعليا آن وان كانت
مبدلة من أصل نحو كساء ورداء جاز فيها الوجهان والتصحيح أولى نحو كسا آن وكساوان هذا مذهب الجمهور
وسوى الجزولى بينهما بين التي قبلها في أن الأولى اقرارا للهمز وورد في هذه القلب ياء حكى كسايان فقاسه
الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت أصلية فتقدم انها تصح وقد ورد قلبها واوا سمع قراوان
ووضاوان في تثنية قراء وضاء فقام به العارضي وخطأه النحاة وورد أيضا حذف الراءة وهي خامسة سمع
جوزلان في جزلا وحذف الألف والهمزة مما طال من المدود سمع قاصعان وعاءوران وخفسان
وقرفسان وباقلان في قاصعاء وعاءوران وخفساء وقرفساء وباقلاء فقام الكوفيون على ذلك في المثلثين
ومنعه غيرهم لقلة الوارد منه فقولى ولا يقاس على الأصح مما تقدم إلى مت مسائل تصحح المبدلة وما بعده وقد
صحح العرب مدر وبن وثايبين وكان القياس مدرين وثاوين أو ثايبين لأن الألف الأولى رابعة والثاني مثل
كساء الآن الكلمتين يثبتا على التثنية ولم يستعمل فيهما الأفراد كانه لم فصحتا لا يرد في التثنية ما حذف من
هاء عين ولا م ان عوض منه ههـ الوصل فيقال في اسم ايمان وان لم يعوض منه فان ردت الاضاء ترد هـا
والافلا ههـ هو الأجود فن الأول المقوص زأب رآخ رحم فيقال قاضيان وأبوان رآحوان وجوان ومن
الثاني هـ ويدودم رفم وسنة وحر فيقال هان وديان ودمان وفان وستان وحران رشذ في الأول أبان وأخان
وفي الثاني هـ نران وديان ودميان ودموان وغيان وفوان وفيل ليس بشاذ وإنما أبان وأخان على لغة التزام
النقص في الأفراد والاضافة وديان وما بعده على لغة القصر فيها قال أبو حيان وأما ذر مال فيقال فيها ذوامال
فان قلنا المحذوف من ذر اللام فهي لم ترد والعين فكذلك لان الواو الموجودة على اللام رأما ذات فقالوا في تثنيها

ذاتاً على اللفظ بل اردوهو القياس كما تثنى ذواتاً على لفظه قال * يادارسلمى بين ذواتى العوج * وذواتاً على الاصل
 بدلام الكلمة وهي الياء الفاعلة الحركة العين وهي الواو قبلها وهو الكثير في الاستعمال قال تعالى ذواتاً فان
 * ص * الخامس جمع المذكر السالم فبالواو والياء ان كان له اقل أو شبهة خاليامن تاء التانيث علماً أو مصغراً
 أو صفة تقبل التاء ان قصدوا فعل تفضيل وجوزة الكوفية في ذى التاء وصفة لا يقبلها وحكمه كالتثنية
 لكن بحذف آخر المنقوص ويضم ويكسر والمقصور يفتح وقيل كمنقوص وقيل ان كان أعجباً
 أو ذا ألف زائدة

* ش * * الباب الخامس * من أبواب النيبات جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء
 ثم هذا الجمع موافق للتثنية في شروطها كما تقدم ويزيد بشروط أحدها أن يكون لعامل كالزيد بن
 أو شبهة به نحو رأيتهم لي ساجدين . قالنا أتينا طائعين جمع صفة الكواكب والماء والارض لما أثبت
 لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشقى علم كلب
 وسابق صفة فرس الثاني أن يكون خاليامن تاء التانيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كاحسن وعمر أم وضع لمؤنث
 ثم سمي به مذكر قال أبو حيان فلو سميت رجلاً زينب أو سلمى جمع بالواو والنون باعتبار اسمها الآن
 فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال قاله أبو حيان ولذلك عبر بتاء التانيث دون
 هائه ليشمل ما ذكرتم العلامة لاذكرانه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الاول احلال لانها حرف معنى فقد صارت بالسلمية لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم
 وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون
 مطلقاً فقالوا في طلحة وخزعة وهيرة وطلحون وخزرون وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقوله
 في علانية للرجل المشهور رعلانون وفي ربيعة للعتل القائمة بعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع
 تكسيران أدى أيضاً الى حذف التاء قال

* وعقبه الأعقاب في الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب
 تانيثه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعة تكسير غير مسلم لانهم يردونه سوى هذا البيت
 فلا يقاس عليه مع امكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبه بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علماً
 كزيد وعمر أو مصغراً وان لم يكن علماً كرجل وغليم وأحمر وسكيران أو صفة تقبل تاء التانيث ان قصد
 معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع . ليس واحداً من الثلاثة كرجل وفقى وغلام ولا صفة
 لا تقبل تاء التانيث كاحمر وسكيران وعانس وجريح وصبور وقليل ولا صفة تقبلها لالمعنى التانيث كملول
 ومالولة وفروق وفروقة فان التاء في نحو ذلك للبالغة لا للتانيث قال أبو حيان نعم بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع
 كذلك بلا خلاف رهوما كان خاصاً بالمذكر كخصى وأفعل التفضيل المعروف باللام والمضاف الى نكرة نحو
 الافضالون وافضلوا بني فلان فان تانيثه بالالف وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذي هو مان طر شارب * والعانسون ومنا المرء والسيب

وقوله فاوجدت نساء بني زار * حلائل أسودين وأحرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظاً في
 شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً . ليس بالجيد قال الأصحاب رانما افرق لصمتان لان التقابل للتاء شبهة بالفعل
 فانه يقبل التاء عند قصد التانيث نحو قامت وتغرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل

الحاق به في أنه اذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظه الواو كقاموا ويقومون ولذلك يجمع الاسم الجاهل
 وانما جمع الافضل للالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل في الفرعية فعمل عليه ولهذا العلة نفسها
 جمع الجاهل اذا كان علما لان تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل والتنكير أصل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون
 مكبره لتعذر تكبيره لانه يؤدي الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله وأما اشتراط خلوه
 من التركيب فهو شرط مطلق للجمع لا لهذا بخصوصه بل والتثنية أيضا وقد تقدم بيانه هناك ثم اذا جمع الاسم فحكمه
 كما اذا نفي من حقوق العلامة من غير تغيير ان كان صحيحا أو معتلا جارا مجرا أو مهموزا أو ممدودا هزته أصل
 كزبدون وظبيون وقراون ونيثون وقلب الهززة المبدلة من ألف التانيث نحو جراون في جراء علم مذكر
 ويستثنى شيان المنقوص والمقصور فانها يحذف آخرها وهو الياء والالف لا لتقائسا كناع الواو والياء ثم
 يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف ويفتح ما قبل آخر
 المقصور دلالة على الألف المحذوقة ولا يلتبس بالمنقوص نحو وأتم الأعلان . وانهم عند تالين المصطفين وجوز
 الكوفيون اجراءه كل المنقوص فضموا ما قبل الواو وكسر واما قبل الياء جلاله على السالم وحكاه ابن ولادغة
 عن بعض العرب قال أبو حيان وكأنهم نقلوا اليها الحركة المدة على حرف الاعراب بهذا النقل عن
 الكوفيين مطلقا هو الذي حكاه عنهم الاحباب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو اجراء ذلك في
 الاعجمي كوسى ومائيه ألف زائدة كارتطى وحبل على مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت
 القولين بما

﴿ص﴾ وألحق به سماعا كمن الوارثون وعشرون الى تسعين وأهلون وأرضين وعالمون وقيل جمع وقيل
 مبنى على القح وبنون وأبون وأخون وهنون وذوو وألحق ثعلب فون وابن مالك حون قياسا وأولوا وسون
 وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لامة قال أبو حيان أو فانه الهاء وكسر الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها
 وشاعا في المضمومة وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منونا أولا ويلزم الواو وقع النون أو يعرب عليها
 وهي لغة في الثني والجمع وأجاز ابن مالك الاول في عشرين وقد يقال شياطون

﴿ش﴾ ألحق بالجمع في اعرابه ألفاظ ليست على شرطه سمعت فاقصر فيها على مورد السماع ولم يتعد منها صفات
 البارئ تعالى وهي قوله نحن الوارثون . والقادرين . والماهدون . وإنا المرسلون فلا يقاس عليه الرحيمون
 ولا الحكميون لان اطلاق الاسماء عليه توقيفي ومنها عشرون والعقود بعده الى تسعين وهي أسماء مفردة
 وزعم بعضهم انها جوع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا يبعد ذلك في الجوع ذكره ابن مالك وبأنه لو كان
 عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني على تسعة وأن لا يطلق الاول الا على ثلاثين لان أقل
 الجمع ثلاثة ذكره الرضى ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة الا أنه اجري مجرى مستحق لانه
 يستعمل بمعناه في قولهم هو أهل لذا قال تعالى شغلنا أموالنا وأهلونا . ما نطعمون أهليكم ومنها أرضون بفتح
 الراء جمع أرض بسكونها وهو مؤنثة واسم جنس لا يعقل فغائه أربعة عشر وط قال الشاعر

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني همدان خطيب فوق أعواد منبر

وقال وأية بلدة إلا أتينا ه من الارضين تعلمه نذار

ومنها عالمون وهي اسم جمع لا جمع لان العالم علم لما سوى الله والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن
 يكون أقل دلالة من مفردة ولذلك أبي سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والباديين
 والأعراب خاص بالباديين وذهب قوم الى أنه جمع عالم قيل انه جمع عالم من ادا به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مراد به

العموم للعلاء وغيرهم وعليها وجه شذوذها ان عالما اسم جنس لا علم وقيل ان عالمون مبنى على قم النون لا معرب
لانه لم يقع الاملازم الياء ورد بقوله

تنصفه البرية وهو سام * وتلقى العالمون له عيالا

ومنها بنون وأبون وأخون وهنون وذو ووجه شذوذها انها غير اعلام ولا مشتقان قال ابن مالك ولو قيل في حم
حون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لان القياس يأباه وجمع أب واخوته كذلك
شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت
على حد التشبيه من رد العاء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستتقال وأما الباقي فخالف التشبيه حيث حذفت
لاماتها ولم ترد لالتقاءها ساكنة مع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذف همزة المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم
حذفها لما ذكر وعاد بفتحة الباء التي هي الاصل ومنها أولو وهو وصف لا واحد له من لفظه قال تعالى ولا
يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤنوا أولى القربى ومنها سنون ووجه شذوذها كأرضين وبابه كل ثلاثي
حذفت لامه وعروض عنها ياء التانيث ولم تجمع جمع تكسير كنبه وثبين بخلاف الرباعي وثلاثي لم يحذف منه شيء
كقرفة أو حذف منه غير اللام نعم ألحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعبه فانه يقال عدون
وبخلاف ما لم يعوض من لامه شيء كيدودم أو عوض منها همزة الوصل كاسم وابن أو التاء لالهاء كاخت و بنت
أو كسر كشفة وشاة فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثي المستوفى الشروط فان كانت فاؤه
مكسورة سلمت غالبا ككأنة ومبين وعضة وعشرين وعزة وعزيرين وقد تنضم بقلة حكى الصنعاني
عزيرين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تنضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت
مضمومة جازالضم والكسر كنبه وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لفتحة الحجاز وعلياء قيس وأما بعض
بنى تميم وبنى عامر فيجعل الاعراب في النون ويلزم الياء قال * أرى من السنين أخذت منى * ثم الاولون
يتركونه بلاتنوين والآخر ون ينونونه فيقولون في المنكر أقت عنده سنيبا بالتنوين قال

* متى تيج هبوا من سنين ملحة *

وقال ألم تسق الحجاج سلى معدا * سنيبا ما تعد لنا حسابا

قال ابن مالك ولو عمل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في
الاعراب بالحركات كسنين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا تنضم اليه شذوذا
آخر ومن العرب من تلزمه الواو وقع النون ومن العرب من تلزمه الواو وتعر به على النون كزيتون قال
في البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في المثني والجمع على النون أجرى له مجرى
المفرد حكى الشيباني هذان خليلان وعليه خرج * لا يزالون ضارين القباب * وقد يقال شياطون تشبها
لزيادة الكسر فيه بزيادة الجمع السالم فقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال أبو حيان
وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهيم وهو شبههم بمعاش ومصائب ومن هذا قراءة
الحسن وما تنزلت به الشياطون

* (ص) * وليس الاعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والانتقال خلافا لراعيها
* (ش) * الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن
اعراب المثني والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزيدون
والزيد بن مثلا وهو رأى الاخفش ورد بأنه تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخر أو بأنه لم يكن

يحتاج الى تغييرها كما يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بحركات. مقدرة في الالف والواو والياء وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلي كالمقصود ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتعريك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما حلوا حالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ما ذكر ولذلك لاحظته من العرب من يجرى المثني بالالف. مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكانت رأيت الاعراب وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش وقيل الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقضاء لايها منصوبا وجرا وعليه الجرى والممازى وابن عصفور وهذا بناء على أن الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كائنان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الالف والواو ياء فكان التغيير والانتقال وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستزامه مخالفة للنظار اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرى وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم أبو جاد

ص ~~م~~ وتليهما نون تكسر في المثني وقد تنضم مع الالف وتفتح في الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة في الجمع وقيل يختص بالياء فيهما والمختار وقال ابن مالك انها رفع توهم الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو تنوين أو هما مطلقا أو ان كانا أو أحدهما أو لا في غير عوض أو فارق بين رفع المثني ونصب المفرد وحمل الباقي ولا هي التنوين خلافا لراعيها وتسقط الاضافة ولو تقدير أو شبهها وتفسير صلة وخمسة المبرد بالذا والتا وغيره ضرورة وجوز الكسائي في النثر وزعم الأخفش في ضاربك للطفة الضمير وتشدد في موصول وإشارة مطلقا على الأرجح

ش ~~م~~ يزيد بعد الالف والياء في المثني وبعد الواو والياء في الجمع نون واختلف في أنها زيدت لما ذاع على مذاهب أحدها وهو رأى ابن مالك انها رفع توهم الاضافة في نحو رأيت بنين كراما وناصرين باغين والافراد في الإشارة والمقصود والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلو لا النون لا التبس حال الاضافة بهما والمفرد بالمثني فيما ذكر الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للزجاج ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان وجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شيء فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت في الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف واللام وفيها التنوين فيه نحو يازيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف اذاثنى وبأن التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على اصلته وبين المشابه للفعل ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعاد عن الفعل فلم يحتاج الى فارق وانما حذفت في الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف فذكره هو ازيدتين في آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي ورد بما سبق في المذهبين قبله وبثبوتها في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجد في مفردة ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كثنى ما لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كعصا وقاض وغير عوض فيما خلا عنهما كثنى حبل وهذا الذي وعليه ابن جني السادس انها فارق بين رفع المثني ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء

السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامة للتنبيه والجمع أن ينقل اليه الحركة والتنوين فامتنت الحركة للاعلال ولم يمتنع التنوين ولكنه لم يمتنع لاجل الساكنين ثبتت نونا نقله ابن هشام الخضر اوى وأبو حيان قال ولا يردانه لاتنوين في تنبيه ما لا ينصرف والمبنى لأننا نقول لما تنى زال شبه الفعل والحرف فرجعا الى الأصل فعاد التنوين ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في الجمع وانما حرك لا لتعاضد الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه ملحمة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع ونخفة الفتح فعودل بينهما وورد العكس وهو فصهما مع المثنى وكسرهما مع الجمع فليل وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أمثلة ذلك قوله

• على أحوذين استقلت عشية • وقوله

أعرف منها الأنف والعينانا • ومنخرين أشبا ظيئانا

وقوله • وأنكرنا زعاف آخرين • وقوله • وقد جاوزت حد الأربعين • وقوله • إلا الخلائف من بعد البنيين • قال ابن جني ومن العرب من يضم النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني ضم نون التنبيه لغة قال أبو حيان يعني مع الالف لامع الياء لانها شبيهت بالالف غضبان وعثمان أنشد المطرز في البواقيت

يا أبنا أرقني القندان • فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تنبيه اسم الإشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف في الإشارة والياء في الموصول اذا كان حقهما الاثبات كألف المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد كآلة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذانك برهانان والذان يأتيناها إحدى ابنتي هاتين وأرنا الذين وتحذف هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بل يدها والمقيمي الصلاة غير محلى الصيغ اربعة كقوله

هما خطنا إما أسار ومنه • وامادم والموت بالحر أجدر

ولسبه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر واثنى عشرة ونحو لا غلام لك وليك وسعديك ودوايك وهذا ذك على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأي الاعلم ولتقصير الصلاة وسواء عند سيويه والقراء صلة الالف واللام ومائى أو جمع من الموصول كقوله

خليلى ما أن أتما الصاد قاهوى • اذا خفنا فيه عذولا وواشيا

وقوله • أبني كليب ان عى اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله • هما اللتان ولدت تبم • قال الفراء صارت الصلاة عوضا عن النون وهم يحذفون بماطال في كلامهم وذهب المبرد الى أن ذلك خاص بالذان والتان بطول الاسم ولانه لم يحفظ حذف النون في صلة الالف واللام من لسان العرب في المثنى والبيت المصدر به يحتمل أن يكون المحذف فيه للاضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع رقياس المثنى على الجمع جلى قال الحافظ • وعورة العشرة لا • وقال • وخير الطالبي الشره الغشوم • بنصب عورة والشره ونرج عليه والمقيمي الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذى بقوله

ان الذى حانت بلغح دماؤهم • هم القوم كل القوم يا أم خالد

أى الذين وقدح فيه باحتمال انه أراد بالذى الجمع على حذف قوله تعالى كمثل الذى استوقد الى أن قال بنورهم وحذفها فباعدا ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبى لما بدالى • معالم منهما وهما نجيا

أي نحيان وقوله * لو كنتم منجدي حين استعنتكم * وجوزة الكسائي في السعة فيجوز عنده قام الزيد بغير
نون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع بيضك تننا ويضي مايتا أي ثنتان ومايتان قال وينبغي أن يقيد مذهبنا بأن
لا يؤدي إلى الالباس في المعرد كما في هذان وهاتان وفيما تخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة غير مجزى الله
ولذا اتفقوا العذاب بالنصب وذهب الاخفش وهشام إلى أنها تحذف للطاقة الضمير في نحو ضاربك وأنه منصوب
المحل لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وهي غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف
النون وحذفها سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذي قاله سيويه
والحقه تون أنه في محل جر بالاضافة

﴿ص﴾ وما سمي به من مثني وجمع على حالة كالبحرين وتلين وقد يجري المثني كسلمان والجمع كفلسين
أوهارون أو يلزم الواو وقع النون مالم يجاوزا سبعة

﴿ش﴾ اذا سمي بالثني والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالالف والواو والياء
كالبحرين أصله تنية بحر ثم جعل ثلما لبلد نحو درنكتين وكتابين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم سمي
به أعلى الجنة قال تعالى لفي عليين وما أدراك ما عليون وكذا صريفون وصفون ونصيبون وقسرون ويرون
ودارون وفلسون كلها اعلام اما كن مننوله من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدي
تركنا أنا بكرينوب صدره * بصمين مخضوب الجيوب من الدم

وفي الحديث شهد صغين وبشت صفون هذه اللغة القصص فيهما وفي المثني لغة أخرى وهي اجراؤه كهمران
وسلمان في التزام الألف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لعاب أخرى أحدها أن يجعل كفلسين
في التزام الياء وجعل الأعراب في النون مصروفا الثانية ان يجعل كهرون في التزام الواو وجعل الأعراب
على النون غير مصروف للعلمية وشبه الجملة الثالثة التزام الواو وقع النون مطلقا وجعل المثني كسلمان
والجمع كفلسين أو هرون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فان جاوزا هالم يعربا بالحركات

﴿ص﴾ مسألة قد يوضع كل من المفرد والمثني والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون وابن مالك بلاليس
والجمهور والجمع في نحو رؤس الكباشين بشرط اضافته إلى مثني لعظا أو نية فان فرق متضمناهما بخلاف
﴿ش﴾ الأصل في كلام العرب دلالة كل لعظ على ما وضع له فيدل المعرد على المفرد والمثني على اثنين والجمع على
جمع وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان مسموع ومقيس فالأول ما ليس جزأ مما أضيف إليه سمع وضع
رحالهما يريد في اثنين وديناركم مختلفة أي دنانيركم وعيناه حسنة أي حسنتان وقال امرئ القيس * بها العيان
تهل * أي تهلان * وقال الآخر

إذا دكرب عيني الزمان الذي مضى * بصعراء فلع ظلتا تكفان

أي سينان وقال * كلوا في بعض بطنكم تمنا * أي بطونكم وقال * لأطعمت العراق ورافديه *
أي رافده لأن العراق ليس له إلا رافدا واحدا ومنه ليك واحوته فانه لعظ مثني وضع موضع الجمع قالوا شابت مغارقه
وليس له إلا مغرف واحد وعظيم الماء كعب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا
مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من
القياس على الساذج والناذر قال أبو حيان ولو قيس نى من هذا لالتبس الدلالان أو اختلطت الموضوعات
والثاني ما أضيف إلى متضمنه وهو مثني لفظا نحو قطعت رؤس لكباشين أي رأسيهما أو معنى نحو * كفا غري
لا فواء عند عرين * أي ككأسدين فاغرين أو هما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والأفراد

والثنية فن الأول قوله تعالى فقد صنعت قلوبكم وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما ومن الأفراد قراءة الحسن بدت لهما سوا أيهما ومن الثنية قراءة الجمهور سوا أيهما فطر دابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى ونخص الجمهور بقياس بالجمع وقصروا الأفراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تشتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون اسكل واحدا من المضاف اليه الا شيئا واحدا لانه ان كان له أكثر النبس فلا يجوز في قطعت اذنى الزيد بن الأتيان بالجمع ولا الأفراد للدلالة على من أمثلة ذلك

• حامة بطن الواديين ترمني • أي بطي • بما في قوادين من الهم والهوى • اذا كان قلبا نابيا يحقان ظهورهما مثل ظهور الترسين فانهما في من فويهما ففصل السانسيهما بنوا قد فان فرق متضمنهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا بقياس الجمع والأفراد وخالفه أبو حيان لان الجمع انما قياس هناك كراهة اجتماع تشتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي يقتضيه النظر لاقتصار على الثنية وان ورد جمع أو أفراد اقتصر فيه على مورد السماع قال وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام أو الرسالة فليس جزأ من داود ولا من عيسى

• ص • السادس المضارع المتصل به ألف اثنين أو وارجع أو ياء مخاطبة فبالنون رفعوا وحذفها وحذفت رفعها اثرها وتطماوع عليه لا تدخلوا الجمة حتى تؤمنوا وقد يقع ويضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز العكس والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالوار والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها

• ش • الباب السادس • من أبواب النيابة المضارع اذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو وارجع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كيقومين ياهدقانه رفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجرف في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والوار والياء كما انها في المثني والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الانخس والسهيل ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون به وقيل انها مربة ولا حرف اعراب فيها عليه الفارسي قال لانه لا جائز ان يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمة لانه العامل ولانه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبله من الالامات للازمتها الحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا أن تكون مربة ولا حرف اعراب وفيها قال أبو حيان وبين هذا القول وقوله الانخس مناسبة الا أن الانخس يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في الشر والنظم قرئ سحران نظاهرا في الصحيح لا تدخلوا الجمة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أيت اسرى وتيتي نداكي • • • هك العنبر والمسك الزكي

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار والاصل في هذا النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على أصله وقصحت بعد الوا والياء طلبا لاشتغال الكسر بعدها وقيل تشبيها للاولى بالمثني والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف أيضا قرئ أتعذاني ان أخرج بفتح النون وقد ضم معها أيضا ذكره ابن فلاح في مغني واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز العكس نحو أتعذاني والادغام والحذف وقرئ أتحاجوني واختلف في المحذوف فذهب سيبويه انها نون الرفع ورجحه ابن

مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولا نهائية عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو ان الله يأمركم وما يشعركم في قراءة من يسكن ولا نهائية عن كلمة وحذف الجزاء سهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر الجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسر ما بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن حنبل لا يتدل على اعراب في كانت أولى بالحذف ولا نهائية حتى بها لتقى الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بسون الرفع فكان حذفها أولى ولا نهائية دخلت لغیر عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لازم وحود مؤثر ولا أثر مع امكانه المقدر كالموجود (ص) السابع المضارع المعتل وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء فيحذف آخره جزماً والمحذف بالجازم وقال أبو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه وقيل سابع كحذفه دونته واذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي اشباع ويسهل ما آخره همزة وابداله ليناً مخضياً ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور

(ش) (الباب السابع) من أبواب الياءة لفعل المضارع المعتل وهو ما آخره ألف كبغشى أو واو كغزوا أو ياء كبرى فانه يجزم بحذف حرف العلة تبياناً عن السكون قال ابن مالك وإنما حذف الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته وقال أبو حيان التحقيق ان هذه الحروف انمعدت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائدة على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لاتها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الا الأصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالرفع ولو بقيت لاتحاد الصورة ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله ومن يتق فان الله معه وورداً بقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله ولا ترضاها ولا تلتق لم تهجوا ولم تدع لم يأتك بالأنباء تنفى فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب ونحو ج عليه قراءة لاتحف دركا ولا تحشى انه من يتق وبصر ثم اختلف حيثئذ ما الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها كما سيأتي وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان وفائدة الخلاف تظهر في الألف فن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والأول تأوله على الحال أو الاستثناء وذهب آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التي هي لاماب وان الحروف الموجودة ليست لآمان الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة أيضاً حذف هذه الحروف لغیر جازم والمهموز من الافعال كيقراً ويقرى وبوض ويجوز تسهيل همزة ونص سيبويه وغيره كالعارسي وابن جني على أنه لا يجوز ابداله ليناً مخضياً الا في الضرورة قال الخضر اوى وما حكى الأخفش من قرئت ونويت ورفون لغة ضعيفة فادخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر لأن حكمه حكم الصحيح بقدر حذف الجازم الضمة من همزة قال

عجبت من ليلالك واتبانها من حيث زارتني ولم أدراها

أي ولم أدراي لم أشعر بها داري وأجاز ابن عصفور حذفه اعطاءه حكم المعتل الأصلي ولقوله وإن لا يبدل بالظلم يظلم وأجيب بأنه ضرورة أو على لغة بدوية يبدأ كقبي بقي

(ص) خاتمة قدر الحركات في المضاف للياء وقيل لاتعذر الكسرة والحرف المدغم والمحمكى على الأصح

والمقصود بان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافاً لـ ابن فلاح وفي نحو يخشى

(ش) ذكرت في هذه الخاتمة الاعراب المقدرة وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء وأما الكسرة فتقبل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الاعراب اكتفى بها في المناسبة وقيل بتقديرها يسر حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف الممكن للاندغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكرى والعاديات ضبأ ذكره أبو حيان في شرح التسهيل الثالث المحكي في نحو من زيد المن قال ضربت زيداً ومن زيد المن قال ضربت بر يدي يأي البصريين وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية لـ الاعراب الرابع الاسم المدحور وسأيت في ياءه لتعذر تحريك الألف فان كان غير منصرف وسر في حالة الجر الفتحة على ياءه وقال ابن فلاح لا يسر الكسرة لأنها انما استعت في غير المنصرف للثقل ولا تقل مع التقدير الخامس المضارع الذي آثره كيشي لما ذكر في المقصور

(ص) والضم والكسرة في المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلوكسرة وتقديره ضرو و لا بد لابن حاتم في غير المنون اللاحق كرب على الأجود وكذا ظهورها وتقدير في ياء جوار المحذوفة

(ش) النوع الثاني ما يقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلوكسرة كالتعاضى والمدعى بخلاف نحو كرسى تشديد بها وما جره أو نصبه بالياء لعدم لزومها وطبى روى يسكون ما قبلها وعله التقدير الاستعمال ولذا ظهرت الفتحة لفتحها على الياء وتستند أيضاً أو كمن في الضرورة كقوله * وكسوت عار لجة فتركنه * وقوله * ولو أن واش بالجمامة داره * وقوله

* كأن أيديهم بالقاع القرق * وأجازها أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصحة يخرج الياء قراءة من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء نعم ما أعرب من مركب اعراب متضاهين وآخر أوله ياء نحو رأيت معدي كرب ونزات قاتلة لافانه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحاباً لحركة الياء حالة البناء وحالة منع الصرف وقول على الأجود أى إذا جرى على الأجود أى من أحواله الثلاثة هي الأضافه ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعاً للتقدير ومن الضرورة يضاطه ور الصلة بالكسرة في ياء المنقوص كقوله خيث الثرى كابي الأزد * وقوله * تدلى به ذوائى الزرع * وقوله

* لا بارك الله في الغواني هل * وقوله * ولم يحتضب بحر العوالى بالدم

(ص) والضم في نحو يغزو ويرى وظهورها وتقدير الفتحة ضرورة أو شاد واجار العراء في نحو يحيى

حركة الياء وادغامها فيظهر

(ش) النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع السى آخره ياء أو ياء أو ياء عليها ولفظة الفتحة عليها ما ظهرت بخلاف ذلك ضرورة أو شاذ لا يقاس عليه كقوله في ظهور لثمة

* تساوى عندي غير خمس دراهم * وقوله * إذا قلت على القلب يسلمو مبض * وقوله في

الفتحة ليقتضيني رقية ما وعدتني غير مختلس * وقوله * ادأشت أن تلمو ببعض حديثها * وقوله

* أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وخرج عليه قراءة أو يعضو الذي يبدده بالسكون ودعب لعراء في نحو

يحيى ويحيى إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها وتندغم فتظهر علامة الرفع فيها وأنشد

وكأنها بين النساء سيكة * تمشى بشدة بينها قعي

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح انه لا يقال يعني بل انه يقال يعني هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا نعل قال والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله فلهذا مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيما كسر لسا كنين ومهمور أبدل ليناً ولم يلد اد اسكن اللام ووصل بضمير وقع أو كسر ﴿ش﴾ النوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولا إذا كان لازماً وفقت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفقت الدال أو كسر ب كونه ﴿وذي يلد لم يلد له أبوان﴾

﴿ص﴾ ولا توجدوا وقبلها ضمة الافي فعل أو مبنى أو عر ض تطرفها أو لا يلزم ﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها أو قبلها ضمة الافي الأفعال كيدعوا والمبنيات كهو وذو الطائية أو في الكلام الأعجمي كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندوا وعرض تطرفها نحو ياء ومرخم ثمودا ولا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهر ثالثها يجوز في الشعر فقط ﴿ش﴾ اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة تعالى أقوال أحدها الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك وقال ان أباهم حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن أحق بسكون التاء ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم ومكر السيء وما يشعركم . ويأمركم بسكون أو آخرها وقول الشاعر

وقد بدا هنك من المثرر ﴿وقوله﴾ فاليوم أشرب غير مستعقب والثاني المنع مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم أسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ النكرة والمعرفة قال ابن مالك حذف النكرة عسر فهي ما عدا المعرفة

﴿ش﴾ لما كان كثيراً من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتذكير وكما كثيراً في الدور في أبواب العربية صدر النواة كتب النحوي بذكرها بعد الأعراب والبناء وقد أكثر الناس في حدوده ما وليس منها أحد سالم قال ابن مالك من تعرض لحددهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو كان ذلك عاماً أول وأول من أمس فدلوا على ما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملوا النكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كاسامة هو في اللفظ كحزمة في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة وبحيثه مبتدأ وصاحب حال وهو في الشياخ كأشد بما هو في اسم ما لم على وجهين كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب مما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال مثلها ما ذو اللام الجنسية فن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه وبالنكرة اعتباراً بمعناه وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستفعاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غيرها بدخول رب أو اللام لان من المعارف ما يدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا يدخل عليه رب ولا اللام كأين ومتى وكيف وغريب وديار

﴿ص﴾ وهي الأصل خلافاً للكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فأرفعها تكلم فخطاب ففعل ففائب فاشارة ومنادى والاصح ان تعرفه بالقصد لا بالمنوية وانه ان كان علمياً في فصول فذو آل وثالثها ما هو ما أضيف الى أحدها في مرتبته مطلقاً أو المضمراً أو دونه مطلقاً أو الاذوال مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل

بعد الإشارة وقيل هو أرفعها وقيل الإشارة وقيل ذوال ويستثنى اسم الله تعالى والاصح ان تعريف الموصول
بعد الصلة لا بال ونيها وان من وما الاستفهاميتين نكرتان وان ضمير النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تنكيرها
وارفع الاعلام الا ما كن ثم الاناسي ثم الاجناس والإشارة القريب ثم المتوسط وذى آل الحضورى ثم عهد
الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لراعيها في الخالي من التنوين واللام

بش فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور ان النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن
الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمرت يزيد و زيد آخر
وقال الشاويين لم ثبت هنا سيبويه الاحال الوجود لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل
التعريف لان الاجناس هي الاول ثم انواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص
هي التي حدث فيها التعريف لا احتلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على اصالة النكرة أنك لا تجد معرفة الاول اسم
نكرة وتجد كثيرا من المسكرات لا معرفة لها الا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام والمضمر اختصار تكرير
المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها في طي
ترتيبها في الاعرفية وهي المضمر والعلم والإشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف الى واحد منها والمنادى واغفل
أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يا رجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم
الى أن تعريفه بال محذوفة ونابت حرف النداء منها قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في
النكرة غير المقصودة نحو يا رجلا خذ يدي انه باق على تنكيره وأما العلم نحو يا زيد فذهب قوم الى أنه تعرف
بالنداء بعد ازاله تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازاد بالنداء وضوحا وأما الموصول
فتعريفه بالعهد الذي في صلته هذا مذهب العارسي وذهب الاخفش الى أن ما فيه آل من الموصولات تعرف بها
وما ليست فيه نحو من وما فتعرف لانه في معنى ما هي فيه الا ايا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعبد ابن كيسان من
المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال
له اولك والجواب يتأق السؤل والجمهور يرجع الى انهما نكرتان لان الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولائهما
قائمتان بمقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب تنكير مقام مقامهما وما قاله من تعريف الجواب غير
لازم اذ يصح أن يقال في الاول رجل بن بنى فلان وفي الثانى أمرهم الثالثة مذهب أئمة النصوص المتقدمين
والتأخرين أن المعارف متفاداة وذهب ابن حزم الى أنها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل اذ لا يصح أن يقال
عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه أقل من تطرقه
الى الآخر وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور الى أن المضمر أعرفها وقيل العلم
أعرفها وعليه الصميرى وعزى للكوفيون ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لانه جزئى وضعا واستعمالا
وباقى المعارف كليان وضعا جزئيان استعمالا وقيل أعرفها اسم الإشارة ونسب لابن السراج وقيل ذوال لانه
وضع لتعريفه اداة وغيره لم توضع له اداة ولم يذهب أحد الى أن المضاف أعرفها اذ لا يمكن أن يكون أعرف من
المضاف اليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فانه أعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك أعرف
المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنعسه ومشاهدة مدلوله وبعدم صلاحية لغيره وبقي صورته ثم ضمير
المخاطب لانه يدل على المراد بنعسه وبمواجهته مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل
الاحتصاص ثم ضمير العائب السالم من ابهام نحو زيد رأيت فلوتقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكلمته
نطرق اليه الابهام ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة لان كلا منهما تعريفه

بالصمد الموصول ثم دوال وقيل ذوال قبل الموصوف وعليه ابن كيسان لوقوعه صفته في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى والمفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب لم تأخذه بتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بآل وقيل لأن كلا منهما تعريفه بالعهد وقال أبو حيان لا أعلم أحدا ذهب إلى التفصيل في المضمير فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمرة قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم وسبب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي يعرف على منط وتأنها تقدم عليه عند الاحتجاج نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لأن الاعتبار بما هو زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سماعا علم لا يعرض له شركة كسر ا فيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعرف لا سماعا إلا ما كن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارة ما كان لقريب ثم للوسط ثم البعيد وأعرف دى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخصي ثم الجنس واحتلف في المعارف بالإضافة على مذهب أهلها أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا حتى المضمرة لأنها اكتسب التعريف منه فصارت مثله وعليه ابن طاهر ومن يزعم رزمه في السهيم الثاني أنه في مرتبة إلا المضاف إلى المضمرة فإنه دونه في رتبة العلم وعليه الألبسيه في ثلاثة قول بأن المضمرة أعرف المعارف ويكون أعرفها تبيين المضمرة والمضاف إليه وعزى له بورد الثالث أنه دونه مطلقا حتى المضاف الذي آل وعليه المبرد كما أن المضاف إلى المضمرة دونه الرابع أنه دونه لا مضاف الذي آل كما في الإفصاح وعبرت في المتن بأرفع بخلاف تعبير التعمين بأعرف لأن أفعل لتفضيل لأناسي من مادة التعريف الرابعة الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر ذهب بعضهم إلى أنه نكرة لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو رب رجلا ورد بأنه ضمير يعود كور ذهب آخرون إلى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف ما ذهب إليه المعرل الخامسة الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من

الذين هم نحو ما ومن وأين ومتى وكيف

الضمير في الكناية فسمان متصل لا يقع أولا ولا تلاوا في غير ضرور وفي الأصح وهو تاء تصم كتم مع الحاطب وتكسر لمخاطبة ونون لأنات رواو ألف لعبر متكلم وبالمخاطبة وهي مرفوعة وقيل الأربعة لا ضمير متكلم ونال معظم أو مشارك لرفع ونصب وجر وكاف لخطاب وهاء لغائب وباء لمتكلم وبه مجرورة

وهذه هي المصمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى ولكونه ألقا محصوره العداستين عن حده كما هو اللائق بكل معدود ذكر وفي الجرف قول هو قسمان متصل ومنفصل الأول نسبه ألقا ما لا يقع الأمر فوعا وهو خمسة ألقا أحدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة للمتكلمين وللخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لأنه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركة الأولى وقيل لأنه إذا أجبر لا يكون إلا واحدا وإذا خاطب ففقد مخاطب أكثر من واحد فالزم الحركة التمهيلة مع اسماء والجمعية مع الخطاب لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض وكسر والمؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث وقيل لأنه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ثم ادعى في وضعيات والوضعيات لا تعمل الثاني النون المفردة وهي لجمع الألف مخاطبان أو غائبان نحو بين أهداب والهداب ذهبن وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين

كاضربوا وضربوا ويضربون وتضربون الرابع الالف للثنى مذكرا كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائبا
 كاضربوا وضربوا ويضربان وتضربان بقول غير متكلم يشمل المخاطب والغائب وهو عائدة الثلاثة الخامس
 الياء وهي للمخاطبة نحو اضربي وأنت تضربين وقيل الاربعة السون والالف والواو والياء حروف علامات
 كناء التانيث في قامت لاضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء
 وشبهه المازني أن المضمرا استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وحي بالعلامات للفرق كما حي
 بالتاء في فعلت للفرق وشبهه الاخفش أن فاعل المضارع المفعول لا يربط بل يعرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول
 الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت
 حروف السكت النون ولم يسكن آخر الفعل لما وليست الياء في التثنية كناء التانيث فان علامة التانيث لم تلحق
 آخر المضارع في وضع ومنها ما يقع منصوبا بحر وراوه وثلاثة الفاظ الكاف لخطاب المدكر مفتوحة والمؤنث
 مكسورة نحو ضربك ومربك والهاء للغائب المذكور نحو ضرب به ومربه والياء للتكلم نحو ضربني ومربي ومنها
 ما يقع مرفوعا ومنصوبا بحر وراوه وحكم تاء التكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قما وضربنا ومربنا ثم حكم
 هذا القسم أعني الضمير المتصل أنه لا يبدأ به ولا يقع بعده إلا في الضرورة كقوله

• الأبحار ونا الأكر ديار • وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار منهم ابن الأنباري

بوص • ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون وناوي يحذف معتل قبله وتنقل حركته لغاء ما مضى ثلاثي وتبدل
 الفتحة بجائز وتحذف آخر معتل مسند إلى الواو والياء وتحرك الباقي بجائز لا محذوف الالف والاصح أن
 فتحة فعلها هي الأصلية

بوش • إذا أسند الفعل إلى التاء والنون وناسكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وعلة
 الاسكان عند الاكثر كراهة توالي أربع حركات فيها هو كالكلية الواحدة لأن الفاعل بجزء من فعله ثم
 جعل المضارع على الماضي وأما الأمر فيسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العهدة بأنها قاصرة إذا لا يوجد
 التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخامس نحو انطلق والكثير لا يتوالى فيه فراعته أولى وبأن تواليها لم يهمل
 بدليل عليط وعرتن وحندل ولو كان مقصودا للاهمال وضعام يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التانيث
 بالتاء نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا وأكرمنا ثم حلت التاء والنون
 على نال المساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لأنها
 تخرج على العرب في موضوعات كلامها والتعبير بالآخر مسند أولى من لامه لأنه قد يكون حرفا زائدا
 لللاحق نحو اغرنديت قاله أبو حيان فان كان ما قبل آخر المسند معتلا حذف الالتقاء الساكنين نحو
 خفت ولا تخفن وخفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي
 الثلاثي نحو خعت وطلت إذا أصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر بل
 يقتصر فيهما على الحذف هذا إذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة فان كانت فتحة لم تنقل لان ذلك لا يدل
 على البنية لان أول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة بجائز الحرف المحذوف وتنقل إلى العاء فان كان
 واوا أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كعبت وإذا أسند إلى الواو والياء فاعلم ان حركة آخر الفعل
 بجائز الضمير كيضربون وتضربين فان كان معتلا حذف الالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له
 صور الأولى أن يكون آخر المسند إلى الواو واوا كدعون يا قوم فقبل الضمير ضمة وهي حركة بجائز وهي
 أصلية لا مجتلبة الثانية أن يكون آخره ياء ويسند إلى الياء كتوبين يا همد قبل الضمير كسرة وهي بجائز

وضربها قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدان يرضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى وأزواج مطهرة فهو على طهرت ولو كان على طهرن لقليل مطهرات وقول الشاعر وإذا العذارى بالدخان تلفتت ص الثاني منفصل وهو الرفع انما للتكلم والفتحة زائدة على الاصح والافصح حذفها وصل لا وقفها ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لعظاوتها ونصرفها وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط وقيل انما مركب من الف أقوم ونون تقوم وأنت منهما وتاء تقوم ولا يقع انما موقع التاء وثالثها في الشعر ونحن له مظهرا أو مشاركا وقيل أصله بضم الحاء وسكون النون وهي وهو وهما وهم وهن لغيبة واختار وقال الكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الحاء فقط وثالثها الاصل هو وهي والباقي زوائد وقديسكن هاء هو وهي بعد واو وفاء وثم ولام وهمز استفهام وكاف جر وسكون الواو والياء وتشديد هاء لغة وحذفها ضرورة وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة

ش القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع مجرورا فالأول ألفاظ أحدها أن يفتح النون بالألف للتكلم ولكون النون مفتوحة تزيد في ألف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم وهذا فروى أنه وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصل لا هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصل لا في لغة قالوا والهاء في أنه بدل من الألف وفي الألف لغات إثباتها وصل لا وهي لغة تم وبها قرأ نافع وقال أبو النجم أنا أبو النجم وشعري شعري وحذفها فيها وصل لا وإثباتها وتما وهي الفصحى ولغة الحجاز وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء وهي حرف خطاب لاسم وهي كالتاء الاسمية لعظاوتها في المذكر وتكسر في المؤنث فيقال أنت وأنت ونصرفا توصل بهم في جمع المذكر كرا تهم وبهم وألف في المثني كأنها ونون في جمع الإناث كاتن وتنضم التاء في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين ومذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء ومذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي تاء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للتأنيث ورد بأن التاء على ما ذكر للتكلم وهو مناف للخطاب ومذهب بعض المتقدمين إلى أن أنامركب من الف أقوم ونون تقوم وأنت مركب من الف أقوم ونون تقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيديوه نصا لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعلت أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا وأجاز غير سيديوه فعل أنا واختلاف مجزوه فهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجاز في الشعر وغيره وعليه المبرد وأدعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأشد الاحتشاش الضمير تقوية لذلك

أصرمت جبل الحى أم صرموا * يا صاح بل صرم الجبال هم انتهى
وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيها في المتن الثاني نحن للتكلم معظم أنفسنا ونحن نقص أو مشاركا نحو نحن الذنون صبغوا الصباحة واحتلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء وتعلب لما نضم معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال الاخفش الضمير نحن للرفع فحرك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبيها بقيل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار عن اثنين فأكثر وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء والبواقي من الالفاظ للغيبة وذلك هو للغائب وهي للغائبة وهما المتناهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلاف في الاصل منها عند البصريين ان هو وهي أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف والنون في المثني والجمع وقال أبو علي الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد وقال الكوفيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدان كالواو في حذفهما في الثاني والجمع ومن
المفرد في لغة قال بنينا في دار صدق قد أقام بها * وقال دار سعدى اذه من هواك * وهذا المذهب هو المختار
عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم فهو وليهم *
ثم هو يوم القيامة لمي الحيوان وبعدهمزة الاستفهام كقوله * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم * وبعد
كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وتسكن الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله
* وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا * وقوله * حبذا هي من خلة لو تخطنا * وتشديد الواو والياء لغة
هذان كقوله * وهو على من صبه الله علم * وقوله * وهي ما أمرت بالطف تأمر * وحذفهما
ضرورة كاليتين السابقتين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة بحروف حكيما كانت وكهو وقال
* فلول المعاطاة كنا كهم *

(ص) والنصب ياويله دليل مراد به من متكلم وغيره اسما مضافا اليه عند التحليل وحرفا عند سيبويه وهو
المختار وقيل الواو حق هي الضمائر وإيا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل
المجموع الضمير والصواب ان إيا غير مشتقة وقد تنقفت كسرا وقطاع همزة وها.

(ش) النوع الثاني من المضمر المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك ياويله دليل مراد به من متكلم
أو مخاطب أو غائب أفراد أو تثنية وجماعة كبروتنا فيقال إياي إياها إياك إياها إياكم إياكن إياها إياها
إياهم إياهن وهذه الواو حق حرف تبين الحال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتن وأنتن وكالواو حق في اسم الإشارة
هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا
وشيونخا وذهب الخليل والمأزني واختاره ابن مالك إلى أنها اسما مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو إيا يظهر
الإضافة في قولهم فإياه وإيا الشواب وهو مردود لشذوذه ولم نعهد إضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت إيا
مضافة لزم أعرابها لا هاما لازمة لما ادعوا إضافتها إليه والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأي بل أولى لأن إيا لا ينطق
وأي قد تنفك عن الإضافة وذهب الفراء إلى أن الواو حق هي الضمائر فإيا حرف زيد دعامة يعتقد عليها الواو حق
لنفصل عن المنصل ووافقه الزجاج في أن الواو حق ضمير لأنه قال ان إيا اسم ظاهر أضيف إلى الواو حق فهي
في موضع جر به وقال ابن درستويه إياه بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون بمجوع إيا ولواحقها هو الضمير
فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الأحوال ليست مشتقة من شيء وذهب أبو عبيدة وغيره إلى أنها مشتقة
من اختلاف هل اشتقاقها من لفظ أو من فوهة فأولئك راها إذا ما ذكرتها وقيل من الآية قد تكون عينها ياء ثم اختلف
في وزنها فقيل افعول والاصل إو و إوى وقيل فاعول والاصل إو و إوى وقيل فاعول والاصل إو و إوى وقيل
فعول والاصل إو و إو و إوى وفي إيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وأبدالها هاء مكسورة
ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة
على ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن قائل ومع الفتح قراءة الرقائبي ومع كسر الهاء
قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوي «فائدة» علم مما تقدم أن الجمع على كونه ضميرا ستة ألفاظ التاء
والكاف والهاء وياء المتكلم وان ونحن ونضم إليها على المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة
وناو وإيا ونضم إليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قومها ورأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى
رأي أبي علي هما وهم وهن فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف

(ص) مسألة يجب استتار من فوع أمر ومضارع غريبة واسمها والتعجب والتفضيل وفعل الاستثناء

ويجوز في غيرها

﴿ش﴾ من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يحتفقه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كضرب والمضارع للتكلم كضرب وتضرب أو المخاطب كتضرب واسم فعل الأمر كضرب في التسهيل واسم فعل المضارع كأوه وأف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيداً والتفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرو وأولا يكون خالداً زاده ابن هشام في التوضيح وابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان وذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا وخلا وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائداً على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يثبوت لأنه عائداً على مفرد ذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد إلى أنه عائداً على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً البعض من قام فإذا قلت عدا زيداً فالتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل أي عدا قيامهم وهو غير مطرد فيالم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمراً لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وإنما التزم الاضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيها وهي الألف كما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذلك بعدما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله كهيأت والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار ﴿ص﴾ مسألة أخص الضمائر الأرفع و يغلب في الاجتماع متى أمكن متصل تعين اختياراً وتعين الفصل ان حصر بآما وزعم سيويه أنه ضرورة وخير الزجاج أرفع بمصدر مضاف منصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو أضر عامله أو آخر أو كان معنواً أو حرف ثني أو فصلة متبوع خلافاً لمن خصه بالشعر أولى وأجمع أو لا أو أما أو لا ما فارقة أو نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحاد رتبة ورمزاً اتصالاً غيبة ان اختلاف الفظا وحاز رتبة ويجب غالباً تقديم الأخص وصلاً فان آخر تعين الفصل وقيل يحسن وثالثها يحسن في ضمير مثني أو ذكور قيل أو إناث ويجب في غيره ويختار وصلها أعطيتك وخلف ثانيه في الأخبار على الأصح فيهما وانفصال ثاني ضربه وضربك ومعطيكه وكذا خلصتكم وكنتم وقيل وصلها وثالثها وصل كان دون نخت ويتعين الفصل في أخوات كان ومفاعيل اعلم ان كن ضمائر فغير الثالث كاعطيت وكذا اثنان أو واحد اتصل

﴿ش﴾ أخص الضمائر أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب وذلك لقلة الاشتراك وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أم تأخر فيقال انا وأنت أو أنت وأنا فقلنا ولا يقال فقلنا وأنت وهو أو هو وأنت فقلنا ولا يقال فقلنا متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير إلا في الضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * ايام الارض في دهر الدهار ير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدهما ان يحصر بآما كقوله * وإنما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي * هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيويه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات وتوسط الزجاج فأجازه ولم ينص بالضرورة ولم يوجب الثانية ان يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كجبت من ضربك هو قال

• بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد • الثالثة ان يرفع بصقعة جرت على غير صاحبها كز يد هند ضلر بها هو
قال غيلان مية • شغوف بها هو مذ بت • له فحجاه بان أو كريا

الرابعة أن يضر عامله كقوله • وان هو لم يحمل على النفس ضجها • وقوله • فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب •
الخامسة أن يؤخر عامله كإياك تعبد السادسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم السابعة
أن يكون عامله حرف نقي نحو ما هن أ. هاتهم • وما أتم بجزي • ان هو مستوليا على أحد الثامنة أن يفصله
متبوع كقوله • فإله يرعى بأحرب وإيانا • ونحوه بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول
وإياكم التاسعة ان يلي وادمع كقوله • يكون وإياها بها مثلا بعدى • العاشرة ان يلي الأصوات امر الاتعبدوا
الآياه مقام الا أنا الحادية عشر ان يلي اما نحو قام اما أنا واما أنت الثانية عشر ان يلي اللام الفارقة كقوله
ان وجدت الصديق حقلا يا • كثرني فلا أزال مطيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحد رتبة نحو علمتني آياي وعلمتلك آياك
وعلمته آياه بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء من علمتني فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها وأما اذا لم يتصدا
بأن كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو لغائب والآخر لغيره فان الفصل حيث لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل
نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك آياه نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف
لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانضر هوها وقال الشاعر

بوجهك في الاحسان بسط و بهجة • انا لهما قفوا كرم والد

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن
اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتكه فان آخر
الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيته آياك ونذر قول عثمان • أراهمني الباطل شيطانا • والقياس أرايه
وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو أعطيتهموك
وذهب الفراء الى تعين الانفصال إلا أن يكون ضمير متنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال
والانفصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهمالك والعلمان أعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال
اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدرهم أعطيتهن كن واذا كان الفعل يتعدى لاثنتين ليس ثانيهما خبرا
في الاصل وجا آضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك آياه
والوصل أرجح عند ابن مالك ولازم عند سيويه ومرجوح عند الشاويين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبرت عن
المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيته زيدا درهم والذي أعطيت زيدا آياه درهم والوصل
أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع الخبر عنه على قاعدة باب
الاخبار ويجوز الامر ان أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم
فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول أول نحو زيد عجب من ضربه وضرب آياه ومن ضربه وضربك آياه
والدرهم زيد معطيكه ومعطيك آياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زاده أبو حيان
على التسهيل ويجوز الامر ان أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثناني باب ظن وكان نحو خلتكه
وخلتلك آياه وكنته وكنت آياه وفي الارجح مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيويه لانه خبر في الاصل ولو بقي
على ما كان لوجب الفصل فكان بعد الناسخ راجحا والثاني الوصل فيهما ورجه ابن مالك في الالفية لانه الاصل
والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجه ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

في خلته فندجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنهه فانه لم يحجزه الا صرف فروع والمرفوع بجزء من الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما أما اخوان كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع وغيره كقوله ليس اياي واياك ولا تخش رقباء وشذ قولهم ليسى وايسك واذا وردت مغايل اعلم الثلاثة ضماثر فحكم الاول والثاني حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمرة واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان فكا عطيته أو ثان وثالث فكظننت ﴿ص﴾ مسئلة يجب قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة تون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولعل أجود ولدن واخوان ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمة وقوم المدغم فيها ويجري في نحو انا ويجب في لد وقد تلحق الفعل من واسم الفاعل وقيل انه نحو مسلتى تنوينه والمختار انها المحذوفة في فليسنى خلافا لابن مالك

﴿ش﴾ يلحق وجوبا قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة تون الوقاية وذلك بان ينصب بالفعل ماضيا ومضارعا وأمرأ كاء كرمي ويكرمني وأ كرمي متصرفا كما مثل أو جامدا كهبني وعساني وليسني وما أحسنني واسم الفعل نحو رويدني وعليكني أو الحرف نحو اتني وكأنتي وليتني ولعلني ولكني وسميت تون الوقاية لانها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرو وكذا لم تلحق الوصف نحو الضاري وأصل اتصالها بالفعل وانما اتصلت بغيره للشبه به وقال ابن مالك بل لانها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل أ كرمني ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضربني اذ الضرب اسم للفعل وقد تلحق الكسر الفعل في نحو أ كرمي ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون اذا جرت بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل والثلاثة بمعنى حسب أولاد فيقال مني وعني وقدني وقطني وبجلني ولدني وورد حذفها في بعض ماذ كر وهو اقسام قسم شاذ خاص بالضرورة وذلك في سبعة الفاظ فعل التعجب وليس قال * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وليت قال * كنية جابر اذ قال ليتي * وقد قال * قدني من نصر الخبيبين قدني * وقط ومن وعن قال

أيا السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني

وأجاز الكوفيون حذفها في السبعة من فعل التعجب لشبهه بالأسماء من حيث انه لا يتصرف وأجازة قوم في ليس وأجازة الفراء في ليت وأجازة البدر بن مالك بكثرة في قد وقط وأجازة الجزولي في من وعن فقولي على الأصح راجع للسبعة وقسم راجع وذلك في لفظين بجل ولعل فان الا صرف فيها بجلي ولعل وهو الوارد في القرآن قال تعالى لعل أبلغ الاسباب ومن لحاقها قوله * فقلت أغيراني القدوم لعلني * وقسم جائز مساو للحقوق من غير ترجيح لاحدهما وذلك في لدن وان وأن وكان ولكن قال تعالى من لدني عذرا قرئ في السبع مشددا ومخففا وقال انني أنا الله اني آمنت بربكم وانما الحقها النون تكميا لشبهها بالفعل الذي عملت لاجله وانما شذ الحذف في ليت دون البواقي لانها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع ما دونهن والاجتماع الامثال في الاربعة والمتقاربان في لعل وذهب بعضهم الى أن الحذف فيها وفي لدن أجود من الاثبات وعليه ابن عصفور في لدن جلالها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة مع وذهب آخرون الى أن المحذوف من اخوات ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى الله عمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرفة ويجري هذا الخلاف في انا وانا ولسكيا وكما قيل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قيل ولم يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في شرح الالعية وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذ كالفعل التفضيل

كحديث غير الدجال أحوفني عليكم تشبيهاً بالفعل وزنا ومعنى خصوصاً فعل التعجب وكاسم الفاعل في قوله
 * أمسكني إلى قومي شراح * وقوله * وليس الموافق لي رند خائباً * تشبيهاً أيضاً بالفعل وذهب
 هشام إلى أن النون في أمسكني ونحوه بحال لا لام فيه هي التنوين وأجاز هذا ضارب بنك وضاربني ورد بوحودها
 مع اللام وأما قول الشاعر

تراه كالنعام يقل مسكاً * بسوء الفاليات إذا طينى

أي فليني واختلف أي النونين المحذوفة فقال المبردهي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو
 المختار عندى ورجحه ابن جني والخضر اوى وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتعاق عليه وقال
 سيوييه هي نون الالبان واحتماره ابن مالك قياساً على تأمروني قال أبو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا
 الحذف ضرورة لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال أبو حيان وسهله اجتماع المثلين

﴿ص﴾ مسئله الأصل تقديم مفسر العائب ولا يكون غير الأقرب البديل وهو لفظه أو ما يدل عليه حساً
 أو علماً أو جزؤه أو كله أو نظيره أو صاحبه بوجه ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح
 إن كان مؤخر الرتبة ومنع الكوفية نحو ضارب به ضرب زيد وما رأى أحب زيد والفراء من بداهة غلامه ضرب
 بتصريغه والجهور ضرب غلامه زيدا وأجاز الطوال وابن جني وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب
 نعم وأول المتنازعين ومجرو رب وما أبدل منه مفسره على الأصح قال الزمخشري أو أخبر عنه به وضمير
 لشأن وهو لازم الأفراد ونذكره مع مذكر وتأنيثه مع مؤنث أجود وأوجه الكوفية وابن مالك التذكير
 ما لم يله مؤنث أو شبهه أو فعل بعلامة فيرجح تأنيثه ويرى مبتدأ واسم ما على الأصح فيهما ومنصوب في باب إن
 وظن ويستتر في كان وكاد ومنعه قوم وإنما يفسره جملة خبرية صريح بجزئها خلافاً للكوفية في ظننته قائماً
 وإنما ضرب أوقام ولا يتقدم خبره ولا جزؤه خلافاً لابن السيراقي ولا يتبع بتابع وزعمه ابن الطراوة حرفاً

﴿ش﴾ ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتج إلى ما يفسره
 وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب
 نحو لقيت زيدا وعمراً يضحك فضمير يضحك عائداً على عمرو ولا يعود على زيد البديل كما في قوله تعالى وهبنا
 له اسحق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب فضمير ذريته عائداً على إبراهيم وهو غير الأقرب لأنه المحدث
 عنه من أول القصة إلى آخرها ثم المفسر ما مصرح بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغنى عنه بما يدل
 عليه حساً نحو قال هي راودتني عن نفسي ويأبى استأجره أذ لم يتقدم التصريح بلفظ زيداً وموسى لكونهما
 كانا حاضرين أو علماً نحو إنا أنزلناه في ليلة القدر أي القرآن أو جزؤه أو كله نحو والذين يكزون الذهب والفضة
 ولا ينفقونها أي المكوزات التي بعضها ذهب والفضة وقوله

أماوى ما يغنى الثراء عن الفتى * إذا حشرت يوماً ضاقيها الصدر

أي النفس التي هي بعض الفتى وجعل من ذلك عدلوا هو أقرب أي العدل الذي هو جزء مدلول الفعل لأنه يدل
 على الحدث والزمان * إذا بهى السفه جرى إليه * أي السفه الذي هو جزء مدلول السفه لأنه يدل على
 ذات متصفة بالسفه أو نظيره نحو عندى درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينقص
 من عمره أي عمر معمر آخر قالت

قالت أليت هذا الحمام لنا * إلى حاستنا ونصفه فقد

أي ونصف حمام آخر مثله في العدد أو صاحبه بوجه ما كالا ستقاء يستلزم عن مستلزم نحو فن عني له من أخيه

ونعيم مطلقا والاصح وجوب رفع معطوف بالواو ولا ولكن ان كرر الضمير والجزئين ان اتفقا ونحو ما بال زيد هو القائم ومررت بعبد الله هو السيد وظننت زيدا هو القائم جاريته وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي القائمة ووقوعه بين ضمير بن وخبر بن وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان وظن ويجوز بين مفعولي ظن المتأخر قال أبو حيان وفي المتوسط تقرر والاصح انه اسم ولا محل له وقيل محله كتابه وقيل متلوه وفائدته الاعلام بأن تاليه خبر لا تابع والتأكيده قال البيهقيون والاختصاص

هذا بحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والنعته وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا تابعا وهذا أحسن لانه قد يعضل حيث لا يصلح النعت نحو كتبت أنت القائم اذا الضمير لا ينعته والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعقد عليه في الفائدة اذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين يسمونه عملة لانه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيده من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة قال أبو حيان ويعني به التأكيده ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب أكثر النحاة الى أنه حرف وصححه ابن عصفور كالسكاف في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجاء به الا للمعنى في غيره فلم يخرج الى موضع من الاعراب وقال الكسائي محله محل ما من بعده وقال الفراء كمحل ما قبله ففي زيد هو القائم محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي إن زيد هو القائم القائم بالعكس ويقع بلفظ المرفوع المفصل مطابقا قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو زيد هو القائم . كتبت الرقيب . ان هذا هو القصص . نجدوه عند الله هو خير أو أعظم أجرا ولا يقع بعده الاسم الا معرفة كاملة الاول أو شبهه بها في امتناع دخول آل عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا أم مضمرا أم مبهما أم معرفا باللام أم مضافا جامدا أم مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء كان الناسخ فعلا أم حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى أنه قد تنقح المطابقة فتقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

وكان بالابطاح من صديق ٥ يراني لو أصبت هو المصاب

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحله العسكري في المسباح على ان هو تأكيده الفاعل في يراني والمضاف مقدر والمصاب مصدر أي يظن مصابي المصاب أي يحقر كل مصاب دونه وقال غيره هو عنده صديقه بمنزلة نفسه فاذا أصيب في نفسه فكان صديقه قد أصيب فجعل ضمير الصديق . وكذا الضمير لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر وتقول هذا زيد هو خير منك ورد بان أطهر نصب بكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كعرقين في امتناع دخول آل عليهما نحو ما أظن أحدا هو خير منك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا ونحو جوا عليه ان يكون أمته هي أربي من أمته وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لارجل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيد هو أخاك وكان زيد هو صاحب الحمار

ونحوه وأوجب ابتدائية ورفع ما بعده وكذلك يجوز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواضع نحو ما بال زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس وحررت بعبد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم إلى جواز وقوعه قبل مشتق فقدم ما ظاهره التعلق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون بالجارية في صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان قصدته لم يجز اجماعا وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم انخراجهم وذهب آخرون إلى جواز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون إلى جواز توسطه بين كان واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فائدته صون الخبر من توهه تابعا ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لان تقديمه يمنع من كونه تابعا اذا التابع لا يتقدم على المتبوع فلا تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيد هو القائم ظننت وان تقدم الاول وتأخر الثاني نحو زيد اظننت هو القائم في جواز ذلك نظر قاله أبو حيان وقال ولا يقع بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الخلو هو الخاض لان الثاني ليس بالمول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو زيد ظننته هو إياه خير من عمرو عند سيبويه لانه تأكيدي في المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يعني عن صاحبه فان فصلت وأخرت البديل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لانه في نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة إياه العالم فان كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذين بالضعف نحو ظننته هو نفسه القائم وانما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين الاولى أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيد هو القائم اذا لم يكن الابتدائية لنصب ما بعده ولا البديلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لان المضمير لا يؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو ان كان زيد هو الفاضل وان ظننت زيد هو الفاضل لا متناع الابتدائية لما سبق في التبعة لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله نحو زيد هو القائم احقل أن يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم احقل الثلاثة والتوكيد أيضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وان زيد هو القائم وانك أنت القائم احقل في الاولى ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البديل وان كان بين منصوبين والاول ضميرا احقل الفصل والتأكيدي نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية اذا وقع بعده مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ما ينصب نحو ظننت زيد هو القائم وظننتك أنت القائم ونجم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقا ويقرؤن ان ترى أنا أقل تجدوه عند الله هو خير وفائدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف الى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ان شئت هو الأبر وأولئك هم المفلحون ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو ما زيد هو القائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية ولا يجوز الفصل لان العاء يدل على أنه ليس بنعت وجوز المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد هو الكريم فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي ولو وقع قبله لا النافية وانما نحو وكان عبد الله لا هو العالم والمالح فقال الفراء يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز البصريون لان لا تملح فارقة بين النعت والمنعوت وان وقع بعده مشتق رافع لا سبي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيد هو القائم أبوه أو هو

القائمة أو القائم جاريته فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزة الكسائي وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلف من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريون وإن لم يطابق نحو كان زبده القائمة جاريته فالبصريون بمنعون هذا التركيب أصلاً لا يرفع ولا ينصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزة الكسائي على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب علم رلوعطف على ما بعده الضمير بالواو فإن كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلف نحو كان زبده القائم وهو الأمير وأجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه أن اتفقا نحو أن كان زبده المقبل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فإن لم يكرر الضمير جاز اتفقا نحو كان زبده المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو في باد كر نحو كان زبده القائم لا هو القاعدة وما كان زبده القائم لكن هو القاعدة ولكن القاعدة

﴿ص﴾ العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فإن كان اليقين ذهناً فعلم الجنس وحكمه كعرفة لفظاً ونكرة معنى قبل ويرادفه اسم الجنس والأصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجاً للشخص

﴿ش﴾ العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن إذا استعمل صار جزئياً ولم يشركه أحد فبما أسند إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد وألصاقه لأن يعرف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم إنها كليات وصفها جزئيات استعمالاً ثم التعيين إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كريد فهو علم الشخص وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسمات علم السبع أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج والذهن كاسم السبع أي لماهيته هذا تحرير الفرق بينهما فأنهما ملتبان لصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهم مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة أو إطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الأحكام اللفظية فإن العرب أجرت علم الجنس كاسمات ونعالة تجرى علم الشخص في امتناع دخول آل عليه وإضاقة ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة وبحيته مبتدأ وصاحب حال نحو أسامة أجرى من نعالة وهذا أسامة مقبلاً وأجرت اسم الجنس كاسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحد معنى لما افترق اللفظ وقد فرق بعض أهل العقول بأن أسداً وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشيعاء وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنين في الذهن ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب الأشباه والنظائر الصورية فليطلب منه

﴿ص﴾ فنه مفرد عري من إضاقة واسناد و مزج ومضاف اسم وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أفاد مدحاً أو ذماً ويؤخر عن الاسم غالباً وكذا عن الكنية على المختار ثم إن أفراداً دون آل أضيافاً وجوز الكوفية الاتباع والاتباع أو قطع و مزج فإن ختم بويه كسر وقد يعرب بممنوع الصرف وقد يضاف والاً أعرب بممنوعاً مفتوح آخر الأول غير الياء والمنون ومضافاً والأصح جواز منعه حينئذ وبناءه

﴿ش﴾ ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عري من إضاقة واسناد و مزج كزيد الثاني ذو الاسناد وهو المحكي من جملة نحو برق نحره وتأبط شراوشاب قرناها وأشرت إليه بقولي بعد ذلك ومنقول

من جملة وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذو المخرج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التأنيث وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونقطويه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت ويلها الأعراب ممنوع الصرف وغير مختوم بويه كعدي كرب وبعبك ففيه ثلاث لغات الفصحى أعرابه أعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كعدي كرب فيسكن أو منوناً ويلها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض ويجري الأول بوجه الأعراب إلا أنه لا تظهر العنقة في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدى كرب على جعله مؤنثاً والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين ما لم يعتل الأول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة أنكرها بعضهم وقد نقلاها الأثبات الرابع ذو الإضافة وهو اسم وكنية فالأول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ما صدر بأب كابي بكر أو أم كأم كنوم زاد الرضى أربان أو بنت كبن آري بنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما أشعر به مع المسمى كزين العابدين أرغمه كاتف الناقة وينطق به مفرداً ومع الاسم ومع الكنية فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر وعنده ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة فلو قدم توهم السامع أن المراد اسماء الأصل وذلك مأثور بتأخره فلم يعدل عنه وعلمه غيره بأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لا غنى عن الاسم ونذكر بقوله بأن ذا الكلب عمر أخيرهم حساباً وإن كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدم مدحها وتقدمها عليه ومتضى تعليل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو المختار ثم لا ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الدائع والأولى تقدم غير الأشهر منهما ثم إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصاً من إضافة الشيء إلى نفسه وجواز الكوفيين فيه الاتباع على البديل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل فإن كان في الأول ألف فليس إلا الاتباع وفقاً نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين فنحو عبد الله زين العابدين أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو كسبه فنحو عبد الله بطة امتنع الإضافة ونعين الاتباع بدلاً أو بياناً والقطع إلى الرفع باضمار هو وإلى النسب باضمار أعني

﴿ ص ﴾ ومنقول من جملة وسيأتي من صدر وعبد بن وصفة وماض ومضارع وأمر قيل وصوت وهو مقيس وشاذ بفتح أو فتح أو إعلال ما سبق خلاصاً وعندنا ومير تجل لم يستعمل قبل أو جهل أو لم يقصد به النقل أقوال وقيل كلها منقولة وقيل من تجلة وغيرها وقيل ليس علمها ما غلب بإضافة أو أل وت حذف في نداء وإضافة حتماً ودونها زراً كأن قارنت ارتجالاً أو نقلت أو لا بد من ملح الأصل دخلت والأفلا لا منقول من فعل اختياراً ﴿ س ﴾ ينقسم العلم إلى منقول ومر تجل واسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأى الأكثرين وذهب بعضهم إلى أن الأسلام كلها منقولة وليس نهائياً من تجل وقال إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللغظة في الكراب وسمى بها وجهان نحن أصلها قوتوها من سمي بها من أجل ذلك من تجلة وذهب الزجاج إلى أنها كلها من تجلة والمر تجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا ولذلك لم يجعل آل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقاً للنكرات بالعرض لا بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمر تجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمر تجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات حكى قولين ويؤخذ من تقريره كلام الزجاج قول ثالث في حذف المر تجل أنه ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى

هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال وعندى أن الخلاف المذكور هل كلها مرتجلة أو منقولة أو متبعضة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرئجل أحدهما بنى على الآخر كما بينته في السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين منقول ومرئجل بالنظر إلى الأكثر والافتد لا يكون منقولا ولا مرئجلا وهو الذي علميته بالغلبة وحكاها ابن قاسم بصيغة قيل وتلك عادته في إبحاث شيخه أبي حيان فظاهره أن ذلك من تفرداته ثم المنقول إما من جملة وستأتي في باب التسمية أو من مصدر كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كاسد ونور وذئب أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كضر وب وسعد أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كشر أو من مضارع كيزيد وأجدو تغلب أو من أمر كاصمت اسم الفلاة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كبيه وهو صوت كانت أمه ترقص به وتقول لا تكحن بيه، جارية تحب به فلقب به وقال ابن خالويه بيه السلام السمين فالنقل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان قسم مقيس وهو ما وافق حكم نظيره من التكرار وشاذ وهو ما خالف إما بلفظ ما استحق الإدغام كحبيب فإنه مفعول من الحب وقياسه محب بالادغام أو بادغام ما استحق العك أو بفتح ما استحق الكسر كوهب والقياس كسر الهاء لأن ذلك حكم مفعول مما فاءه واو وعينه صحبة كوعد أو بكسر ما استحق القح كعدى كرب والقياس فتح الدال كرمى أو بإعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دواران وموهان كالجولان والطوفان والتصحيح ما استحق الإعلال كدين وحيوة والقياس مدان وحية بقلب الواو ياء وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن أمثلة المرئجل سعاد وأدود وأما ذوالغلبة فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهار تاما وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن زالان فكل واحد من ولد عمر وزالان يطلق عليه ابن عمر وابن زالان الآن الآن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر وذو أدة كالأعشى والنابعة لمن غلبا عليه من بين سائر ذي عشائونبوغ ونازع قوم في عدة من أقسام العلم وقالوا إنه شبه العلم لا علم وصححه ابن عمقور قال لأن تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة أو أل ثم أل بها غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة كحديث يارحمي ورحمن الدنيا والآخرة وقوله يا أقرع بن حابس يا أقرع وقوله أحقان أخطلكم هجاني * وقل حذفها في غيرها كقوله * إذا دبران منك يوم القيت * وحكي هذا عيوق طالعا ما غلب بالاضافة فلا يفصل عنها بحال قال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجلا كالبيع والسمول فحكمها حكم ما غلب بها من الزوم إلا في النداء والاضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصورة في التسمية قصد هزة أحد ياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع ولو لم يقارن الأداة النقل بان نقل من مجرد لكن المنقول منه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين تطرفان لمع فيها الأصل دخلت الأداة فيقال الفضل والحارث والبيت وإن لم يلح استدسيم التجرد فإن لم يكن المنقول صالحا للأداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخل إلا في ضرورة

﴿ص﴾ وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرًا أو سماء أو لو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وأنواع معان وأعيان لا تؤولف غالبًا ومن النوعين ما لا يلزم التعريف ومن الأعلام أمثلة الوزن فافيه مانع آخر منع صرفه غير منكر إلا إذا وزن شناه أو ألف تأنيث فإن صلحت للاحق فوجهان ومالا فلا وما حكى به موزونه المذكور أو قرن بما ينزله منزلته فكهو على الأصح وكذا بعض الأعداد المطلقة والمختار صرفها مطلقا والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولا بها للمع وكنوا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بابي فلان وأم فلانة وغيره باللام وجاء في الحديث بدونها واسم الجنس بهن وهنه وهنت قيل والعلم يعرف ويشئ ويجمع ويعمر وجاءت بهنيت والحديث بكيت

وذيت مثلثا و ذيه وكذا ولا يبطل التصغير العلمية وقيل الا الترقيم
 ﴿ ش ﴾ في مسائل الأولى قد ينكر العلم تحقيقا نحو رأيت زيدا من الزيدين وما من زيد ذكره بن ثابت
 أو تقديره كقول أبي سفيان لا قریش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصره لكم وحيث تدينني ويجمع وتدخله
 آل ويضاف الثانية سميات الأعلام أو لوالعلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان وما يحتاج
 الى تعيينه من المؤلفات كالسور والكتب والكواكب والامكنة والخييل والبغال والخيروالابل والغنم
 والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والسكامل وزحل ومكة وسكاب وذلول ويعفور وشذقم وهيلة
 واشق وذى الفقار وأنواع معان لبرة لبرة ، بخار الفجرة ويسار ليسرة وخاب بن هباب للخسران وأنواع
 أعيان لا تؤلف غالبا كابي الحارث وأسامة للاسد وأبي جعدة وذوالة للذئب ونذر مجيها لأعيان مألوفة كابي
 الدغغال للاحق وهيان بن بيان للجهول ثم صار نسباً رفور بن قنور لنوع العبد واقعدى وقوى لنوع الأمة
 وأبي المصالح لنوع الفرس ومن النوعى ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص
 من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن
 يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ونعني بالنوعى نوعى المعانى والطريق فيه السماع بخامس ذلك
 فينة وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلاتنوين أى الحين دون الحين وفينة بالتنوين أى حينادون
 حين ، كذلك يتعهد ناغدوة وبكرة وعشية بلاتنوين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء بالتنوين أى
 بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك فى نوعى الأعيان بل ما جاء منه ملتزم تعريفه
 كاسامة وذوالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فينة حديث اللؤم من ذنب يعتاده الغينة بعد الغينة فأدخل عليه اللام وذلك
 فرع التنكير الثالثة من الاعلام الأمثلة الموزون بها الانهادلة على المراد دلالة متضمنة للإشارة الى حروفه وهيشته
 ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المعدول ويصرف فعل غير معدول
 ثم هى أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف
 معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بناء التأنيث كفعلة أو على وزن الفعل به أولى كافعل أو مزيدا آخره
 ألف ونون كفعال أو ألف الحاق بمقصورة كفعلى وزن جنطى مثال تعريفها فاعلة وزن جفنة وهكذا ومثال
 تنكيرها كل ففلة صحيح العين يجمع على فعلاوات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان
 على زنة منتهى التنكير كفعال ومفاعيل أو ذا ألف تأنيث بمدودة أو مقصورة كفعلاء وفعل بالضم وقسم فيه
 وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والالحاق كفعلى بفتح العاء فيه اعتباران ان حكم يكون ألفه
 للتأنيث امتنع فى الحالين وان حكم يكونهما للالحاق امتنع فى التعريف وانصرف فى التنكير وقال الخضر اوى
 اتفق أصحابنا فى أمثلة الأوزان أنها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه
 انفعل وان استعملت للاسماء وأريد بها جنس ما يوزن فحكمها حكم نفعها فهى أعلام فان كان فيها ما يمنع
 الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فعالان لا ينصرف وافعل لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك وأريد بحكاية
 موزون مذكور معافيه خلاف كقولك ضارب وزنها فاعله فهم من لم يصرف هنا فاعله لان هذه الامثلة
 أعلام فهذا علم فيه ناء التأنيث ومنهم من قال يحكى به حالة موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فاعله واذا قال عائشة
 وزنها فاعله منع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن مثال بمنزلة الموزون فحكمه حكم
 ما نزل منزلته من الصفات مثاله هدارجل أفعل حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزلته فامتنع صرفه هدار أى سيويه
 والمبرد وخالف المازنى وقال ينبغى صرفه لان أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى انه يجب صرفه فى

قولنا كل أفعل اذا كان صفة فانه لا يصرف و رتبة صفة في المعنى دون المقيس عليه والمرعى حكمه في اللفظ الرابعة من الأعلام أيضا بعض الأعداد المطلقة وهي التي لم تقيد بعد ودمد كور ولا محذوف إنما تدل على مجرد العدد وإنما كانت أعلاما لان كلامها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة الإشارة الى ما ارتسم به فاذا انضاف الى العلمية سبب آحر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى الرنخشري وابن الحجاز وابن مالك ونفل أبو حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندى قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح يعنى أن يجعل علما قال ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يجز لان الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فان حقائقه لا تختلف ونعنى بالاختلاف ان الرطل والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسة مذهب الجمهور أن أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للبح كالحارث والعباس ثم غلبت فصار كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات السادسة كنت القرب عن علم المذ كالعاقل نحوز يدغلان وعن كنيته بأبي فلان أو ابن فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلاتة وعن كيتها بأفلان أو أم فلاتة وفلان وفلاتة علمان لا يثنيان ولا يجمعان وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم وإنما يلحق للعرق بين الصفات والدليل على أنه علم منع مؤنثه من الصرف في قوله فلاتة أصحت خله لعلان وكسوا عن علم ما لا يعقل بالعلان في المذ كرو والعلاتة في المؤنث فزادوا أل فرقا بين العاقل وغيره وفي تهذيب الاسماء واللغات ثلثون وى انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل أخرجه ابن حبان والبيهقي وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت يا رسول الله ماتت فلاتة يعنى الشاة الحديث وكسوا عن اسم جنس غير علم هن في المذ كرو هنة بفتح النون وهنة بسكونها في المؤنث ولا يكتنى به عن علم عاقل أو غيره كاسامة قاله الشاويين والخضراوى وابن مالك وغيرهم وقال أبو عمرو يكتنى به عن علم ما لا يعقل وقال بعضهم يكتنى به عن علم العاقل أيضا كقوله

الله أعطاك فضلا من نبطيته * على هن وهن فيا مضى وهن

بخطاب حسن بن زيد وكنى عن أولاده عبد الله وحسن إبراهيم وقال ابن تقي يقال في العاقل هنت وصلاته وهنه وقها في غيرهم هنة وصلاته وقها فرقا بينهما وقال في النهاية هن وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصران ويثنيان ويجمعان تقول عندى هية أى جويرة وهنى أى غليم وعنده هنوان زاد غيره ويعرهان باللام فيقال الهن والهنة قال بعضهم فلان وفلاتة وهن وهنة أعلام كنى بها عند النسيان أو قصد الإيهام ولما كان الغرض من الكناية الستركثرة الكناية عن العرج بهن وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا عن الحديث الذى يراد إيهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت وذيت بفتح التاء فيهما وكسرها وضما وبذية بتشديد الياء والفتح وكذا ثم كداند كمركرة وكيت وكيت وذيت وذيت وكيت كيت وذيت ديت مكررا بعتف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العلمية وتبيل بطلها تصغير الترقيم ورده ابن جنى بقوله * وكان حريث في عطائي جاها * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لأدخل عليه أل

﴿ص﴾ اسم الإشارة داوذاك وذلك لمجرد كروذى ونى وتارذه وذده وته ودهى ونهى وذان وتيك وتيك وذيك ومنعها ثعلب وتلك وتلك وتلك وتلك لأنشاء وذان وتان وذين وتين وذاند وتانك وذينك وتيك وتزاد ياء ابدال من تشديد النون لثناهما وأولاء اعمدا وقصرا وقديسون ويضم ويشبع همزة ويقال هلاء وهؤلاء وأولاء ويقال الاك وأولئك وأولالك لجمعهما والمنهوان المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط واللام للبعيد

واختلف في أولئك والبعث في المثني بالتشديد أو بدله والمختار وفاقا لابن مالك أن غير المجرد للبعيد وعزى لسيبويه
وقيل ترك اللام نعي وألف ذاقا البصرية منقلبة عن ياء أو واو قولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة
والمختار وفاقا للسيرافي أصل وقديقال ذاء وذائه وذائه وذائه ووزن أولافعل وأولاءفعال وقيل فعل والغها عن ياء
عند سيبويه والمختار وفاقا للبرد أصل

﴿ش﴾ اسم الإشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالعدا استغنى عن الحد كما تقدم في الضمير
فيشار للمفرد المذكور بهذا وذلك واختلف البصريون في الف ذابعدا اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل فقال
بعضهم هي منقلبة عن ياء فقولهم في التصغير ذيا ولأما لها فالعين واللام المحذوفان أن وهو ثلاني الوضع في الأصل
وقال بعضهم عن ياء وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون ووافقهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في
الثنية وردبانه ليس في الاسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد واما حذفها في الثنية فلا لقاء
الساكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن ذاتاني الوضع نحو ما وأن
الالف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذا أصل الاسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبنا
جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب السيرافي والخسني ونقله عن قوم واختلف أيضا في وزن ذاء
فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بسكونها لأنه الأصل وقديقال في
الإشارة إلى المفرد المذكور ذاء همزة مكسورة بعد الف وذائه همزة وهاء مكسورة قال هذا أنه الافتراء خير دقته
ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ وهي ذى وما بعدهما والهاء في ذه وته مكسورة باختلاس وساكنة وذات
مبنية على الضم وتزاد تيمك بكسر التاء وتيك بفتحها وزيك وانكرها تلب وتلك بكسر التاء وتلك بفتحها حكاهما
هشام وتيلك بكسر اللام والتاء وتالك بكسر اللام حكاهما الفراء وأنشد قوله يأتية تيلك الدمن الخواي *
وقوله * وان لتالك العمر انقشاعا * وللمثني المذكور ذان وذانك في الرفع وذين وذينك في النصب والجاء والمثني
المؤنث تان وتانك وتين وتينك وقديقال في المذكور ذانيك وذينيك وفي المؤنث تانيك وتينيك وذلك على لغة
من شدد النون بابدال إحدى السونين ياء وجمع المذكور والمؤنث معا أولاء وألاك بالتشديد وأوليك وأولالك بالقصر
وأولاء بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة نيم ووزن الممدود عند البرد والغارسي فعال ككغناء وعند
أبي اسحق فعل كهدي زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المفصورة فعل اتغافا وألفها أصل عند
المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لا مالتها وتوينا لغة حكاهما قطرب فيقال أولاء قال ابن مالك
وتسمية هذا تنوينًا مجازًا لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة
زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله في أولاء وأولئك حكاهما
قطرب وكذا ابدال أوله هاء مضمومة حكاهما أبو علي ويقال أيضا هولا بفتح الهاء وسكون الواو في لغة حكاهما
الساويين إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف
وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للإشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك وقال إنه الظاهر من
كلام المتقدمين ونسبه الصغار إلى سيبويه واحتج له ابن مالك بأن المثار شبيه بالمنادي والنحويون مجمعون على
أن المنادي ليس له الأمر بتان فالحق بنظيره وبأن الفراء نقل أن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف
والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف باللام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له الأمر بتان
وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه
الإشارة فانه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في الثنية والجمع بلعطين وهي وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع

في الأول من دودة وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة ثلاث مراتب قربي ولها الجرد ووسطى ولها ذوالكاف
وبعدى ولها ذوالكاف واللام وحمزة ابن الحاجب واختلف على هذا في مرتبة أولئك بالمد قليل هؤلاء ووسطى
كاؤلاك وقيل للبعدى كاؤلاك قال أبو حيان ويستدل الأول بقوله

يلما أميلح غزلانا شن لنا * من هوليائكن الضال والسمر

لأنها التثنية لا تصح إذا البعيد ومن الشواهد على أولى لك قوله * أولئك قومي لم يكونوا أشابة * ومن شواهد ألاك قوله * من بن ألاك إلى إلاكا * والمثنى توسطه بضعيف النون وبعده بتشديد ها أو الياء لمبدلة منه جواز مع الالف ولزوم مع الياء عند البصر بين لمنعهم التشديد معها قاله أبو حيان

(ص) وتصحب هاء التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمنع مع اللام قال ابن مالك والمثنى والجمع وخالف أبو حيان وقيل تلزم في الهاء والكاف وتفصل بآنا واخوته وقل بغيرها خلافا للزجاج وقد تعاد بعده تأكيداً وأباه أبو حيان والمعروف في المونث هاهي ذه مفردة وحكى هو ذه وهو ذا والكاف حرف خطاب تبين أحواله كلامية وقد يعني ذلك عن ذلكم قال ابن مالك وإشباع ضم الكاف عن الميم وقد يقتصر على الكاف مطلقاً وتتصل بأرأيت بمعنى أخبرني فلا يلحق تاء العلامة استغناء بها بخلاف العلمية والعامل التاء وقيل الكاف وقيل محلها نصب وبجهل والنجا ور ويد وقل يسلي وكلا ونصر وليس ونعم وبشس وحسبت وقد ينوب ذو البعد عن غيره وعكسه لنسبة أو رفعة ونحو ذلك ويتعاقبان ومنعه السهيلي

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى تصحب هاء التثنية المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذا والمقترن بالكاف دون اللام قليلا كقوله ﴿ ولا أهل هناك الطرف الممدد ﴾ وقوله ﴿ قلنا حملت مني فها تيك دارها ﴾ ولا تدخل مع اللام بحال فلا يقال هذا لك وعله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غيره الهاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان وقال السهيلي اللام تدل على بعد المشار اليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب وهاهنا تنبيه للمخاطب لينظر وانما ينظر الى ما يحضره لا الى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا قال ابن مالك ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثني والجمع فلا يقال هذانك قال لان واحدهما ذاك وذلك محمل على ذلك مثناه وجمعه لانهم افرعاه وحمل عليهما مثني ذاك وجمعه لتساويهما الفظا ومعنى قال أبو حيان وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار اليه الامر بتثان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله ﴿ من هؤلاء تكمن بين الضال والسر ﴾ وهو تصغير هؤلاء تكمن وزعم ابن يسعون أن في المؤنث لا تستعمل الا بهاء في أولها وبالكاف في آخرها الثانية تفصل هاء التثنية من أمر الإشارة بأنا وأحواته من ضمائر الرفع المفصلة كثيرا نحو ها أنا ذا وها نحن أولاء قال تعالى ها أتم أولاء وبغير الضمائر المذكورة قليلا كقوله ﴿ تعلمها لعمر الله ذاقها ﴾ وقوله ﴿ فقلت لها ذالها هاوداليا ﴾ ففصل بالواو وقد تعادها بعد الفصل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى ها أتم هؤلاء قال أبو حيان وهذا مخالف لظاهر كلام سيوييه فإنه جعل هاء السابقة في الآية في منزلتها للتثنية المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة لانها مقدمة على الضمير من الإشارة الثالثة لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيت فيتصرف كالاسمية بالفتح والكسر ولحق الميم والالف والنون نحو ذلك ذلك كذلك لكن وذلك ذلك ذلك كما إذا كن وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكور بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكور قال تعالى فاجزاء من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم وذكر ابن الباذش لا فراد الكاف اذا خاطب به جماعة تأويلين أحدهما

أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولم والثاني أن يخاطب الكل ويقدر اسمهم من أسماء الجوع يقع على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يفرق ويأجج ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم في الجمع بأشباع ضمة الكاف كقوله

وإنما هالك ثم التالك * ذو حيرة ضاقت به المسالك * كيف يكون النوك الا ذلك

أراد ذلك فحذف الميم واستغنى بأشباع ضمة الكاف وقال أبو حيان لا دليل في البيت لأنه يتزن بالاسكان وإن صححت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل العافية على حد قوله

سأترك منزلي لبني نيم * وألحق بالجزاز فأستريح

فلا حجة فيه وفي الكاف لغة أخرى وهي الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علامة تنبيه ولا جمع تركها على أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المد كـ ويكسرهما مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الرابعة تتصل هذه الكاف أعني الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك يا زيد عمر أما صنع وأرأيتك يا همدو أرأيتكم أرأيتكم وأرأيتكن قنبي التاء مفردة دائماً يغني لحاق علامان الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حيث مذاهب أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب وعليه البصريون الثاني أن التاء حرف خطاب وليست باسم والالطابت والكاف هي الفاعل للطابقة وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل باجماع ولم يعمد ذلك في الكاف الثالث أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذا قلت أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فاعلم أنه لا موضع لها من الأعراب وإن زيد هو المفعول الأول وما بعده المفعول الثاني فإن قيل لو لم يكن من قبيل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني أجاب أبو علي بأنها لم تعد إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدن إليها أما أرأيت العلية وهمزتها الاستفهام فإن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات لأن ذلك جاز في أفعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفية أيضا كثيرا بجعل والنجاء ورويد وهي أسماء أفعال نحو حيالك أي أمت والنجاء أي أسرع ورويدك أي أمهل وقليلًا بيلي وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيدا تريد أبصر زيدا ولستك زيدا قائما قال ألسنتك جاعلي كإني جعيل * ونعمك الرجل زيدو بسك الرجل عمرو وحسبك عمر قائما قال وجيت ما حسبتك أن نجيتا * خرج أبو علي عليه إذا لا يخبر بأن والفعل عن اسم عين السادسة قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد ما لرفع المشار إليه والمشير نحو ذلك الكتاب ذلكم الله ربى فذلكم الذي لمتني فيه إن هذا القرآن يهدي أضعفهم نحو ذلك العين فعل أهذا الذي يذكر فذلك الذي يدع اليتيم أو نحو ذلك قال في التسهيل ككتابة الحال نحو كلاً عند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك هذا من شيعته وهذا من عدوه زاد أهل البيان والتبيين بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو أولئك على هدى الآية وقولي ويتعاقبان هو مذهب الجرجاني وابن مالك وطائفة أن ذلك قد يشار بها للتقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى ذلك نتلوه ليكن من الآيات ثم قال إن هذا هو القصص وقال الشاعر * تأمل خفاها نني أنا ذالك * أي هذا ورد السهيلي قال إن ذلك من النبابة السابقة لا التعاقب

﴿ص﴾ ويشار للسكان بهذا لازم الظرفية ويجري بمن وإلى ويلحقه لو أحق ذالك لا ينصرف كافة وكهالك

ثم وقيل تجي . فعولابه وهنا وهنا وقد يصح الكاف وها ويقال هه وثمة وقفاهنت وقد يشار بهناك وهناك
وهنا الزمان وقال الفضل هناك للكان وهناك للزمان

﴿ ش ﴾ يشار للكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ويجر بعض
الحروف كما هو شأن لازم الظرفية فيجر بمن والى نحو تعال من هنا الى هنا وتلحقه لواحق ذا وهو الكاف وحدها
في التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام في البعد وتدخل هاء التنبيه في هنا بكثرة وهناك بقله ولا
يدخل في هناك نعم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كاف ذا ويشار للكان البعيد فقط بتم مفتوحة التاء
المثناة وهي كهنا في لزوم الظرفية والجر بمن والى وقيل إنها تقع مفعولا به وخرج عليه قوله تعالى . واذا رأيت ثم
رأيت . ورد بأن المفعول محذوف اختصارا الى الموعود به أو اختصارا أي وقت منك رؤيته ويشار للبعد أيضا
بهنا بكسر الهاء وهنا بفتحها والنون مشددة فيهما قال

كان درينا خالط اليرنا * خالطه من ها هنا وهنا

وقد تصحبا الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصحبا هاء التنبيه فيقال ههنا ويقال في هنا المنخفضة
هه في الوقف قال

قد أقبلت من أمته * من ههنا ومن هه

ويقال أيضا في ثم في الوقف ثم وقد يقال في هنا المشددة هنت مشددا سا كن التاء قال * وذكرها هنت
ولات هنت * وقد يشار بهناك وهناك وهنا المشددة للزمان كقوله تعالى . هناك ابتلى المؤمنون . أي
في ذلك الزمان كقوله قبل اذ جازكم من فوقكم ومن أسفل منكم وقوله . هناك تبارك كل نفس ما أسلفت .
وقول الأفوه

واذا الامور تعاطمت وتشابهت * فهناك يعترفون أين المفرع

وقول الآخر * حنت نوار ولات هناحت * أي ولا حان في هذا الوقت وذهب الفضل الى أن هناك للكان
وهناك للزمان

﴿ ص ﴾ اداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك آل فاهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال
أبو حيان وجميع النحاة اللام وتحملها أم وقيل فيها لا بدغم فيه

﴿ ش ﴾ النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختم المقدمات بالخاتمة المشقة على معاني من
وما وأي الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب وكونها مفردة بخاتمة
أنسب وفيه توفية بعادتي في هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي في
جمع الجوامع الأصلية الى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في
التصوف وانضم الى ما صنعت ههنا مستان الاولى ان هذا الباب مختصر وباب الموصول يستدعي أحكاما طويلة
ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعي فرءا واستطرا دان الثانية أنه قد تقدم حكاية قول
ان تعريف الموصول بال ونيها فكانت لذلك كالأصل له فناسب تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك في التسهيل
باب الموصول على باب الإشارة مع انه عند مؤخر عنه في الرتبة وليس لما صنع وجهه من المناسبة اعلم أن في أداة
التعريف مذهبين أحدهما أنها أل بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهي حرف ثنائي الوضع
بمزلة فوهل قال ابن جني وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والذال
ثم اختلف على هذا هل همزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت

الابتداء على خلاف سائر هزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وقتئذ للابتداء بالساكن وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل إن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل لممكن الطوق بالساكن وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع كهمزة اسمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الأول حذف الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يوثق بها لعدم الحاجة إليها ورحح مذهب الخليل بملامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظر منها وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن واقتراح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول إلى ثم تذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحق ذا بذال * بالشهم إن أقدم لناه بجعل

ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل بخطاها ولو كانت في الأصل كذلك كانت في تقدير الانفصال ولم يخطها وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على أفادة معنى زائد على معنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على أفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وإن سلم شرطه فعذر الجمل على النظر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تعلمها أم في لغة عزيزت لطى وحير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن دأبهم بدلها ميما لأن الميم لا تدغم إلا في ميم قال بعضهم إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا جميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أميرام صيام في أسعر أخرجه أحمد وقول الشاعر * ترى ورأى بأمسهم وأمسله *

(ص) * فإن عهد مصحوبها بحضور حسي أو علمي فعهدية ويعرض فيها العلبة والبلح والافخسية فإن لم تعلمها كل فتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فالشعر فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع ومضاف إليه أفعول أو مجازا فلتشمل خصائصه مبالغة قيل ويعرض فيها الحضور قيل وتختص الحضورية بتأول إذا العجائية والإشارة وأي الزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها وزعم ابن معز واختصاص اللام بالعهدية وابن بابشاذ العهدية بالأعيان والجنسية بالأذهان

(ش) * آل نوعان عهدية وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن يقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبها بالفعول أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن سدد سهمي أو علمي بأن يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب فعو. اذهافي الغار. اذيا يعمونك تحت الشجرة. اذناداه رب بالواد المقدس قال أبو حيان وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهدية العلبة ولمح الصيغة فالتى للعلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت العلبة بعد ذلك والتي للبحر لم تدخل أولا على الاسم للتعريف لأن الاسم علم في الأصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العهدية فيه وانما أنت تريد شخصا. علوما فلم يكن بد من ادخال آل العهدية عليه لذلك والثانية إما لتعريف الماهية وهي التي لا يعلمها كل لا حقيقة

ولا بحار نحو . و جعلنا من الماء كل شيء حي . وهواك والله لا أزواج النساء ولا ألبس الثياب وإملا استغراق
الأفراد وهي التي تحملها كل حقيقة نحو وخلق الإنسان ضعيفا وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها
نحو . إر لانساني خسر الا الذين آمنوا . وصحة نعتها بالجمع وإضافة أفعل اليه اعتبار المعناه نحو . أو الطفل الذين
لم يظهر واء . وتولم أهلك الناس الدينار الجر والدرهم البيض ومال الاستغراق خصائص الافراد مبالغة في المدح
أو الذم وهي التي تحملها كل مجاز نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب
فيه قال الجزولي وغيره ويعرض في الجنسية المحصور نحو خرجت فإذا الاسد اذ ليس بينك وبين مخاطبك
عهد في أسد مخصص وإنما أردت خرجت فإذا هذه الحقيقة قد دخلت أل لتعريف الحقيقة لأن حقيقة الاسد
معروفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية إلا بعد اسم الإشارة نحو جاءني هذا الرجل وأي في الداء
نحو يا أيها الرجل وإذا العجائية نحو خرجت فإذا الاسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناها
وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور نظر
لأنك تقول لشاتم رجل يحضرتك لا تشتم الرجل فهذه الحضور في غير ما ذكر ولأن التي بعد اد اليست لتعريف
شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما
ذكر من تقسيم ثمالى عهديه وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف بن معز وزفد كران آل
لا تكون الاعهدية فإذا قلت الديار خير من الدرهم فعناء هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من
الذي عهدت على شكل كذا فاللام العهد أبدا لا تغارقه وقال ابن عصفور لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام
الثان لتعريف الجنس عهديتين لأن الاجناس عند العقلاء معلومة بذقموها والعهد تقدم المعرفة وقال
ابن أبشاذ (١)

﴿ص﴾ والمختار وقال الكوفية نيابة عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة

﴿ش﴾ اختلف في نيابة آل عن الضمير المضاف اليه فنهأ كثر البصريين وجوزة الكوفية وبعض
البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه . فان الجنة هي المأوى . ومررت برجل حسن الوجه والمناعون
تدروا . ومنه . فريد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزنجشري في و لم آدم الاسماء ان الاصل أسماء المسميات
فجوز إنابتها عن الظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأ أن يسم الله في الظن ان الاصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير
التكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب

﴿ص﴾ وزيدت لازما في اليسع وقيل للبح والذى قبله والآن ونادرا في علم وحال وتميز ومضاه قال الاخفش
ومررت بالرجل مثلك وخير منك والليل ما بعده منعة لينها وابن مالك بدل وابن هشام كالليل نسلخ

﴿ش﴾ تقع أل زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموضوعات بناء على أن تعريفها بالصلة والتي في اليسع
وقيل انها للمح والتى في الآن على أحد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالدخلة على بعض الاعلام في قوله

* باعدام العمر ومن أسيرها * والاحوال كفولهم ادخلوا الاول فالاول أي أولا فأولا وقوله

* دمت الجيد فانتفك منتصرا * أي جيدا والتميز في قوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو *
أي نفسا والمضاف اليه التميز في قوله

إلى درج من الشيزى ملاء * لباب البر يلبك بالشهاد

واختلف في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك مما أتبع فيه المفرون بأل بهما فقال الاخفش انه نكرة وأل

فيه زائدا مع اتباعه بما فليسا بمرفعين وقال الخليل بل النعت والمعوت معرفتان على نية آل في النعت
 لأن كان موضعا لا تدخله كما سبب الجاء المغير على نية الغاء آل وقال ابن مالك عندي أن أحسن ما ذهبوا إليه
 الحكم بالبدلية وتقرر بالتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده أبو حيان بأن
 لبدل بالشتات فحذف وذلك الذي حل الانخس والخليل على ما ذهبوا إليه وقال ابن هشام (١)

﴿ ص ﴾ الموصول منه حرفي وهو ما أول مع صلتها بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان إلا
 الأمر وكى وتوصل بمضارع مقرر وبه بلام التعليل لفظا أو تقديرا وأن توصل بمبتدأ وخبر ولو التالية غالباً فهم ممن
 أثبت مصدرتها الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمهما فقوم أسما
 وبوصالان متصرف غير أمر ولا أكثر بماض وجوز قوم وصل ما يجمله اسمية وثالثها نابت عن الطرف
 وشرط فم صفة الذي محلها والسم إلى كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قيل وتشاركها ان

﴿ ش ﴾ الموصولة قسمان حرفي وسمي والثاني هو المفعول بالباب لانه المعرفة وذكر الأول استطرادا
 وبديء به لان الكلام في أمم سر ودال يستتبع أحكاما وفروعا كثيرة وصابط الموصول الحرفي أن يقول مع
 صلتها بمصدر هو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا
 كان أم مضارع أم أمر انحو أعجبنى أن فت وأريد أن تقوم كبت اليك بأن قم ونص سيبويه على وصلها بالامر
 والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجر عليها رة ل أبو حيان جميع ما استدلو به على وصلها بفعل محتمل أن
 يكون المنسربد ولاية يرى عندي وصلها به لأمر من أحدها أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر
 المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبنى أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك لو كانت توصل به لجاز ذلك
 كالماضى والمضارع أتى أ الجاء كمدى ذهب وتعلم فلا توصل به تفاقا لثاني كى وتوصل بالمضارع ولكونها
 بعد في التعليل لزم انتزاعها باللام ظاهرة أردت بدري نحو جئت لى تكرمنى أو كى تكرمنى الثالث أن بالفتح
 الدال على أن يوازى إذ وتوصل بالها وخبرها نحو يعجبنى أن قم بدافئ وهذه الثلاثة متفق عليها الرابع
 لراثة غالباً فهم ممن يختلف في الجاهل وهو رانها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع
 دخول حرف جر عليها وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا
 تحتاج إلى جواب وخرجوا على ذلك يود أحدهم لو يعمر ودوا لو تدهن ومفهم ممن يشمل ودو يود وأحب
 برأتني رأيت النار والمسموع ودو يو من استعملها دون مفهم ممن نادرا ما كان ضرك لو منفت واما توصل
 بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافا لقوم منهم المبرد والمازني والهميلي وابن السراج والاحفش في
 قولهم إسمه منتقرة إلى ضمير أنك إذا قل يعجبنى ما جئت فقديره القيام الذي قتته وعلى رأى الجمهور أنما
 توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضيا نحو بما رجبت ومن المضارع لما تصف ألسنتكم أى
 لوصف وجوزهم منهم السبرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجمله اسمية كقوله كما دماؤكم تشفى من
 الكلب الجمهور وسوا ذلك قالوا هي في البيت كاهة وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتى
 رد كرفي البسطة أنها لا تكون أبكة لا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة سا بكة في المعنى لأنك
 أسبك بها الجدلة إلى الرصف المعرد قال أبو حيان ويرده قوله يسر المرء ما ذهب الليالي أى ذهاب
 الماي إلى لا يصح فيها موصول وقال الهميلي إن صلة ما لا بد أن يكون فعلا غير خاص بل مبهما محتمل التنويع نحو
 ما صنعت ولا تقول أ بلمست لأن الجالوس نوع خاص ليس بهما فكلت يعجبنى الجالوس الذي جلست

(١) يفاض بالاصل

فيكون آخر الكلام، فسرا لأوله رافعا للبهام فلا معنى حيثئذ لها ورد بالبيت السابق ونختص ما بينايتها عن طرف زمان نحو، خالدين فيها مادامت السموات والارض، لأصحابهم ما ذر شارق أي مدة دوامها ومدة ضرور شارق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن ينهضوا * أبا الحلم ما لم يستعن بجهول

وقوله * أطوف ما أطوف ثم آوى * وتسمى ظرفية ووقية وذهب الزنخري الى أن أن تشاركها في ذلك وخرج عليه، أن آناه الله الملك، إلا أن تصدقوا، أي وقت أن آناه وحين أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم يعم دليل على كون أن أن ظرفية مثل ما (ص) وسمى وهو الذي ذكره في عالم وغيره وزعم بونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتي لا تاء والأصل لذى ولتى بوزن فعل والكوفية الذال فقط سا كنة والفراء ذاقى إشارة والسهيلي ذو صاحب قيل وقد تعرب ياءوها قيل وتكسر وتشديدها كسرا وضحا وحذفها سا كنة ما قبلها أو مكسورا لغات وقيل ضرورة والذان والذين واللتان واللتين للثنى والذين لجمع ذكر عالم أو شبهه وأعرابه لغة ويغنى عنه الذي، مضمنا معنى الجزاء ودونه قليل وقيل هي كن وكالذين الأولى وقد تقع لمؤنث وغير عالم وتعد اللاء واللاتين وأعرابه لغة وجمع التي اللاتي واللواتي وبلايا آت كسرا وسكونا واللاء واللواء واللات آت مكسورا ومعربا وذوات مضمومة أو معربا وقيل اللاتي لمذكر ومؤنث وقيل التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي ولذى ولتى ولذان ولذين ولان لغة وأنكره أبو حيان

ش (ش) الموصول الاسمي محصور بالعد فلم يخرج الى حذفه الذي للمرد المذكور عاقلا كان أو غيره والتي للمرد المؤنث كذلك وأصلها الذي ولتى بوزن فعل كعمى زيد بن عليهما آل زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين وقال الكوفيون الاسم الذال فقط، من الذي سا كنة لتسقوط الياء في التثنية وفي الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال سا كنة ورد بأنه ليس من الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال الفراء أصل الذي ذا المشار بها وكذا أصل التي في المشار بها وقال السهيلي أصل الذي ذو بمعنى صاحب وقد ر تقديران حتى صارت الذي في غاية التعسف والاضمحلال وفي الذي والتي لغتان إثبات الياء سا كنة وهي الأصل وتشديدها مكسورة قال

وليس المال فاعله بمال * وإن أغناك إلا الذي

ينال به العلاء ويمطفيه * لأقرب أقربيه ولقصي

وقال أبو حيان لم يحفظ التشديد في التي وإنما ذكره ابن مالك تبع الجزولي وأكثر أصحابنا وتشديدها مضمومة قال

اعفن ما سطعت الكريم الذي * يألف الحلم أن جفاء بذى

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر والضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح أيضا مع البناء مجوزا لجرى بوجه الأعراب وعليه اقتصر الجزولي وحذف الياء واسكان ما قبلها قال فلم أريتنا كان أحسن بهجة * من اللذ به من آل عزة عامر

وقال * فقل لتلومك أن نفسي * وحذفها وكسر ما قبلها قال * واللذ لو شاء لكنت برا * وقال شغفت بك اللت تميمك فتل ما * بك ما بها من لوعة وغرام

قال أبو حيان ومن ذهب الى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فذهب فاسد لان أئمة العربية

تقلوها على أنها لغات جارية في السعة وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن الذي قديقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه ونخضم كالذي خاضوا أي نحو ضمهم والجمهور ممنعو ذلك وأولوا الآية أي كالجع الذي خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكور فعا والذين له نصبا وجر والتان والتين للمثنى المؤنث والذين لجع المذكر بالياء في الأحوال كلها ويختص بالعاقل نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون وما نزل منزلته نحو ان الذين تدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لمعبودوها منزلة من يعقل ولذا عاده عليها ضمير العقلاء في قوله بعد . ألم أرجل يمشون بها . وأعرابه لغة طي وهذيل وعقيل فيقال في الرفع اللذين بالواو قال * نحن اللذين صبغوا الصبا * ويقع الذي بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو والذي جاء بالصدق وصدق به ودونه بقله . كمثل الذي استوقدنا . بدليل . ذهب الله بنورهم . وقيل ان الذي كمن يكون للواحد والمثنى والجع بلفظ واحد وعليه الانخس قال * أولئك أشياخي الذي تعرفونهم * قال أبو حيان ولم يسمع ذلك في المثنى ومنها الأولى بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتسكون للعقلاء المذكورين قال * رأيت بني عمي الأولى يخذلوني * وقال * من الأولى يحشرهم في زمرة * وقديقع للمؤنث ومالا يعقل قال

وبأبي الأولى يستثمون على الأولى * تراهن يوم الروع كالحديد القبل وقد عذر قال * أبي الله للشم الأولاء كأنهم * ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود . اللاء آلو من نسائهم . وقال * فآباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قدمه دوا الحجورا واللاتين قال * وإنا من اللاتين ان قدروا عفوا * ودمرب في لغة كالذين قال * هم اللاتون فكروا الغل عنى * ومنها لجع المؤنث اللاتي واللاتى واللواتى وبلايات مع كسر ما قبلها وسكونه واللا والوايقصرهما واللات بالبناء على الكسر وبالأعراب بجمع المؤنث السالم وذوان بالبناء على الضم في لغة طي وبالأعراب بجمع المؤنث السالم في لغة حكاها ابن النحاس . ومن شواهد ما قوله تعالى واللاتى يأتين العاحشة من نسائكم . واللاتى يشن من المحيض من نسائكم . وقرئ واللاى يشن بالياء . وقال الشاعر * وكانت من اللالاي عبرها لبنا * وقال * من اللواتى برين بالصرار * وقال * وأخذت لك اللات زين بالكم * وقال

جمعها من أينق سوابق * ذوات ينهن بغير سائق

وحذف أل من الذي واللاتى واللذان والذين واللاتى لغة حكاها ابن مالك وقرئ صراط لذين أنعمت قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدا سوى هذه القراءة وجوز الباقي قياسا لاسماعا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها

﴿ص﴾ وبمعنى الذي وفروعه من وما وذو الطائفة وذات المؤنث وحكى أعرابها وتثنيتهما وجمعهما وذا غير ملغاة بعداء استفهام عما وكذا من خلا فالابن الأنباري ومطلقا وجميع الاشارات عند الكوفية وماذا مجردا من الاستفهام خلا فالابن عصفور وأل وزعمها المازني حرفا ولا يخش معرفة رأى خلا فالثعلب مضافا إلى معرفة قيل ونكرة لفظا أو نية والحقها علامة الفروع لغة وأوجب الكوفية تقديم عاملها واستقباله وثالثها ان كان فعلا وجعلوا من الموصول كل معرف بأل وإضافة

﴿ش﴾ من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجع مذكر أو مؤنثا بلفظ واحد وهو الفاظ من وما وسياى اعتبارا ما يستعملان فيه وذو في لغة طي لا يستعملها موصولا غيرهم وهي مبينة على الواو وقد

تعرب قال

فان الماء ماء أبي وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت

وقال * فحسبى من ذوعندهم ما كفاني * وروى من ذى الامراب وذات عندهم ايضار هي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم حكى بالعضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به وحكى اءرابها بجمع المؤنث السالم وحكى تثنية ذو وذات وجمعها فيقال في الرفع ذى او ذواتا وذواب وفي النصب والجر ذوى وذواتى وذوى ومنهاذا بشرطين أن تكون غير ملقاة والمراد بالالغاء أن تتركب مع ماقتصر اسمها احدا وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى يسألونك ماذا ينطقون أى ما الذى ينطقونه وقول الشاعر * ورفقتها ليغال من ذاقها! * وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة واستعمل موصولا بالشروطين المذكورين قال أبو حيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعدما وأما بعد من فغالب قوم لأن من تخص من يعقل فليس فيها إبهام كافى ما وانما صارت بالردالى الاستفهام في غاية الإبهام فأخرجت ذامن التخصيص الى الإبهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذاموصولة وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله * نجوت وهذا تخمين طليق * وأجيب بأن تخمين حال أو خبر و طليق خبر ثان وعن الكوفيين أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولان وخرجوا عليه وماتلك بيمينك يا موسى وأجيب بأن بيمينك حال من الإشارة وخرجوا عليه أيضا ها أنتم هؤلاء حاجبكم أى الذين حاجبكم أما اذا ركبت ما مع ذا فصارا اسما واحدا فله معنيان أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا حزر تغلب ماذا بال نسوتكم * لا يستفحقن الى الدبرين نحنانا

فهذا لا يصح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه والثانى أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا كقوله

دعى ماداعلت مأثفيه * ولكن بالمغيب نبشني

أى دعى الذى علمت قال أبو حيان واستعملها الى هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأذكره ابن مسعود أصلا ويأول البيت على أن ما مبتدأ أو ذا خبره ودعى معلق بالاستفهام ومنهاأل فالجهم رانها تكو اسم موصولا بمعنى الذى وفروعه وذهب المازني ومن وافقه الى أنها موصولة حرة وذهب الاخفش الى أنها حرف تعريف وليست موصولة واستدل بخطي العامل لها وردا بعد الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقى ربه ورد الاول بأنها لا تقول بمصدر والثانى بدخولها على الفعل ومنها أى بشرط اضافتها الى معرفة المظا كقوله

* فسلم على أيهم أفضل * أو نية نحو يجبنى أى عنك وأجاز بعضهم اضافتها الى ذكره نحو يجبنى أى رجل عندك وأى رجلين وأى رجال وأى امرأة وأى امرأتين وأى نساء والجمهور منعوا ذلك لأنها حينئذ نكرة والموصولات معارف ولذلك استنع كونها موصولة فى أى منة لاب وقد يلاحظ لامة الفرع فى لغة حكاهما ابن كيسان فيقال أيهم وأياهم وأبيهم وأبائهم وأبنين وأبناتهن ومن شواهد قوله

إذا اشتبه الرشد فى الحادنا * ت فارض بأنها قد قرر

والبصريون على أنهم لا يلتزم تفاسم عاملها ولا استقباله فيجوز لأحب أيهم قرأ ر يجبنى أيهم قام وأوجهما الكوفيون وفيل ان كان فعلا لم يجز كونه ماضيا فلا يجوز يجبنى أيهم قام لأنها وضعت على الإبهام والمعوم والمضى يخرجها عن ذلك وأذكر تغلب كونها موصولا وقال لا تكون الاستفهاما أو جزاء أو هر محجوج بثبوت ذلك فى لسان العرب بنقل النقات وزعم الكوفيون أن الامماء المعروفة بال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لعمري لانت البيت أكرم أهله * وأقعد في أفائه بالأصائل
فالبيت خبر أنت وأكرم صلة البيت كأنه قال لانت الذي أكرم أهله وزعموا أيضا أن النكرة إذا أضيفت
إلى معرفة توصل وخرجوا عليه قوله * يادارية بالياء فالسند * وتنفوا هذه دار زيد بالبصرة فبالياء
وبالبصرة صلة دار والبصر بون منعوا ذلك وجعلوا أكرم خبرا ثانيا بالياء حالا
* ص * مسألة توصل آل بمفعلة محضة في المشبهة بخلاف وبمضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبيح
وبجمله اسمية وظرف ضرورة

* ش * توصل آل بمفعلة محضة وذلك اسم العاء لـ المفعول كالغارب والمضروب بخلاف غير المحضة
كالكدي بوصف به وهو غير مستحق كاسد وكاسفة التي غلبت عليها الاسمية كاطمح وجرع وصاحب راكب
قال في جميع ذلك معرفة لاموسوات وفي وصلها بالمفعلة المشبهة بـ لان أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه جزم
ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسيطة لضعفها وقر بها من الأسماء ورجح ابن هشام في المفعلة لأنها الثبوت
فلان توصل بالفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به
وعليه ابن مالك لوروده في قوله * ما أنت بالحكم النرضى حكومته * وقوله

* ما كالبروح يندولاهيا فرحا * وقوله إلى ربه صون الجار الجدد * والثاني لا وعليه الجمهور
وقالوا الأبيات من الضروران القيحة لا توصل بالجملة الاسمية لأن الطرف الثاني ضرورة باتفاق كقوله
* من الغوم الرسول الله منهم * وقوله * من لا يزال شاكرًا إلى المنة * أي الذين رسول الله والذي معه
* ص * وغيرها بجمله خبرية لأنشائية معهودة معناها غالبة بالماضي بالدعائية بلفظ الخبر والكسائي
بالطلبية وهشام بذات ليت ولعل وعسى وقوم بالنجبية وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم
معرفة وبمثلوه نعم الفارسي بنعم فاعله ضمير وبعضهم بكان وقوم بما استندى اعظا قبلها وابن السراج وقرع
التعجب فيها والمصحح جوازها بـ مفعلة وسطية مطلقا بشرط معناه في الموصول وزعم بعضهم بقاطها في أن ي
بمعنى الرجل والداهية

* ش * غير آل من الموصولان الاسمية توصل بجمله خبرية معهودة معناها غالبة بالماضي بالخبرية لا بد من
وهي المقارن حصول معناها اللفظيا فلا توصل بها قال ابن مالك لأن الصلة معرفة للموصول فلا بد من تعدد الشعور
بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تبيد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك في
لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كـ له تعالى إذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت
عليه وقد يراد به الجنس فتوافق صلته كـ له تعالى كمثل الذي ينعتي بما لا بد من الإداء ونداء * وقد يفيد
تعظيم الموصول فتبهم صلته كـ له تعالى الذي لا ينسب صاحب * انتهى ونخرج أيضا الطلبية وهي
أولى بالامتناع من الانشائية لأنها لا يسميها * جاء في أبيه عن حصول الوضوح بها غير ما يجوز الكسائي
الوصل بجمله الأمر والنهي نحو الذي أضرب أو لا تضرب زيد وجوزة المأزني بجمله * إذا كانت بلطف
الخبر نحو الذي يرجم الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقة بل أولى لما فيها من صيغة الخبر
وجوزة هشام بجمله نصارة بـ ليت ولعل وعسى نحو الذي له أوله له منطلق زيد والذي عسى أن
يخرج زيد قال

واني لرام نظرة قبل التي * لاني وإن شطت نواها أزورها

وتأوله غيره على اضرار القول أى أقول لعل أو الصلة أزورها وخبر لعل مضمرة والجملة اعتراض وأما جملة التعجب فان قلنا إنها إنشائية لم توصل بها أو خبرية فتولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءني الذي ما أحسنه والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصله تكون موضحة فتناويا والصحيح جوازه وبجملة القسم نحو جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو الذي جاء ان قام عمر وقام أبوه ومنع قوم المسئتين نحو واحد من الجملتين فيهما من ضمير عائذ على الموصول وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تنفد الا باقترانها بالأخرى فاكفى بضمير واحد كما يكتفى في الجملة الواحدة والصحيح أيضا جوازه بجملة صدرها كأن وقيل لا لأنها غيرت الخبر عن مقتضاء بشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام قام أبوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشيء لا يكون تام نفسه ورد بأن الثاني غير الأول لان نفسه وبجملة تستدعي كلاما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءني الذي حتى أبوه قائم لان حتى لا بد أن يتقدمها كلام يكون غاية له وينعم فاعله ضمير ومنه الفارسي وجوز قوم الموصول باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذي إليك وأنه يجوز الصلة بمثل بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله حتى اذا كانا هما اللذين • مثل الجديلين المحبطين

والبصريون قالوا في البيت مقدر أى عادا أو صارا

(ص) • ويجب معها عائذ وقيل ما لم يعطف عليها جاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة في ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر فان شبه به فالغيبة وكذا ان تأخر خلافا للكسائي وأوجبها قوم مطلقا وقوم في غير الشعر وبعضهم ان لم يتصل والأصح اختصاصه بالذي وفروعه وألحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم ال وقوم النواسخ ويعبران في ضميرين وخالف الكوفية فيهما يفصل والاولى في من وأخواتها وكم وكأين مراعاة اللفظ فان عند سابق فالعنى ويجب للبس أو قبح خلافا لابن السراج في من هي محسنة أمتك ما لم تحذف هي ويعتبر بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه وشرط قوم الفصل

(ش) • لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود الى الموصول ير بطها به وأجاز ابن الصائغ خلوها منه اذا عطف عليها بالغاء جملة مشقة عليه نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد لا ارتباطهما بالغاء وصبر ورثها جملة واحدة وحكم الضمير المطابقة للموصول في الافراد والتذكير والحضور وفروعه ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعلت وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعلت قال • أنا الذي سمعتنى أى حيدره • وقال

• أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه • وقال • وأنت التي حبيت كل قصيرة • وقال

• وأنت الذي آثاره في عدوه • ومن أمثلة المخبر بموصوفه أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذي اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض أصحابنا ذو وذات الطائفة والألف واللام وأجازه بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام أنا والذي قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجوز الكسائي عوده مطابعا للتكلم والمخاطب كما لو تقدم وواقفه أبو ذر الحشني وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرديا وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحبا

لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح به اتعنت النية وأوجب قوم النية مطلقا وأوجبها قوم في السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضمير ان جاز في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال

نحن الذين بآبوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا

وقال أنت الهلال الذي كنت مرة * بمعناه والأرجح المذهب

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذ لم يفصل بينهما نحو أنا الذي قت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون أطلقوا قال أبو حيان والسمع انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير من وما وأل وأي وذو وذات وكما لانها في اللفظ مفردة مذكرة فان عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر في كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع إليك . وقال ومنهم من يستمعون إليك . وقال الفرزدق * تكن مثل من ياذب يصطعبان * وقال امرؤ القيس

* لما نسجتهم من جنوب وشمال * وان عند المعنى السابق فالأولى مراعاته قال تعالى . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فسبق منكن مقوله وتعمل بالتاء ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فالأول نحو أعط من سألتك اذ لو قيل من سألك لألبس والثاني نحو من هي حراء أمتك ومن هي محسنة أمتك اذ لو قيل من هو أحر أمتك ومن هو محسن أمتك لكان في غاية القبح وسواء كانت الامة بمما يفرق بينهما وبين مذكوره تاء التانيث كحسنة أم لا كهمراء ووافق ابن السراج على منع التذكير في الثاني وأجازه في الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحر فان اجراء مثله عن المؤنث لم يقع فان حذف ضمير هي وقيل من محسن أمتك سهل التذكير واذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالحل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة قال تعالى . ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا أولئك لهم عذاب عظيم . واذا تلى عليه آياتناولى مستكبرا وقال . ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالدين فيها أبدا قد أحسن الله رزقا

﴿ص﴾ ويغنى عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن الجملة ظرف أو مجرور ونوى معه فعل وفاعل هو العائد مالم يرفع ملابس ضمير ويجب ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائي

﴿ش﴾ يغنى عن الضمير العائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى أى عنه وقال * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * أى رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يميز هذا ويغنى عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور ونوى معه استقرار وشبهه وفاعل هو العائد مالم يرفع ذلك النوى ملابس الضمير فيكون العائد الضمير الملابس للرفوع نحو جاء الذي عندك والذي في الدار والذي عندك أخوه ثم هذا النوى واجب الاضمار مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاء الذي ضحك عندك أو نام في الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان الظرف قريبا من زمن الاخبار أم لا وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو زلنا المنزل الذي أمس أو البارحة والذي آنفا بخلاف زلنا المنزل الذي يوم الخميس أو الذي يوم الجمعة

﴿ص﴾ مسألة يمنع تأخير موصول وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها والفراء أن وفصله ومتعلقاتها بأجنبي غالبا وبغيره في آل والحرفي غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا للفارسي ونداء خلافا لابن مالك فبأولى

اليس ليس المنزل اليهم وقال . ومن آياته يريكم البرق . أي أن يريكم وقوا تسمع باليعدى خير من أن تراه أي أن تسمع وبالقياس على المضاف إذا علم . والثاني المنع . مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة والثالث الجواز أن عطف على مثله كالأية والبيت الأول والمنع أن لم يعطف عليه كالبيت الثاني الثالثة في جواز حذف الصلة إذا علمت قولان أحدهما الجواز في الاسمى غير أن كقوله

نحن الأولى فاجع جو * عك ثم وجههم إلينا *

أي الأولى عرفت عدم مبالاهم بأعدائهم وقوله * وعز علينا أن يصابا وعزما * أي وعزما أصيابه وفي الحرفي أن بقي معمول الصلة كقوله أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت فحذف كان وهي صلة أن وهو موهوب لهاباق وكذا قولهم كل شيء مهمة ما للتساءؤ ذكرهن أي ما عدا النساء

ص * ولا يحذف عائد آل وثالثها يجوز بقع لدليل وفوقه إن تعدى وصفها لاثنين أو ثلاثة ورابعها يقل في متعدى واحد ويحسن في غيره . وخامسها ضرورة وعمله عند الاحفش نصب والمآزني جر والفراء يجوز أن وسيو به يقاس بالظاهر

ش * في حذف العائد من صلة آل نحو الضارب يدها عند أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلاف في عمله أن منصوب هو أم مجرور فذهب الاخفش إلى أنه منصوب والمآزني إلى أنه مجرور والفراء إلى جواز الأمرين وسيو به إلى اعتباره بالظاهر حيث جاز في الظاهر نصب والجزم نحو جاء الضارب يدها أو زيد جاز في الضمير نحو الضارب يدها غلامك الزيدان وحيث وجب في الظاهر نصب نحو جاء الضارب زيد ووجب في الضمير نحو الضارب زيد غلامك والثاني الجواز مطلقا لقوله ما المستقر الموصى محمود عاقبه أي المستقره والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءني الضارب زيد لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مذكر أو مؤنث وإن دل عليه دليل كان حذوه قبيحا نحو جاءني الرجل الضارب زيد وهو على قبحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدى إلى اثنين وفي المتعدى إلى اثنين أحسن منه في المتعدى إلى واحد قال أبو حيان وما علل به فقصه من اللباس يلزمه في جاءني من ضربت ولم يقل أحد بقصه والرابع أن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذا من متعد إلى واحد لا يبان صريح والحذف قليل نحو الضارب زيد والضارب زيد وإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لأجل الطول والحذف للمتعدى لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءني الطان زيد مطلقا والمعطية زيد درهما والمعه به بكر عمر انطلقا وإن شئت الطان والمعطى والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

ص * ويجوز حذف غيره إن كان بعض معمول الصلة مطلقا والافان كان متصلا منصوبا بفعل قال أبو حيان نام أو وصف أو مجرورا أو بوصف ناصب وضعفه ابن عمصو وقال الكسائي أو غير وصف أو حرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو تعين أو كان مع مثله وأباه أبو حيان أو به سد ليس بعدنفي أو حصر أو معطوفا أو معطوفا عليه خلافا للفراء في الأخيرة ولاخبره جملة ولا ظرفا وشرط البصرية طول الصلة غالبا لا في أي

ش * عائد صلة عليه غير الالف واللام إن كان بعض معمول الصلة جارحذفه مطلقا كحرف الموصول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت أنه يأتي أو نحوه وإن لم يكن فاما أن يكون مفصلا أو متصلا فان كان منصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت الإياه وإن كان متصلا فله أحوال أحدها أن يكون منصوبا بان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو هذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه ما الله موليك فضل فاحذنه به *

أى مولى كنه أو بغيرهما لم يجز نحو جاء الذى إنه فاضل أو كأنه قر والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل
لناقص نحو جاء الذى ليته زيد قال ابن قاسم وفيه نظر وقال فى ابن عقيل (١) الثانى أن يكون مجرورا فيجوز
حذفه فى صور أحدها أن يجز بإضافة صفة ناصبة له تقديرنا نحو . فاقض ما أنت قاض . أى قاضيه وزعم
ابن عمقور أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بورد فى القرآن وبأنه منصوب فى المعنى ولا خلاف أن
حذف المنصوب قوى فكذلك ما فى معناه فإن جرب بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذى أنا ضارب به أمس أو غير صفة
نحو جاء الذى وجهه حسن لم يجز حذفه وإجازة الكسائى لقوله

أعوذ بالله وآياته من باب من يخلق من خارج

أى يخلق بابه ثانيا أن تجز بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لعظاومعنى ومتعلقا نحو مررت
بالذى أو بالرجل الذى مررت أى به . ويشرب مما تشربون . أى منه فان جرامعا بغير حرف نحو جاء غلام
الذى أنت غلامه أو لم يجز الموصول أصلا نحو جاء الذى مررت به أو جرب بحرف لا يماثل ما جرب به المائد فى اللفظ
كحلت فى الذى حلت به أو مائلا لعظاومعنى كمررت بالذى مررت به على زيد أو لعظاومعنى لا متعلقا كمررت
بالذى فرحت به لم يجز الحذف فى الصور كلها وجوز ابن مالك الحذف إذا تبين الحرف نحو الذى سرت يوم الجمعة
أى فيه والذى رطل بدوهم لم أى منه فحسن الحذف تبين المحذوف كما حسنه فى الخبر والموصول بذلك أولى
لاستطالته بالملة قاله ويمكن أن يكون منه ذلك الذى يشر الله عباده أى به وقال أبو حيان لم يذ كر ذلك أحد
فى المسئلة وإنما ذكره فى الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب إليه إلا بسمع ثابت عن العرب وجوز
ابن مالك أيضا الحذف إذا جرب مثل الحرف عائد على الموصول بعد المسئلة وهو معنى قولى أو كان معه مثل كقوله

ولوان ما عالجت لين فوادها ه فحسا استلين به للان الجدل

وأباه أبو حيان وقال إن البيت ضرورة فقولى وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن
يكون مرفوعا فان كان فاعلا أو نائباعنه أو خبرا مبتدأ أولناسخ لم يجز حذفه نحو جاءنى الذى كان قاما أو ضربا
وجاء الذى العاضل هو أو ان العاضل هو وان كان مبتدأ جاز بشرط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفي نحو
جاءنى الذى ما هو قائم الثانى أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاءنى الذى ما فى الدار الا هو أو الذى إنما فى الدار
هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءنى الذى زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا على
غيره نحو جاءنى الذى هو وزيد فاضلان وخالف الفراء فى هذا الشرط فأجاز حذفه وردبأنه لم يسمع وبأنه
يؤدى إلى وقوع حرف المطف صدرا الخامس أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى .
الذين هم براون . وقولك جاءنى الذى هو فى الدار لأنه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا لان
ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول المسئلة بشرط ذلك البصريون ولم يشترطه
الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذى هو فاضل لو روده فى قراءة تمام على الذى أحسن بالرفع أى
هو أحسن وقوله من بين بالجد لا ينطق بما سغه أى بما هو سغه والبصريون جعلوا ذلك نادرا ومحل الخلاف فى
غير أى أما أى فلا يشترط فيه الطول اتفاقا لأنها مفتقرة إلى المسئلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف
اللفظ ومثال ما اجقت فيه الشرط والطول وهو الذى فى السماء إله أى هو إله

موصى وتبنى حيثئذ على الضم عند سيبويه وغلطه الزجاج والمختار وفاق الكوفية والخليل ويونس أعرابها
فان حذف مضافها أعربت على الصواب كالأوذ كرا أو العائد وقيل تبني مع الظرف مطلقا وتصرف مع التاء وعن

أبي عمرو ولا وقيل هو فيما إذا سمي

﴿ش﴾ لأى الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكر مضافها وعائدها نحو جاءنى أيهم هو قائم والثانى أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو إضرب أيها هو قائم وهى معربة فى هذين الحالين باجتماع الثالث أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى . ثم لنزعه من كل شيعة أيهم أشده . وقول الشاعر * فسلم على أيهم أفضل * وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند سيوبه والجمهور ولشده افتقارها الى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها فى الحالة الرابعة وقيل لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما قصص من صلتها التى هى موضحة وميينة لمارجعت الى ما عليه اخوتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعدلاته حذف من مكل ما يبينه وذهب الدوفيون والخليل ويونس الى إعرابها حيث شذ وأولوا الآية على الحكاية أو التعليق على ان فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حيث شذ قوى لانها فى الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً فكذا الموصولة الرابع أن تقطع عن الاضافة ويحذف العائد نحو اضرب أيها قائم وهى فى هذه الحالة معربة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين الى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث نقله أبو حيان والرخى فلذا أشرت الى الخلاف بقولى على الصواب واذا أنشأت أى بالتاء عند حذف ما تضاف اليه لم تمنع الصرف اذ ليس فيها الا التانيث وكان أبو عمرو يمنعها لصرف حيث شذ التانيث والتعريف لأن التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤنث كدبه وفرق ابن مالك بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أية لان جمع لا يستعمل مع ما يضاف اليه بخلاف أية وقيل الخلاف انما هو فيما إذا سميت امرأة بأية فى الدار فلا يخش بصرف أية وأبو عمرو يمنعها التانيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالمفعة وجملة لا يخش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لانه وقع فى الوسط

﴿ص﴾ ويجوز اتباع محذوف نسقاو بدلا وتوكيدا خلافاً لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمة خلافاً لهشام ﴿ش﴾ اذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والنسق عليه نحو جاءنى الذى ضربت نفسه وجاءنى الذى ضربت وعمر خلاف فلا يخش والكسائى على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واحتلف عن القراء فى ذلك واتفقوا على مجيى الحال منه اذا كانت مؤخره عنه فى التقدير نحو هذه التى عاقبت مجردة أى عاقبتا مجردة فان كانت مقدمة فى التقدير نحو هذه التى مجردة عاقبت فأجازها تلعب ومنعها هشام ﴿ص﴾ «خاتمة» من للعالم وشبهه ونعبره شمولاً أو تفصيلاً وقيل مطلقاً والغيره غالباً وبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقاً وقيل بقرينة

﴿ش﴾ الأصل فى من وقوعها على العاقل ولا يقع على غير العاقل الا فى مواضع أحدها أن ينزل منزلته نحو ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له . عبر عن الأصنام بمن لتزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها وقوله * أسرب القطا هل من يعبر جناحه * نزل القطا منزلة العاقل لخطابه وندائه الثانى والثالث أن يقترن معه فى شمول أو تفصيل فالاول نحو ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات ومن فى الارض . والثانى نحو . ومنهم من يمشى على أربع . لاقرانه بالعاقل فيما فصل بمن فى قوله . خلق كل دابة من ماء . وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذ من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب فى ما وقعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادراً نحو لما خلقت بيدي . والسماء وما بناها . الآيات . ولأنتم عابدون ما أعبد . وسمع سبحانه ما سخر كن لنا ولود هذا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكى وابن خروف وقوعها على آحاد من يعقل مطلقاً وقال السهيلي لا يقع على أولى العلم الا بقرينة ويقع على صفات من يعقل نحو . فانكم هموا

ماطاب لكم من النساء . أى الطيب وعلى المبهم أمره كان ترى شجاعتها قد رانسائته وعدم انسايتته فتقول أخبرني ما هناك

﴿ص﴾ ويقعان شرطاً واستغها ما وأنكر العراء نحو من قائم ونكرتين موصوفتين حسلاً فالقوم وشرط الكسائي لمن وقوعها محل جائز تنكير وبعضهم واجب . قال الفارسي وتقع نكرة تامة وتوصف بما في قول التعظيم أو تعبيراً أو تنويع ونقلت نكرة من صفة في ما أفعله فنع ما وانى مما أن أفعول وقيل معرفة فيهما وتزاد قيل ومن

﴿ش﴾ تقع من مباشرتين نحو من يعمل سوا يجزبه . وما تعدوا من خير يعلمه الله . واستغها ميتين نحو من إله غير الله . وما رب العالمين . ونكرتين موصوفتين نحو من رب من محبوب لك وبما . محبوب لك قال الأرب من نقشه لك ناصح * ومؤمن بالغيب غير أمين

وقال رب ما نكره النفوس من الآ * وله فرجة كفى العقال

وأنكر وقوعها موصوفتين لأنها لا يستقلان بأنفسهما ورد بأن من المعان ما يلزم الموصوف نحو الجاء الغفير ويأتها الرجل ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله * رب من أنضجت غيظاً طلبة * ورد بقوله * فكفى بنا فضلاً على من غيرنا * وقيل يكفي في الشرط وذكر الفارسي أن من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضم شرط ولا استغها كقوله * وبم من هو في سر وعلان * ولم يوافق أحد على ذلك نعم تقع ما كذلك في ثلاثة مواضع أحدها في التهجيب نحو ما أحسن زيداً على مذهب سيوييه الثاني في باب نعم نحو غسسته غسلاً نعماً ودقته دقاً نعماً على خلاف فقد قيل إنها معرفة أى نعم الغسل ونعم اللق قاله ابن خروف الثالث في قولهم إني مما أن أفعول أى إني من أمر فعل وقيل إنها معرفة أيضاً وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور إلى أن ماتع صفة للتعظيم كقولهم لأمر ما جدد قصير أنفه ولأمر ما يسود من يسود أى لأمر عظيم ومنه . الحاقة ما الحاقة . فغشيم من اليم ما غشيم . أو التمهير نحو أعطيت عطية ما أو التنويع نحو ضربت ضرباً ما أى نوعاً من الضرب وفعلت فعلاً ما أى نوعاً من الفعل والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر تغل وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطى معنى التعظيم ونحوه وتقع ما زائدة نحو . فبارحة من الله . مما حظاياه . أما أنت منطاعاً وأجاز الكسائي زيادة من كقوله آل الزبير سام المجدة دعلت * ذاك القبائل والآثرون من عددا

أى والآثرون عددا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لا تزداد وأولو البيت على أن ما فيه نكرة موصوفة أى من هذه عددا

﴿ص﴾ وتقع أى شرطاً واستغها ما موصوفة نكرة . بها نادى . وقيل مائع قال ابن مالك وحالا والاحش ونكرة موصوفة

﴿ش﴾ تقع أى شرطاً كقوله

أى . سين تلم بي طلق ماش * من الخير فأنموني خليلاً

واستغها مية نحو . فأى العريفين أحق بالأمن . وصفة نكرة كقوله * دعون أمر أى امرئ وأجابه * فان أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المادح بها كانت للمدح بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى أضيف إليه فإذا قلت بهارس أى فارس فقد أثبتت عليه بالعرس فيه خاصة أو إلى غيره فتعق فبى للثناء عليه بكل صفة يمكن أن

بني بها فادألت مررت برجل أي رجل فقد أثبت عليه بما في كل ما يمدح به الرجل وأما ما توصف بها المعرفة لأنها أضيفت إلى معرفة كانت بعضا مما أضاف إليه وذلك لا يتصور في الصفة والغالب ذكر هذه السكرة وقد تحذف كقوله * إذا حارب الحجاج أي منافق * أي منافقا أي منافق وهذا في غيبة الدور لأن المقصود بالوصف بأي التعظيم والمخذف منافق لذلك وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالا كقوله

* فله عيني حيترا أيا فتي * قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأشدوا البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أيا فتي هو وأجاز الانخس وقوعها تكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت بأي كريم والجوهر منعوا ذلك لأنه لم يسمع

﴿ ص ﴾ * الكتاب الأول في العمدة * وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ ﴿ ش ﴾ العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام لا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابها الرفع كما تقدم في أنواع الأعراب وألحق منها بالفضلات في النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وخبر اظن فانها همد لانها في الأصل المبتدأ والخبر ونصبته

﴿ ص ﴾ المبتدأ يختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفا قال الرضي كل أصل ﴿ ش ﴾ اختلاف في أصل المرفوعات ف قيل المبتدأ أو الفاعل فرع عنه وعزى إلى سيبويه ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي فانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والأصل في الأعراب أن يكون للفرق بين المعاني وقيل كلاهما أصلا وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعاً عنه واختاره الرضي ونقله عن الانخس وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجري فائدة

﴿ ص ﴾ قالوا وهو المجرد من عامل لفظي غير زائد ونحوه خبر عنه أو وصفا باقارافا لمنفصل ولو ضمير اخلافا للكافية كاف وشرطه تقدم نفي ولو بغير أو استفهام وبالحال يجوز دونه بفتح ومنعه أبو حيان في غير ما والهمزة وهو قائم مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافا لراعم أنه محذوف أو نال به ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا ينني ولا يجمع الأعلى لغة أكلوني البراغيث خلافا لابن حوط الله فان طابقتها خبر مقدم أو مفردا أو مكسرا أو ما استوى مفردة وغيره جازا ودخل بقولنا غير زائد ونحوه هل من خالق قالوا بحسبك درهم والمختار وفا قالنا شيفنا الكافيجي انه خبر ونحوه رب رجل عالم أقادنا

﴿ ش ﴾ حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير الزائد ونحوه خبر عنه أو وصفا باقارافا لمنفصل كاف فقولنا المجرد من عامل لفظي أخرج العامل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظي بناء على رأيهم أن عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء وقولنا غير الزائد يدخل فيه المجرور بحرف زائد ونحوه هل من خالق غير الله وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدأ لأن العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته وقولنا ونحوه يدخل نحو رب رجل عالم أقادنا فرجل مبتدأ ولا أثر لرب لانها في حكم الزائد اذا لاتعلق بشئ وهذا الحد غير مرضي عندى لأمري أن أحدهما أن عامل المبتدأ عندى الخبر كما سيأتى اختياري له وهو لفظي والآخرة شامل للفعل المصارع المجرد من ناصب وجازم فلذا توركت بقولي قالوا وما قالوه في بحسبك درهم غير مرضي أيضا فان شيفنا الكافيجي اختار أن بحسبك درهم خبر مقدم وإن المبتدأ درهم نظر المعنى لانه محط الفائدة إذا قصد الاخبار

عن درهم بأنه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ قسمان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوب أو شرطه أن يكون سابقا ليس منه نحو أخوالك خارج أبوها لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون منفصلا سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقام أتما ومنع الكوفيون الضمير فلا يميزون إلا أقامان أتما بالمطابقة يجعل الضمير مبتدأ مؤحرا قالوا لان الوصف اذا رفع الفاعل السادس الخبر جري مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسماع قال

خليلي ما واف بعهدى أتما • اذا لم تكونا لي على من أقطع

وشرطه أيضا أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر ليخرج نحو أقام أبوا من يدان الفاعل فيه غير من ادلا بحسن السكون عليه فزيد فيه مبتدأ وقام خبر مقدم وشرطه أيضا تقدم نفي أو استفهام بأي ادواتهما كما ولا وإن وغير نحو غير قام الزيدان ومنه قوله

غير ما سوف على زمن • ينقضى بالهم والحزن

وكالمهمزة وهل وما ومن ومتى وأين وكيف وكما وأين هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما را الهمة وقصره أبو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما ولم يشرط الكوفيون والاحفش الاعتماد عليهما بناء على رأيهم الآتي في عمله غير معقد وشرطه ابن مالك استعسانا لا وجوبا فأجازه دونه بفتح وجعل منه قوله • خير بنو لخب فلا تلك مغنيا • وأجيب بأن خيرا خبر مقدم ولم يطابق لأن باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبه به ولا جيل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال أضو يرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال أضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بأل فلا يقال القائم أحوالك ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقامان أخوالك وأقامون أخوتك على أن أخوالك وأخوتك فاعل الاعلى لغة أكلوني البراغيث كما لا يقبل الفعل شيئا من ذلك وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف ورد بأنه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر أنه الذي يليه وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنيتيه وجمعه واستدل بحديث أو مخرجي هم وأجيب بأنه على لغة أكلوني البراغيث أو على التقديم والتأخير وعلى الأول لوثنى وجمع جعل خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الافراد نحو أقام زيد وفي جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب الزيدان

﴿ص﴾ ورافع المبتدأ قال الجمهور بالابتداء وهو جعله أولا ليخبر عنه وقيل بجرده والخبر المبتدأ وقيل بالابتداء وقيل هما والمختار وقال الكوفية وابن جني وأبي حيان ترافعوا قيل ان لم يكن في الخبر ذكر والافيه

﴿ش﴾ في رافع والمبتدأ الخبر أقوال الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لأنه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ لأنه بني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفيعين ولا نظيره وأجيب بأن ذلك إنما يصح إذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يعملان وأجيب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدأ ليس به بل بطريق الإصالة وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لأنه طالب لها فعمل فيها وعليه الاحفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفيعين فالمعنوي أولى وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا وعلى هذا العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ قولان ونظير الثاني يقرى الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه وبالألف في المستثنى ويقوم المضاف بمعنى اللام أو من وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا فالمبتدأ رافع الخبر والخبر رافع المبتدأ لأن كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل ان يتقدم على معموله وأجيب

يمنع ذلك بدليل أدوان الشرط فاتها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب نحو إيا ما تدعو ولو سلم قلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للنسب اليه وفرع عنه وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وإن كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن حنبل وأبو حيان وهو المختار عندي وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعوا على قول الجمهور واختلف في الابتداء فالأصح أنه جعل الاسم أولا للخبر عنه وقيل تجرده من العوامل العظمية أي كونه معرى منها

﴿ص﴾ والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافاً لراعه ومشتق يتعمله أن لم يرفع ظاهراً ولا يعمل غير واحد وقيل اثنين أن قدر خلف موصوف وثلاثة أن كان بأل وفي نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الأول وقيل الثاني وقيل في المعنى لافي واحد ويستتر إن جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلاً أو تاً كيداً وإلبرز وقال الكوفية وابن مالك ما لم يؤمن ليس وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر والفعل كهو وقال أبو حيان إذا خيف لبس كرر الظاهر ﴿ش﴾ الخبر ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبهها وهو النطف والمجرور فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه. مضافاً كان أو غيره وهو قسمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف بمصوغات من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتعمل ضميراً نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي أنه يتعمله ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقدر دبانته لو يتعمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتعمله أن لم يرفع ظاهراً نحو زيد قائم بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو الزيدان قائم أبوها وأرحلها نحو زيد عمرو به ولا يتعمل غير ضمير واحد وقيل أن قدر خلفاً من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما الابتداء والآخر الموصوف الذي صار خلفاً منه فإن كان صلة لأل نحو زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر للابتداء والموصوف الذي صار خلفاً منه ولأل فإذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجمع في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه أقوال قال العارسي ليس فيه الا ضمير واحد يتعمله الثاني لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبران معاً هوبتاهما وقال بعضهم يقدر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالمعتلة والتقدير هذا حلو فيه حوضه وقال أبو حيان الذي اختاره أن كلا منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبراً على حياله لأن المقصود جمع الطعنين والمعنى أن فيه حلاوة وحوضه وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت هذا مزلة لأنه لا يجوز دخول الخبرين من الضمير لثلاث تنقض قاعدة المشتق ولا نفراداً أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ولأن يكون فيه ماضٍ واحد لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فإن قلنا لا يتعمل الأول ضميراً نعين أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني وإن قلنا يتعمل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الأقوال سكت على الترجيح قال ابن جني راجعت أبا علي نيفاً وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تبينت لي ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة إلى إبرازة نحو زيد يدهند ضاربه أي هي قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الأجماع ففي الإفصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد عمر وضارب به هو

فيكون ضار باعلى عمرو وهو له وترفع الضمير به أو فجعله توكيدا وان جرى على غير من هو له وجب ابرازة سواء
 حيف اللبس نحو زيد عمرو ضار به أو أم أمن نحو زيد عمرو ضار بها هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون
 الاستتار في حال الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العربي كل ذي عين ناظرة اليك أي هي
 وبقوله * قوى درى المجديا توها وقد علمت أي بانوهاهم وبقراءة ابن أبي عملة . الى طعام غير ناظرين إناه
 بجر غير أي أتم وبقراءة . فظلت أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأويل ذلك أمثاله وحكم
 المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستتاره وابرازه وفاقا وخلافا قال أبو حيان
 الا في مشكلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين بجميلين صفة جارية على رجل وليست له دل
 للأبوين ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما وسوق ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين على ضميره
 فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضا نحو زيد عمرو يضرب به هو
 وزيد يهني يضرب بها أو يضرب بها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر العاقل الظاهر ليزول
 فيقال زيد عمرو ويضرب به زيد إيقاعا للظاهر . وقع المضمر ورد بأنه ضعيف في غير وضع التقويم

(ص) * وجمله اسمية أو فعلية ولو صدرن بحرف وشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرية بأن وفوم في
 التنفيس ومعمول الفعل يعلب في القسمية وابن الأنباري في الطلية وتاليا يقدر القول وقال شيخنا الكافي
 ان اعتبر ثبوتها ثالثا أو مجرد الارتباط فالاول لا بدائية وذات لكن وبلى وحتى باجماع

(ش) * الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الاسماء تسلط على اعظمها أو لفظ أحدهما فالاول للاسمية نحو زيد
 أبوه منطلق والثاني الفعلية نحو زيد قام أبوه ما نحو زيد قائم أبوه فليس بجمله عند المحققين ويندرج في الاسمية
 المصدرية بحرف عامل نحو زيد ما أبوه قائما وزيداته قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرية بان المكسورة وما
 عملت فيه خبرا مبتدئا ويندرج فيها أيضا الجملة المصدرية باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه
 ويندرج في الفعلية المصدرية بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقيم أم معه وزيد أيهم
 يضرب أضربه والمصدرية بمعمول فعلها نحو زيد عمرا ضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس وخالف في الاخيرتين
 بعض المتأخرين وقسميه ومنعها تطلب ورد بالسماح قال تعالى . والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين آمنوا
 وعملوا الصالحات لندخلهم . والطلية ومنعها ابن الأنباري لأنها لا تحتمل المدح والكتب والحر حقه ذلك ورد
 بأن المفرد يقع خبرا اجماعا ولا يحتمل ذلك وبالسمع قال

قلب من عيل صبره كيف يساو * صاليا نار لوعه وغرام

وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا لقول قبلها قد قد قهو زيد أضربه على تقدير أقول لك أضربه وذلك
 المقدر هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة الكافي رحمه الله ولا يسوع الاخبار بجمله تدائية نحو
 زيد يا أخا ولا مصدرية بل كن أو بل أو حتى بالاجماع في كل ذلك

(ص) * ويجب فيها ان لم يكن معنى ضمير عائدا اليه مطابق ولا تحذف مطلقا عند الجمهور الا في نحو السمن
 منوان بدرهم أو شذوذ وقيل يجوز حذف مبتدأ وثالثها منصوب بفعل تام تصرف بقله ورابعها بكثرة وخامسها
 ان كان المبتدأ استفهاما أو كلاً أو كلا وسادسها ان كان صدرا أو لا يتعرف وسابعها ان اقتضى هو ما وثامنها ان
 نصب بجماد وتاسعها وصفه وعاشرها محرو وأصله نصب والمختار ان دل دليل ولم يؤد الى رجحان حمل آخر
 جاز مطلقا والا فلا

(ش) * الجملة ان كانت نفس المبتدأ في المعنى لم يعم الى رابط نحو أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا

لا إله إلا الله والافلابد لها من ضمير عائذ على المبتدأ ببطها به وشرطه أن يكون مطابقا له نحو ز يد قام غلامه وهل يجوز حذفه فيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان من فروعاً مبتدأ أو فاعلاً أو منصوباً بفعل متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرور والاف في صورة واحدة وهي أن يجزى بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما إذا أدى نحو الرغيف أكلت تريد منه أو جر باضاعة سواء كان أصله للنصب نحو زيد أنا ضارب به أم لم يكن نحو ز يد قام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لأنه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقوله هرب قتل عاربه أي هو عار ورده بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب لفعل تام متصرف بقوله وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى أي وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من السكوفين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استعظام أو كلا وكلتا أو كلا وعليه الفراء كآية المذكور وقوله على ذنبا كله لم أصنع وقوله كلاهما أحسنتر بضاً وقولك أيهم ضربت وجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم الممول وكون كل وكلا في معنى ما فصول كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الأمن ضربت وما لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحوكم وأي وفي كل اسم لا يتعرف نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضاً ووجهه بأنه إذا لزم الصدر كترفيه الرفع وقيل كونه مفعولاً به فاجرى على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضاً نحو رجل يدعو إلى خير أجيب وأمر بخير أطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتهجب نحو أبو بكر ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم أنا معطيك وقيل يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب أي ضارب به بخلاف غيره والمختار من هذا كالأجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في الرغيف أكلت منه وكأيهم ضربت فإنه يؤدي إلى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المقدم فتى فقد أحدا الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالتي الأجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف إلا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلاً ولا نائباً عنه ولا يؤدي إلى لبس نحو زيد ضربت في داره ولا إلى إحلال نحو زيد قام غلامه لأن حذفه يخل بالتعريف الذي استفاده الغلام منه ولا إلى التهية والقطع وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما

﴿ص﴾ ويعني عنه إشارة وخصه ابن الحاج بالبعد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بلفظه وضعفه سيويه وثالثها يختص بالضرورة وأربعها بالتحويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضميره بالعاء قال هشام والواو والمختار وقال الزجاج جواز نحو زيد يقوم عمرو أن قام وإن لم يعطف لا تكراره بمعنى وجود ضمير عائذ إليه بدلاً من بعض الجملة خلافاً لا خفض فيها

﴿ش﴾ الأصل في الرابط الضمير ولهذا يربط به مذكوراً ومحوذاً ويعني عنه أشياء أحدها الإشارة نحو لباس التقوى ذلك خير والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وخصه ابن الحاج بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والخبر إشارة للبعد فيمتنع نحو زيد قام هذا زيد قام ذلك الثاني تكرار المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر ما يكون في مواضع التحويل والتفخيم نحو الحاقه ما الحاقه وأصحاب اليمن ما أصحاب اليمن وقيل أنه يختص بذلك ولا يجوز في غيره وقيل

يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدأ
 نحوز يدنم الرجل وقوله * فأما المبر عنها فلا صبرا * وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المعنى كذا
 قالوا فيلزمهم أن يميزوا زيد ما بال الناس وعمر وكل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار قال وأما المثال فيخرج
 على أن ال فيه العهد لا الجنس والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراد إذا المراد أنه لا صبر
 له عنها لأنه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بقاء السببية على الجملة المخبر بها الحالية منه نحو
 وإنسان عني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارة فيغرق

ففي يبدو ضمير عائدة على إنسان المبتدأ وهي معطوفة بالماء على يحسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة
 بالواو وإجازة هشام وحده نحوز يد قامت هندوا كرمها ومنعه الجمهور لأنها إنما تكون للجمع في المعردات
 لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد السادس شرط يشقل على ضمير مدلول على
 جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو أن قام إجازة الزجاج وجزم به ابن هشام في المعنى وهو المختار السابع تكرار
 المبتدأ بمعنى نحوز يد جاءني أبو عبد الله إذا كان كنيته إجازة الأخفش مستدلاً بنحو والذين يمسون بالكتاب
 وأقاموا الصلاة أنا لا نضيع أجر المصلحين والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط العموم ووافق ابن عمفور
 الأخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدري وتابعه الخضر أوى وحسنه ابن حني
 الثامن وجود ضمير عائدة على المبتدأ بدلالة من بعض الجملة المخبر بها إجازة الأخفش أيضاً نحو حسن الجارية أعجبتني
 هو فأعجبتني خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبدل الذي هو هو إذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني
 العائدة على الجارية وهو عائدة على الحسن

﴿ ص ﴾ وظرف أو مجرور تام عامله كونه منسوي في الأصح والتعقيق وفاقا لابن كيسان أنه الخبر والعامل
 في ص فوعه والمختار وفاقا لابن مالك تقديره اسم فاعل ليغنيه بعد ما ورجح ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل
 الجملة وعلى الأول المعرد وقيل قسم برأسه مطلقا وجوز الكوفية الناقص ويتحمل كشتق ومنعه الفراء أن تقدم
 ويؤكد ضميره وعمله يأتي

﴿ ش ﴾ إذا وقع الظرف أو الجار أو المجرور خبرا بشرطه أن يكون تاما نحوز يد أمامك وزيد في الدار بخلاف
 الناقص وهو ما لا يهم بمجرد ذكره وذكره موله ما يتعلق به نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب
 فيك ومعرض عنك فلامعه خبرا إذا فائدة فيه ثم هنامسائل الأولى اختلف في عامل الظرف والمجرور والواقعين
 الخبرا فالأصح أنه كون مقدرو قيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه وأنه عمل فيه النصب
 لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب
 ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون وإذا قلت زيد أحوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك
 فالمخالف ليس بزيد فخالفة له عملت النصب ورد بأن المخالفة معني لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن
 يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون محتما فالعنوي الأضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير
 الكون باسم الفاعل وبالعامل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقرا أو كان أو استقرا فاختلف
 في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد والتصريح به في قوله
 * فأنت لدى محبوب حذون كائن * ولتعيينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه العمل نحو أما عندك
 فزيد وخرجت فإذا عندك زيد لأن أما وإذا العجائية لا يليها فعل ورجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري
 والفارسي تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل ولتعيينه في الصلة وأجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة

وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن لسراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك هذا هو الصحيح وذهب الفارسي وابن جني الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيا منسيا والقولان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للتقدير وفي عمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والاكثر ون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتصل ضميرا مبتدئا كالشئ سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا ولا جاز أن يؤكّد ويسلف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده متأخرا قوله * فان فوادي عندك الدهر أجمع *

وسأني عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع

ص * ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لابن مالك ان أفاذ ويخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه أو كله أو أكثر وهو نكرة كثر ويجوز نصبه وجره بنى خلافا للكوفية فيهما أو معرفة جاز باتفاق

ش * والمشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بنى وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خرو غدا أمرأى شرب خمر واليلة الهلال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتادون وقت نحو اليلة الهلال والرطب شهرى ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو كل يوم ثوب تلبسه أو يوم والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا أو مستول به عن خاص نحو في أي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صياحك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك اليوم ويومان غدوها شهر ور وواحها شهر وحله وفصاله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجري بنى وكذا ان كان واقعا في أكثر نحو الحج أشهر وان وقع في بعضه فحكي ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروى بهما قوله * زعم البوارح ان رحلتا غدا *

ص * ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جاز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والاوجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورة الابعاد مكان وبكثرة في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد أنت مني فرسخين أنت من أشياء غير ما سرناهما تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كالיום يومك جائز لا غيره كالا حد خلافا للفراء وهشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهرك وخلعتك وبعلك اسفلك وشبهه ويلزم نصب غير متصرف كقوق وقيل الا فيما كان من الجسد

ش * وفيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأنتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعندهم رواية أن الرفع واجب الا إن عطف عليه مثله نحو القوم عين وشمال فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين أو معرفة نحو زيد خلفك وداري خلف دارك فالنصب راجح والرفع مرجوح ونحوه الكوفيون بالشعر وما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بموقت متصرف من الطرفين عن اسم

عين مقدر اضافة بعد اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت المحدود ذكر يسنى فرسخ و فرسخا و يوم و يوما أى بعد زيد واحترز بالتصرف عن اللزوم للظرفية كضحية معينة فان قصد في نحو أنت منى فرسخين أنت من أشياء مما سرنا فرسخين تعين النصب على الظرفية والخبر متعلق منى أى مكان بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد مكانك منى فرسخا الثالثة اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا كالسبت والعيد والظفر والاضحى والنير وزفان فى الجمعة معنى الاجتماع وفى السبت معنى القطع وفى العيد معنى العود وفى الفطر معنى الافطار وفى الاضحى معنى التضحية وفى النير وزمعى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذى تذكر به وأما الاحد وما بعده من الايام فلا يجوز فيه الالرفع لأن ذلك لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كائن فيها شئ ولا شئ كائن فيها بخلاف ما تقدم وأجاز الفراء وهشام النصب فى ذلك أيضا بناء على الآن أى على معنى أن الآن أعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين واقعا فى الآن كما تقول فى هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين فى غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعة اذا قلت ظهر لك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه أما الرفع فلان الخلف فى المعنى الظاهر وأما النصب فعلى الظرف وكذا ما أشبه ذلك نحو نعلك أسعك قال تعالى والركب أسفل منكم قرئ بالوجهين فان كان الظرف المنجر به غير متصرف تعين النصب نحو رأسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفا وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالثالين المدكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك

﴿ص﴾ ومنعوا الاخبار بوحده وأجازه يونس وهشام وفى جواز تقديمه خلف

﴿ش﴾ منع الجمهور الاخبار بوحده لأنه اسم جرى بحرى المصدر فلا يجز به وأجازه يونس وهشام فيقال زيد وحده اجراء له بحرى عنده وتقديره زيد موضع التعرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال فى داره زيد قال يونس وهشام لا قال أبو حيان وحجة يونس وهشام نص العرب على قولهم زيد وحده

﴿ص﴾ ويعنى عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائى ووصف بحرور

﴿ش﴾ قد يعنى عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا أى يسير سيرا ومفعول به نحو انما العاصرى عمامته أى متعهد عمامته وحال حتى الاخفش زيد قائما أى ثبت قائما وقرئ ونحن عصبة بالنصب قال الكسائى ووصف بحرور

﴿ص﴾ مسئله الأصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتمع المعرفة المبتدأ فى كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وقد يعرّفان فى خبر فى المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير الصفة

﴿ش﴾ الأصل تعريف المبتدأ لانه المسند اليه فحده أن يكون معلوما لان الاسناد الى المجهول لا يفيد وتنكير الخبر لان نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من العاقل العمل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه فاذا

اجتمع معرفة وتنكرة فالمعرفة المبتدأ والسنكرة الخبر الا فى صورتين استثناء كذا عند سيبويه احدهما نحو كم مالك فان كم مبتدأ وهى تنكرة وما بعدها معرفة لان أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام التنكرة والجل والظروف

ويتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء جلالا لاول على الاكثر الثانية أفعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ما تقدم فى كم وغير سيبويه يجعل المعرفة فى

الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام ينحدر عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين واذا اجتمع معرفتان فى المبتدأ أقوال أحدها وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه أنك بالخيار فاشتت منهما اجعله

مبتدأ والثاني أن الأعم هو الخبر نحو زيد صدقي إذا كان له اصدقاء غيره والثالث أنه بحسب المخاطب فان علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو سأله عن أحدهما بقوله من القائم قليل في جوابه القائم زيد فالجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والجهول الخبر والخامس ان اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفهما المبتدأ والافالسابق والسادس ان الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

﴿ص﴾ وينكر ان بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفاً وموصوفاً بظاهر أو مقدر أو عاملاً أو دعاء أو جواباً أو واجب الصدر أو مفعلاً أو عطفاً على سائر الالابتداء أو عطفاً عليه بالواو وقصد به عموم أو تعجب أو إبهام أو خرق للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هي أو تلافتها أو استفهاماً ولو بغير حمزة خلافاً لابن الحاجب أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو إذا فجاءة أو بيناً أو بيناً وظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك وابن النحاس أو جملة خبراً

﴿ش﴾ يجوز الالابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالبا بأحد أموراً ولها ان تكون وصفاً كقولهم ضعيف عاد بقره له أي حيوان ضعيف التبعاً إلى ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة الثاني أن تكون موصوفة إما بظاهر نحو . وأجل مسمى عنده . ولعبد مؤمن خير من مشرك أو مقدر نحو المؤمن منون بدرهم أي منون منه شرأهر ذاناب أي شرعظيم الثالث أن تكون عاملة إما رفعا نحو قائم الزيدان عند من إجازة أو نصبا نحو أمر معروف صدقة أو جرائع غلام امرأه جاني وخمس صلوات كسبن الله ومثلك لا يغفل وغيرك لا يعبود الرابع ان يكون دعاء نحو سلام على آل يس . ويل للطففين . الخامس ان تكون جواباً نحو درهم في جواب ما عندك أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً ولا يجوز تقديره متقدماً لان الجواب يسلك به سبيل السؤال والمعلم في السؤال هو المبتدأ السادس ان تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يتم أقم معه السابع أن تكون مفعلة نحو رجل جاءني لأنه في معنى رجل حقير الثامن أن تكون مثلاً إذا لا مثال لا تغير نحو ليس عبد بأخ لك التاسع أن يعطف على سائر الالابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف ومغفرة خير من صدقة . العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما الحادي عشر إلى السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يموت أو العجب نحو عجب لزيد أو إبهام نحو ما أحسن زيدا أو خرق للعادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

أو حصر نحو شرأهر ذاناب أي ما شر ذاناب الاشر وثني جاء بك أي ما جاء بك الاثنى أو الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأه ونمرة خير من جرادة الثامن عشر إلى الخامس والعشرين ان يسبقه نفي نحو ما رجل في الدار واستفهام نحو إله مع الله هل رجل في الدار وقصره ابن الحاجب في شرح واقفته على الجمزة المعادلة بأم نحو أ رجل في الدار أم امرأه قال ابن هشام في المغني وليس كما قال أولو لا نحو لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة أو واو الحال نحو سرينا ونجم قد أضاءه وطاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فغير في الرهط (١) وغير القوم سيدهم أو إذا الفجائية نحو خرجت فادار رجل بالباب أو بيناً أو بيناً نحو (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدنا من زيد . لكل أجل كتاب . قصدك غلامه رجل والحق الجمل في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم احداً واقفه انتهى * وقبوا فقه عصر به البهاء ابن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرب

﴿ص﴾ مسألة الاصل تأخير الخبر ويجب ان اتحد عرفا ونكرا ولا بيان في الاصح أو كان طلباً أو فعلاً فلورفع

(١) المعروف في المثل ان ذهب عير فغير في الرهط (٢) هكذا في النسخ التي بأيدينا

البارز فالجمهور تقدم وثالثها المختاران كان جمالا مثني أو اقترن بالفاء أو لا أو إنما قيل أو الباء الزائدة أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء أو تلاوما

﴿ش﴾ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو قائم زيد ويجب التزام الأصل لأسباب أحدها أن يوم التقديم ابتداءية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل مني فإن كان قرينة جاز التقديم نحو أبو يوسف أبو حنيفة وقوله بنونا بنو ابنائنا وقوله

قبيلة الأم الأحياء أكرمها * وأغدر الناس بالخبران وأفيها

أي أكرمها الأم الأحياء ومنهم من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس وقال العائدة تحصل للخاطب سواء قدم الخبر أم أخر وقد أجاز ابن السيد في قوله شر النساء البهارة أن يكون شر النساء مبتدأ والخبر خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره الثاني أن يكون الخبر طلبا نحو زيد اضرب به وزيد هلاضربه الثالث والرابع أن يكون الخبر فعلا نحو زيد قام اذ لو قدم لأوهم الفاعلية فلورفع البارز فأطلق الجمهور وجواز تقديمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وخمسه والذي رحمه الله بالجمع ومنعه في المثني لبقاء الالباس على السامع لسقوط الالف للملاقاة الساكن ذ كر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا لجلالة التثنية والجمع على الأفراد لانه الأصل الخامس أن يقتصر الخبر بالفاء نحو والذي يأتي في فله درهم لان العادة دخلت لشبهه بالجزء والجزاء لا يتقدم على الشرط السادس أن يقتصر بالآ أو إنما نحو وما محمد الا رسول إنما أنت نذير وشد بهزل الاعليك المعول السابع أن يكون المبتدأ لازم الصدر حال استفهام نحو أيهم أفضل والشرط نحو من يتم أقم معه والمضاف إلى أحدهما نحو غلام أيهم أفضل وغلام من يتم أقم معه وضمير الشأن نحو هو زيد منطلق ومدخول لام الابتداء نحو زيد قائم الثامن أن يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد التاسع أن يكون المبتدأ بعد أما نحو أما زيد فعالم لان الفاء لا تلي أما العاشر أن يقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصورة هي الآتية في قولي ويمنع أن قدم مثلا كتأخيره وزاد بعضهم أن يقتصر الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال

﴿ص﴾ ويمنع أن قدم مثلا كتأخيره أو كان ذا الصدر خلافا للاخفش والمازني أو كم الخبرية أو مضافا إلى ذلك أو إشارة ظرفا أو مصححا لابتداء بنكرة خلافا للجزولي أو دالا على ما يفهم بالتقديم ومنه سواء على أمت أم قعدت على أن مدخول الهزة مبتدأ وقيل فاعل مغن وقيل مفعول وسواء لا خبر له أو مسندادون أما إلى أن خلافا للفرء والاخفش أو إلى مقتضى باداة حصر أو فاء أو ذي ضمير ملابسه لان أمكن تقديم صاحبه ومنع الأخفش في داره زيد والكوفية في داره قيام زيد أو عبد زيد وقائم أو ضربته زيد وقائم أو قام أبو زيد زيد أو قام أبو زيد ضرب أو ضرب وأجازهما هشام والكسائي الأخيرة وضربته دون قائم

﴿ش﴾ يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تغير كقولهم في كل واحد بنو سعد الثاني أن يكون واجب التصدير كاستفهام نحو أين زيد وكيف عمرو والمضاف إليه نحو صبح أي يوم السفر الثالث أن يكون كم الخبرية أو مضافا إليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع أن يكون اسم إشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو وقرئ ثم الله شهيد وجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا الخامس أن يكون تقديمه مصححا لابتداء بنكرة وهو الظرف والمجرور والجملة كما سبق السادس أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك فلأخبر لم يفهم منه

معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقت أم قدمت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فدخل
الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوباً لأنه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو المبتدأ
والجمله خبره وقيل هو مبتدأ والجمله فاعل. نحن عن الخبر والتقدير استوى عندي أقت أم قدمت وقيل هو مبتدأ
لا خبره والجمله مفعول بلا ألبالي معنيًا بسواء قاله السهيلي السابع أن يكون الخبر مسنداً دون أمالي أن المعتوحة
المشدة وصلها نحو. وآية لهم أما جلنا. اذ لو أخر لا تلبس بالمكسورة وجوز الفراء والآنخس تأخيره قياساً على
المسند إلى أن المنهضة نحو. وأن تصوموا خبر ليكم. فان ولي أما جاز التأخير اتفاقاً نحو

عندي اصطبار وأما اني خزع * يوم النوى فلو جدد كادير بني

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلبس نحو ما في الدار الازيد
وإنما في الدار زيد أو إلى مقرون بغناء نحو ما في الدار زيد أو إلى مشغل على ضمير ملابسه نحو في الدار
صاحبها اذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وإذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداها
يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدأ أو سببياً أو ناصباً ضميره أو مشغلاً عليه أو على
ضمير ما أضيف إليه أو المبتدأ مشغلاً على ضمير ملابس الخبر فالأول نحو قائم زيد والثاني نحو قائم أبوه
زيد أو قائم أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو في داره زيد والخامس نحو في داره قيام زيد وفي
داره عبد زيد السادس نحو زيداً أبوه ضرب زيداً أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير
الرابع والمفرد في الأخير إلا هشام منهم فأجاز الأخير بمرتبه ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية وهي
زيداً أبوه ضارب دون زيداً أبوه ضرب وعنده أبو علي بأن الأصل الأخبار بالمفرد والأخبار بالفعل خلاف
الأصل فكان المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن
الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل وعورض بأن تقديم معمول الفعل
أولى لقوته وأجاز الكسائي أيضاً التقديم في الثالث ومنع الآنخس التقديم في الرابع على أن زيداً امر فروع
بالمجرور وإنما أجاز الكوفيون ولم يجزوا قائم زيد وضربه زيد لأن الضمير في قولك في داره زيد غير معتد
عليه ألا ترى أن المقصود في الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسماع حكى تميمي
أنا ومثنوء من يشنوك وذهب ابن الطراوة إلى جواز زيد أخوك دون قائم زيد بناء على مذهب له غريب
خرج عن قانون العربية وقد أشرف إليه في كتاب الاقتراح في أصول الصور وتركه هنا لسخافته

﴿ص﴾ مسألة تحذف ما علم من مبتدأ وخبر وحيث صح فيهما في الأولى قولان في المحذوف من زيد وعمر و
قائم ثالثاً التمييز ويقل بعد إذا

﴿ش﴾ يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر فالأول يكثر في جواب الاستفهام نحو. وما أدراك ما هبة بار. أي
هي نار. قل هل أنبئكم بشر من ذلك النار. أي هو النار. وبعداء الجواب. من عمل صالحاً فلنفسه. أي فعله
لنفسه. وإن تخالطوهم فاخوانكم. أي فهم إخوانكم وبعد القول نحو. وقالوا أساطير الأولين. أي هو ويقل
بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع ولم يقع في القرآن بعدها إلا ثابتاً ومنه في غير ذلك. سورة أنزلناها
براءة من الله. أي هذه والثاني نحو. أكلها دائماً وظلها. أي دائماً. والمحسان من الدين أو تو الكتاب. أي حل
لكم وإذا الأمرين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فأيهما أولى قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتدأ
لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدى الأولى كونه الخبر لأن التجوز في آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن أنان ومثال
المسألة قصير جميل أي شأني صر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره وإذا جئت بعد مبتدأ بن خبر واحد نحو زيد

وعمر وقائم فذهب سيبويه والمازني والمبرد الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال آخر ون أنت مخبر في تقديم أيها شئت

﴿ص﴾ ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم أو مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحو من أنت زيد ولا سواء خلافا للمبرد والسيرافي وبعد لاسيما إذا رفعت

﴿ش﴾ ويجب حذف المبتدأ في مواضع أحدها إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل المدح أو ذم نحو مررت بزيد العاسق أو ترحم نحو مررت ببيكر المسكين وإنما التزم فيه الحذف لاسيما ما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزهوا اخبار الناصب أمارة على أنهم قصدوا انشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في السداء إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار وأجرى الرفع مجرى النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط أي هو الخياط الثاني إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرى سمع والاصل في هذا النصب لأنه جيء به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون جمعا بين البدل والمبدل منه ثم حل الرفع على النصب فالترزم اخبار المبتدأ الثالث إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم فنعم الرجل زيد أي هو زيد الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لأفلن أي يميني الخامس قول العرب من أنت زيد أي المذكور زيد السادس قولهم لا يهوا حكا سيبويه وتأوله على حذف مبتدأ أي هذان لا سواء أولا هما سواء وهو واجب الحذف لأن المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافي اظهاره السابع قولهم لا سباز يد بالرفع أي لاسيما الذي هو زيد

﴿ص﴾ وخبر بعد لولا ولو ما لا امتناع قال الجمهور ومطلقا المختار وفاقا للرماني وابن الشاويين وابن مالك يجب ذكره أن كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قومك حديثا وعهد ومعه يجوز وقيل الخبر الجواب وفعل تاليها رفع بها وقيل بمضمر وقدره بعض المتقدمين لو لم يضر ومع قسم صريح لا غير في الاصح وواو مع والكوفية سدت عنه والجمهور أن منه حسبك ينم الناس وضمري زيد قائما وان المقدرا إذا ولفظ كان وقيل ضم به وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لا خبر والعامل من وقيل هو قائما وفيها ضمير ان وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل خبري فاعل مضمر ورفع قائما ضرورة وحوزة الانعاش بعد فاعل مضاف الى ما ووصولة بكان أو يكون وابن مالك مقر وناووا الحال ويجري مجرى مصدر مضافه وفي قول ثالثا المختار ان اضيف اليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود والمختار وفاقا لسيبويه يمنع وقوع هذه الحال فعلا وثالثا مضارعا مفعولا وتقدمها وثالثا ان كانت من ظاهر ورابعها ان تعدى المصدر وتوسطها ومعمولها وثالثا ان لم يفصل وجوازها جلة بواو لا دونها ورابعها ان عرى من ضمير ودخول كان على مصدرها واتباعه وعلى زيد كان قائما على زيادتها لا اما ضمير تنكها فكان حسنا صفة للياء والكاف والكتابة قبلها وعبد الله وعهدي بزيد قديمين

﴿ش﴾ يجب حذف الخبر في مواضع أحدها إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لانه معلوم بمقتضاها ذهي دالة على امتناع لو حود فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فادقيل لولا زيد لا كرمتم عمر الميثك في ان المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب وحلوه محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله فلولوا الغمد بمسكه لاسيما وقيد الرمانى وابن الشجرى والشاويين وتبعهم ابن مالك بما اذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد يكون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب نحول لولا زيد سالما مسلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثا وعهد بكم لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحول لولا أنصار زيد جموع لم ينح

ومنه بيت المعري السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً قال ابن
أبي الريح أجاز قوم لولا زيد قائم لا كرمته ولولا زيد جالس أكرمته وهذا لم يثبت بالسمع والمقول
لولا جالس عمرو ولولا قيام زيد انتهى ~~قلت~~ والظاهر أن الحديث حرقته الرواة بدليل أن في بعض رواياته لولا
حدثان قومك وهذا جار على الماعدة وقد بينت في كتاب أصول النحويين كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه
لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها الجهم
والمولدون لأن محسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم وكلوا في باد كرمته عليه ابن الضائع في تعليقه على
المقرب وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ
بل مرفوع به الاستغناء كما يرتفع بالفعل الماعل ورد بأنهم لو كانت عالمة لما كان الخبر أولى بها من الرفع
لاحتصاصها بالاسم وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بعمل بعدهاته يره لولا وجدر يدا ونحوه لظهوره في
قوله ~~قلت~~ بل لولا بنار عن شغلي وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا ليأبتهما ناب فعل تقديره
لولا يوجد أولم يحضر الثاني إذا وقع خبره صريح نحو لعمر ك وأمين الله وأمانة الله وإنما وجب حذفه لكونه
معلوماً وقد سد الجواب مسدداً بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز إثباته نحو على عهد الله لا فعلن
لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر القسم عليه ومتقدم لا يستعمل إلا في القسم وقيل إن أئمن الله ونحوه خبر
محدوف المبتدأ والتقدير قسمي أئمن الله الثالث إذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضعته أي مقترنان
فان خبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المحوية وكان الحذف واجباً للقيام الواو بمقام مع ولو جزم مع لكان
كلاماً تاماً هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كأغناء
المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية
بان أحفلت العطف نحو زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والإثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك ينم
الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم بمعنى به الفعل وبنى على الضم لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل
على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها ضمة أعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة
المعنى عليه والتقدير حسبك السكون تتم الناس وقيل هو مبتدأ لاحق به لأن معناه كنه واختاره ابن طاهر
الخامس مسألة ضرب زيد قائماً وضابطها أن يكون المبتدأ مسدداً عاملاً في ضمير صاحب حال بعده لا يصلح
أن يكون خبراً عنه وهذه المسألة طويلة الذيل كثيرة الخلاف وقد أوردتها أقديماً بتأليف مستقل وأقول
هنا اختلف الناس في أعراب هذا المثال فقال قوم ضرب زيد مرفوع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضرب زيد
زيد قائماً أو ثبت ضرب زيد قائماً وضعف بأنه تقدير مالا دليل على تعبئه لأنه كما يجوز تقديره ثبت يجوز تقدير
قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيد
مفعول به وقائماً حال ثم احتلوا أهل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر ولا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن
الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في قائم الزيدان والتقدير ضربت زيد قائماً وضعف بأنه لو وقع
موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والعراء وابن كيسان الحال نفسها هي
الخبر ثم احتلوا فقال الأولان الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضمير إن مرفوعاً عن أحدهما من صاحب الحال
والآخر من المصدر وإنما احتج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير
يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين حتى لو أكدن كرراً التوكيد نحو ضرب زيد قائماً
نفسه وقال الفراء الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر بل يأنها على صاحبها في أفرادها وتثنيته

وجمعه وتعر بها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو ضربني
 زيدا ان قام وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنده وعند الاولين وان كان خبر المالم يكن عين المبتدأ لان القائم
 هو زيد لا الضرب فلما كان خلافا انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما أغنت
 الحال عن الخبر لشبهها بالنظر فكأنه قيل ضربني زيد في حال قيام وضعف قول الكسائي وهشام بان العامل
 الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين فكذا لا يعمل في ضميرين وان الحال لو نبت نحو ضربني أخويك قائمين لم يمكن
 أن يكون فيه ضميران لانه لو كان الحال أحدهما منى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى والآخر مفردا
 لعوده على المبتدأ المفرد وتثنيته أي الفاعل وأفراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم
 الفاعل مفردا منى في حال واحد وهو باطل وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل مع
 الجواب فهو محذوف والضمير محذوف مع - وقول ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره لجاز مع الجثة أن يقول زيد قائما
 لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو ممنوع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز اظهاره فقيل نعم
 والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفية ومكانه فحكى البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قدروه ثابت
 أو موجود بعد قائما وضعف بانه تقدير مالا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت منى أو معدوم وقال
 البصريون تقدير قبل قائما ثم اختلفوا في كيفية فقال الاحفش تقديره ضربني زيدا ضرب به قائما واختاره ابن مالك
 لما فيه من قلة الحذف وضعف بانه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور تقديره اذا كان قائما ان أردت
 الماضي واذا كان قائما ان أردت المستقبل فحذف كان وفاعله اسم الظرف وجه تقدير الظرف دون غيره بأن
 المحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به واذا دون
 غيرهما للاستغراق والماضي واذا للمستقبل وتقدير كان التامة من غير ما من الافعال لاحتياج الظرف والحال
 الى عامل ودلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في قائما انه خبر كان المقدر للزوم
 التنكير وفاعله ضمير يعود الى زيد وجوز الزمخشري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا
 مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المدكورة اختيارا بأن يقال ضربني زيد قائما الآن اضطر الى ذلك فيرفع
 لا على انه خبر ضربني بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضربني زيد وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وسواء
 في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره وجوز الاحفش أن الرفع به فاعل مضافا الى ما موصولة
 بكان أو يكون نحو احطب ما كان أو يكون الامير قائم برفع خبرا عن احطب وافقه ابن مالك وقال فيه مجازان
 أحدهما اضافة احطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو تأويل الكون والثاني الاجار بقائم مع انه
 في الاصل من صفات الاعيان عن احطب ما يكون مع انه في المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
 والحامل على ذلك مصدر المبالغة وقد قبح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن
 الدهان رفع الاحفش قائما بأن جعل احطب مضافا الى احوال محذوفة تقديره احطب احوال كون الامير قائم
 الثانية أصل المسئلة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم به مثله أن يكون مضافا الى مصدر اضافة بهض لكل أو كل
 للجميع نحو أكثر شربي السويق ملتونا وكل شربي السويق ملتونا ومعظم كلامي ملما وهل يجزى ذلك
 في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما أو ان تضرب زيدا قائما الجمهور لا والكوفيون نعم والثالث المنع ان
 لم يضاف اليه كالمثالين المذكورين والجواز ان أضاف اليه كاحطب ما يكون الامير قائما وهذا هو الصحيح والتابع ابن
 معفور فأجري كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال
 أحدها وعليه يبيو به والفراء المنع والثاني الجواز وعليه الاحفش والكسائي وهشام وابن مالك للسمع قال

• ورأى عيسى القتي أبا كا • يعطى الجزيل فعليك ذا كا •

عهدى بها في الحى قدس ربت • يضاء مثل المهرة الطائرة

وقال

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان الـصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط وعزى للفراء الرابعة في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء تعدى المصدر أم كان لازما نحو قائما ضرب زيد أو ملتوتا ضرب السويق والثاني المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو مسرعا قيام زيد أم مضمرا مسرعا قيامك والثالث الجواز إذا كانت من مضمرا والمنع إذا كانت من ظاهر وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعديا والجواز إذا كان لازما وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو ضربك ملتوتا السويق قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكى الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومفعوله بخلاف تقديمها فليس فيه ذلك وفي توسط مفعولها بينها وبين المصدر ومفعوله نحو ضرب زيد أو فرسارا كبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومفعوله والثاني المنع وعليه الفراء لان را كبا لم يؤد الى الاستقبال فلا يقدم مفعوله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيويه والثاني الجواز مطلقا وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى • وشربعدى عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو أو دونها وعليه الفراء اقتصارا على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضرب زيد قائما والثاني لا وعليه ابن عصفور لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضرب زيد الشديدا قائما قولان أحدهما الجواز قياسا وعليه الكسائي وابن مالك والثاني المنع لان الموضع موضع احتصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو على زيد كان قائما قولان أحدهما لا وعليه أبو علي لان اسم كان حينئذ ضمير على وعلى خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس بنفس العلم ولا منزلا منزله ولان الحال حينئذ من الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم على ان كان زائدة التابعة إذا كبت عن المصدر الذي سبب الحال مسددا خبره قبل ذكر الحال نحو ضرب زيد أو قائما قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدأ وقائما مسددا خبره والثاني المنع وعليه الفراء العاشرة أجازوا أمما ضربيك فكان حسنا على أن حسنا صفة للضرب ومنعها الفراء على أنه صفة للباء والكاف الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عبد الله عهدى زيد قديمين على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد الله ورفع بما بعد دوني قديمين لانه لعبد الله وزيد وكان خبر العهد كما يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان وقياس البصريين يقتضى المنع

• ص • وانولى معطوفا بواو على مبتدأ إعمل لأحدهما واقع على الآخر جاز وقد يغنى مضافه اليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافا لمن منعها

• ش • فيه مسئلتان الأولى اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ وهو معطوف عليه بواو وبعد فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والى يجربها فاقبل لأن يجربها خبر عن أحد هما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك راسدلا على صحة قول الشاعر

* واعلم بأنك والمنية * تشارب بعقارها *

ثم اختلف في توجيه ذلك فوجه من أجازة من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والريح يجريان
بباريهما وباريهما في موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لئلا يأتى عليه وجهه من أجازة من السكوفيين
على أن المعنى يتباريان ولم يتقدروا محذوفاً من باراك فقد باريتهم ولو كان العطف بالفاء أو بضم لم تصح المسئلة
اجتماعاً وحذف العطف صحت المسئلة اجتماعاً الثانية هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق
للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان قولان أحدهما لا وعليه أكثر
البصريين والثاني نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به ابن مالك على أن لتقدير راكب الناقة طليحان
محذوف المعطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف أى راكب الناقة أحد طليحان
وهو مثله غلام زيد خبر بهما وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال الطليحان راكب الناقة اذ لم يبق دليل سابق
على تنية الخبر والخبر عنه واحد

﴿ص﴾ ويتعد الخبر بعطف وغيره ونائبان لم يختلفا بالافراد والجملة ورابعان اتحدا معنى كحواض
والاصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم ونائبان تقدم أحدهما وعلى منع التعدد السابق أولى والباقي صفة
وقيل خبر مقدر

﴿ش﴾ اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال أحدها وهو الاصح وعليه الجمهور الجواز كافي
السموت سواء اقترن بعطف أم لا فاول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى وهو الغفور
الودود والعرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر

من يك ذابت فها بتي * مقيظ مصيف مشتي

والقول الثاني المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المقاربة وعلى هذا ما ورد من ذلك جعل الاول خبراً
والباقي صفة الخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر والقول الثالث الجواز ان اتحدا في الافراد والجملة فالاولى كما
تقدم والثاني محذور بدأ به قائم أخوه خارج والمنع ان كان أحدهما مفرداً والآخر جملة والرابع قصر الجواز على
ما كان المعنى منها واحداً نحو الرمان حلوا حامض أى من وزيد أعسر أسراً أى اضبط وهو الذى يعمل بكاتا
بدبه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لان مجموع خبرين فيه بمنزلة واحد وجوز أبو على استعماله بالعطف
كثيره من الاخبار المفردة فيقال هذا حلوا حامض قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا
تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجازة بعضهم انتهى ومن ذلك ينحصر في
التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن

﴿ص﴾ وتتوالى مبتدآت في خبر عن أحدها ويجعل مع خبره خبر متلوه وهكذا ويضاف غير الاول الى ضمير
نقلوه أو يجاء آخران رابط عكساً والمختار خلافاً للنصائفة في الموصولان

﴿ش﴾ اذا تعددت مبتدآت متوالية تلك في الاخبار عن طر يقان أحدهما أن يجعل الرباط في المبتدآت
في خبر عن آخرها وتجعل مع خبره خبر الماقبله وهذا الى أن يخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى
ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبواحى خال عم زيد قائم والآخر ان يجعل الرباط في الاخبار
فيؤتى بعد خبر الأخير بها آخر الاول ونال المتلوه مثاله زيد عند الآخر ان الزيد من ضاربوها عندها بآذنه والمعنى
الزيد من ضاربوا الآخرين عند هذباذن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما رضعه النحويون للاختبار
والتمرين ولا يوجب مثله في كلام العرب البتة قال ومثله من الموصول الذى الذى الاثنان الذى أبوها أبوها اختها

أخواله أخته زيد وقال ابن الحجاز العرب لا تدخل موصولا على موصول وإنما ذلك من وضع الصويين وهي مشكلة جدا انتهى ولهذا احترن عدم جريان ذلك فيه

﴿ ص ﴾ مسألة تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ مضمرة شرطاً بحال موصولة بمستقبل عام خلافاً لسيبويه أو غيرها موصولة لا يظرف أو فعل يقبل الشرطية خلافاً لمن أطلق أو جوازاً لماضي أو المصدر بشرط أو الاسمية أو منع أن كذا أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط نفى واستفهام أو مضاف إليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الأصح أو مضافاً إليه وقل في خبر كل مضافة إلى غير ذلك وجوز به الانخس في كل خبر والفراء إن تضمن طلباً

﴿ ش ﴾ لما كان الخبر مرتباً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يجمع إلى حرف رابط بينهما كالم يجمع الفعل والفاعل إلى ذلك فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ لكنه لما لفظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دحاً وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعد ما كما سيأتي في آخر الكتاب الثالث وجائز وذلك في صور أحدها أن يكون المبتدأ الـ الموصولة بمستقبل عام نحو الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا رءوسهما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج وذهب سيبويه وجهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أي فإيتلي عليكم الزانية أي حكم ذلك الثاني أن يكون المبتدأ غير آل من الموصولان وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تملح للشرطية وهي الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقاء وما النافية مثال الظرف قوله مالمدي الحازم اللبيب معاراً * فمسون وماله قد يضيع

ومثال المجرور قوله تعالى وما بكم من نعمتي من الله . ومثال الجملة قوله تعالى . وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذي هو يأتيني فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو الذي إن يأتيني أكرمه فهو مكرم حكاه في البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي زارنا أمس فله كذا وأما بدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبأذن الله . ومآله الله على رسوله منهم فإأوجتم عليه . وأوله المانعون على معنى التبيين أي وما يتبين أصابته أياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقاً وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو الذي ما يأتيني فله درهم وإن لم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطاً حقيقة وإنما هو شبهة ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنع من إجازة ذلك لما ذكر من أن الصلة إذا كانت شبهة فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشرط إذا كذا الموصول أو وصف لذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لا يحفظ من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أعني الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده خرم فهو سعيد وعبد للكريم فأيضع ونفس تسعى في تجارتها فلن تخيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المدكورة وهو مشعر بمجازاة كتأوله * وكل خير لديه فهو مستول * الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من الماء التي لا يرجعون ذكاً فليس عليهم جناح . ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأن

الخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك
 وأول الآية على ان اللاني مبتدأ ثان والعاء داخل في خبره لانه موصول وهو وخبره خبر الأول السادسة أن يكون
 المبتدأ مضافا الى الموصول نحو غلامي الذي يأتيني فله درهم ومنه قوله * وكل الذي جلتة فهو حامل * وقيل دخول
 الفاء في خبر كل مضافة الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله أو الى موصوفه بغير ما ذكر
 كقوله كل امرئ مباحد أو مدان * فنوط بحكمة المتعالي

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر يجوز بدخولها واستدل به بقوله * وقائلة خولان فانكح قناتهم *
 وقوله * أنت فانظر لاي ذاك نصير * والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر هو محذوف وأنت فاعل بمقدر
 فسر الظاهر وجوز الفراء والاعلم دخولها في كل خبر هو أمر أو نهى يجوز بدخولها فيه فلا تضر به
 واستدل بقوله تعالى هذا قليل من نعمه وقول الشاعر

يارب موسى أظلمى وأظلمه * فاصبب عليه ملكا لا يرجه

* (ص) والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطى ويزيل الفاعل إن وأن ولكن على الأصح قبل ولعل
 قبل وكان مضارعاً وفعل اليقين

* (ش) اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور
 على جوازه ومنعه الأخفش لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الأول اذا دخل زالت الفاء من
 خبره لزال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله ما لم يكن الناسخ إن أو أن ولكن فانه يجوز دخوله معها
 كما نهاضيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء
 بخلاف اخوانها ليت ولعل وكان فانها قوية العمل مغيرة للمعنى فتوى شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء
 وقيل يمنع الفاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها لا تحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن شبهه ورد بالسماع
 قال تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم واعلموا أنما غفتم من شيء فإن لله
 خمسة وقال الشاعر

* ولكن ما يقضى فسوف يكون * فان عملت في اسم آخر جاز دخولها اجاعا فعوانه الذي يأتيني فله درهم
 وقيل يجوز دخول العاء مع لعل المحاط لها بما لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ
 الماضي ومع فعل اليقين كعمت دون ظننت وعليه ابن السراج

* (ص) ولا يعطف قبل خبر ذي فاء عند الكوفية وجوز ابن السراج
 * (ش) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند
 الكوفيين واجازه ابن السراج

* (ص) نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد
 ما انظر فيه و زال ماضى يزال وانغث وبرح وقي وقتاً وافتأ قيل و ونى ورام بمعناها بعد تنفي وشبه وقد يفصل
 ويقدر ويرفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها وفاقلا أو ينصب الخبر ويسمى خبرها وفعولا والكوفية
 حالا والفراء شبهه ورفعان بعدها بضم الشان وثالثها الفاء ولا تدخل على ما لم صدر أو حذفاً وابتدائية أو عدم
 تصرف أو خبره جملة طلبية ولادام والمنفى بما ليس على خبره مفرد طلبى على الأصح ولا صار ونحوها دام وتلوها
 على ذي ماضٍ وشرط الكوفية في الباقي قد وان مالك في ليس على قلة الشان ولحق قوم بصار آض وعادو آل
 ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة وقوم غدا وراح والفراء أسمر

واجفرواظهر وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا هذه مراد بهما التعريف مرفوعا
بعدها ما لا تاني له وسموها تقريبا والرفع اسم التقريب

﴿ ش ﴾ أي هذا بصفت الأذونات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتتسخ حكم الابتداء وهي أربعة أنواع كان
واخواتها وكادوا اخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وما الخلق بذلك فأما كان فذهب البصريين انها ترفع
المبتدأ ويسمى اسمها وور بما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وعبرسيويه باسم الفاعل
ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيئا وأنه باق على رفعه واستدل الاول باتصال الضاير بها وهي لاتصل الا
بالعامل وينصب الخبر بتعاق الغريقتين ويسمى خبرها وور بما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر
سيويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيئا لانها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على
تغير الخبر بالزمان الذي ثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها
تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيويه وذهب الفراء الى ان
الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انته ب لشبهه بالخال فكان زيد ضاحكا شبهه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب
الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بور وده مضمر اذ معرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن
الحال واعتصر بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك وأجيب بالسبع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال
وأنكره زيد عمرو وفاضل والمجرو ونحو مررت بزيد والطرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين
بعد كان الفراء ورد بالسباع قال

اذا مت كان الناس صنغان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

وقال * وليس منها شفاء الداء مبذول * ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة
من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائي ان كان ملغاة ولا عمل لها وواقعه ابن الطراوة
والمتعلق على عدة من هذه الأفعال ثلاثة عشر ثمانية لاشترط لها وهي كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار
وليس وواحد شرطه أن يقع صلة الظرفية وهي المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت وهي دام ونحوه وأوصاني
بالصلاة والزكاة مادمت حيا أي مدة دواي حيا وأربعة شرطها تقدم نفي أو شبهة وهو الهى والدعاء وهي زال
ماضى يزال وانفك وبرح وقتي والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين وسواء كان النفي بحرف أو فعل أو اسم

كقوله لن تزالوا كذلك ثم لازا * ت لكم خالدا خلود الجبال

وقوله ليس ينفك ذاغنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع

وقوله غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثال النفي صاح شمر ولا تزل ذا كرامو * ن قسيابه ضلال مبين

ومثال الدعاء ولا زال نهلا بصر عاتك القطر * وسواء كان النفي ملفوظا به كاملا أم مقدرا كقوله تعأند كر

يوسف أى لا تنفك وقول الشاعر

تنفك تسمع ما حيد * ت بهالك حتى تكونه

أى لا تنفك وقوله * لعمر أبى دهاء زالت عزيزة * أى لازالت وقوله

وأبرح ما أدام الله قوى * بحمد الله منتظا مجيدا

أى لا أبرح وسواء كان متصلا بعمل أم مفصلا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لي فرحة وتنكثها

وقوله واحترز بماضى زال من زال التي مضارعها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتي مضارعها يزول وهو فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في قتي كسر العين وفيه لغة بالقح وثلاثة افعي قال في المحكم ما فتئت افعل وما فتأت افتأتا وفتوا وما افتأت الاخيرة تميمية وذ كر الثلاثة أيضا بوزيد وذ كر الصغاني فتوي يتوذي و زر ظرف لغة في قتي ثم ان مازال واخواتها تدل على ملازمة الصفة للوصف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان قبلها تملأ الزمان دامت كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو ومازال يعطى الدراهم قال ابن مالك وكذا العمل في وني ورام معناها قال وهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما لا من عني باستقراء الغريب ومن شواهد استعمالهما قوله

لايبنى الحب شعبة الحب مادا * م فلا يحسبته ذا ارعوا

وقوله اذا رمت بمن لا يريم متيا * سلا فقد أبعدت في مرو ملك المرى

قال واحترزت بقولي بمعنى زال من وني بمعنى قتر ورام بمعنى حارل أو تحول انتهى * وقال أبو حيان ذكر أصحابنا ان وني زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لان معناها معنى مازال نحو ما وني زيد قائما وردبانه لا يلزم من كونها بمعناها مسا وانها لما في العمل الا ترى ان ظل زيد قائما معناها أقام زيد قائما النهار ولم يجعل العرب لأقام اسما ولا خبرا كما فعلت ذلك بنطل قالوا والزام التنكير في المنصوب بهاد ايل على انه حال وأما البيتان فالمنصوب في الاول على اسقاط الحافض أي لا يبنى عن شعبة الحب والثاني يحتمل الحال لتسكيره والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة أفعال آمن كقوله

ريته حتى اذا تعددا * وآمن نهذا كالحصان أجردا

ومعاد كقوله * فله من هاد بالرشد أمرا * وآل بالمد كقوله

ثم آلت لاتكلمنا * كل حي مقبعا عبا

ورجع كقوله * ويرجع بالأ كباد منكسرات * وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا و حار بالمهمل كقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

واستحال كقوله إن العداوة تستحيل مودة * تتدارك المغفوان بالحسنات

وفي الحديث فاستحالت غرما وتحول كقوله * فيالك من نعمي تحولن أبوسا * وارتد كقوله تعالى فارتد

بميرا والتاسع قولهم ما جاءت حاجتك قبل وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله على اليهم ويرى

رفع حاجتك على ان ما خبر جاء قدم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وينصبه على أنه

الخبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والجملة بعدها خبر والعاشرة قد

من قولهم شجده شمرته حتى قعدن كانهن حربة أي صارت كانهن حربة فكانها حربة خبر قعدت فالملحوقون

طردوا استعمال هذين العليين القوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا من ذلك جاء البرق فبرزين وصاعدين

وقعد لا يسأل حاجة الا فضاها أي صار وجعل منه الزنجشري قوله تعالى قعد منه ذمومار غيرهم قصر وهما

على ذينك المثالين وقالوا في التائبة الاول ان المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلت ولا يكلمنا جواب القسم

وفق عليه ابن مالك في آل وقعد والحق قوم منهم الزنجشري وأبو البقاء والجزولي وابن عصفور بأفعال هذا

الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغد والراح وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث

نعد وخصا وروح بطلانا ويقول غدا زيدا ضاحكا وراح عبدا لله منطلقا أي صار في حال ضحك انطلاق

يمنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدها حال اذ لا يوجد الا تسكيره والحق الفراء بها أسعر وأجفر

وأظهر ذلك في كتاب الحدود قال أبو حيان ولم يذكر شاهد على ذلك وبها تمت أعمال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كأنهما أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليقة قادمة وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي له في الوجود فهو هذا ابن صياد أشق الناس في عربون هذا تقريرا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الأخبار عن الخليقة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الإشارة تقريرا بالقدوم والطلوع ألا ترى أنك لم تشر إليها وما حاضرا وأيضا فالخليقة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة بخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يحتل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض الصوريين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كرى ما وذهب زيد متحدا فان جعلته تاما نصبت على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما يلزم الصدر كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية والمقررون بلام الابتداء ولا مما يلزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما يلزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد أو الكلاب على البقر لجر يانه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية ولا مما يلزم عدم التصرف كإيمان في القسم وطوبى للؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشد قوله * وكوفي بالمكارم ذكريني * وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنقبي بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لأكل كلك كيف مادام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك الكوفيون فسورا بينها وبين غيرها ولم يشرطه الشاويين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشترط ذلك في المنقبي غير ما كلم ولا ولن ولا في غير المنقبي إجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما بعناها ودام وزال وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الأخبار والماضى يفهم الاقطاع فتدافعوا وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرة في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى . ان كان فيصه قد . ان كنت قلنه . ان كنتم آمنتم . أولم تكونوا أقسمتم وقال الشاعر * ثم أضحوالعب الدهر بهم * وقال * وقد كانوا فأسى الحى ساروا * وحكى الكسائي أصبحت نظرت إلى ذات التناير يعني ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقصد ظاهرة أو مقدرة وحينهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قائما شي واحد واشتراط قد لأنها تقرب الماضى من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم * ليس خلق الله أشعر منه * قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتعاق الصوريين على الجواز من غير تنقيح فان قيل ليس لثنى الحال فيلزم من الأخبار عنها بالماضى تناقض فالجواب أنها لثنى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتسفيها على حسب القيد

(ص) وتدل على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلفظ به وفي الطرف والحال خلاف مرتب (ث) اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث فنه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشاويين والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان كسائر الأفعال وذهب ابن خروف

وابن عصفور الى أنها مشتقة من احداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول ورد هذا الاول بالسمع قال * وكونك اياه عليك يسير * وحكى أبو زيد مصدر فتى * وحكى غيره ظلمت أفعل كذا ظلو لا فبت أفعل كذا يمتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى ويبنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبينان من الزمان ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور فن قال بدلاتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور في قوله * أ كان للناس عجا * بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح العارسي بأنها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظراتهى وحكى أبو حيان الخلاف الذى فى عملها فى الظرف والمجرور فى عملها فى الحال فن منعه قال لانه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل فى هذا وليس فعلا فكان أولى أما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول بآبائه لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازوه السير فى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا * (ص) * وتعد خبرها كما مر وأولى بالمنع

* (ش) * فى تعدد خبر كان الخلاف فى تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن أبي الربيع وجهه أن هذه الافعال شئت بما يتعدى الى واحد فلا يزاد على ذلك والمجوزون قالوا هو فى الأصل خبر مبتدأ فاذا جاز تعدده مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى أولى * (ص) * وترد الخمسة الاول قبل وبات كما مر خلافا للكرة فى ظل

* (ش) * نرد كان وأصبح وأضوى وأمسى وظل بمعنى صار فلا يقع الماضى خبرها كما تقدم كقوله تعالى * وبست الجبال بساها كانت هباء منبثا * كنتم أز واجاثلاثة * فاصبتم بنعمته اخوانا * ظل وجهه مسودا * وقول الشاعر
ثم أضعوا كأنهم ورق ج * ف قالوت به الصبا والدبور

وقوله أمسيت خلا وزعم لكرة الاصباني والهباباذى شارح اللع أن ظل لا يأتى بمعنى صار بل لا يستعمل الا فى فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا فى الوقت الذى للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشري ان بات بمعنى صار قال ابن مالك وليس يصح لعدم شاهد على ذلك مع التبع والاستقراء وجعل منه بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدري أين باتت يده وضعف بإمكان جملة على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا قال ومن أحسن ما يجتج به له قوله
اجن كلما ذكرت كليب * أيت كأننى أطوى بحجر

لان كلما تدل على عموم الاوقات

* (ص) * وكلها تتصرف الا ليس قيل ودام ولتصاريفها ما لها غيرها
* (ش) * جميع هذه الافعال تتصرف فيما منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا أن الامر لا يأتى صوغه من المستعمل منغيا الا ليس فجمع على عدم تصرفها وامادام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب القراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل فى موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف مادام لانها للتوقيت والتأيد فتفيد المستقبل قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذ كره البصريون ولتصاريف هذه الافعال من العمل والشروط ما للماضى منها وكذا سائر الافعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى * قل كونوا حجارة أو حديد أو حلقا ولم أك بغيا * وقول الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كأنها * أخاك اذا لم تلهه لك مجدا

قضى الله يا امهات لست زائلا * أحبك حتى يغضب الجفن مغضب

وقوله

﴿ ص ﴾ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فيها الست وحكى كسر اللام وضماها ويبطل عملها مع الا في تميم خلافاً للملك النحاة وأبي علي وفي نفيها ومائتها والاصح الحال ما لم يقيد مدخولها بزمان فبصبه والاشهر في زال يزال فهي فعل وحكى يزيد فعل والصحيح تلقى القسم بها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم وردبانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فاعيل واما ليس فذهب الجمهور ان وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها الست بضم اللام ولا يقال الا الست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فيها الست بالضم فدل على انها تثبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكى الفراء أن بعضهم قال ليست بكسر اللام وأما زال فلا شهر في مضارعها يزال فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائي فيه أيضاً يزال على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا يزال أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنتم ينقم وينقم ينقم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما مخصوصان بنى الحال وبنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشاويين يجمع بين القولين وهو ان أصلهما النفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبصبه ومن أمثلة استقبال المنفى بليس قوله تعالى . اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . ولستم ياخذونه الا أن نغمضوا فيه . وقول حسان . وليس يكون الدهر مادام يذبل . وجماء . وما هم بخارجين من النار . وما هم غنا بغيثين . ومن أمثلة المنفى بليس قول العرب ليس خلق الله مثله الثالثة حكى أبو عمرو وبن العلاء أن لغة بني تميم افعال ليس مع الإحالة على ما كقولهم ليس الطبيب الا المسك بالرفع على افعالها ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نعمت يا أبا عمرو وادخل الناس ليس في الأرض حجازي الا وهو ينصب ولا يعمى الا وهو يرفع ثم وجهه أبو عمرو خطا الأحمر وأبا محمد البريدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقبوا بالرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقبوا بالنصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورعى به الى أبي عمرو وقال هوالك بهذا فقت الناس و زعم أبو نزار الملقب بملك النحاة أن الطبيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا المسك أخف من الجلالة ثم موضع نصب خبر ليس وزعم أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطبيب مبتدأ والمسك خبره أو الطبيب اسمها والخبر محذوف والا المسك بدل كأنه قيل ليس الطبيب في الوجود الا المسك أو الطبيب اسمها والا المسك نعت والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطبيب الذي هو غير المسك طبيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الإهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل

﴿ ص ﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع قامة ولزم النقص ليس وزال خلافاً للفارسي وقتي خلافاً للصاغاني قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا ولا

﴿ ش ﴾ هذه الافعال تسمى نواقص واختلف في سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لاتفيده وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لاتتم به فقط بل تقتقر الى المنصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس باتفاق وزال خلافاً للفارسي فانه أجاز في الحليات أن تأتي تامة قياساً لاسماعا وقتي . خلافاً للصاغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فستت عن الامر فتأذانيسته وزعم البهاذي أن ظل أيضاً لاتستعمل الاناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو انها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه وحديث نحو اذا

كان الشتاء فادقثوني وحضر نحر وان كان ذو عشرة ووقع نحو ما شاء الله كان وكهل وغزل يقال كنت
المسي كفته وكنت الصوف غزلته وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى
فيه ان الله حين تمون وحين تصبون وقول الشاعر

ومن فعلا تاتي انني حسن القرى * اذ الليلة لشبهاء أحصى جليدها

ونظلم بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا ويا بمعنى أقام ليلا أو زل بالقوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو. ألا إلى الله تصير
الأمور. وضم وقطع نحو. فصرهن اليك. ودام بمعنى بقي نحو. مادامت السموات والارض. وانفك بمعنى
خلص أو انفصل نحو انفك الأسير أو الخاتم وريح بمعنى ذهب أو ظهر وبالمعنيين فسر قولهم برح الخفاء ووي
بمعنى فترو ضعف ورام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان قنأ المفتوحة تأتي تامة بمعنى كسر أو اطعأ حكى
الفراء قنأته عن الأمر كسرته والنار اطفأها وقد اختلف في كان الشائبة فالجمهور على انها من أقسام الناقصة
وذهب صاحب البديع إلى انها من أقسام التامة وذهب أبو القاسم ابن الأبرش إلى أنها قسم برأسها

﴿ص﴾ وحذف اخبارها القرينة ضرورة وثالثها الاليس ولودونها

﴿ش﴾ قال أبو حيان نص أصحابا على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا
ولا اقتصارا أما الاسم فلا أنه مشبه بالفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي أصله وهو خبر
المبتدأ فإنه يجوز حذفه أو ما آل إليه من شبه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في
معناها اذا القيام مثلا كونه من أكون زيدا والامراض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقوله
رماي بأمر كنت منه والدي * برياً من أجل الطوى رماي

وقوله لحفي عليك للهمة من خائف * يعني جوارك حين ليس بحير

أي ليس في الدنيا وكنت برياً من النصويين من أجاز حذفه القرينة اختياراً وفصل بين مالك فنه في الجميع الاليس
فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبهاً بلا كقولهم فيما كاه سيويه ليس
أحد أي هنا وقوله * فأما الجود منك فليس جود * وقوله

تبسم وخطم انه ليس ناصر * فبوئتم من نصرنا خير معقل

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء وقال يجوز في ليس خاصة أن يقول ليس أحد لان الكلام قد يتوهم تمامه
بليس أو نكرة كقوله ما من أحد

﴿ص﴾ وقد تلى الواو جلة وخبر الاليس وكان منغية بعد الاوفاً قال لا خفش وابن مالك فيهما

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جلة تشبهاً بالجملة الحالية كقوله
وكانوا أناسا ينفحون فأصبغوا * وأكرما يعطونه النظر الشرر

وقوله فظلاوا منهم سابق دمه له * وآخر شني دمه العين بالمهل

هذا مذهب الاحفش وتابعه ابن مالك والجمهور أنكر واذا لم تأوّلوا الجملة على الحال والععل على التمام الثانية
ذهب الاحفش وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنغية اذا كان جلة بعد الاو كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابله عين البصير اعتبار

وقوله ما كان من بشر الا وميته * محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله اذا ما ستور البيت أرخين لم يكن * سراج لنا الا ووجهك أنور

والجمهور أنكر واذا لم تأوّلوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو وقالوا الخبر

في الثالث لنا

﴿ ص ﴾ ويجوز توسطها ومنع الكوفية مطلقا وابن معط في دام وبعضهم في ليس
 ﴿ ش ﴾ اجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ
 قال تعالى. وكان حقنا علينا نصر المؤمنين. وقال ليس البر أن تولوا وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منعمة * لذاته بادكار الموت والمهرم

وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه
 ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها في الإجماع ومنعه بعضهم في ليس
 تشبيها وهو محجوج بالسمع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم ينظر به ابن مالك
 فحكي فيها الإجماع على الجواز تبعاً للغارسي وابن الدهان وابن عمشور

﴿ ص ﴾ وتقديمها لإدام والمنفي بما وليس على الأصح وفي زال وأخوته وثالثها الأصح يجوز أن تنفي بغير ما قال
 دريود ولن ولم والأصح يجوز بينها وما وفي دام خلاف

﴿ ش ﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال لإدام وليس والمنفي بما أمادام فحكي الاتفاق عليها لأنها
 مشروطة بدخول المصدرية الظرفية والحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله وأما المنفي بما غير زال وأخوته
 ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما هل لها مصدر
 الكلام أولا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فجمهور الكوفيون والمبرد والزجاج
 وابن السراج والسيرافي والغارسي وابن أخيه والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على
 فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقسم ما للبصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور وأجاز ابن
 برهان والزنجشري والشاويين وابن عمشور على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى . اليوم يأتيهم ليس
 مصر وفا عنهم. وفرق بين ليس وبين الأفعال المذكورة وأما زال وأخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال
 أحدها المنع مطلقاً سواء نغيت بما أو غيرها وعليه الفراء والثاني الجواز مطلقاً وعليه سائر الكوفيين لأن ما عندهم
 ليس لها المصدر كغيرها والثالث وهو الأصح وعليه البصريون المنع أن نغيت بما لأن لها المصدر والجواز أن نغيت
 بغيرها كلا ولم ولن ولما وان والحق دريود ولم ولن بما فتح التقديم أن تنفي بهما ما تقدمه على الفعل دون ما بان توسط
 بينهما نعموماً كما زال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثر ومنعه بعضهم لأن العمل مع ما كجذا فلا يفصل
 بينهما وأما توسطه بين ما ودام فنص صاحب الإفصاح وبدر الدين ابن مالك على أنه لا يجوز لأن الموصول الحرفي
 لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها لأن دام لا يتصرف وقال أبو حيان القياس الجواز لأن ما حرف مصدرى
 غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا يتصرف فيجبه المنع

﴿ ص ﴾ ويجبان وينعان لما

﴿ ش ﴾ قديم توسط الخبر أو تعديه وقد يمنع كل من ذلك للامور الموجبة والممانعة في خبر المبتدأ مثال
 وجوب التوسط ما كان قائماً لا زيدا ومثال وجوب التقديم أين كان زيدا ومثال وجوب أحدهما
 على سبيل التخيير كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسطه ولا يجوز تأخيره ومثال
 مانعها وجوب التأخير كان بعل هند حبيبها لأجل الضمير وصار عدوى صديقاً للباس

﴿ ص ﴾ وفي تأخير الجملة ثالثاً يجب أن رفع ضمير الاسم ويمنع تقديم خبر تأخر من فوعه وفي منصوب لا ظرف
 ثالثاً يفتح لأظهار أعراب مشارك عرفاً ونكراناً لا يليها معمول خبرها كغيرها خلافاً للكوفية وابن السراج إلا

ظرف ويجوز مع خبر وتقدمه

(ش) فيه مسائل الاولى اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا اذا كان جملة على أقوال أحد هاجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لامطلقا فيجوز التقديم والتوسط وذ كر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق

الى ملك مأمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال ويدل الجواز مع كان تقديم معموله في قوله تعالى . أهولاء يا كم كانوا يعبدون . وأنفسهم كانوا يظلمون . وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع في الفعلية الواقعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عمفور وقال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها عاذا سمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدا فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدأ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أي كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو بجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو آ كلا كان زيد طعامك ففيه أقوال ثالثا يصح التقديم ولا يمنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلا فان كان ظرفا أو مجرورا جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ ان يتساويا في التعريف والتكثير ولا يمان ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الاعراب لان نصب الخبر بينه فيجوز كان أخاك زيد ولم يكن خيرا منك أحد فان خفي الاعراب لوجب تأخير الخبر للالباس نحو صار عدوى صديق وكان قتال مولاك الرابعة مذهب أكثر البصريين انه لا يجوز أن يلي كان واخواتها مفعول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمجرور فلا يقال كان طعامك زيد آ كلا ولا كان طعامك آ كلا زيد وهذا الحكم غير محتسب بباب كان بل لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه فان كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسع في الظروف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الظرف أيضا لوروده في قوله بما كان اياهم عطية عودا * وأجيب بان اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كان آ كلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آ كلا وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم انه يتأتى في كان زيد آ كلا طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سقتها في الأشباه والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آ كلا وكان طعامك آ كلا زيد وآ كلا كان طعامك زيد

(ص) واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدأ وقيل الخبر غير الاعرف الاشارة مع غير ضمير والآن وأن وقيل ما براد ثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه أو شبه به وقيل ما صح جوابا أو نكرتان بمسوغ تخير وفي الاخبار هنا وان معرفة عن نكرة ثالثا سأل ان أفاد والنكرة غير صفة محضة

(ش) اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففي ماتعين اسماء وخلافه خبرا الاقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال آخر فقيل تخير فايها شئت جعلته الاسم والآخر الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عمفور وهو ظاهر كلام سيوريه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته

ونصب الآخر وقبل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحدا معرفتين ويجعل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان أخو بكر عمرا وإذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر أخا ويجعل كونه عمرا وكان عمرا وأخا بكر إذا كان يعلم عمرا ويجعل كونه أخا بكر وعلى هذا السير في وابن البادش وابن الضائع وحلوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اغتبت بتقديم الاشارة لكان التبيه الذي فيه اما مع المضمرة فلا ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من هاذا أنا والا ان كان أحدهما أن وأن المفتوحين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء . فا كان جواب قومه الآن قالوا . بنصب جواب لشبههما بالمضمرة من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملة اذا اجتمع مع معرفة غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا نحو كان عقوبتك عزلك وكان زيد زهيرا وقول الشاعر * فكان مضى من هديت برشده * أثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من أضللت به لا يثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر ومشابهة كالمثالين الاولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كاليث وقيل ماصح منهما جوابا فهو الخبر والآخر الاسم حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تبع الجماعة تغسيها بجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان أحدهما قائما مقام الآخر ومشابهة فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلها فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم والآخر الخبر الا المشارع الضمير وان استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان أحدهما أن أو أن المصدريتين فانه يتعين جعله الاسم قال رضمير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم على من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا اذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلك الخيار فاشت جعلته الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائما أو كان قائم رجلا وان كان لأحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائما ولا يجوز كان قائم كل أحد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الغائنة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالفعل جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كأن سلاقة من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء

وقوله * ولايك موقف منك الوداعا * قال وقد جل هذا الشبه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله وان حراما أن أسب مجاشعا * بأبائي الشم الكرام الحضارم وأجاز سيبويه أن قرينا منك زيد

(ص) وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالان قبل وان قرن بتغيس أو قد اولم خلافا للفرء لا زال واخوته ولا يكون اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعد في وشبه

(ش) فيه مسئلتان الأولى اذا قصد ايجاب خبر منقيا ايا كان وقرن بالان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما وليس زيد الا قائما وسواء هذا الباب وغيره نحو ما طنت زيدا الا قائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل

الانقباض بجزء دخول الاعلى نحو ما كان مثلك الاحدا وما كان زيد الا زائلا ضاحكا وكذلك لا تدخل على خبر
زال واخوته لان نفيها يجاب فان قولك ما زال زيد عالمافيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك
* كان زيد عالما وهذا لا يدخل عليه الا فكذلك ذاك * واما قول ذى الرمة

حراجي لا تنفك الامناخة * على الخسف اوتري بها بلدا فقرا

فقبل خطامته ولهذا لم يجمع الاصمعي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة
الا اوتام ينفك ومناخه حال ولا يجوز دخول الاعلى خبر مقرون الثانية بكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة
لان فيها معنى الفى المسوغ لا ابتداء بالنكرة كقوله

كم قدر ايت وليس شئ باقيا * من زار طيف الهوى ومزور

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبه كقوله

اذالم يكن احدا بقيا * فان التناسى دواء الاسى

وقوله ولو كان شئ في الحياة مغلدا * خلطت ولكن ليس شئ بمغلدا

وقد يلحق بها في باب زال واخوته

من (ص) وترادف كان لم يزل وترادف سطا قبل وآخر افتارقه وقبل وفاعلها ضمير مصدرها رشيدين جار ومجرور و
وزاد الكوفية أصبح وأمسى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

من (ش) فيه مسلتان الاولى تختص كل بمراد قلم يزل كثيرا أى انها تأتى الدالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن
يدل على حصول ما دخلت عليه فيها فمضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو سكوتها عن
الاتقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو . وكان
الله سميعا بصيرا . أى لم يزل متممها بذلك الثانية تختص أيضا بانها ترادف بشرط أن تكون بلفظ الماضي متوسطة
بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيد اولم يكن مثله ومنه حديث أنبى كان آدم وجوز الفراء زيادتها
بلفظ المضارع كقوله * أنت تكون ماجد نبيل * وجوز أيضا زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان قياسا على
الغناء ظن آخر أو ردبهم سماعه والزائدة خلاف الاصل فلا يستباح في غير مواضع المعتادة وشذ زيادتها بين
الجار والمجرور في قوله

سراة بنى بكرت ساموا * على كان المسومة العرب

قال أبو حيان ولا يصح في غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة أصبح وأمسى وحكروا ما أصبح ابردها وما أمسى
ادفأها وحل على ذلك أبو علي قوله

عدو عينيك وشاتيها * أصبح مشغول بمشغول

وقوله اعاذل قومي ماهويت فأوبى * كثيرا ارى اسمى اليك ذنوبى

وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذ لم ينقص المعنى نحو ما أضحي احد من
زيد أو زيد أضحي قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله

فاليوم قدبت تهجونا وتشقنا * فاذهب فابك والايام من عجب

ولم يردان يأمر بالذهاب والمصحيح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتمل من ذلك من القلة
بحيث لا يقاس عليه وقد اختلف في كان الزائدة هل لها فاعل فذهب السيرافي والمصيري الى انها رافعة لضمير
المصدر اذ ال عليه الفاعل كانه قيل كان هو أى كان الكون وذهب العارسي الى انها لا فاعل لها لان الفاعل اذا

استعمل استعمال ما لا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل ما فعل ولما استعملته العرب للنفي لم يحتاج اليه اجراء له مجرى حرف النفي واختاره ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بنحوها من الاسناد
 (ص) ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد ان ولو بكثرة وهلا ولا بقله ويجوز رفع تاليها ان حسن تقدير فيه أو معه والافلا ويجوز يونس وابن مالك جرمقرون بان لا وان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالي الغاء جواب أن خبره بتبدأ أولى من خبر كان مضمرة أرحال أو مفعول بلائى واخمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعدلن ونحوها ويجب بعد ان وقل بعد ان معوضا منها ما وقيل هي التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهران

شخص كان ايضا من بين ساثر اخواتها بانها قد تعمل محذوفة ولذلك أقسام الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد ان ولو الشرطيتين فتعذف هي واسمها اذا كان ضمير ما لم من غائب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله قد قيل ذلك إن حقاراً وكذا * فاعتذارك من قول اذا قيل

ومع المتكلم قوله حذبت على بطون ضبة كاه * ان ظالماسنهم وان مظلوما

ومع المخاطب قوله لا تقرن الدهر آل مطرف * إن ظلالا أبدا وان مظلوما

ومثاله بعد لومع الثلاثة قوله

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وقوله

علمتك منا ما فلتست بآمل * ندالك ولو غرثان ظمان عاربا

وقوله

انطق بصق ولو مستخرجا احنا * فان ذا الحق غلاب وان غلبا

ولو اظهر الفعل في هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الانصب التالى على انه خبر كان ويرى ما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هناك تقدير فيه او معه ونحو ذلك كقولهم الناس عجزون باعمالهم ان خيرا خيرا وان شرا شرا والمرمى مقتول بما قتل به ان سيفا سيف وان خنجر خنجر فان تصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجر على تقدير ان كان العمل خيرا وان كان المقتول به سيفاً وارتفاعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خيرا وان كان معه سيف او على تقدير ان كان التامة والاول اولى وهو معنى قولنا واخمار الناقصة قبلها أى الناقصة اولى من التامة وعمله ابن مالك بان اخمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجرى الاستعمالان على سنن واحد ولا يحتلف العامل ومثاله بعد لومع الاطعام ولو غرثا فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام غمرا او الرفع على تقدير ولو يكون عندكم غمرا ولى تقدير كان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالايات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بأبهم أفضل ان زيد او ان عمر او الثانى بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء افترت ان بلا أم لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالحا طالح وامرر بأبهم أفضل ان زيد او ان عمر وفضالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا وان يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امرر صالحا والا كن مررب بصالح فقدم مررب بطالح واجازته في زيد على تقدير ان مررب بزيد وان مررب بعمر و فواته ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور لما فى الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد لومع الاصول وقولى وجعل تالى الغاء الى آخره أشرب به الى ان قولهم نخير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معشئ واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر والتقدير فى الرفع فالتى يجزى به خبر والنصب على حذف كان واسمها اى كان الذى يجزى به خبرا او على الحال أى فهو يلقيه خبرا او على المفعول

بفعل لاثق أى فهو مجزى أو يعطى خيرا وعلم من ذلك ان فى مسئلة إن خيرا فخير أربعة أوجه احسنها نصب الاول ورفع الثانى واضعها عكسه وبينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشاويين انهما متكافئان لان ما فى نصبه الاول من الحسن يقابله قبح رفعه وما فى نصب الثانى من القبح يقابله حسن رفعه وقال ابن عمقور بل رفعهما أحسن لقلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما القسم الثانى ما يجوز بقلة وذلك فى ثلاث صور الأولى والثانية بعدهما لا قال ابو حيان مجرى مجرى لو غيرهما من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعدلن كقوله

من لدشولا قالى اتلاها * أى من لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التى ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة أو شائل وتلاؤها أن يتلوها أولادها وقولى ونحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله

ازمان قولى والجماعة كالذى * لزم الرحالة ان تميل بميلا

قال سيويو به اراد أن كان قولى مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك فى صورتين الأولى بعد أن المصدرية اذا عوض منها ما كقوله * أبانواشة أما أنت ذاتقر * أى لان كنت تحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجئ بما عوض عنها والترم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح فى المسئلة وبقى فيها أقوال أخر فرغم بعضهم ان كان المحذوقه فيها مائة والمنصوب حال وزعم أبو على وابن جنى ان ما هى الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه فى العمل وزعم المبرد ان ما زائدة لا عوض فيجوز اظهار كان معها نحو ما كنت منطلقا انطلقت وردبان هذا كلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة للاول كقولهم افعل هذا إما لا أى ان كنت لاتفعل غيره وقول الراجز

امرعت الارض لو ان مالا * لو ان نوقالك أوجالا أو ثلة من غنم امالا

أى ان كنت لاتجد غيرها وه اعوض من كان وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يحذف مع المكسورة معوضا منها ما الا فى هذا ولو قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة لا عوضا ولا يجوز اما أنت منطلقا انطلقت يحذف كان

﴿ص﴾ ويحذف لاها سا كنه جزما والنامة أقل ما لم يوصل بضمير أو ما كن خلافا لىونس
 ﴿ش﴾ يجوز حذف نون كان تحقيقا بشروط أن يكون من مضارع بخلاف الماضى والامر مجزوم بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا يوصل بضمير نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ولا بسا كن نحو لم يكن الذين كهروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم ألك بغيا لم نك من المصلين فلم يك ينفعهم وسواء فى ذلك الناقصة كما مثلنا والنامة لكان الحذف فيها أقل نحو وان تك حسنة بالرفع قال أبو حيان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوء كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم يجز عند ملاقة الضمير لان الضمير يرد الشئ الى أصله كما رد نون لدن اذا أضيفت اليه فقل لدنه ولا يجوز لده ولا عند السا كن لانها تحرك حيث يذهب الشبه وأجاز يونس حذفها مع السا كن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله لم يك الحق سوى ان هاجه * رسم دار قديقن بالسرر

وقوله * فان لم تك المرأة أبدت وسامة * وقوله * اذا لم تك الحاجان من همة الفتى * والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل السا كن أشد فيكون الحذف حيث أوى ورده أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم قرأل أحد جزئها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها
 (ص) مسألة الحق بليس أحرف أحدهما النافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط
 الباء وشرطه بقاء النفي لان نقض بالاً أو نأما وثالثها ينصب ان نزل الثاني منزلة الاول ورابعها ان كان صفة ولا
 بدل منه خلافاً للصغار لا بغير وجوز الفراء رفعه وقد ان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لانافية خلافاً لم وما
 خلافاً لقوم وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً والاختصاص مع الاوقيل نصبه لغة ومعموله خلافاً لابن كيسان ومنعه
 الرمانى مرفوعاً أيضاً في تقدم الطرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً وعندى عكسه ولا يقدم معمول
 ما بحال وثالثها يجوز ان قصد الرد

(ش) أصل العمل للـ فعال بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائداً نحو كان أو في معنى
 الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو حبذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم انه ان اختص
 بمادخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان
 جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف
 وراعاه بنونيم فلم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخله على المبتدأ والخبر وتخلص
 المحقق للحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها مرفوعاً مابتدأ اسمها وانصبوا
 الخبر خبرها قال تعالى . ما هذا بشراً . ما هن أمهاتهم . هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل
 شيئاً في لغة الحجاز بين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب
 لا تكاد تنطق بها الا بالياء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعلوم عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين
 الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذف ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لا عملها عمل
 ليس شروط أحدها بقاء النفي فان انتقض بالابطال العمل نحو . وما محمد الا رسول . وكذا اذا أبدل من الخبر بدل
 مصحوب بالانحوماز يدشى الا شئ لا يعاباً به لاتحاد حكم البديل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز
 يونس والشاويين النصب مع الامطال الوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله وما حق الذي يعثونها را * ويسرق ليله الانكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أى ينكل نكالا ويذهب معذبا أى تعذبا ويدور دورا منجنون أى دولاب
 وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ما زيد الأخاك أو منزلا منزلة نحو ما زيد الأزهيرا
 وقال آخرون يجوز ان كان صفة نحو ما زيد الأفاثم قال الصغار في البديل يجوز نصبه لكن على الاستثناء
 لا البدلية وان انتقض بغير الالم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع
 الشرط الثاني فقد ان زيدت بعد ما بطل العمل كقوله * فما ان طينا جين ولكن * وقوله

بنى غداة ما ان أتم ذهب * ولا صريف ولكن أتم الخرف

قال ابن مالك لما كان عمل ما استخسا بالاقياس شرط فيه الشروط المذكورة لان كلامها حال أصلي فالبقاء
 عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين وأحق الأربعة بلزيم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة
 ان تزيل شبهها بليس لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما تبينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب
 الكوفيون الى جواز النصب مع ان وروا قوله * ما ان أتم ذهباً ولا صريفا * بالنصب والبصريون
 على أن ان المذكورة زائدة كافة وزعم الكوفيون نافية كذا حكوه وعندى أن الخلاف في اعمالها ينبغي أن

يكون مرتباً على هذا الخلاف الشرط الثالث ان لا تؤكدهما فان اكدت بهما بطل العمل نحو ما نازبه
 قائم قال في الغرة وهي كافة وحكى هو والعارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله
 لا ينسك الأسى تأسيافاً * من حمام أحد معهما (٧)

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول أي فما يجدي الحزن ثم ابتداء ما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر
 فان تقدم ارتفع كقوله * وما حسن أن يمدح المرء نفسه * وحوز الفراء نصبه مطلقاً نحو ما قائم نازبه
 وجوزوه الاخفش مع الانحوم قائماً الازيد وحكى الجري ان ذلك لغية مع ما سيثان من أعتب وقال الفرزدق
 إذهب قريش واذما مثلهم بشر * وقال آخر * نجران إدام مثلها نجران * والجمهور رأوا ذلك على
 الحال نحو فيها قائماً رجل والخبر محذوف وهو العامل فيها أي ما مثلهم في الوجود واداً امتنع النصب في حال تقدم
 الخبر في تقدم معموله أولى نحو ما طعنا بك زيداً كل وأجار الكوفيين وابن كيسان نصبه قياساً على لا ولن ولم فان
 تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد وما بي أنت عني فاقوال أحدها
 منع النصب كغيرهما والثاني الجواز للتوسع فيما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول الخبر
 والمفعول ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه صرح به في الكافية الكبرى وشرحها وابن هشام
 في الجامع وعندى عكس هذا وهو النصب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله

﴿ ص ﴾ وما عطف على خبرها بل كن وبل رفع ونصب غيرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقاً
 ولا يغير ما لم يمتز ولا الحذف خلافاً للكبائي ولا اسمها وخبرها ما لم تكف بان وشذباء الكثرة معها
 ﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى اذا عطف على خبر ما بل كن أو بل نعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائماً لكن
 قاعد أو بل قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا
 في المنقأ أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود نحو ما زيد قائماً ولا قاعداً ويجوز ولا قاعد
 على اضماره وأوجب قوم الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً سواء كان بل كن وبل أم بغيرهما نحو ليس
 زيد قائماً لكن قاعداً ولا قاعداً والمعروف خلافه الثانية اذا دخلت همزة الاستعظام على ما الحجازية لم تغيرها عن
 العمل نحو ما زيد قائماً كما تقول ألسنت قائماً الثالثة أجاز الكسائي اضمار ما فأنشد

فقلت لها والله يدري مسافر * اذا أضمرت الأرض ما لله صانع

أي ما يدري ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياساً على ليس وأخواتها فلا تقول زيد
 ما منطلقاً تاريد ما هو ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشيهاً بلا كقوله ولناموا فان من حديث ولا صالى *
 التقدير فا حديث ولا صال منتهى الى ذي حديث الخامسة شذباء النكرة مع ما تشيهاً بلا سمع ما بأس عليك كما
 قالوا بأس عليك وأنشد الاخفش

ما بأس لورد علينا نحية * قليلا على من يعرف الحق عابها

﴿ ص ﴾ الثاني ان النافية عند أهل العالية بشرط ترتيب وعدم نقض وأنكرها أكثر البصرية وقيل
 لا تأتي الا مع الا

﴿ ش ﴾ ان النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر
 البصرية والمغاربة وعزى الى سيبويه وأجار إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والعارسي
 وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان لمشاركتهما في النفي وكونها نفي الحال والسباع وحكى عن أهل العالية
 ان ذلك ما فعلك ولا ضارك وان أحد خير من أحد الا بالعافية وسمع الكسائي أعرايا يقول إنا قائماً فأنكرها

عليه وظن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستتبته فاذا هو بريدان أنا قائم فترك الهمزة وأدغم على حرلكما
هو الله رب رقرأ يد بن جبير ان الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم وقال الشاعر
* ان هو مستوليا على أحد *

وقال ان المرء ميتا بانقضائه * ولكن بأن يبعي عليه فيعدلا
وذهب بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها لا نحو . ان الكافرون الا في غرور
ويرده ما تقدم

﴿ص﴾ وتزاد أيضا بعد الموصولة والمصدرية والاول قبل همزة الانكار وضروا بعد ما التوقيتية قال فطرب
وترد بمعنى قد والكوفية واذا

﴿ش﴾ هذا استطراد الى ذكر بنية معاني ان فاهاتكون نافية كما ذكره شرطية كما سيأتى واائدة
وذلك في مواضع أحدها بعد ما لانية كما تقدم وأترب اليه بقول أيضا ناهي بعد ما الموصولة كقوله

* يرجي المرء ان لا يراه * أي الذي لا يراه ناهي بعد ما المصدرية كقوله * ورج العتي للخبر ان رأيته *

* رابعها بعد لا متعاجية كقوله * الى أن سرى ليلى فبت كيبا * خامسها قبل همزة الانكار قبل
لأعرابي أتخرج ان أحصت البادية فقال أنا اني منكر أن يكون رأيته على خلاف ذلك وزعم قارب ان ان

تأتي بمعنى قد ونخرج عليه . قد كر ان زعمت الذكري . وزعم الكوفيون انها تأتي بمعنى اذ وخرجوا عليه
لتمدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين والجمهور أنكر وا الأمرين وقالوا هي في الآيتين شرطية والقصد في

الاولى التهييج وفي الثانية التبرك

﴿ص﴾ الثالث لا وعملها أكثر من إن وقبل عكسه وقبل لا تعمل وقبل في الاسم فقط بشرط ان وإيلاء
مرفوعها وتكبير جزئها والغاه ابن جني

﴿ش﴾ لا أيضا من الحروف غير المختصة في إعمالها أقوال أحدها وهو المشبه كما راهاتعمو الحاقا بلبس
كقوله تعز فلا تني على الأرض اقبيا * ولا ورر مما قضى الله راقيا

الثاني انه لا تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينسب أصلا وعليه أبوالحسن الثالث أنها أجريت
بحر ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه الزجاج واستدل به بأنه لم يسمع النصب في

خبرها لهوظابه كقوله من صدعن نيرانها * فان ابن قيس لا يراح

وقوله في الجحيم حين لا مستصرخ * ورد باليت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان قال
أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت تراو غلها ولا إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا لا البتة السادس

واليت والبيتان لا يبنى عليهما العواحد ولا عملها أربعة شروط لشرطان المدكوران في إن ولثالث ان لا يفصل
بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها أضعف من او ما شرطها عدم الفل والارابع تنكير اسمها وخبرها

نحو لا رجل قائم ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فأجاز وإعمالها في المعارف كقوله
وحلت سواد القلب لا انا بغيا * سواها ولا عن حبا متراحيا

وتأوله الجمهور على أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال * تنبيهه * قال أبو
حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال

فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طي وفي البسيط القياس
عند بني تميم عدم أعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها اه

﴿ص﴾ الرابعة لات وهي لازيدت التاء تأنيثا وقيل لغيره وسيبويه ركبت كأنما وقيل فعل ماض وقيل أصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومرادفه ولا تعمل في هنا خلافا لابن عصفور ولا يذكرونها ولا أكثر حذف الاسم والعطف على خبرها كما وأنكر الاخفش عملها في قوله كان وجرا الفراء بها الزمان وقد يضاف اليها حين ولو تقدير او قد تحذف حيث تدون التاء وجاءت مفردة

﴿ش﴾ اختلف في لات فذهب سيبويه الى أنها مركبة من لا والتاء كأنما ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لوسميت بأنما وذهب الاخفش والجمهور الى أنها لازيدت التاء عليها التأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل تمت وربت وذهب ابن الطراوة وغيره الى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين كقوله العاطفون تحين مامن عاطف أي حين مامن عاطف وذهب ابن أبي الربيع الى أن الأصل في لات ليس أبدلت سينها تاء كما في ست فعادت الياء الى الالف لان الأصل في ليس لاس لأنها فعل ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التثنية ولم يفعل هذا الامع الحين كما أن لدن لم تشبه نونها بالتثنية الامع غدوة وفي البسيط ومحمّل أن تكون التاء بدلا من سين ليس كما في ست وانقلبت الياء أفعال القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا هل لها عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا سبب كما أعمال الدن في غدوة خاصة والباء في القسم وقيل لا تنصرف على لفظ الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كما وان وساعة وعليه ابن مالك كقوله ندم البغاة ولات ساعة مندم * والتزموا فيها أن لا يذكروا الجزآن معهما بل لا بد من حذف أحدهما والأكثر من المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى ولات حين مناص أي ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كما أثر مرادف الحين قولان أحدهما نعم وعليه الشاويين وابن عصفور كقوله لات هنا ذكرى جيرة * فها اسمها وذكرى الخبر أي لات هذا الحين حين ذكرى جيرة وقوله حنت نوار ولات هنا حنت * أي ليس هذا أو ان حينين والثاني لا وعليه ابن مالك وهي فياذ كر وشبهه مهملة وهما نصب على الظرفية والفعل خبر ما بعده على تقدير ان لات هنا ظرف غير متصرف فلا يخالو من معنى في الابان يدخل عليه من أو الى وواقعه أبو حيان القول الثاني أنها لا تعمل شيأ بل الاسم الذي بعدها ان كان مرفوعا فبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أي ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الاخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لأنها لم يحفظ الاثنيان بعدها باسم وخبره ثبتيان ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم يتصرفوا في الأصل الا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ ثنى الفعل بها في موضع من المواضع القول الثالث أنها تعمل عمل ان وهي للنفي العام وعزى الى الاخفش فجعل ولات حين مناص بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أي لم الرابع أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد * طلبوا صلحنا ولات أو ان * وقرئ ولات حين مناص بالجرو ومن أحكام لات انها قد تكسر تاءوها وانها قد يضاف اليها حين لفظا كقوله * وذلك حين لات أو ان حلم * أو تقديرا كقوله * تذ كرحب ليلي لات حينا * أي حين لات حين تذكر وقد تحذف لاجل تقدير اضافة الحين وتبقى التاء كقوله * العاطفون تحين مامن عاطف * أرادهم العاطفون حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لاقاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه في قول الافوه ترك الناس لنا كنافهم * وتولوا لات لم يغن الفرار

وهي هنا حرف نفي مؤ كذب حرف النفي وهولم وليست عاملة والعطف على خبرلات العاملة كالعطف على ما
فينصب ويرفع في تحولات حين جزم ولا حين طيش ويتعين الرفع في مثل تحولات حين قلق بل حين صبر
أو لكن حين صبر

﴿ ص ﴾ مسئله تزايد الباء في خبر منفي بليس وما ولوز يدت كان اسمها خلافا للفرء والخبر خلافا لهشام أو
نظرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي أو كاف التشبيه ولا يختص بالحجازية خلافا لأبي علي ولا
منصوب خلافا للكوفية فيجوز بعدان وفي مقدم وثالثا فيه لم ان فصل بمعموله وقد تزايد بعدنفي فعل ناسخ ولا
ومنع قياسهما ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرأ وخبر المبتدأ بعدهل ولكن وليت وان بعدنفي ودونه
قال ابن مالك وبحال منفية وخالفه أبو حيان والآن خفش وكل موجب

﴿ ش ﴾ تزايد الباء في خبر ليس وما إذا كان منفيًا نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيارتها دفع
توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جئ بالباء ارتفع
التوهم ولذا لم تدخل في خبرها الموجب فلا يجوز ليس زيد الا بقاء ولا ما زيد الا بخارج فلوز يدت كان بين اسم
ما وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرء واجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد كان بقاء ولو كان الخبر مثلا
لم يجز دخول الباء عند هشام واجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفا فان جاز أن
يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين واجازه هشام نحو ما زيد
بحيث يجب واجاز الكسائي دخولها في الخبر اذا كان كاف التشبيه حكى ليس بذلك ولا يختص دخول الباء
بخبر ما الحجازية بل تدخل في خبر التسمية خلافا للفرسي والزنخري لوجود ذلك في أشعار بني تميم وتترهم ولأن
الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيًا لالكونه منصوبا بدليل دخولها في لم أكن بقاء وامتناعها في كنت قائما
ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عمل ما لزيادة ان أو تقدم الخبر في الأصح قال
﴿ لعمرك ما ان أبو مالك ﴾ بواه ولا بضعيف قواه * وقد تزايد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو لم أكن بقاء قال
وان مدت الأيدي الى الزاد لم أكن * بأعظمهم اذ أجشع القوم أجمل

وقال * فلما دعاني لم يجدي بقعد * وقد تزايد في خبر لا أخت ما

كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمن قتيلا عن سواد بن قارب *

ومنع قياس ذلك في المسئلتين ابن عصفور وقد تزايد في لا التبرئة قالوا لا خير بخير بعده البار أي خير وفي اسم
ليس اذا تأخر عن الخبر وفي خبر المبتدأ بعدهل كقوله * الامل أخوعيش لذيد بدائم * وفي خبر لكن كقوله
* ولكن أجزا لو فعلت بهين * وفي خبر ليت كقوله * أليت ذا العيش اللذيد بدائم * وفي خبر
أن بعدنفي ودونه كقوله تعالى أولم يرو أن الله الى قوله بقادر وقول الشاعر * فأنك مهما أحدثت بالمجرب *
وذكر ابن مالك انها تزايد في الحال المنفية كقوله * فارجعت بجائبة ركاب * أي خائبة ونازعه أبو حيان
باحتمال كون الباء للحال لازائدة أي بحاجة خائبة أي ملتبسة بحاجة وجوز الآن خفش زيادة الباء في كل موجب
نحوز يد بقاء واستدل بقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها وأوله الجمهور على حذف الخبر أي واقع

﴿ ص ﴾ مسئله ولي عاطف بعد ليس وما ووصف تلاه سببي رفع والوصف ماله أو حمله مبتدأ وخبر أو أجنبي
جزعطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجوز أن جر على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفي
نصبه وجره لان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الاجنبي جاز نصبه خلافا للأقدماء

﴿ ش ﴾ اذا عطف على خبر ليس وما ووصف يتلوه سببي أعطى الوصف ماله مفردا ورفع به السببي نحو ليس

زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ويجوز جعل السبب مبتدأ مؤحرا والوصف خبره فتجب مطابقة وان تلاءم أجنبي في ليس يعطف على اسمها والوصف المتساو على خبرها في نصب نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وعمرو معطوف على زيد وداهبا على قائما فان كان الخبر مجرورا جارا لوصف أيدنا نحو ليس زيد قائما ولا ذاهب عمرو ويجوز في المالتين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز النصب في الأولى بل يتعين الرفع قياسا على ما ورد بالسماع حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعدين وقيل لا يجوز في الثانية حذرا من العطف على عاملين ورد بأنه بياء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة وبالسماع قال

* فليس بآتيك منيها * ولا صارها عنك مأمورها

وأما في ما يتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جزلان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله

لعمرك ما من بترك حقه * ولا منسى معن ولا متيسر

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر والجريان مجرورا وما زيد قائما فخلعا أحداً أي إذا قام لم يتخلع أحد ويقال عندهم ما زيد بمطلق ولا خارج عمرو بالجرا إذا لم تحذف لا فان حذفت امتنع الجر عندهم الا هشام فانه يميزه كما إذا لم تحذف ولو تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائما ولا عمرو خارج جاز مع الرفع للنصب عند سيبويه والتخليل والكسائي وهشام وزعم النصب المعويون القدماء الذين رد عليهم سيبويه

* من * الثاني كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألم لمعاربة العمل وجعل وطفق كسر أو قصا وبالباء واحد وعلى وإنشاء وهب للشروع فيه وعسى وأخولق لترجيحهم وزاد ابن مالك وابن طريف والسر قسطنطين وحلب قام والبحاري كارب وقارب وقرب وأحال وأقبل وأطال وأشقى وشارف وقرب ودنى وأثر وقعد وذهب وأزدلف وزلف وأزلف وأشرف ونهيا وأسف وبعضهم طار وأنبرى ونشب واللغمي ابتداء وعبا وقد ترد عسى اشعافا وقيل هو معناها وقيل كرب للشروع

* ش * الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب اذ هي ثلاثة أقسام أحدها ما هو لمقاربة العمل وهو عسى، الفاظ أشهرها كاد وأغربها أولى ومن شواهد ما قوله

* فعادى بين هادي بن منبأ * وأرى أن يزيد على الثلاث

والبسوا في كرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وزعم بعضهم انها من أفعال الشروع وأوشك وهلهل ل ومن شواهد ما قوله

وطئ بلاد المعتدين فهالمت * نهوسهم قبل الامانة ترحق

والم ومن شواهد ما حديث وانما مات الربيع يقتل أو بلم أي يلم أن يقتل وحديث لولا انه شيء قضاه الله لآلم أن يذهب امره والثاني ما هو للذرع في المعنى وهو عسى لغاظ جعل قال

وقد جعلت اذا ماقت يتقاني * ثوبى فانفض نهض الشارب المثل

وطفق بكسر العاد وقصها والكسر أشهر ويقال طفق بكسر الباء قال تعالى وطعنا نخسعا وأخذ قال

* فأبدن أسأل والرسوم تجبني * وعلى قال * أراك علفت تظلم من أجرتنا * وأنشأ قال

* أنشأ أمرب عما كان مكمونا * وهب قال * هبت الوم العلب في طاعة الهوى * فانه ابن مالك

وأعربهن ثلث وهب * الثالث ما هو لترجي المعنى وهو لعظان عسى وأخولق نحو وأخولقت السماء أن

تطر فنهذه الأفعال المتعق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك في بحر الترجي كقوله

* فخرى أن يكون ذلك وكأنا * قال أبو حيان والمحفوظ ان حرى اسم نون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب أنت

حري من ذلك أي حقيق وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة * قلت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك وليس كذلك قد سبقه الى علها ابن طريف والسر قسطنطين وزاد ثعلب في أفعال الشرع قام وأنشد * قامت تلوم وبعض اللوم آونة * وزاد أبو اسحق ابراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه المسمى الاملاء المنصل في أفعال هذا الباب مع قام المد كورة كارب وماذا كربعه وذلك تسعة عشر فعلا زادا غيره طار وانبرى ونشب وزاد اللغمي ابتداء وعيا فبلغت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم ومازاده البهاري ومن ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد ترد عسي للاشفاق من المكر وهو أول من مجئها للرجاء وقد أحقه في قوله تعالى . وعسى أن تسكر هو أشياء وهو خير لكم وعسى أن تحبوا أشياء وهو شر لكم (ص) * يازمها لفظ المضى وسمع مضارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهري مضارع طفق والاختش مصدره وقطرب مصدر كاد وبعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وهاعله والكسائي مضارع جعل وبعضهم الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعن كرب

(ش) * أفعال هذا الباب جامدة لا تصرف ملازمة لفظ المضى وعمل ذلك ابن خني بأنها لما قصد بها المبالغة في التعجب أخرحت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس وفعل التعجب وعاله ابن يسعون بالاستغناء بوزم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا وعاله ابن عصفور بأن معناها لا يكون الا ماضيا اذ لا تخبر عن الرجاء الا وقد استقر في عسك والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشرع ولا رادة الاتصال والدوام فلا يكون معناها مستقبلا أصلا واستثنى .ها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى يكاد زيتها يضيء وقال الشاعر * يوشك من فر من منية * بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الاصمعي أنه لا يستعمل ماضيا وسمع اسم الفاعل من أوشك قال * فوشكة أرضنا أن تعودا * وقال * فأنك موشك أن لا تراها * وحكى الجوهري مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغيره والظاهر أنه قال ذلك رأيا وحكى الاختش مصدر طفي وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كوادا ومكادا نكلا في البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأنشد

أمون أسي يوم الرجام وإنما * بقينا برهن مالذي أنا كائد

أي بالسوب الذي كذب آتية وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائي مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يجعل اذ شرب الماء حجة وحكى أبو حيان الامر وأفضل التفضيل من أوشك وأنشد قول زهير * وأوشك ما لم يحشه يقع * وقوله * بأوشك منه أن يساور قرنه * وحكى قوم اسم الفاعل من كرب

(ص) * وألف كادوا ووقيل يادو وزنها فعل ولا تزداد خلافا للاختش وكسر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل (ش) * كاد من ذوان الواو حتى سيويه كبت بضم الكاف ولا يكون هذا من الواو وقيل من ذوان الياء وزعم الاختش أن كاد قد تزداد واستدل بقوله تعالى إن الساعة آتية كاد أحصيها . والجمهور تأولو الآية على معنى أ كاد أحصيها فلا أقول هي آتية وكسر السين من عسى لغة وحكى ابن الاعراب عسى فهو عس وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسينم جازيها الفتح والكسر والفتح أكثر وأشهر وقرئ بالوجهين في السبع أ ماع ضمير النصب فليس إلا الفتح

(ص) * مسألة تعمل ككان لكن خبرها مضارع مجرد من أن مع همل وما للشرع ومعها مع أولى والرجاء وفي الباقي الوجهان والمخذف مع كاد وكرب أعرف وعسى وأوشك قيل وقارب بالعكس ونورد دخول

أن مع جعل والباء مع أن في أو شك والسين عن أن في عسى وفي خبرها وكاد مفردا وجعل جملة اسمية وإسناد عسى إلى الشأن ونفيها ونفي خبر كاد وزعم الكوفية ذا أن بدلا مما قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط الجار وقيل بتضمن الفعل وقيل رفع ساد عن الجزئين

(ش) أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسمها وتنصب الخبر خبرها ما وبدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوبا كما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرر بأن أما المقررون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم وآخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذر من الأخبار بالمصدر عن الجثة وردا بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جئ بها لتدل على أن في الفعل تراخيا وزعم آخرون أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل يتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فإن الفعل بدل من المرفوع ساد الجزئين كما في أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه التأويلات تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوغ في جميعها وانفردت هذه الأفعال بالتزام كون خبرها مضارعاً هو ثلاثة أقسام ما يجب تجرده من أن وهو خبر هليل وأفعال الشروع لأنها لا تخذف في الفعل فخبرها في المعنى حال وان تخلص للاستقبال وما يجب اقترانه بها وهو خبر أولى ويقال الرجاء لان الرجاء من مخلمات الاستقبال فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البواقى والأعراف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا يفعلون . يكاد زينا يضيء قال الشاعر * كرب القلب من جواه يذوب * ومن الإثبات قوله * فكداد من طول البلى أن يمصها * وقوله * وقد كربت أعناقها أن تقطعا * والأعراف في عسى وأوشك الإثبات قال تعالى . وعسى أن تكرهوا . فعسى الله أن يأتي بالفتح . فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا . وقال الشاعر ولو شل الناس التراب لأوشكوا * إذا قيل ها توأ أن يمسوا ويمنعوا ومن الحذف قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وقوله بوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

قال أبو حيان وزعم الزجاجي أن قارب مما لا جود فيه أن يستعمل بأن ورد عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلا بأن وليست من هذا الباب لأنها ليست داخلية على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسمياً في فصح الكلام تقول قارب زيد القيام وتندردخول أن في خبر جعل قال (١) وتندردخول الباء في خبر أو شك قال * أعاذل توشكين بأن ترينى * وتندردخول السين في خبر عسى عوضاً من أن قال

عسى طئ من طئ بعد هذه * ستطفي غلات الكلا والجوانح

وتندرجي خبر عسى وكاد اسمها مفردا قال * لا تلحنى إلى عسيت سائماً * وقال

* فأبت إلى فهم وما كذب آيبا * وهذا تنبيه على الأصل لئلا يجهل وتندرجي خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت طوص بني سهيل * من الأكوار مرتعها قريب

وتندراسناد عسى إلى ضمير الشأن حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم

(ص) ولا يتقدم خبرها ويتوسط بلا أن ومعها يخلف ويحذف ان علم ولا يرفع أجنيبا مطلقا ولا سببياً غالباً إلا خبر عسى وقديجي اسمها مكررة محضة ويسند أو شك وعسى وكذا الحولق في الأصح إلى أن يفعل فيغنى عن الخبر

وقيل هي تامة حيثئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو أجود وقد يوصل بعسي ضمير نصب اسما جلا على لعل وقيل خبر مقدم وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حيثئذ وقد يقتصر عليه وتنفى كاد تنفي للماربة وقيل يدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إثباتها بنفيه وعكسه

(ش) فيه مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسي زيد إتفاقا كما حكاه في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم اذ لم يقترب بأن إتفاقا نحو طفق يصليان الزيدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فالوقد مت لازدادت مخالفتها الأصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة إلى الحروف فأجيزت توسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فان اقترن بأن في التوسط قولان أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع وعليه الشاويين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى . فطفق مسحا . أي يمسخ لدلالة المصدر والاحسن كما قاله مصعب الخشني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبها على الأصل كما تقدم في صائما وآيبا ومن الحذف حديث من تأني أصاب أو كاد ومن عمل أخطأ أو كاد وقوله . وقد ذاق طعم الموت أو كرماء الثالث يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لأجنبي ولا سببا فلا يقال طفق زيد يتحدث أخوه ولا أنشأ عمر وينشد ابنه لأنها انما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تبلس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسي فان خبرها رفع السبي كقوله

• وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده • على رواية رفع جهده وقولي غالبا أثرت به إلى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسى السبي كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبته • تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله • وقد جعت اذا ما لفت يشقني ثوبي • قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لا يجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارنا لها كما في باب كان وقدر ونكرة محضة كقوله • عسى فرج يأتي به الله انه • الخامسة يسند أو شك وعسى واخولق إلى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الجراين كما سدت مسد مفعولي حسب وقيل بل هي حيثئذ تامة مكثفة بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا عسى ربك أن يبعثك وقال الشاعر

سيوشك أن تبخ إلى كريم • ينالك بالندي قبل السؤال

وتقول اخولقني أن تملط السماء وقال الخضر راوي لا يجوز ذلك في اخولق بل يختص أو شك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا إلى أن بفعل كما تقدم وجعله مسندا إلى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فلي الأول تجرد الفعل من علامة المثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسى أن يقوموا الزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندات عسى أن يقمن وكذا أو شك واخولق وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الأمثلة عسا وعسا وعسا وعسا والتجريد أجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقعت من قديم على نقل وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب واللاحق لغة لآخرين ونسبت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة إلى لغتين انتهى أما غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الابصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعسالك وعساه قال

• يا ابتاعك أو عسا كما فذهب سيوبه اقرار الخبر عنه والخبر على حالهما من الاسناد السابق الا أن الخلاف وقع في العمل فعكس العمل بأن نصبت الاسم ورفعت الخبر جلالها على لعل وقد صرح به في قوله
 • فقلت عساها تار كاس وعسا • برفع نار ومذهب المبرد والغارسي عكس الاسناد اذ جعل الخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه ويلزم منه جعل خبر عسي اسما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامر بن العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير بفعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع ككتاب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجري في قولهم أكرمتك أنت وأنا كانت ومذهب السبكي أنها حينئذ حرف كامل وقد يقتصر والحالة هذه على الضمير المنصوب كاليات المصدر به فيكون الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لحن السابقة وزعم قوم أن نفي كاد اثبات للخبر واثباتها نفي له وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم لمغزا فيها
 انحوى هذا العصر ما هي لفظة • جرت في لسان جرهم وثمود
 اذا استعملت في معرض الجحد أثبتت • وان أثبتت قامت مقام وجود

واستدل لذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وبقوله يكادزيتها يضيء ولم يضيء والتحقق أنها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات الا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي للمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة ان من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل واثباتها اثبات للمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربتة وقوعه فقولك كادزيت يقوم معناه قارب القيام ولم يتم ومنه يكادزيتها يضيء أي يقارب الاضاء الا أنه لم يضيء وقولك لم يكذب يقوم معناه لم يقارب القيام فضلا عن أن يصدر منه ومنه اذا أخرج يده لم يكذبها أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى ولا يكاد يسيغه أي لا يقارب اساغته فضلا عن أن يسيغه وعلى هذا الزجاجة وغيره وذهب قوم منهم ابن جني إلى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطلانها وما كادوا يفعلون فانهم فعلا بعد بطلانها والجواب أنها محمولة على وقتين أي فذبحوها بعد تكرار الامر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل أنكروا ذلك أشد الانكار بدليل قولهم أتخذنا هزوا

• (ص) الثالث ان لنا كيد ولكن للاستدراك قيل والتوكيد وهي بسيطة والكوفية مركبة من كين لكن أن أولا كان أولا أن أقوال وكان للتشبيه زاد الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفا تدخل في تشبيهه وانكار وتجب الاصح انها مركبة وأنه لا تعلق لكافها وليت للفتى ويقال ان ولعل لترج واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفية واستفهام والمطوال وشك وهي بسيطة ولا مبالا أصل وقيل زائدة وقيل ابتداء ويقال عل ولعن وعن ولان وأن وعن ورغن ولعن ورغن ولعل ولعل ولان

• (ش) الثالث من نواسخ الابتداء الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعددها خمسة كما صنع سيوبه والمبرد في المقتضب: ابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لاستة كما صنع آخرون لان أن وان واحدة وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كاتنا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك فان قيل ينبغي أن لا تعد كان لان أصلها أن زيدت عليها الكاف فالجواب ان ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس أصلها منسوخا بدليل جواز الهمزة على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة فان لنا كيد ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب أن الغراء قال ان مقررة لقسم متروكة استغنى عنها والتقدير والله ان زيد القائم أن المعتوحة أيضا تفيد التوكيد كما ذكره وفيه اشكال ذكرته في القمع القريب على معنى اللبيب ولكن للاستدراك ومعناه أن يثبت حكما للحكوم عليه بخالف الحكم الذي للحكوم عليه قبلها ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولا بد أن يكون نقيضا لما بعده أو ضده والله

أو خلافا على رأي نحو ما هذا سا كن لكنه متحرك وما هذا أسود لكنه أبيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتأ كيد أيضا قال في البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم انه موافق لما قبله في الحكم فانه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره أولتا كيد الاول ونحقيقه نحو وما قائم زيد لكن عمرا عند ما قبل ما قائم زيد فكانه يوهم ان عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو قام فلان لعمت لكنه لم يعم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الاول توها ولذا لا يقع بين وفاقين واختلف فيها أهى بسيطة أم مركبة فالبصريون على الاول وانها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الفراء هي مركبة من لكن سا كة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهززة فحذفت نون لكن للاقاها السا كن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهززة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهيلي فاذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يعم فكانك قلت لا كان عمرا لم يعم والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت الانتشار بحذف الهززة وكسر الكاف وقال السهيلي لما كان أصل كأن ان المكسورة وقصت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهززة لتدل على المحذوف لكثرة التعبير وكأن التشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي انها تأتي للتصديق والوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أي ان الارض لانه قد مات ورنه بذلك ونرجسه ابن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام أي لان الارض « قلت » وعندى تخريج أحسن من هذا وهو انه من باب تجاهل العارف كقوله

أي اشعر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب في نحو كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرح آن وكأنك بالدينا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل اذ المعنى تقرب اقبال الشتاء وإتيان الفرح وزوال الدينا وبقاء الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجي انها اذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه نحو كان زيدا أسدا واذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو كان زيدا قائما لان الشئ لا يشبه بنفسه وأجيب بأن الشئ يشبه في حاله ما به في حالة أخرى فكانك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه اذا كان الخبر فعلا أو جملة أو ظرفا فكما اذا كان صفة وقد تدخل كان في التنبيه والانسكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كأنني لأعلم وفلم تعلم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون قال تعالى . وي كأنه لا يفلح الكافرون . فهي للتعجب على جعل وي مفصولة واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالاول شذوذا اختاره أبو حيان لان التركيب خلاف الاصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف وقال الثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجوهو والبصريين والفراء وانها مركبة من ان وكاف التشبيه وأصل كان زيدا أسدا إن زيدا كاسد فالكاف للتشبيه وان مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على إن وجب قصها لان إن المكسورة لا تنفع بعد حرف الجر وادعى الخضر اوى انه لا خلاف في أنها مركبة من ذلك واختلف على هذه في تعلق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما وهو الصحيح لا لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن يتعلق فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جني وابن عصفور والثاني

نعم وعليه الزجاج قال الكاف في موضع رفع ومدخولها في تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كما في أخوك
فالتقدير كاخوتي إياك موجودة ورد بأن العرب لم تظهر قط ما ادعى اضماره وعلى عدم التعلق هل هي باقية على
جو مدخولها أم لا احتمالان لابن حنبل أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمة بعدها وليت القنى ويقال لتبادل
الياء ناء وادغامها في التاء ويكون في الممكن وغيره نحو ليت الشباب يعود ولعل للترجي في المحبوب والاشفاق في
المكروه نحو لعل الساعة قريب . فلكل ما يخفى نفسك . ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الانخس والكسائي
في معانيها التعليل ونحو خرج عليه . لعله يتذكر أو يخشى . وزاد الكوفيون في معانيها الاستفهام ونحو خرج عليه . وما
يدريك لعله يزكى . وحديث لعلياً عجلناك وزاد المطوال في معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا
عن هذه المعاني كلها الى الترجي والاشفاق والجمهور على ان لعل بسيطة ولا لها أصل حكاه في البسيط عن
الصويين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها لغتان أخر عدتها ثلاثة عشر لغة عل
محذوف اللام قال

لاتهين الفقير عليك أن * تركع يوما والدهر قد رفته

ولعن بابدال اللام نونا قال * أخوك ولا يدري لعنك سائله * وعن محذوف اللام من هذه ولأن بابدال العين
هزة واللام نونا قال

عوجا لعل الطلل المحيل لأتنا * نبكي الديار كما يبكي ابن حزام

وان تحذف اللام من هذه ونحو خرج عليها وما يشعر كمن أنها اذا جاءت لا يؤمنون . وحكى أبت السوق عليك أن
تشتري لنا شيئا وعن بابدال اللام راء كما في رجل ورجل ورجل ولعن بالعين المججمة فيما بدلا من المهملة ورجل
بالمهملة حكاه في الغرة وغن بالمججمة حكاه أبو حيان ولعلت وهي ألقها استعمالا كما قال الفارسي في تذكرته
ولعلوا وان حكاه وحكى لوان القالي في أماليه وقال قال رجل يعني من يدعو الى المرأة المالة فقال اعرابي لوان
عليها خارا أسودير بدلعل عليها وأنشد على لعن بالمججمة قول أبي النجم * اغسل غناني الرهان نرسله * قال يحيى بن
عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا

(ص) * مسألة تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق وتعدده ككان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين
بتكريرها تدخل على ما لا يدخله دام وفيما حبره نهى خلف ومنع الانخس وقوع سوف خبر ليت ومبرمان
الماضي للعل ويختص بجوزان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأى ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقي وتقع
ان اسمها لفصل وليت بدونه فيسد عن الجزأين وألحق الانخس بليت لعل وكان ولكن والفراء إن وأن
(ش) * لما كان لهذه الحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عما عملها معكوسا ليكونا معه
كفعل قدم وفاعل آخرتها على الفرعية ولان معانيها في الاحبار كانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطاها
اعرابها ولا خلاف بين الفريقين انها الناصبة للاسم واختلاف في الخبر فذهب البصريين انها الرافعة له أيضا
ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيأ بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلي بأنها أضعف
من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملهن وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها قليل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل
سأفع في الجميع وانه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء
ومن الوارد في ذلك قوله * ان سراسنا أسدا * وقوله * ان العجوز حية جروزا * وقوله

كان أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا

وقوله * ألا ليتني حجرا بواد * وقوله * ياليت أيام الصبار واجعا * وسمع لعل زيدا أخانا والجمهور أولوا ذلك

وشبه على الحال أو اضمار فعل وحذف الخبر وبقي في المتن سائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الأحرف خلاف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها إنما علمت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال إن زيدا وإن عمر منطلقان من جهة أن الخبر حيثن يكون معمولا لعاملين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جلة النهي وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا هنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا اليهم عن ليكم ناما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وحدها لانها مورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا وتأولوا البيت على اضمار القول ومنع برمان وقوع الماضي خبر الفعل فلا يقال لعل زيدا قام ومنع الأخفش وقوع سوف خبر البيت فلا يقال ليت زيدا سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما يثبت واختص خبر لعل بجواز دخول أن فيه جلا على عسى قال * لعلها ما أن يبغيالك حيلة * وفي الحديث لعل أحدكم أن يكون الحن بحجته وقولي وبالممكن مرفوعه الرابعة تقع أن المفتوحة ومعمولا هاهنا هذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر الاليت بلا شرط نحو ان عندى انك فاضل وكان في نفسي انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز في ليت نحو ليت انك عندى فيكون أن ومعمولا هاهنا مسد جزأى ليت وألحق الأخفش بليت في ذلك لعل وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمي وهذا رد في القياس لان هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ أو أن لا يبتدأ بها وأجاز هشام أن أن زيدا منطلق حق بمعنى أن انطلاق زيدا حق وأجاز الكسائي والفراء ادخال ان كقوله

وخبرنا ان انما بين بيتيه * ونجرا ان أحوى والجناب رطيب

قال الفراء أدخل أن على انما وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تجبني جازان تقول ان أنك قائم يجبني قال أبو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

(ص) ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط طرفا ومع معموله ولو مع اللام خلافا للفراء ويجب لما مر ونوسط المعمول طرفا خلافا للأخفش وحالا وفاقا للجولى ويحذف قرينة خبر وقيل بشرط تكبير الاسم وقيل والتكرير ويجب مع واو مع وسد حال وكذا ليت شعري قبل استعها في الأصح واسم وقيل يختص بالشعر وثالثها ان أدى الى ولا فعل قم في غيره ورابعها فيهما وخامسها ما لم يثود الى ولا واسم يملح لعملها وسادسها يختص بأن وأكثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما زيدا ولا ظننت خلافا للكوفية

(ش) فيه مسائل الأولى لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرفوا فيها وأما تقديمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا الماذ كروان كان ظرفا أو مجرورا وأجاز للتوسع فيهما نحو ان لدينا أنكالا ان عليا للهدى وان لنا لآخرة والأولى وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل بالاسم ضميره نحو ان في الدار ساكنا وان عندهندأ حاهارا لا يجوز ايلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال ان طعامك زيدا آكل بالاجاع فان كان ظرفا أو مجرورا أجاز للتوسع فيهما كقوله

فلا تلحنى فيها فاحا بجبها * أخاك مصاب القلب جم بلا به

ومنع الأخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجهور على المنع وأجاز أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأمدى المعروف بالجلولى في نكته على إفصاح الفارسي قال لانهم قد أبحروا الحال مجرى الظرف نحو ان

ضاحكان بدائهم الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت
 أن أم لا هذا مذهب سيبويه قال يقول الرجل هل لكم أحد أن الناس عليكم فتقول أن زيد أو أن عمر أي أن لنا
 وقال * أن محلا وان مرتحلا أي أن لنا في الدنيا محلا وان لنا منها مرتحلا وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا
 كان الاسم نكرة وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا أن كان بالتكرير كاليت والمثال ورد
 المذهب بالسماع قال تعالى أن الذين كفروا بالذ كرماء جاءهم الآية أي يعذبون وقال الشاعر

أتوفى فقالوا يا جيل تبدلت * بثينة أبا لا فقلت لعلها

أي تبدلت ويجب حذف الخبر إذا سدت مسدها والمصاحبة حكى سيبويه أنك ما وخبر أي أنك مع خير وما زائدة
 وحكى الكسائي أن كل ثوب لو غنمه بأدخال اللام على الواو أو سد مسده حال كقوله
 أن اختيارك ما يغييه ذاتقة * بالله مستظهر بالحزم والجلد

وكذا ليت شعري إذا أردت باستفهام كقوله * ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها * فشعري مصدر اسم
 ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع وجملة الاستفهام في موضع نصب
 بالمصدر وجملة الحذف كونه في معنى ليتني اشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف ومقابل الأصح فيه قول المبرد والزجاج
 أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمي واقع بكيف جادت بوصلها ثم حذف وأضاف اتساعا
 ورد أنه يؤدي إلى الأخبار في هذا الباب بالجملة الطلية وإلى خلو الجملة المخبر بها عن الرابطة الثالثة في جواز حذف
 الاسم في هذا الباب للعلم به مذهب أحد هالجواز مطلقا وعليه إلا كثر حكى سيبويه عن الخليل أن بليد
 مأخوذ أي وأنه وحكى الأخفش أن بك مأخوذ أخوالك وقال الشاعر

فلو كنت ضياعا عرفت عرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر

أي ولو كنتك وقال * فليت رفعت الهم عن ساعة * أي فليتك الثاني أنه خاص بالشعر وجمعه ابن عصفور
 والسخاوي في شرح المفصل الثالث أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدي حذفه إلى أن يلي أن وأخواتها فعمل
 فانه إذا ذك يقع في الكلام قبل وفي الشعر أيضا وهذا هو القول الرابع لأنها حروف طلبة للأسماء فاستفهموا
 مباشرتها الأفعال الخامس أنه حسن فيهما أن يلي أن وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو أن في الدار
 قام زيد وقوله

حكان على عرينه وجيننه * أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وقوله أن من يدخل الكيسة يوما * يلق فيها حادرا وطبعا

فإن الشرط لا يحسن عمل أن فيه فإن أدى إلى ذلك لم يجز نحو أن زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس أن
 الحذف خاص بان دون سائر أخواتها ونقله أبو حيان عن الكوفيين وأكثرا يكون الاسم إذا حذف ضمير
 الشأن وقد يكون غيره كما تقدم في ولكك وليتك الرابعة لا يجوز هنا أن قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك في
 المبتدأ دون استفهام أو تفي وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ فجعلوا قائما اسم أن والزيدان
 فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فن أجاز في المبتدأ وها أجاز ظنت قائما الزيدان ومن منع منع
 وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب أن وظن وفرق بأن أعمال الصفة عمل الفعل فرع أعمال
 الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجوز قائم الزيدان جواز أن قائما الزيدان ولا ظنت
 قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرى من أن وظنت وامتناع وقوعه بعدها

﴿ ص ﴾ مسألة تكسر أن صلة وحالا ومحكية بقول وقبل لام معلقة خلافا لما زنى مطلقا والفراء أن طال وكذا

خبر عين وابتدأ بها في الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واحتاره قوم وأوجب به الفراء وتقع بعد لولا ولو وما
الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما بمعنى حقا ولا جرم غالباً ومرضع جراً ورفع فعل أو ابتداء أو نصب غير خبر
وتقول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلي ويجوز أن بعد ما إذا جاء فناء جزاء وأي المفسرة وأول قولي وفي
الكسر بعد مذ ومنذ خلاف

[illegible]

بصدر تفتح وذلك في مواضع الاول بعد اذا الفجائية كقوله

وكننت أرى زيدا كما قيل سيدي * اذا انه عبد القفا والهازم

روى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى اذا عبودية، حاصلة الثاني بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم
سوا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر وبالفتح على معنى فالفقران حاصل ومنه نحو
امافي الدار فان زيدا قائم الثالث بعد أي المفسرة الرابع اذا وقعت از خبرا عن قول وخبرها قول وقابل
القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قول أي أجد الله فالفتح على تقدير حمد الله الخامس بعد مذومند نحو
مارأيت مذومند ان الله خاتمي اجاز الاحمش الكسر وصحة ابن عمه فورلان مذومند يليهما الجمل ومنعه
بعضهم لان الجلة بعدها بتأويل المصدر وصرح سيويو به ابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر
وامتناعه ولم يقل أحد بتعين الكسر وامتناع الفتح

ص * والاصح أن المفتوحة فرع المكسورة وثالثها أصلان والختار وفقا للزمخشري وابن الحاجب
انها بعد ال فاعل ثبت مقدرا وقال سيويو به مبتدأ لا خبر له أو مقدر قبل أو بعد أقوال ولا يجب كون الخبر بعدها
فعلا خلافا للزمخشري والسيرا في مطلقا ولا بن الحاجب في المشتق

ث * وفيه مستلذان الأولى الأصح أن إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جلة
غير مؤولة بمفرد ومع المفتوحة مؤولة بمفرد وكون المطوق به جلة من كل وجه أو فردا من كل وجه أصل لكونه
جلة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولة عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة
والجرد من الزيادة أصل ولان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة
والمرجوع اليه بحذف أصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تغية معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة
تغية وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانها أشبه بالفعل اذهى عاملة غير معمولة والمفتوحة عاملة ومعمولة ولانها مستقلة
والمفتوحة كبعض اسم اذهى ما علمت فيه بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل
واحدة أصل رأسها حكاهما أبو حيان الثانية اذا وقعت أز بعد لوفذ هب بغير به أو أكثر البصريين أنها في محل
رفع بالابتداء والخبر محذوف لايجب زائها به كحذف دلولا وذهب به فهم الى انه من رفع بالابتداء لا خبرا لداره
بحريان المسند والمسند اليه في الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والزمخشري وابن الحاجب الى
أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت وهذا المختار لا غناء عن تقدير الخبر واسما لواء عالما باللاتية انهم لم يثبت
ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرا الى انه يجب وقوع خبرا في الحالة هذه فعلا كبر زيدا الى انهم لم يثبت
ايلاها الفعل ظاهران نحو ولوا أنهم صبروا ولايجوز أن زيد أخوك لأكرمك وقال ابن الحاجب هذا اذا
كان مشتقا فانه حينئذ يتعين فعلية فان كان اسما جامدا جاز وجوز الخبرا في غير خبرها جازا مداومة متدا
غير فعل وهو الصواب لو روده قال تعالى لو أن ابني الأرض من شجرة ألام وقال لسائر

لو أن حيا مدركة الفلاح * أدركه لاعب الرماح

ص * مسألة تدخل اللام اسم المكسورة والمفعول والعماد الخبرا مؤنرا وأول رأي الأسيية ولي وفي
معمولة متوسطا ظرفا ثالثا الأصح ان جرد المبرقيل وطالب فمعمولا به وتوقف أبو حيان لا متأخر اوجوزد الرجاج
مع دخولها على الخبر فان تأخر عنه دون الاسم فأجاز ابن خروف قياسا ولا شرط اوجوزد ابن الأنباري في الجواب
وما ضيا متصرفا قال سيويو به جامدا لا يقد وأطلق خطاب ولا معمولة ونفيا وواو مع وحالا سادة واره وخبران
ولكن على الأصح في الكل ومنعها الكوفية في تعيس والفراء في شرط معترض أظن والروحي ومذومند

وجوز دخول اللامين وهي لام الابتداء آخرت كراهة توالي تو كيد ين وقال ثعلب ومما ذه ما بله الباء فيما وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشذن في خبر مبتدأ وامي و زال ورأى وما وفي لهلك مع تأ كد الخبر ودونه وقيل هي لام قسم وقيل أصلي له انك فان صحبت نون تو كيد بعد ان أو ماضيا تنصرف دون قد نوى قسم وفتحت

ش * تدخل اللام بعد ان المكسورة على اسمها المفصول اما بانها نحو . انك لأجرا . أو بمعمول الخبر نحو ان فيك لز يدار اغب أو بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد . وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا هو الفصل الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو . وان ربك لذو فضل . بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعبدك لزيد فان كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزئها وعلى الثاني والأول أولى لتعيينه في العملية نحو وانما نحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله

فانك من حاربتك لمحارب * شقي ومن سالتك لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أو أفعال أحدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان حكى إن زيد البك لوائق واني لعبد الله اصالح وأنشدوا * اني لعند أذي المولى لذو حنق * والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي تبعا للسيرة في وابن عصفور الجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد للتأ كيد لم يعد الا مع ما دخل عليه أو مع ضمير ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة كقوله

ان امرأ خمتي عمدا مودته * على الثناء لعندي غير مكفور

فان كان حالا لم يقدح في جواز اجرائه . المجزى الطرف نحو ان زيد الفاسك . قبل وان زيدا . الطعامك آكل قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيها فينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الطرف والمجرور لانه يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرهما ومن نص على الجواز في المفعول به الزاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في الحال بل نقله أبو حيان عن بعض الأئمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من راعى أنه فضلة كالنذر . أجاز ومن راعى أنه لا يكون خبرا بخلاف الطرف لم يجوز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيد القيام قائم . ان زيدا احسانا زورك فهو مندرج في عموم قولهم انما تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يعدم عليه الاسماع وان تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجوز دخولها عليه وان لم يجز ذلك قولان أحدهما الجواز وعليه الزاج نحو ان زيد لما في الدار والثاني ردو الصحيح . عليه برد المنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن تيمية ان يابس أو يجوز دخولها . ليهلته . بما قبل الاسم نحو ان عيسى اني انا دار زيدا وان عندي اما ما ساء ما لا يتدخل اللام على اما ما انما اذا كان سر . ان يقال ان زيد انما انما كرمي أكرمه حذر من التباسها بالوضحة فانها تصح . اداة الشرط كثيرا ولذلك حذر ابن تيمية دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطئة نحو ان زيدا من ياتيه من اليه قال ابن تيمية انما انما لم يسمع الا بوردان لا يحكم بجواز وواقعه أبو حيان وقال ان الكسائي والفراء نصا على منعه ونهى انما أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبره نحو ان زيد انما محسن ولاتا . حل على فعل ماض . متصرف خال من قد فلا يقال ان زيدا لقد قام بمخازب المضارع انما انما تدخل عليه نحو ان زيد اليه فريم لانه بالاسم الذي هو الا . ل فيم ارب بخلاف الماضي المتصرف مع بد نحو ان زيد . لقد قام فادور ينه في الحال فأنشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيد انعم الرجل لانه لكونه لا يشاء يستلزم الحذف فأنشبه المضارع ولا يكونه لا يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي

من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ماد كره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالصغار وابن السيد عن
سيبويه أنه منع دخولها على الجماد أيضاً وإن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم والفراء لأن فم وبش عنده
اسماء عسى أن يكونها لامضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقهما أكثر الكوفيين
والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردي صاحب التوشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً مع قد ولا
خالياً عنها لأنه ليس اسم الفعل قال وماسمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء ولا تدخل أيضاً على
معمول الماضي المتصرف الخالي من قد فلا يقال إن زيد الطعامك آكل وأجازه الأخفش والفراء ورد بأن
دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على الخبر المذكور فكذلك معموله ولا يلزم ترجيح
العرع على الأسماء ولا تدخل على خبر منفي قال ابن مالك لأن أكثر النسخ في ما أولاه لام فكره دخول اللام على
لام ثم حري النفي على من واحد وأجازه بعضهم لقوله

وأعلم أن تسليماً وتركاً للامتنابان ولا سواء

وأجيب بأنه مادر ولا يدخل أيضاً على وارع المغنية عن الخبر وجوزة الكسائي وحكى أن كل ثوب لوئذ
ولا على الحال السادة سد الخبر وأجازه الكوفيون نحو أن أكلني التفاحة له منبحة ولا على راوا الحال السادة سد
الخبر وأجازه الكسائي نحو أن شقي زيداً لو الناس ينظرون ولا يدخل على خبر أن الممتوحة وجوزة
المبرد وقرئ إلا أنهم ليلاً كلون بفتح الهزرة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله العلي * أن مطاياك لمن خير الملقى

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ ولا على خبر لكن وجوزة الكوفيون لقوله

* ولكنني من جهالة عبيد * وأجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس وغلطهم
البصريون لو روده في قوله تعالى . ولسوف يعطيك . وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من إدخال اللام على
السين كراهة نوال الحركات في لستدحرج وطرده الباقي ومنع الفراء نحو أن زيداً لاظن قائم وأن زيداً لاظن شك
قائم وأن زيداً لاظن شاء الله قائم قال ابن كيسان لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت
الخبر عن زيد شكاً كان عندك أو يقينا والنوكيدان هما خبر زيد لا خبرك عن نفسك لأن إن لا تتعلق بخبرك
وهي متجاوزة إلى الخبر ويبقى في المتن سائل الأولى أجاز الفراء الجمع بين لا وبين نحو أن زيداً لاظن قائم وأنشد

فلئن يوماً أصابوا عزة * وأصبنا من زمان رنقا (٦)

للقد كاتوا لدى أزماننا * بصنعين لباس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية فلقد الثانية اختلف في اللام الداخلة على خبر إن فالبصريون على أنها
لام الابتداء التي في قولك لزيداً أخوك أنرت لا إلا أن كيدوان للتأ كيد فكرهوا نوال حرفين لمعنى واحد
والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أراد ذلك فـ لاوايهما قال الأخفش وإنما بدوا
بان لغوتها من حيث اسماءها لـ واللام غير عاملة في لاوايهما متقدمة في اللفظ وقال ابن كيسان أنحر لـ لا
يبطل عمل إن لو وليتها لا تقطع مدخولها عما قبله وذهب ما ذ الفراء ومطلب إلى أنها جـ بها بازاء الباء في خبرها
فقولك إن زيداً منطلق جواب ما زيد منطلقا وإن زيداً منطلق جواب ما زيد منطلق وذهب هشام وأبو عبد الله
الطوال إلى أنها جواب قسم مقدّر قبل إن وعلى القول بأنها لتأ كيد هي لتأ كيد الجـ لـ بـ لها أول الخبر
وحده وإن نوكة للاسم البصريون على الأول والـ الثاني على الثاني الثالثة لا تدخل اللام في غير وأخبر
أن وذلك في مواضع خبر المبتدأ كقوله * أم الحليس لجوز شربه * وخبراً سى كقوله

* فقال من سألوا أمسي لمجهودا * وخبر زال كقوله

وما زلت من ليلى لذن ان عرقها * لكاليها الملقى بكل مراد

وخبر رأى حكى قطرب أراك لشامي وخبر ما كقوله * وما أبان لمن أعلاج سودا * وقيل همزة ان
مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريد كقوله * لهنك من عبسية لوسية * وقوله

* لهنك من برق على كريم * هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من انها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز

دخولها على ان لتغير لفظها بالبدل وجع بينهما تنبيهها على موضعها الاصلى وذهب سيويوه وابن السراج الى

أن اللام قسم مقدر للام ان قال سيويوه وهذه كلمة تتسكلمها العرب في حال العين وذهب قطرب والقراء والفضل

ابن سادة والفارسي وحمزة ابن عصفور الى أن الاصل له انك فهما كلمتان ومعنى له والله وان جواب القسم

وقد سمع له ربي لا أقول يريد والله ربي فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت في نحو انها الاحدى السكبر وضعف

أبو حيان الفوليني الاولين بلزوم الجمع بين أداتى تأكيد والثالث بأن فيه أربع شذوذات حذف حرف القسم

وابقاء الجر من غير عوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان وبأنه لم يجز مع اقرار الهمزة

في موضع قال أبو حيان ويجوز دخول اللام على كأن كقوله هفت تعدولسكان لم تشعر الرابعة اذا صحبت

اللام بعد ان نون تأكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم ويكون اللام جوابه للام الابتداء نحو وان زيدا

ليقوم وان زيدا القام وحيث يمنع الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو علمت أن زيدا يقوم من أو

لقام وانما امتنع الكسر لان اللام حيث نفي موضعها غير متوحد بها التقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيدا

لمنطلق فانها تسكر معها لانها مقدمة في النية معلومة للفعل عن فتح ان وانما أخرت للعللة السابقة

* (ص) * مسئلة ترد ان كنتم خلافا لابي عبيدة قهمل

* (ش) * اختلف هل تأتى ان حرف جواب بمعنى نعم فأثبت ذلك سيويوه والاخفش وحمزة ابن عصفور

وابن مالك وأسكره أبو عبيدة ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير ان قال له لعن الله ناقة جلتى اليك ان ورا كها

ولا عمل لها حيث نذر ج الاخفش عليها قراءة إن هذان لساحران

* (ص) * وتخفف قهمل غالبا وتزوم اللام ان خيف لبس بالنافية وهي الابتدائية وثالثا ان دخلت على اسمية

فهي والا غير ها وعلى الاصح تسكر في ان كنت لمؤننا ولا تعمل في ضمير ولا يلبس غالبا بفعل الامتصاف ناسخ

ماض أو ماض ع خلافا لابن مالك وقاس كالاخفش ان قلت لمسلما ولا تخفف وخبرها ماض ولا تعملها الكوفية

بل نافية واللام كالا وقال السكسائي ان دخلت على فعلية والاعملت والقراء هي كقوله

* (ش) * تخفف ان المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهما الهارة فتعمل على قلبه وحالها

اذا أعملت كها وهي مشددة لانها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالشديد

ولا يجوز انك قائم بالتخفيف وأما في دخول اللام وغير ذلك من الاحكام فهي كالمشددة سواء اذا أهملت لزمت

اللام في ثاني الجزأين بعد هاء فرقا بينا وبين ان النافية لا لباسها حيث نذر بها نحو وان زيدا لقائم ومن ثم لا تنزم مع الاعمال

لعدم الالباس ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله

أنا ابن أباه الضم من آل ملك * وان مالك كانت كرام المعادن

لانه لا مدح ولو كانت نافية كان هجوا ولا حيث كان بعدها نفي نحو وان زيدا لن يقوم أو لم يقم أو لم يقم أو ليس

قائما أو ما لعدم الالباس في الجميع واختلف في هذه اللام فذهب سيويوه والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحاة

بعد ادوا بن الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت الفرق وذهب الفارسي

وابن أبي العافية والشاويين وابن أبي الربيع الى انها لام أخرى غير تلك اجتلبت الفرق لان تلك منوية بالتأخير من تقديم وهذه بخلافها اذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيها بعدد ما بخلاف تلك لا يقال انك قلت لمسا ولا نها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الاولون بأن ذلك كله انما جازتبعها وتسمحا على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها تتبع أكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علت وأخواتها فان كانت الفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت وقد اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤننا الانخس الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن أبي العافية فقال الانخس وابن الاخضر لا يجوز في ان الا لكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلمت فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن أبي العافية لا يجوز الا القمع بناء على انها غير هاقم تعلقه ولا يلي الخففة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا فاما ما ضيا كان أو مضارع نحو وان كانت لكيرة وان وجدنا أكثرهم لعاسين وان يكاد الذين كفروا وان تظنك لمن الكاذبين وقرأ أبو وان لأخالك يا فرعون مشورا وزعم ابن مالك أنه لا يليها الا الماضي وان ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ولا أعلم له موافقا انتهى ونذر ابلأوها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود إن لبتم لقليل وقول الشاعر * شلت يمينك ان قلت لمسا * وما حكى ان قنعت كابنك لسوطا وأن يزنيك لنفسك وأن يشينك ليه فالصريون الا الانخس على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الانخس الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف فلا يقال ان زيد لذهب لعدم سماع مثله ولانه يلزم منه أحد محذورين إما دخول اللام على الماضي أو عدم لزوم اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا وان الخففة انما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها لا يجاب بمعنى الا ويجوزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب الكسائي الى انها ان دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون وان دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب الفراء الى أن إن الخففة بمنزلة قد الا أن قد تختص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو وان كلاما ليوفيههم إن كل نفس لما عليها حافظ قرأ بالنصب وسمع ان عمر المنطلق * ص * وتخفف أن فتالها الأصح تعمل جواز في مضمر ولا يلزم أن يكون الثاني على الأصح والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرن غالباً في أول أو قدأ وتنفس * (ش) * تخفف أن المفتوحة وفي اعمالها حيث تذهب أحدها انما لا تعمل شيأ في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهما لا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيويه والكوفيون الثاني أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو علمت أن زيد اقامم رقرى أن غضب الله عليا وعليه لا ثقة من المناربة الثالث أنها تعمل جواز في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل الذي دعي الى تنبيه راسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في وضع خبرها وها قليل انها المنعاة ولم يتكلف المذوق الجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فادام الاختصاص ينبغي أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقيم وقوع الافعال بعدها لا يفصل ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض الغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ولذا قدر سيويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الروايات ولا يكون بهاء فرد بل جملة إما اسمية مجردة صدرها المبتدأ نحو وأخبرواهم أن الحمد لله أو الخبر نحو وان هالك كل من يحفى ويتعلل أو مقرونة بلا نحو

وأن لا إله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن إذا سمعتم آيات الله . أو برب نحو .

تيقنت أن رب امرئ خيل خائفا * أمين ونحو أن يخال أميناً

أو فعلية فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يخرج إلى اقتران شيء نحو . وأن ليس للإنسان إلا ما سعى . وإن عسى أن يكون * إن نعم معترك الجياع اذن * والخامسة أن غضب الله عليها . وإن كان متصرفاً غير دعاء . فرن غالباً بنى نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا . أن لن نجمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ فيها ولا في لما ينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو يوضع . أن لو نشاء أصبناهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا يعلمون الغيب . أن لو يشاء الله * أي الناس . أو بقدر نحو . ونعلم أن قد صدقنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم أن سيكون . ونذكر خاؤها من جميع ما ذكر كقوله * علموا أن يؤمنوا بفجادوا * وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاعة . بالرفع وكذا ندر أعمالها في بارز كقوله * فلو أنك في يوم الرخاء سألتني *

﴿ص﴾ وكان فأقوالها ويأتي خبرها مفرداً واسمية وفعلية مع لم أو لما أو قد

﴿ش﴾ تخفف كان وفي أعمالها حيث نال أقوال الثلاثة في أن أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله * كان ندييه حقان * وكقوله * كان ظبية تعطو * في رواية النصب فهما والثالث الجواز في المضمر لا في البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً كما في أن ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله كان ظبية في رواية الرفع وجعله اسمية كقوله

* كان ندياه حقان * في رواية الرفع وفعلية مصدرية بلم نحو . كان لم تغن بالأمس . أو بلما الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جوازه أو بقدر نحو * لما نزل برحائنا وكان قد * أي وكان قد زالت ﴿ص﴾ ولكن فلا تمل خلافاً ليونس

﴿ش﴾ تخفف لكن فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه وعلى بعبارة لفظ الفعل ويز وال موجب أعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يلها الاسم والفعل وأجاز يونس وال أخفش أعمالها قياساً على أن وإن وكان ﴿ص﴾ لا لعل وجوزة أبو علي وينوي الشأن

﴿ش﴾ لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً

﴿ص﴾ مسئله تلي ما لبت فتعمل وتم مل ولا يليها العمل بحال في الأصح والباقي فلا تعمل وجوزة الزجاجة فيها والزجاج والحري في لعل وكان وأدجبه الفراء في لبت ولعن وهي زائدة كقوله وقيل نكرة يسرها ما بعدها خبراً وقيل نافية والاكثر أن ان معها تغيد الحصر وأنكره أبو حيان قال التنوخي والزحشرى والبيضاوي وإن ﴿ش﴾ توصل لبت بما فيجوز إبقاء أعمالها وأعمالها كما بما وروى بالوجهين قوله

* قالت ألاتيها هذا الحمام لنا * ويوصل بها الباقي فتكفيها عن العمل وتتنزه الإهمال نحو . إنما الله إله واحد إنما لهم إله واحد والفرق بينها وبين لبت أن لبت أشبه بالأفعال منها ولذا الزمها نون الوقاية بخلاف البواقي وإنها باقية الاختصاص بالاسماء فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فانها تدخل عليهما معاً نحو إنما يوحى إلى . إنما خلقناكم عبداً . كأنما يساقون * وإكنا أسعى لمجد مؤنث * لعلمنا أضاءت لك النار الحار المقيدا * فلهذا تعين فيه الإلغاء وجاز في لبت الأعمال رعي القوة اختصاصها بالإهمال الحاقاً بأحوالها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحود كرفيه أن لبتا تليها الجملة الفعلية بل نغله أبو جعفر الصغار عن البصريين لكن الأخفش على سعة قال أنه لم يسمع قط لبتا يقوم زيد ونقل أبو حيان عن الفراء أنه جوزا يلاء الفعل لبت لأنها بمعنى لو وأنشد حفظه * فليت دفعت الهم عن ساعة * وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين

بقول ولا يليها الفعل بحال أي مع ما ولا مجردة ويحصل من جميع المستثنين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الأعمال في الجميع حكى انما يزيد اقام ويقاس في الباقي ووافق الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز في لست ولعل وكان خاصة ويتعين الالغاء في إن وأن ولكن وعزى إلى الالغش ووجه اشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر فانهن لا يغيرن مع الابتداء وذهب الفراء إلى وجوب الأعمال في لست ولعل ولم يجوز فيها الالغاء وعندى جواز الوجهين في لست وإن قصر على السماع وتعين الالغاء في البواقي لعدم سماع الأعمال فيها ثم ما لذكورة زائدة كافة عن العمل مهينة لدخول هذه الحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه ر بعض الكوفيين أنها نكرة مهينة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التغميم والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومعية لها كالتى بعدها في الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن وزعم أبو علي الفارسي أنها نافية واستدل بأنها أفادت بها الحصر نحو انما الله إله واحد كإفادته النبي والاثبات بالأوامر من إفادتها الحصر قول الأكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من الصلة أبو حيان وألحق الزمخشري بانما المكمسورة انما المفتوحة فقال انها تفيد الحصر لانها فرعا وما ثبت للأصل ثبت للفرع وهذا جتماعي قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شئ انفراد به قال ودعوى الحصر في الآية باطلة لاقترانها انه لم يوح اليه غير التوحيد وأجيب بأنه حصر مهيد اذا لم يطلب مع المشركون أي ما يوحى الى في شأن الربوبية الا التوحيد لا الاشارة فهو قصر قلب على حدود ما محمد والرسول ادليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة وإن كان قصرا فراد وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي وسبقه التنوخي في الأقصى القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمت

﴿ص﴾ مسألة كان لا ان لم تكرر وقصد بها النبي العام في نكرة تليها غير معموله لغيرها لكن ان كان غير مضاف ولا شبهه ركب بها وبنى على ما ينصب به وتمنعه الباء غالبا وقيل معرب مطلقا وقيل مبنى وقيل ان ركبتم نعمل في الخبر قيل ولا الاسم وهل يكسر المؤنث بتثوين أو دونه أو يعنى أقوال والأصح جواز الأخيرين ويجب تكثير الخبر وتأخير ولو ظرفا وذكروا ان جهل خلافا لقوم والاعذار غالبا والتمه نيم ويكثر مع الاو يرفع بالها بدلا من محل الاسم وقيل لا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبرا للاع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرى وربما حذف الاسم دونه ويجوز مبرمان حذف لا وربما ركب مع الزائدة والجمهور أن لا أبالك ولا يدى لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عوئل كهو واللام متعلقة بمقدر غير حبر والمختار وفاقا لأبي علي وابن يسعون وابن الطراوة على لغة القصر ولك الخبر ولا تحذف اللام اختيارا ولا تعصل بظرف فلا هاليوز وقيل الخلف في الناقص ويجوز باعتراض والجمهور ينزع تثوين شبه مضاف وجوز ابن مالك له أن يكتسب ان ويحسن وبنى أهل بغداد النكرة ان علمت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل في فصول خلافا للرماني ومعرفة حلها للكسائي في علم مفرد ومضاف لكنية ولله والرجن والغريز والفراء في ضمير غائب وإشارة

﴿س﴾ بعمل لا عمل ان الحافا بها المشابهة لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ولانها التوكيد في كما أن ان لتوكيد الاثبات فهو قياس نقيض والحافا بليس قياس نظير لانها نافية مثلها فهو أقوى في العباس لكن عملها عمل ان أفصح وأكثر في الاستعمال وله شروط الأول أن لا تكرر فان كرر لم يتعين إعمالها بل يجوز كما سيأتي في التوابع الثاني أن يقصد بها النبي العام لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تأتي وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة رجاء البصريين لان عموم النبي

لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمضاف
لكنية نحو لا أباً محمداً والله أو الرحمن . والعزير نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز وواقعه الفراء على
لا عبد الله قال لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما
لزم عبد الله والكسائي فاسمهما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو لا هو ولا هي ولا
هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله
عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أباً بحسن لها قول
الشاعر * يكون ولا أمية في البلاد * وقوله * لا هيم الليلة للطي * وقوله * يبكي على زيد ولا زيد مثله *
فقول باعتبار تنكيره كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واقفاً على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار تنكيره لعمومه
أو بتقدير مثل وأما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يدي لك ولا غلامي لك قال

أهدموا بيتك لا أبالك * وزعموا أنك لا أخاك

وقال لاتعنين بما أسبابه عسرت * فلا يدي لأمرئ الإيماء

ففيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة إلى المجرور وباللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق والخبر
محذوف والاضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لأنه لم يقصد في أب أو أخ معين فلم يعمل لافي معرفة وزيدت
اللام تحسيناً للفظ لئلا تدخل لافي ما ظاهره التعريف الثاني أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف
في الأعراب والمجرور وباللام في موضع المفعلة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضاً محذوف وعليه هشام وابن
كيسان واختاره ابن مالك قال لأنها لو كانت مضافة لكانت الضافة محضة إذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف
ورد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور وباللام هو الخبر وعليه
العارسي وابن يسعون وابن الطراوة وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والمحذف وكلها خلاف الأصل
وكان القياس في هذه الألفاظ لا أب لك ولا أخ لك ولا يدين لك قال * أبي الإسلام لا أب لي سواء * وقال * تأمل
فلا عينين للرء صارفاً * لأنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة الامة اللام
وورد بمحذوفها في الضرورة قال

أبالموت الذي لا بد أني * ملاق لا أبالك نخوفني

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورة العسل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر نحو لا أباً اليوم لك ولا يدي بها
لك وجوز يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيويه أن يونس يفرق
في العسل في الطرف بين الناقص والتام فيجزيه بالاول دون الثاني ورده سيويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين
إن واسمها ولا في باب كان فلا يجوز أن عندك زيداً مقيم وأن اليوم زيداً مسافر وكذا في كان فاذن لا فرق بين
الناقص والتام وأجاز سيويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أباً فاعلم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا
والسكرة بشئ فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو لا فيها غول . وجوز الرمانى بقاء النصب حتى لا
كذلك رجلاً ولا كزيد رجلاً ولا كالعشبة زائراً وأحيب بأن اسم لافي الأولين محذوف أي لا أحد ورجلاً
تميز والثاني على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون السكرة غير معمولة لغير لا بخلاف نحو جئت بلا
زاد فان السكرة فيه معمولة للباع ونحو لا مرحباً بهم فإياها فيه معمولة لفعل مقدر فإذا اجتمعت الشروط نصبت
الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو لا صاحب برعمقوت أو شبهه بأن يكون عاملاً
فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعاً جبلاً حاضراً ولا راغباً في الشر محموداً فان كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبهه

ركب معها وبني على هذا مذهب أكثر البصريين واختلف في موجب البناء ف قيل تضمنه معنى من كان قائلاً قال هل من رجل في الدار فقال بحبيبه لا رجل في الدار لأن نقي لا عام فينبغي أن يكون جواباً للسؤال عام وكذلك صرح بمن في بعض المواضع قال * ألا من سئل إلى هند * وصححه ابن عمرو ورد بأن المتضمن معنى من هو لا لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند العمل وصححه ابن الصائغ ونعل عن سيبويه وقيل تضمنه معنى اللام الاستغرافية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقية أمس الدابر وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها عرب أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً للبناء ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يبعد حذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحداً مما قبل البناء فتمين البناء وذهب المبرد إلى أن المثني والجمع على حده معربان معها لأنه لم يبعد فيهما التركيب مع شيء آخر بل ولا وجد في كلام العرب مثني وجمع مبنيان ونقض بأنه قال بينائهما في النداء فكذا هنا وعلى الأول فينبى مدخولها على ما ينصب به فالمراد بجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجل في الدار والمثني والجمع على الياء كقوله * تغز فلا لعين بالعيش متعا * وقوله * أرى الربع لأهلين في عرصاته * وقوله

يحشر الناس لابنين ولا آباء * إلا وقد علمت شئون

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لأنه علامة نصبه الثاني وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والعمري الثالث جواز الأمرين وهو الصحيح للسمع فقد روي بالوجهين قوله * ولالذات للشيب * وقوله * لا سابات ولا جاؤا * سلة * قال أبو حيان وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال أنها حركة أعراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب بخمسة عشر إذا الحركة ليست للذات خاصة إنما هي للذات ولا ومن جوز الوجهين راعى الأمرين ثم إذا بنى على الفتح جوازاً أو وجوباً فلا ينون كما هو ظاهر وإن بنى على الكسر فليلينون وعليه الأكثرون كما لا ينون في النداء نحو يا سلمات وبه ورد اليتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لأن التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كما ثبت في لا مسلمين لك فان أضيف لفظاً أو تقدير أعرب بالكسر وفاقاً نحو لا مسلمين يذكرك أو لا مسلمين لك ويمنع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو بلا زاد وسمع جئت بلا شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لا هي الراجعة للخبر عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند الانخس والممازني والمبرد والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إن وقيل إنها لم تعمل فيه شيئاً بل لامع المنكرة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدأ وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه واستدل لجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب لأنها صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسائل الأولى يجب تنكير خبر لا لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفاً أو مجروراً لضعفها فلا يجوز الهمل بينها وبين اسمها لا يخبر ولا بأخني الثانية حذف خبر هذا الباب إن علم غالب في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطى فلم يلغظوا به أصلاً نحو لا ضير فلا فوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وإنما كثر أو وجب لأن لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والاجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتبون فيها بلا ونعم ويحذفون الجملة بعدها رأساً أو كثيراً يحذفها الحجازيون مع الانحلال لا الله لا حول ولا قوة إلا بالله وإن لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فصلا عن أن يجب نحو لا أحد أعير من الله قال ابن مالك ومن

نسب الى فهم التزام الحذف مطلقا قد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب يجمعون على ترك التكلم بالافائدة فيه يشير الى الزخشي والجزولي ور بما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا عليك أي لا بأس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقعت الابدال جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو العفار وذا العفار ولا اله الا الله والاله فالتنصب على الاستثناء ومنعه الجري قال لانه لم يتم الكلام فكانت قلت الله له ورد بأنه تم بالاظهار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لامع اسمها لانهما في محل رفع بالابتداء الرابعة لتر تركيب السكرة مع الزائدة تشبيها بالالفية كقوله لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها وهذا من التشبيه المحو ظفيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بالالفية في زيادة أن بعدها الخامسة الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المجرى في البناء لعدم الاعتماد بالفعل من حيث انه لو أسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقوله تشبيها للمضاف لانه كقوله لا راني ولا كفران بالله آية وذهب البغداديون الى جواز بناءه ان كان عاملا في طرف أو مجرور ونحو ولا جدال في الحج بخلاف المعول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قاتل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

(ص) وتفيد مع الهمزة تويضا وكذا استعمالها محلا للشاويين فلا تغير وتغيا فلا تلي ولا خبر ولا مقدر ولا إتباع الاعلى اللفظ خلافا للبرد

(ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا انكار ولا تويج خلافا للشاويين اذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتويج قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله ألا اصطبار لسمي أم لها جلد والثاني أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتويج كقوله ألا طمان الأفرسان عادية وقوله ألا ارموا لمن ولت شيبته وحكم لافي هذين المعنيين حكما ولم تدخل عليها الهمزة من جواز النعاش وإعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى القنى فذهب سيويه والتحليل والجري أنها لا تعمل الا عمل ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لافي اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها الاعلى اللفظ خاصة ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو الأعلام الى الماء بارد الا بالى الاغلام الى الاغلامين الاماء ولبناء وعسلا باردا حلو وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلي وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن القنى واقع على اسم الاعلى الاول وعلى الخبر على الثاني ومن شواهد ما قوله

ألا عمرولى يستطيع رجوء فيرأب مأثانا يد النفلان

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

(ص) مسألة يجب اختيار خلافا للمبرد تكرار لا اذ لم تعمل ولم يكن دخولها معنى فعل وفي المفرد عن خبر منق بها ونعت وحال وماض لفظا ومعنى وقد يفنى حرف نفي وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حيث ناسما كغير مضاف

(ش) اذ لم تعمل لا اذ لم يعمل أو لم يكون مدخولها معرفة فذهب سيويه والجمهور لزوم تكرارها ليكون عوضا عما فاتها من مصاحبة ذى العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال

بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفعل والمعرفة أن لا تكرر قوله
بكت أسعوا واسترجعت ثم آذنت * ركاثها أن لا الينا رجوعها

وقوله * لأنث شائنة من شائشاني * وذلك عند الجمهور ضرورة نعم ان كان مدخولها في معنى الفعل
لم يكرر فعلها لأن قولك أن تفعل لأنه ضمن معنى لا ينبغي وكذا الابل السوء لأنه في معنى لا يسوءك الله لأنها لا تكرر
مع الفعل المضارع كما سيأتي ويلزم تكرارها أيضا اختيارا إذا وليها مفرد مني ما خبرا أو نعتا أو حالا نحو زيد
لا قائم ولا قاعد وممرت برجل لا قائم ولا قاعد وتطربت اليه لا قائما ولا قاعدا ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله
* حياتك لا تنفع وموتك طاجع * وقوله

فهرت العدى لاستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخلدائع والمكر

ويتكرر أيضا في الماضي لعطا ومعنى نحو زيد لا قام ولا قعد فلم يبق شيء إلا تكرر فيه سوى المضارع نحو زيد
لا يقوم وقد يغنى عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل كقوله * فلا هو أبداها ولم يتصمجم *
وتزاد لابين الجار والمجرور فيخطاها الجار كقولهم حنت بلا زاد

﴿ص﴾ الرابع الأفعال الدالة على ظن كجاء بجو لا لغبة وقصد ورد وسوق وكنم وحفظ واقامة وبجمل وعد
لالحساب وأنكره أكثر البصرية وزعم لا لكفالة ورئاسة وسمن وهزال وحل لا لتصير وإيجاد وإيجاب
وترتيب ومقاربة وهب جامدا ولا تختص بالضمير خلافا للحريري وأنكره البصرية أو يقين كعلم لا لعلمة
وعرفان ووجد لا لاصابة وغنى وحزن وحقد والقي كهي وأنكرها البصرية يندري لا لخلل وأنكرها المقاربة
وقلم كأعلم جامدا وقال أبو حيان تتصرف أوهما كظن لا لهمة وأنكر العبدري كونها للعلم وزعمها الغراء
للكذب وحسب لا لون وخال يخال لا لحب وطلع ورأى لا لأبصار وضرب رثة قال الفارسي وابن مالك
ولا رأى وما مر قلبي أو تحويل كسير وأصار وجعل روهب جامدا ورد وكذا ترك واتخذ في الأصح وألحق
العرب بأرى العلمية الخالية والانخس بعلم سمع معلقة بعين وخبرها فعل صوت وقوم بصير ضرب مع مثل وابن
أبي الريع مطلقا وهشام عرف وأبصر وابن درستويه أصاب وصادف وغادر وابن أفلح أكان ونهطاب كل
متعدى واحد ضمن نحو يلاو بعض خلق والسكاكي نوهم وتيقن وشعر وتبين واعتقدونمني وودوهب
كل حسب

﴿ش﴾ الرابع من الناسخ الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتصحبها مفعولين وهي أربعة أنواع الأول ما دل
على ظن في الخبر وهو خمسة أفعال أحدها حبها والمضارع محجوز قال * قد كنت أحجو أبا عمرو وأخاقت * أي أظن
فان كانت بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو رد أو ساق أو كم أو حفظ تعدت إلى واحد فقط أو بمعنى أقام أو بجل
فلازمة تأتيها عداثتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الريع وابن مالك كقوله

* فلا تعدد المولى شريك في النفي * وقوله * لأعد الاقار عداواكن * أي لا تظن ولا أظن وأنكرها
أكثرهم فان كانت بمعنى حسب من الحساب أي العد الذي يراد به إحصاء المعدود تعدت إلى واحد ونخرج عليه
* تعدون عقر النيب أفضل محكم * على أن أفضل بدل ثالثا زعم بمعنى اعتقد كقوله * زعمتني شيئا ولست بشيخ *
وقوله * فان تزعمني كنت أحمل فيكم * ومصدره الزعم والزعم وذكر صاحب العين أن الحسن أن توقع
على أن وأن ولم يرد في القرآن الا كذلك قال السيرافي الزعم قول يقترب به اعتقاد صريح أو لم يصح وقال ابن دريد
أكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما
وقد يكون تعليدا ويكون أيضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد

والمصدر الزعامة كقوله * على الله أرزاق العباد كما زعم * أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى يمن أو هزل فلازمة يقال زعمت الشيء بمعنى سمعت وبمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو * وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن آتاءاً أي اعتقدوهم فإن كانت بمعنى صير فستأتي في أفعال التصيير وبمعنى أوجد نحو * وجعل الظلمات والنور * أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقي نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعدت إلى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مررت في باب كاد خامسها بآئته الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

قلت أجزى أبا خالد * ولا فبني أباها لكا

أي ظنني وقوله

* هبأمة هلكت ضياعا * يزيد أبوها وأبو يزيد

وهي جامدة ولم يستعمل منها سوى الأمر لا ماض ولا مضارع ولا وصف والأمر باللام ويتصل به الضمير الموثق والثني والجمع وزعم الحريري (٧) النوع الثاني مادل على يقين وهو خمسة أيضاً أحدها علم نحو * فإن علمقوهن مؤمنات * فإن كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئاً أو بمعنى علم عامة فهو أعلم أي مشقوق الشعة العليا فلازمة ثانياً وجد نحو * وإن وجدنا أكثرهم لغافلين * ومصدرها وجدان عن الأخفش ووجود عن السيرافي فإن كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فلازمة ومصدر الأولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موحدة ثالثها ألفي بمعنى وجد أثبتتها الكوفية وابن مالك كقوله

* قد جربوه فالغوه المغيث اذا * وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنسوب ثانياً حال واللام فيه في البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدها ابن مالك كقوله * دريت الوفي المهدى أعرو فاعقبط * قالوا أكثر ما تستعمل معداة بالياء كقوله دريت به فإن دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالياء كقوله تعالى * ولا أدراكم به * وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيا تعدى لاثنتين ولعل البيت من باب التضمن ضمن دريت معنى علمت والتضمن لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر ولا يثبت ذلك بيت نادر محقق للتضمن فإن كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه خامسها تعلم بمعنى أعلم كقوله * تعلم شعاع النفس قهر عدوها * قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه الأعم وليس بصحيح لأن يعقوب حكى تعلمت فلا ما خارجاً بمعنى علمت أما تعلم لا بمعنى أعلم من تعلم يتعلم فتصرف بلا نزاع ويتعدى لواحد النوع الثالث ما يستعمل في الأمرين الظن واليقين وهو أربع أفعال أحدها ظن فن استعمالها بمعنى الظن * إن تظن الاطبا وماتن بمسئمة بين * ومعنى اليقين * الذين يظنون أنهم ملاقور بهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري أن استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب وأبقى الآية ونحوها على باب الظن لأن المؤمنين حتى المصدقين مازالوا وجلين خائفين العاف على أنفسهم وزعم الفراء أن الظن يكون شكاً ويقيناً وكذا أيضاً وأكثر البصريين ينكرون الثالث * فإن كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا * وما هو على الغيب بظنين ثانياً حسب فن الظن * وبحسبون أنهم على شيء ومن اليقين * حسبت التقى * والجود خير تجارة * والمصدر حسبان فإن كانت اللون من حسب الرجل إذا جملونه وايضاً أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها خال بخال فن الظن قوله

* أخالت لم تغض الطرف ذاهوى * ومن اليقين قوله

دعاني العذاري عمن وختني * لي اسم فلا أدعي به وهو أول

والمصدر خيلاً أو خالاً وخيلة ومخالة وخیلان ومخيلة وخیلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا ينفك فان كانت بمعنى تكبر أو ظلع من خال الغرس ظلع والمضارع منهما أيضاً يخال فلازمة رابها رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيداً . أي يظنونهم ونراه قريباً أي نعلمه . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرثة تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرها إلى أن التي بمعنى اعتقد تعدى إلى اثنين وبذلك قوله رأى الناس الأمن رأى مثل رأيه * خوارج ترا كين قصد الخارج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة حيث قيل أفعال الغلوب النوع الرابع ما دل على تحويل وهي ثمانية أفعال صبر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوان كان بالتضعيف والممز قال * فصبروا . مثلاً كعصف مأكول * وجعل بمعنى صير نحو . فجعلناه هباء . وذهب حكى ابن الأعرابي وذهبني الله فداءك أي صبرني ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضي فقط ورد نحو . لم يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً . وترك كقولهم وريته حتى إذا ما تركته * أخالقوم واستغنى عن المسح شارب

وتخذ واتخذ كقولهم . اتخذت عليه أجراً . وفي قراءة لا اتخذت . واتخذ الله إبراهيم خليله . وأنكر بعضهم تعدى ترك وتخذ واتخذ إلى اثنين وقال انما يتعدى إلى واحد والمنصوب الثاني حال قال ابن مالك وألحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جاز قياساً لا أعلمه مسموعاً وقال أبو حيان لا أعلم أحد من النحاة يقال له ابن أفلح لكن في شيوخنا لا أعلم رجلاً سمعه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب سيويه عن أبي عمر بن الخطاب قال وما قاله ابن مالك من أنه جاز قياساً ممنوع فان مذهب سيويه أن النقل بالمهمز قياس في اللزوم سماع في التعدى وكان بمعنى صار فيجوز مجرى التعدى فلا يكون النقل فيه بالمهمز قياساً وألحق العرب برأى العامية الحامية فأدخلوها على المبتدأ والخبر ونصبوها بها مفعولين أجراً لها مجزاهما من حيث أن كلامهما ادراكاً بالباطن كقولهم

أراهم رفقتي حتى إذا * نولي الليل وانحدرل انحرالا

وفي التزيل . إني أراهم أعصر خيراً . فاعمل مضارع رأى الحامية في ضمير متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها وألحق الأحفش بعلم سمع المعلقة بعين الخبر بعدها فعل دال على صوت نحو سمعت زيداً يتكلم بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعت كلاماً وسمعت خطبة ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الريع وابن مالك وأحبوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتت لها بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مضمون أتت بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذلك وان كان عيناً فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف . مضاف أي سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم وهذه الحالة . بينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى واحد وانها لو تعدت لاثنتين لكانت إيماناً باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني انها لا يجوز إلغاؤها وباب ظن يجوز فيه الإلغاء وألحق قوم بصير ضرب على المثل نحو . وضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً . أن يضرب مثلاً مبعوضة . واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية . فقالوا هي في الآيات ونحوها متعدية إلى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . ضرب مثل

فاسمعو له . فبنيت للفعول واكتفت بالمرفوع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر إلا أنه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه أي ما يذكر وذهب ابن أبي الربيع إلى أن ضرب بمعنى صير متعدلاً لثنتين مطلقاً مع المثل وغيره فهو ضربت الفضة خلاً ومال إليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله . وخلق الإنسان ضعيفاً والجمهور أنكر وأدرك وجعلوا المنسوب الثاني في الجميع حالاً وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردي أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فأجاز حفرن وسط الدار بئر أو لا يكون بئرًا تميزاً لأنه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار سجداً وقطعت الثوب فبصا والجلد نعلاً وصنعت الثوب خاسياً لأن المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدي إلى اثنين توهت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتميت ودريت وهب بمعنى حسب نقله عنه في الارتشاف ثم قال ويحتاج في جعل ههنا من هذا الباب إلى محبة نقل عن العرب

﴿ص﴾ مسألة مدخولها كمكان أو ذو استفهام وأنكر السهيلي دخولها على جزئي ابتداء وتنصبها مفعولين وقيل الثاني شبه حال

﴿ش﴾ ما دخلت عليه كان دخالت عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ المشقل على استفهام نحو أيهم أفضل وغلّام من عندك فإنه لا تدخل عليه كان لأن الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل وغلّام من ظننت عندك وإذا دخلت على المبتدأ والخبر نصبتهما مفعولين وكان الأصل أن لا تؤثر فيهما لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوا بأعطيت فصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور وزعم القراء أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيداً ضاحكاً واستدل بوقوع الجملة والظروف والمجرور أن موضع المنسوب الثاني هنا كاتقع موقع الحال ولا يقع شئ من ذلك موقع المفعول به فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لأنه ليس بحال حقيقي بل مشبه بها والمشبه بالشئ لا يجري مجراه في جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يسم أيضاً بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث أنه ليس بمفعول حقيقي بل مشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمر أو اسماً جامداً كالمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالاً ولا يقدح بوقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد عمر ومنطلق ومررت بزيد وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً قال بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء قال والذي حل التصوين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الأفعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيداً عمراً ولا يجوز أن تقول زيداً عمراً والاعلى جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمره قال أبو حيان والصحيح قول التصوين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال

﴿ص﴾ وتسد عنهما أن ومعمولاً هاتفتيهما كمجردين وثانيهما كمجرران

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاً هاتفتيهما أن زيداً قائم اعلم أن الله على كل شئ قدير وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول والجريان والخبر عنه بالذكر في العلة

ثم لا حذف فيه عند سيويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير أظن زيدا قائم ثابت أو مستقر وكذا يدعيهما أن وصلتهما نحو . أحسب الناس أن يتركوا . لتضمن مسند ومسند إليه مصرح بهما في الصلة الثانية حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الأفعال فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد يجب الأصل في نحو ظننت زيدا صديقك وقد يجب خلافه في نحو ما ظننت زيدا لا بخيلا وأسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب الابتداء الثالثة المفعول الثاني ههنا من الأقسام والأحوال والخبر كان وذلك معروف مما هناك

﴿ ص ﴾ ويجوز حذفهما بدليل دونه وفاقا ويجوز له في الأصل لا هادونه وفاقا للأخفش والجري وجوزة الأكثر مطلقا والأعلم في الظن لا العلم وادريس سما عا في ظن وخال وحسب فان وقع محلهما ظرف أو ضمير أو إشارة لم يقتصر ان كان أحدهما ولا دليل لان لم يكن

﴿ ش ﴾ الحذف لدليل يسمى اختصارا ولغير دليل يسمى اقتصارا فحذف المفعولين هنا لدليل جائر وفاقا لقوله

بأي كتاب أم بأية سنة * ترى حبه عارا على وتحسب

أي وتحسب حبه عارا على وأما حذفهما لغير دليل كإقتصارك على أظن أو أعلم من أظن أو أعلم ريدا منطلقا دون قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الأخفش والجري ونسبه ابن مالك لسيويه وللحقين كابن طاهر وابن خروف والشاويين لعدم العائدة إذ لا يحلو الانسان من ظن ما ولا علم ما فأشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عمشور لوروده قال تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى . أي يعلم وقال . وظننتم ظن السوء . وحكى سيويه من يسمع يخل أي يقع منه حيلة وما ذكر من عدم العائدة ممنوع لحصولها بالاسناد إلى الماعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه العلم واستدل بحصول العائدة في الأول دون الثاني والانسان قد يخاطب من الظن فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخاطب من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا ورد بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه أبو الملاء ادريس فلا يتعدى الحذف في ظننت وخطت وحسبت لوروده فيها وأما حذف أحد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بلا خلاف لان أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما وأما اختصارا فيجوز نقله عن الجمهور ومنه . طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عمشور وأبو اسحق ابن ملكون كالاقتصار وقياسا على باب كان و فرق الجمهور بأن مرفوع كان كالماعل وخبرها كالحديث لها فصار عوضا عنه فذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال

ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم

أي واقعا أو حقا . وعلل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لاقتدار كل منهما إلى صاحبه اذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر و فرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدى منها إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك أو جرو ونحو ظننت لك أو ضمير نحو ظننته أو إشارة نحو ظننت ذلك . امتنع الاقتصار عليه ان كان أحدهما ولم يعلم المحذوف لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع وان لم يكن أحدهما أن أرى بالظرف مكان حصول الظن وتلك العلة وبالضمير ضمير المصدر والاشارة إليه أو كان أحدهما وعلم المحذوف جازا لاقتصار

عليه ويكون الآخر حذف للملم به

﴿ ص ﴾ وخص متصرف القلب بالالغاء آخر أو وسط أو لاكثر بخبر وهو أول آخر وفي الوسط خلف لا مقدما خلافا للكوفية والأخفش وينوي الشأن في موهم ويجوز بضعف بعد معمول فعلي الأصح يجوز ظننت يقوم زيدا ونعم الرجل زيد أو آكل زيدا طعامك وقد يقع ملغى بين معمولان وعطوفين وسوف ولا يجب الباء ما بين العمل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبج ومضاف لياء ضعيف وفوقه ضمير فاشارة وثبوته بجملة بعد الفعل بدلا من لفظة منصوب فلا يقدم خلافا لقوم فعلي الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها تعمل مع متى فإن جعلت خبره رفع وعمل حتما

﴿ ش ﴾ يخص المتصرف بالاعمال القلبية وهو ما عدا هب وتعلم من الأنواع الثلاثة بالالغاء وهو ترك العمل لغیر مانع امطا أو محلا وانما يجوز اذا تأخر العمل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حيث تقدم المعمول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور رآه على سبيل التخيير لا لزوم فلك الالغاء والاعمال وذعب الأخفش الى أنه على سبيل اللزوم واختاره عليه ابن أبي الربيع فان بدأ بتخبر بالشك أعملت على كل حال وان بدأ أنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالغاء المتأخر أول من إعماله وفي المتوسط خلاف قيل إعماله أول لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخير وضعف لذلك فعاد . لا ابتداء بالتقديم ومن شواهد الغاء المتأخر قوله

﴿ هـ ﴾ ما سيدان ابن زعمان وانما ﴿ والتمسك قوله ﴾ وفي الراجز خذات اللوم والعسل ﴿ أما اذا تأخر العمل فلا يجوز الالغاء عند البصريين وحوزة الكوفيين والآخر وأجازه ابن الطراوة الآن الاعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله ﴿ إني رأيت ملاك الشجرة الادب ﴾ وقوله ﴿ وما إخال لذي نيا منك تنويل ﴾ وقوله

﴿ وإخال اني لاحق مستبوع ﴾ بالسكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أول من إلقاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيدا وظننت قام زيد فعند الكوفيين والآخر لا يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان النية بالفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيد يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة أظن آكل زيدا طعامك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المفعولين ولكه تقدمه معمول جاز الالغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملغى بين معمولي إن كقولہ ﴿ ان المحب علمت مصطبر ﴾ وبين عطوف ومعطوف عليه كقوله ﴿ ولكن دعاك انظر أحسب والتمس ﴾ وبين سوف ومصحوبها كقوله

﴿ وما أدري وسوف إخال أدري ﴾ فان وقع بين العمل ومرفوعه نحو قائم أظن زيد ويقول أظن زيد فالالغاء باثر عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين قوله ﴿ شجالك أظن ربع الطاعين ﴾ روى برفع ربع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الالغاء لان الاعمال مترتب على كون البازئين كأنها مبتدأ وخبرها ليسا هنا كذلك الا لأدى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ ويقع توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام العمل وتحدفه مكان كالجعل ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض بضعف توكيده بمصدر مضاف لياء نحو ظننت ظني قائم وضمير أقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلقا ماضيا فإجراه مجرى المصدر الصريح وأما كونه أقل ضعفا منه فلان لجعل عوضا انما هو المصدر لضميره ومثله توكيد اسم اشارة نحو زيد ظننت ذلك منطلق قال أبو حيان واتعقوا على أنه أحسن من المصدر واختلفوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجاء الأول أن الضمير يتوهم

منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني أن اسم الإشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتو كذا جلة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوب بانحور زيد، نطلق ذلك أي ذلك زيد، منطلق ناب ذلك مناب ظننت ونصب نصب المصدر المؤ كذا الجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقان قولك زيد قائم حقا لان شأن المؤ كذا التأخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه فعلى الاول لا يجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتأخير لكونه مؤ كذا واستحقاق شيء واحد تقديم ما وتأخير في حال واحد محال واختلف مجيزو التقديم في اعماله فأكثرهم على المع لانه لو عمل لم يكن على العمل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ذلك زيد قائما وفي التقديم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى ذلك زيد ذاهب قياسا على متى تظن زيد ذاهب قال أبو حيان من أجاز الاعمال في ذلك زيد قائما كان عندها أجاز لان أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضمار الفعل بعدها لذلك ومن ذهب الى إجازة الاعمال ها ومنعه في ذلك زيد قائما ابن عمفر فان جعلت متى خبرا للظن رفع وعمل وجوب نحو متى ذلك زيد قائما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤ كذا ولا بدل من اللفظ بالفعل وانما هو مقدر بحرف مصدرى والفعل

*(ص) * ونخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام أو مضاف له أو تال ما أو ان النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أولو وابن السراج أولو وأبو علي أولعل وأنكر ثعلب تعليق الظن وفيل القسم مقدر فيهما معلق وقيل في أن ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتمية
*(ش) * يختص أيضا بالتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لافي التقدير مانع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم قام لنعلم أي الخزين أحصى . أو مضافا اليه نحو علمت أبو من زيد أو مدخولا له نحو علمت أز يد قائم أم عمرو أو مدخولا لما النافية نحو . وظنوا ما لم من محيص . لقد علمت ما هؤلاء ينطقون . أولان النافية نحو . وتظنون إن لبثتم الا قليلا . أوللام الابتداء نحو . ولقد علموا من اشتراء . ووجه المنع في الجميع لان لها المصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعدا بن مالك من المتعلمات لام القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتي * قال أبو حيان ولم يذ كرها أكثر أصحابنا بل صرح ابن الدهان في الغرة بأنها لا تعلق وعدا بن مالك أيضا لو كقوله
وفد علم الاقوام لو أن حاتما * راد تراء المال كان له وفر

وعدا بن السراج فيها لا النافية وذ كرها النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال أبو حيان ولم يذ كرها أصحابنا بعد أبو علي الفارسي منها لعل نحو . وما يدريك لعله يزكى . وما يدريك لعل الساءة قريب . ووافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وان ما بعده . ينقطع مما قبله ولا يعم فيه . وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه لا يعلق من الأفعال الا ما كان بمعنى العلم وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجع الشاويين وجهه ادريس بأن آلة التعليق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التأ كيد أما التحقيق فلا يكون بعد الظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام فتردد والظن أيضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم . قد ير بعد هذه الأفعال . من جميع المعلومات المذكورة وانه هو المعلق لاهى وقوم الى أنه مقدر في ان ولا وقوم الى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيد اما أبو قائم ثم قيل هذا خاص بالتمية لان الحجازية كالعمل والعمل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيد قائما وقيل عام لانها ليست بفعل

*(ص) * وألحق مع استفهام أبصر وتعكر وسأل قال قوم ونظر وابن مالك ونسى وما قاربها لا غيرها حلافا ليونس ونصب علمت زيد أبو من هو أرشح وأوجه ابن كيسان ويجب على الاصح بعد رأيت بمعنى أخبرني

ولدى استفهام معهما له دونها ثم المعلق ان تعدى لاثني فالجمله سدها والثاني ان ذكر الاول أو بحرف فنصب
 باسقاطه أو لو احدى فهي هوفان ذكر قبل كل وقيل اشتال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه
 ﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو . فستبصر
 ويصبر وزبا بكم المعتون . وتفكر كقولك وتفكر آياه يعنون أم قد راها وسأل نحو . يسألون آياه يوم الدين
 وزاد ابن خروف نظرو واقعه ابن عصفور وابن مالك نحو . أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت . قال ابن الزبير
 ولم يذهب أحد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله . ومن أتم إنانسينا من أتم .
 ونازعه أبو حيان بأن ما في البيت يحقل الموصولية وحذف العائد أي من هم أتم وزاد ابن مالك أيضا ما قارب
 المد كورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو . ما ترى أي برق هنا على ان رأى بصريته ويستبوثنك
 أحق هو . لان استنبأ بمعنى استعلم فهي طلب العلم . لياوكم أيكم أحسن عملا . ونازعه أبو حيان بأن رأى من الاول
 علمية وا بكم من الأخير . ووصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز بونس
 تعلين كل فعل غير ما ذكر ونخرج عليه . ثم لنزاع من كل شيعة أيهم أشد . والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية
 اذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت زيدا أبو من هو جاز نمسه بالاتفاق لان العامل . مسطر عليه ولا
 مانع في العمل واختلفو في رفعه فأجازوه سيويه وان كان المختار عنده المص لا به من حيث المعنى مستفهم عنه
 اذ المعنى علمت أبو من زيد وهو تطير قولك ان أحد الابل يقول ذلك الا ترى ان أحدا انما يقع بعد نفي لكنه لما
 كان ضميره قد نفي عنه الفعل وهو ضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه ومنع ابن كيسان . مباشرة الفعل
 ورد بالسماع قال

فوالله ما أدري غريم لويته . أين تدين قاضاك أم يتضرع

الثالث يجب نصب بعد رأيت بمعنى أخبرني نحو أرايتك زيدا أبو من هو ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في
 علمت زيدا أبو من هو لانها في معنى أخبرني وأخبرني لا تعلق هذا مذهب سيويه ونازعه كثيرون وقالوا
 كثيرا ما تعلق أرايت قال تعالى . قل أرايتكم ان آتاكم عذاب الله أو آتاكم الساعة أغير الله تدعون . أرايت
 ان كذب وتولى ألم يعلم أن الله يرى . في آيات أخر وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا أي أرايتكم عذابكم
 وقال أبو حيان هي من باب التنازع فان أرايت وفعل الشرط تنازعا لاسم بعده فأعمل الثاني وحذف من
 الاول لأنه منصوب أي أرايتكموه أي العذاب ويضمر في أرايت . معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط أرايت
 عليه الرابعة الاسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعدهما ما للماديين الأفعال المذكورة فلا تؤثر فيه ظننت وأحواته
 بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا على الابتداء بقي كذلك وان كان مفعولا به بقي مفعولا به أو مصدرا
 أو ظرفا أو حاليا بقي كذلك مثالها علمت أي الناس صديقك وأيهم ضربت وأي قام فت ومتى قام زيد وكيف
 ضربت زيدا الخامسة الجمله بعد المداق في هذا الباب في موضع المفعولين سادة مسدها فان كان التعليق
 بعد استيفاء المفعول الاول كما في علمت زيدا أبو من هو فهي في . وضع المفعول الثاني وأما في غير هذا الباب
 فان كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجمله في موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وجعل ابن
 مالك منه . فلي نظر أيها أزكى طعاما . أي الى وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه نحو عرفت أيهم
 زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فالجمله بدل منه هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك
 ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو
 واحتج الى هذا التقدير لتكون الجمله هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هي بدل الاشغال ولا حاجة الى

تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى أن الجملة في موضع نصب على الحال وذهب الفارسي الى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبو حيان

﴿ ص ﴾ وخص أيضا رأي بصرية رحلية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين من والا كتر منع نفس مكانه وقد يشار كها عدم وأبنا المتصرف من فقدو وحذر يمنع المقاطن أضمر فاعل لا وفسر بمفعول ويجوز بمضاف اليه خلافا لا خفض وجوز الكسائي إن أبرز

﴿ ش ﴾ تختص الافعال القلبية بجواز إعمالها في ضميرين متصلين تسمى واحدا فاعلا والآخر مفعولا نحو ظننتني خارجا وأنت ظننتك خارجا رز يدظنه خارجا قال تعالى . أنزرا داستغنى . وقال الشاعر ﴿ وخائني لي اسم ﴾ وقال ﴿ وكنت أخالني الأبرع ﴾ قال ﴿ قد كنت أحسبني كاغني واحدا ﴾ وقال ﴿ وحنيت وما حسبتك أن تحيا ﴾ وقال ﴿ وخاله مهابا ﴾ وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الأول نحو ظننت نفسي عالمة خلاف قال ابن كيسان نعم والا كثر ون لا ولا يجوز زما د كرفي سائر الافعال لا بقية ال ضربتني ولا ضربتني ولا زيد ضرب به بالاتفاق وعلاه سيويه بالاستعانة عنه بالنفس نحو . فالرر إني ظلمت نفسي . وقال المبرد لا شك يكون الفاعل مفعولا وقال غيره كذا لا يجتمع ضميرين يرجعان الى شيء واحد أحدهما رفع والآخر نصب ههنا شيء واحد وقال الفراء لا كان الاغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلا على اسمه الا بالفصل نعم ألقى بأفعال هذا الباب في ذلك رأي البصرية والحلمية بكثرة وعلم وفقدو وجديلة كقول الشاعر

﴿ ولقد أراي للرماح دريئة ﴾ وقوله تعالى . إني أراي أعصر خيرا . وحكى الفراء عديمتي وقتدنتي ووجدتني وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة أما قوله ثبت أحرسني وحدي فساد ولم يقل أحرس نفسي فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الأيالك ويمنع الاتحاد مطلقا في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول نحو ظن زيد اقاظما وزيد اضرب يزيد ظن نفسه ضرب نفسه فان أضمر منفصلا جاز نحو ما ظن زيد اقاظما الا هو وما ظن زيد اياها وما ضرب زيد الا هو وما ضرب زيد الاياه ﴿ ص ﴾ مسألة يحكى القول وتصريفه الجان وفي لفظ الملحونة خطب ولا يلحق به معناه علاذلا كوفية وابن عصفور ونصب فرد كهي مفعولا وقيل نعت مصدر ومراد لفظه خلافا لقوم ويحكى غيره . درا . ثم جملة وقد يضاف قول وقائل الى يحكى ويبنى عنه وحذفه كثير ويزاد ويحذف نظر من المعاني لغة وقيل بشرط ان تضمن معناه وبشرط لا استفهام فقط في لغة وفي المشهور اتصاله أو فصله بظرف أو مفعول فان أكثر أو أجنبي وكونه مضارعا للمخاطب قال ابن مالك وحالا وشنع أبو حيان والسهيلي وأن لا يهدي باللام لمفعول وحوزة السيراني في ماض والكوفية في أمر فان فقد بشرط فالحكاية ويجوز به بل يجب في أن تقول زيد يظن فلان لمن بلغت عنه

﴿ ش ﴾ في التول وما تصرف . نه استعمالا لأحد ههنا يحكى به الجان نحو قال . إني سمعته الله . وهو لوزر . نا . آما . قرلوا آمنة . وان تعجب فحجب قيل ثم أنذا كثر آباء الآية والعائلين لا غير أنهم علم آباء . قول ابن . لازكي . قال . ذي بخل والاصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى باجماع فاذا زيد عمرو منطلق فلك أن تقول زيد عمرو ومنطلق أو المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى اجماع فتقول في قول زيد عمرو وقائم بالجرح قال زيد عمرو وقائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صح ابن عصفور المنع قال لا هم اذا جوزوا المعنى في المربة فينبغي أن يلتزموه في الملحونة وادحكيت كلام متكلم في لغة . نحو وان نعت فلك أن يحكى بلفظه فتقول قال فلان انما لفت ولك أن تقول قال فلان انما لفت أو انه انما لفت وهو مطلق وهل يلحق

بالقول في ذلك ما كاديت ودعون وفراب ووصيت وأوحى قولان أحدهما نعم وعليه الكوفيون نحو
ونادوا يا مالك ليقص علينا ربك ، فغارب به أي غلب ، فانتصره بالسكسرة فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين
فرأب الحمد لله رب العالمين ، واختاره ابن عمقور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الأضمار والثاني لا وعليه
لبصريون وقالوا الجمل بعدما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح به في ، نادى به نداء خفيا ، قال رب ، ونادى
نوح ربه فقال رب ، ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أنتني ، واختاره ابن مالك الثاني
أر ينصب المردوه ونوعان أحدهما المؤدى ، معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كملت حديثا وشعرا
وخطبة ونسبه على المفعول به لأنه اسم للجملة والجملة إذا حكيت في موضع المفعول به فكذاها بما عساه وقيل
على " أنت " ما ر محذوف أي قولاً الثاني المراد به اللفظ وهو الذي لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة هذا
ماذا ذهب إليه الزجاجي والزمخشري وابن جرير وابن مالك وجعلوا منه ، يقال له إبراهيم ، أي يقول له الناس
إبراهيم أي يطلعون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن مسعود إلى أنه لا ينصب بل يقول بل يحكى أما المفرد غير
ماذا كرفيس في الحكاية على تقديره تم الجملة كعوله ، إذا دفت فها قلت طعم مداف ، أي طعمه طعم مذاق
وقد زاد ، لفظ قول ولفظ قائل إلى الكلام المحكى كما يضاف سائر المصادر والمصعب كقوله

قول بالمرجال ينهض منها * مسرعين السكول والنسبانا

وقوله * وأجيب قائل كيف أنت بصالح * وقد يغني القول من المحكى به بأن يحذف لظهوره كقوله

نحن الأولى قلتم فاني ملتم * برؤيتنا قبل اهتمام بكم ربنا

أي قلتم ففائلهم وقد يحذف القول دون المحكى به وهو كثير حتى قال ومنه فاما وأما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم ، أي فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينبى المفعولين وذلك في لغة بني سليم مطايعا يقولون
قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلف هل يملونه باقيا على معناه أولا يعملونه
حتى يضمنونه ، معنى الظن على قولين اختارناهما ابن جني وعلى الأول لا علم وابن خروف وصاحب البسيط
واستدلوا بقوله

قالت يركت رجلا فطينا * هذا ورب البيت امرأتنا

اذ ليس المعنى على ظن وفي لغة جمهور العرب شروط بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات وانما له به
وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله

متى تقول الناس الروما * يحمان أم قاسم وقاسما

وقوله * علام تقول الريح ينفعل عاتني * وحكى الكسائي أنفرا للعيان سلاا ن ظن فان فقد شرط
بماذا كرتعيب الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه نعم يستثنى الفدا بالظرف والمفعول مفعولا
أوحالا كقوله

أبعد به د تقربا ، الدار بامره * تحلى بهم أم تقول البعد محترما

وقوله * اجبالا تقول بني لوى * لمرأيتك أم متجاهلينا

ونحو أفي الدار تقول زيدا وأحمد تقول هند اواصله قال أبو حيان وكذا مفعول المفعول نحو أهدا تقول زيدا
ضاربا وقيل لا يضرب العصل مطاير لوبأجنبي نحو أنت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين
ما عدا سيويده لأحش وكذا تين الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير المخاطب وذهب السيباني إلى
جواز إعمال المنسب بشرط المضارع وذهب الكوفيون إلى سواز أعمال الأمر بشرطه أيضا وذكر ابن

مالك لأعمال المضارع شرطاً خامساً وهو أن يكون الحال للاستقبال وأنكره أبو حيان وقال لم يذكره غيره
وشرط السهيلي أن لا يعدي العمل باللام نحو أتقول لزيد عمر ومنطلق لأنه حيث يبعد عن معنى الظن لأن الظن
من فعل القلب وهذا قول سموع وإذا اجتمعت الشروط فالأعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة
للأصل نحو أتقول لزيد منطلق وكذا أعماله. مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب

﴿ص﴾ مسألة تدخل الهزمة على علم ورأى فتصب ثلاثة ولها العاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع
الأكثر التعليق وقوم الالغاء وثالثها ان لم يبين للفعول

﴿ش﴾ تدخل الهزمة المسماة بهزمة الفعل وهزمة التعدي على علم ورأى المتعديين للمعولين فتعديهما إلى
ثلاثة فاعيل أو لها الذي كان فاعلاً وكذا أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المعول به نحو أعلمت زيدا عمر أقادما
وأريت زيدا عمر كرمياً والثاني والثالث من هذه المعاني ما كان لها في باب علم ورأى من جواز الالغاء
والتعليق وغيرهما ومنع قوم الالغاء والتعليق ما سواه ثبت للعاعل أم للفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع
لأن مبنى الكلام عليهما ولا يجزئ بعد ماضى الكلام على الابتداء ومنعهما آخرون أن ثبت للعاعل وعليه
الجزولي لما فيه من أعمالها في المفعول الأول والغائب بالنسبة إلى الآخرين وذلك تناقض لأنه حكم بقوة وضعفها
بمخلاف ما دأب به في التعليق دون الالغاء وعليه الآخرون ومنع قوم الغاء أعلم دون
أرى وعليه الشاويين لأن أعلم مؤثر فلا يلغى كالاتاخي الأفعال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالغاء كما
وافقه في المعنى ورد بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالغاء وقد ورد السماع بالعائهما
حكى البركة أعلم الله مع الأكبر وقال الشاعر * وأنت أراي الله أمتع عاصم * واستدل ابن مالك
للتعليق بقوله تعالى. ينبشكم إذا مزقتم كل ممزق. الآية وقول الشاعر

حذرا فقد نبش انك الذي * سنجزي بما تسعى وتسعد أو تشقى

﴿ص﴾ وحذفها وأحدها لدليل جائز وأما دونه فمع سيويه ابن الباذش وابن طاهر حذف الأول
والاقتصار عليه وحوز لا أكثر حذف لأول دونهما أو هادونه والشاويين حذفه دونهما والجري عكسه
﴿ش﴾ يجوز حذف هذه المعاني الثلاثة وبعضها للدليل كقولك لمن قال أعلمت زيدا بكر أقادما أعلمت
وأما الاقتصار وهو الحذف لغير دائل ففيه مذاهب أحدها وعليه أكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه
ابن مالك وخطاب يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الأول كقولك
أعلمت كبشك سمينا بحذف العلم أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث أن لم يخل الكلام من فائدة
بذكر العلم به في الصورة الأولى والعلم في الثانية الثاني وعليه سيويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف
وابن عصفور لا يجوز حذف الأول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لأن الأول كالعاعل
ولا يحذف والآخران كهما في باب ظن وقدم منع مؤلاً حذفهما فيه اقتصاراً الثالث وعليه الشاويين يجوز حذف
الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو أعلمت كبشك سمينا ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول ولا حذف
الثلاثة ولا حذف الأول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجري واختاره ابن
القواس يجوز حذف الآخرين فقط لأنهما في حكم مفعولي ظن دون الأول لأنه في حكم العاعل

﴿ص﴾ والحق سيويه بأعلم نبأ واللخمى نبأ وعرف وأشعر وأدرى والعراء خبر وأخبر والكوفية والمتأخرون
حاشا ولا خفش: ابن السراج ظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجدوا ابن مالك وقوم أرى الحلية والحريري
علم والجرجاني استعطى وبعضهم أكرسى

(ش) الجمع على تعديته الى ثلاثة اعلم وأرى وزاد سيويه نبأ كقوله

ونبت قيساً ولم أبله * كما زعموا حبراً هــل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمي نبأ وعرف وأشعر وأدري وزاد العراء في معانيه حبراً بالتشديد كقوله

* ونخبت سوداء القلوب مريضة * وقوله * وما عليك اذا أخبرتني دنها * وزاد الكوفيون حدث

وتبعهم المتأخرون كالزنجشري وابن مالك وقال أبو حيان وأكثراً صاحباً كقوله * فن حدثنوه له علياً العلاء *

وزاد الحريري في شرح الملحمة علم المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد في لسان العرب متعددة الى ثلاثة

وزاد ابن مالك أرى الحلمية كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراهم كثيراً وزاد الأزهري

وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوحى قيساً على اعلم وأرى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطى وزاد

بعضهم أ كسى فبلغت أفعال الباب خمسة عشر والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف

حرف الجر أو الحال

(ص) وما بني للفعول فكظن

(ش) ما بني للفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فاجاز في ظن جاز فيه قال ابن مالك الا لاقتصار على

المرفوع فانه غير جائز في ظن لعدم الفائدة جازرها لحصول العائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فأغنى

عن التصريح باستنباته

(ص) العاعل ونائبه العاعل المفعول له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به

(ش) لما كان الكلام ينقسم من مبتدأ وخبر وينشأ عنه نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب عن

العاعل انحصرت العمد في ذلك وتم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالعاعل

ما أسند اليه عامل مفعول على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه

كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأمثلة واسم الفاعل والظرف والمجرور والمفعول يخرج نحو وأسرنا

الجبوي الذين ظلموا وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كما نزيد

(ص) وزعم هشام رافع الاسناد وقوم شبهه للبنداء وحذف في العاءلية وقوم إحدائه الفاعل والكسائي

كونه داخل في الوصف ونصب المفعول بوجه والجمهور يجب تأخيرهم وذكره يحذف مع عامله أو فاعله

المصدر أو فعل الاثنين أو الجماعة المؤكدة ويدور في نحو ثم بداهم مناوقد يجرب من أو الباء أو المذعر يعلب في كفي

قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

(ش) وفيه مسائل الأولى في رافع العاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور وأنه العاعل المسند اليه من فعل أو ما

ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثاني أن رافع لا سند أي النسبة فيكون العامل معنوباً عليه هشام

وردبانه لا يعدل الى جمل العامل معنوي الا عند تعذر اللغطي الصالح وهو هامو حود الثالث شبهه بالمبتدأ من

حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر وردبانه النسبة معنوي والمعاني لم يستقر لها عمل في الاسماء

الرابع كونه فاعلاً في المعنى وعليه خلف كانه له أبو حيان ورد بقولهم ما نزيد وما قام عمر والخامس ذهب قوم

من الكوفيين الى أنه يرتفع بإحدائه المفعول كدافله ابن عمرو ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى العاءلية

الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير العاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام

مستدلين بنحو قوله * ما الجمال مشياً وثيلاً * أي وثيلاً مشياً وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار

الخبر الناصب وثيلاً أي ظهر أو ثبت وثمرة الخلاف تظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه

البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وقر قواينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالمصلة في عدم تأثيره بفاعل متلوه وكالمضاف إليه فإنه يعتقد البيان وكهجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيرها وانها برميان للثلاثة وهو معتقد العائد لا معتقد البيان وبأن من الفاعل ما يستتر ولو حذف لا يلبس الحذف الا ستر بخلاف الخبر وذهب الكسائي الى حوا حذف الفاعل بالدليل كالمبتدأ وانها برميان من الهملي وابن مضاء ويستثنى على الاول صور يجوز فيها الحذف أحدها مع رافعه تبعاله كقولك زيداً لمن قال من أكرم والنقدراً كرم زيداً حذف الفاعل مع الفعل ثانياً فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: أ، إطعام في يوم ذي، سغبة يتيماء، ثالثاً فاعل فعل المونث أو الجماعة المؤكدة بالوزن نحو: تلبون فاماترين فإن خبر المخاطبة والجمع - حذف لانهاء الساكنين بان قلت قد ورد ما ظهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله تعالى: ثم بدلهم من بعد ما رآوا الآيات . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر يرجع الى مادل عليه الفعل وهو البدء في الآية لدلالة بداو الشارب في الحديث لدلالة يشرب ويقاس بذلك ما أشبهه الاربعة قد يجز الفاعل من الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر أي ذكر أو الباء الزائدة نحو وكفى بالله والمحل في الصورتين رفع فيجوز الاتباع بالرفع والجزم مراعاة للمحل واللفظ وغلبت زيادة الباء فاعل كفى نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله نصبراً

ص * ويجوز عمله ان كان ظاهراً من علامة تنية وجمع الا في لغة أكلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم وفيه الثاني بدل

ش * اذا أريد الفعل الى الفاعل الطاهر فالشهور وتجريده من علامة التنية والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام الهندات ومن العرب من يلحقه الالف والواو والنون على أنها حرف وأل كماء التأنيت لاضمار وهذه اللغة تسميها النعويون لغة أكلوني البراغيث ومنها قوله * وقد أساءه مبعود حليم * وقوله

* يلووني في شراء الضمير أهلى فكلهم ألوم

وقوله * تيج الريح محاسنا * المنها غر السحاب

وقوله * يجوز ان يعصرن السليط أقاربها * ومن النعويين من جعلها ضمائر ثم احتفظوا بقيه ما يبعدها بدل ما قد قيل مبتدأ والجملة السابقة خبر واضح الاول لفعل الأئمة انها لغة وعزيت لطى وازد شعوة وكان ابن مالك يسميها لغة تعاقبون فيكم لاثثة وهو مردود كايته في أصول النعوي وغيره

ص * ويحذف بقرينة كآب نقي أو استفهام ولا يقاس ليك زيد ضارع قيل يجوز ان آمن وجوز قوم زيد عمر أي ليضرب لدليل

ش * الجواز حذف عامل الفاعل لغريته كان يجاب به نفي أو استفهام كزيد في جواب ما قام أحد أو من قام وما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى . يسج له فيها بالعدو والآصال رجال . على قراءة بناء يسج للفعول اذ لتدوير يسجد رجال لدلالة يسج عليه ومثله قول الشاعر * ليبيك زيد ضارع لخصومة * أي يبيك ضارع واختلف في القياس على ذلك فتنع الجمهور وجوزه الجرمي وابن حنن وابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنائب عنه ولو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى لفظ رجال لم يجز لصلاحه اسناد يوعظ انهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزداه يجوز لعدم اللبس وأجاز بعض النعويين زيد عمر أي ليضرب زيد عمر اذا كان ثم دليل على اضممار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك سيويه وان لم يلبس لان اضممار فعل الغائب هو على طريق التبليغ وضممار يستدعي اضممار فعل آخر لان المعنى قل له ليضرب فكثير الاضممار

﴿ ص ﴾ مسألة الأصل أن يلي فعله وقد يحصل بمفعول لا ابن البس خلافاً لابن الحاج في مقدر الاعراب أو كان ضميراً غير محصور ويجب أن كان المفعول ضميراً أو يؤخر ما حصر منها بانما وكذا الاخلافاً للكسائي مطلقاً والغراء وابن التبري في حصر الفاعل وحكم المتعل بضمير من

﴿ ش ﴾ الأصل أن يلي الفاعل الفعل لأنه منزل منه منزلة لجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمر زيد ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس كان يفتى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى إذا دلل حيث دل على تعيين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي والمناخرون ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرب بأن سيويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الاغراض الواهية وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمر وفان اللفظ بهما واحد ولم يمع ذلك تصغيرهما وتصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء اجال ما يتخاطبون به لما لم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك حواض ضرب موسى عيسى لا فائدة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاتحوا كل الكثرى موسى وأضنت سعدى الجنى وضربت موسى سعدى وضرب موسى الهاق عيسى ويجب البقاء على الأصل أي ما إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور ونحو ضربت زيدا أو كرمك لان الفصل يؤدي الى اتصال لضمير مع إمكان اتصاله ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً للماد كرنحو ضرب بني زيد ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بانما جاعاً خرف الالباس وكذا بالاعلى الاصح إحراء لها مجرى انما نحو انما ضرب عمر زيد أي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروباً آخر وانما ضرب زيد عمر أي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمر وضارباً آخر وكذا انما ضرب زيد انا وانما ضربت زيدا أو اياك وما ضرب عمر الا زيد وما ضرب زيد الا عمر وما ضرب زيد انا وما ضربت الا زيداً أو اياك وأجاز الكسائي تقديم المحصور بالافعال كالأو مفعولاً لمن اللبس في بخلاف انما ومنه قوله * فازاد لا ضعف ما بي كلامها * وقوله

* ولما أبي لا جاحاً واده * وقوله * فلم يدرا الله ما هيبت لنا * وقوله * ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم * وأجاز الغراء وابن التبري تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنع تقديمه ان حصر هو لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو الية بخلاف ما إذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه فقد مر في بحث الضمير فأغنى عن اعادته هنا

﴿ ص ﴾ مسألة يحذف لغرض كالم وجهل وضعف ورفعة وخوف وإبهام ووزن وسجع وإيجاز فينبوب عنه المفعول به فيأله ويقام الثاني من باب أعطى اداللبس ومنع قوم وثالثان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح يظن واعلم خلافاً لقوم أن أمن أولم يكن جملة ولا ظرفاً فيل ولا نكرة والاول أدنى لثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فهما

﴿ ش ﴾ قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو كتب عليكم القتال العلم بأن فاعل ذلك الله أو الجهل به كسرق المتاع وتنظيم فيصان اسمه عن أن يقترب باسم المفعول كقوله من بلى منكم بهذه القاذورات أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك أودى فلان إذا عظم وحقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو فان أحصرتم واذاحيتهم إذا قيل لكم تفسحوا أو أقامه وزن الشعر كقوله

واذا شربت فأنى مستهلك * مالى وعرضى واقرلم يكلم

واصلاح السجع نحو من طابت سريرته حدث سيرته أو قصد الإيجاز نحو . ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه فينوب عنه المفعول به فيأله من رفع وعمدية ووجوب تأخير واستناع حذف وينزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدى لاكثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثانى عن الفاعل دون الاول أقوال أحدها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيداً والاحسن إقامة الاول والمنع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطى زيداً عمراً اذا لا يدري لو أقيم الثانى هل هو آخذ أو مأخوذ والثانى المنع مطلقاً والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان وعزاه أبو ذر الحنسى للفارسي والرابع انه قبيح حيثئذ أى اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كما فى الحسن سواء وعزى للكوفيين وان كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضاً أقوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع ان الاحسن إقامة الاول نحو ظنت طالعة الشمس وأعلم زيداً كبشك سميناً والمنع ان اللبس نحو ظن صديقك زيداً أو أعلم بشراً زيداً قائماً أو كان جملة أو ظرفاً نحو ظن فى الدار زيداً وظن زيداً أبوه قائماً وأعلم زيداً غلامك فى الدار وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثانى المنع مطلقاً وتعين الاول لانه مبتدأ فى الاصل وهو أشبه بالفاعل فكان بالسياسة عنه أولى وهذا ما احتاره الجزولى والخضر اوى والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط أن لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قائماً زيداً قال أبو حيان فان عدم المفعول الاول ونصب الجملة يقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم أبهم أخوك وصرح به السيرافى والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختار ففيه قولان أحدهما كما قال أبو حيان تعين الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور واستناع إقامة الثانى نحو اختيار زيد الرجال وبه ورد السماع قال * ومنا الذى اختيار الرجال سماحة وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثانى نحو اختيار الرجال زيداً وأشار أبو حيان الى أن الخلاف مبنى على الخلاف فى إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثانى هنا على تقدير حرف الجر وأما الثالث من باب أعلم فلا يجوز إقامته وقال الخضر اوى وابن أبي الربيع بالاتفاق لكن قال أبو حيان ذكر صاحب المخرج حوازه وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس نحو أعلم زيداً كبشك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام فى الجامع * فان قد قال الكوفية والاحفش أولاً قيل وتأخر مصدر متصرف لا لتوكيد ولو مضمر ادل عليه غير العامل قيل أو هو لا صفته خلافاً للكوفية أو ظرف مختص متصرف وفى غيره ومقدر وصفته خلف أو مجرور بزائد وكذا غيره وقال هشام النائب ضمير مبهم والفراء الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندى ضمير المصدر فعلى الاصح لا يقدم والجمهور لا يقيم مفعول له وتميز ويخبر فى مصدر وغيره وقدمه ابن عصفور وابن معلى المجرور وأبو حيان المكان وهو المختار وينصب غير النائب بتعديته وقيل بالأصل * ش * اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين أحدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثانى نعم وعليه الكوفيون والاحفش وابن مالك لوروده قرأ أبو جعفر . ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون . وقرأ عاصم . ننبى المؤمنين . أى النجاة وقال الشاعر * لست بذلك الجر والكلابا * وقال * لم يمن بالعلياء الاسيدا * قال أبو حيان وتقل الدهان أن الاحفش شرط فى حوازه ذلك تأخر المفعول به فى اللفظ فان تقدم على المصدر والظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به قال ابن قاسم فالمذاهب على هذا ثلاثة فان حوزناه أولاً ولكن قد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف سبحانه الله ومعاذ الله لا لزام العرب فيه النص وأن لا يكون التأكيد بخلافه فى قام زيد قياماً

لعدم الفائدة إذا المفهوم منه حيث لا غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز المفوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد قال النائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور فان كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أي جالس وضرب لم يجز قال أبو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حيث سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الظرف أن يكون مختصاً بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتاً وجلست مكاناً سير وقت وجلست مكان لعدم الفائدة ويجوز سير وقت صعب وجلست مكان بعيد وأن يكون متصرفاً بخلاف ما ألزم الظرفية كسحر وتم وعندلان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والآخرش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلست عندك ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المتنوي وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فان جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو أحد في قولك ما ضرب من أحد فان جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير يزيد كما لو كان الجار زائداً والثاني وعليه هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مني على الخلاف في قولهم مرز يدبعمرو فذهب البصريون أن المجرور في موضع نصب فاذا بني للفعول كان في موضع رفع وذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فاذا ادعى أنه اذاني للفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والزهدي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير لانه لو كان المجرور وهو النائب لقل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان إذا قدم سير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير يزيد سيراً فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفي بهند فاضلة فأنها فاعل قطعاً ولا يؤنت كفي وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو يزيد سير فعلي الأصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن أصبغ وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور مع النائب فيكونان في موضع رفع وإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فأنت مخبر في إقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار إقامة المصدر نحو فاذا انفتح في الصور ونفخة وعليه ابن عمقور وقيل يختار إقامة المجرور وعليه ابن معطى وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان ووجهه بأن المجرور في إقامة خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في إقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان معاً يجوز به بخلاف المكان فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالة على المفعول به فهو أشبه به من المذكور ان فكان أولى بالإقامة وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدي الفعل المنى للفعول اليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وإنما هو منصوب بفعل العامل لما بني الفعل للفعول في أعطيت زيداً درهماتي درهماتي منصوباً على أصله بفعل العامل واختاره الزمخشري وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدراً أي وقيل أو أخذ وذهب الزجاجي إلى أنه انتصب على أنه خبر مالم يسم فاعله كافي كان زيد قائماً ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً اتفاقاً وفي المجرور بحرف قولان أحدهما لا بناء على أن المجرور لا يقام ولأنه يبان لعله الشيء وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه وهذا

ما صححه الفارسي وابن حني وقيل يجوز بناء على حوازا قامة المجرور ولا يجوز أيضا إقامة الفيض وحوزة الكسائي وهشام فيقال في امتلاك الدار رجالا امتلى رجال . كي خذه مطيوبة به نفسي قال أبو حيان لا يقام في هذا الباب . ولله لا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لها لا يتسع فيها بحلاف المصادر والظرف . (ص) ويقام في كان قبل ضمير المصدر وقيل ظرف أو مجرور ومفعول وعليهما يحدف جزاها وحوزا الفراء إقامة الخبر المفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا . الكسائي بنية المجهول وفي الملازم ضمير مصدر أو مجهول أو فارغ . قول

(ش) فيه مسئلتان الأولى إذا حوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ويحدف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف . قيل ظرف أو مجرور ومفعول له بناء على أنها تعمل فيهما ويحدف الاسم والخبر أيضا وعليه ابن عمقور وحوزا الفراء إقامة خبر المفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما وحوزا أيضا إقامة الفعل في كان زيد يقوم أرقام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في الفعل شيء وحوزة أيضا في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يعمل كذلك من غير تقدير في الفعل وواقعه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع . طلعا الثانية إذا بني الفعل اللازم للمفعول في النائب أقوال أحدها ضمير المصدر كس أي الجالوس وعليه الزجاجي وابن السيد قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أي الجالوس المعهود الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف العاقل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء . (ص) مسئلة لا يكون الفاعل ونائبه جملة ونائبها يجوز أن كان قليلا وعلى

(ش) اختلف في الاستناد إلى الجملة على مذاهب أصحاب المنع فلا يكون فاعلا ولا نائباً عنه والثاني الجواز لو روده في قوله تعالى . ثم بداهم من بعد ما أراد الآيات ليسجننه . فأجازوا يعني يقوم زيد وظهر لي قام زيد أم عمرو وأحيب بأن العاقل في الآية ضمير البداء المفهوم من بدأ أو ضمير السبب المفهوم من الفعل والثالث يجوز أن يقع فاعلا أو نائباً عنه لعلم من أفعال القلوب إذا حل نحو ظهر لي أقام زيد أم عمرو . ولم أقام بكر أم خالد بخلاف نحو يسرى خرج عبد الله فلا يجوز ونسب هذا لسيبويه . (ص) المصارع يرفع إذا تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز وقيل تعريه من العوامل العظيمة مطلقا وقيل الإهمال وقيل نفس المضارعة وقيل السبب الذي أوجب إعرابه قال البصرية وقوعه موقع الاسم والكسائي الزوائد

(ش) لما انتضى الكلام في مرفوعات الأسماء خفت بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو رأي الفراء واحتاره ابن مالك وقال أنه سالم من النقص ونسب لخص الكوفيين واحتاره أيضا ابن الخباز والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا وهذا مذهب سيبويه وبصريين وقال ابن مالك أنه منتقض بنحوه لا تفعل وحملت أفعلا ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عاملا لعظما والرابع أنه ارتفع بنفس المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في لرفع لفعل المضارع سبعة أقوال أحدها أنه التعري من العوامل العظيمة مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الإفصاح للفراء والآخرى والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث وهو قول الأعمى أنه ارتفع بالإهمال وهو قريب من الذي قبله وهو

على المذاهب الثلاثة عدي والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن يقوم في نحو زيد يقوم وقع وقع قائم ذلك هو الذي أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة السادس أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الأعراب لأن الرفع نوع من الأعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب شوقي معنوي والسابع وهو مذهب الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة وتقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع بالتاء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا لفظي قارأ بوحيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والأعلم بالأهمل في نحو يقال له إبراهيم وابن عمرو يرفع العدد لجرد التعاطف فإن حذف التعاطف وقف وحوز سيوي به اشباه واحد الضمة ونقل همز أربعة إلى ثلاثة ومنهما غيره

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثاني الرفع بالأهمل بثبته الأعم وجعل منه قوله تعالى . يقال له إبراهيم . فارتفع إبراهيم عنده بالأهمل من العوامل لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه فبقى ملامز المهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو واحد ثان وسائر الناس أنكر وأدلت وخرجوا لآية على غيرهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال أنه منادى حذف منه حرف النداء أي يا إبراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدأ محذوف أي يقال له أنت إبراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عمرو يرفع الاسم إذا كان لجرد عدد وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لافي اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثان وثلاثة وأربعة فإن عرى من العاطف كان موقوفاً نحو واحد اثنان وثلاثة أربعة كان التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح أن هذه ليست حركة أعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثاني) في الفضلات المفعول به اختلف في ناصبه فالبصري يرفع عامل الفاعل وقيل العامل وقيل هو ما وقيل كونه مفعولاً وقيل ينصب الكل تشبيهاً به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو الواقع عليه العمل

﴿ش﴾ بدأت من الفضلات المفعول به وقد حذره صاحب المغسل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخن نحو أو حدث ضرباً أو أحدثت قتلاً وما ضربت زيداً أو دخلت في ناصب المفعول به فالبصريون على أنه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو العمل والفاعل معاً وقال خلط معنى المفعولية أي كونه مفعولاً كما قال في العامل أن عامله كونه فاعلاً وقول وقيل ينصب الكل تشبيهاً به أثرت به إلى ما ذكره أبو حيان في شرح التسهيل أن انقسام المفعول إلى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فرفعوا أن العمل أعماله مفعول واحد وهو المفعول به راقبها عندهم ليس شيء منها مفعولاً ونما شبه بالمفعول به مع رفع المفعول به ونصب العامل حكوا خرق الثوب المسار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل الصاغة هذا جون قد بلغت • نجران أو بلغت سواهم هجر

والسوات هي البالغة وسمع أيضاً رفعهما قال • كيف من صادع عققان ويوم • نصبهما قال

• قد سالم الحيات منه القدما • والمبج لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شيء من ذلك

﴿ص﴾ ويجب تقديمه ان تضمن شرطاً واستغها ما خلا فالل كوفية فيما قصد به استنبات أو أضيف اليهما أو
نصبه فاصلا جواب أما أو أمر فيه العاء أو كان معمول مفسر الجواب أو كم الخبرية الافي لغية وتأخيره ان كان
إن أو أن أو مع فعل نجبي وموصول بحرف أو جازم لاعليه ولا م ابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما
ونحو ما زيد هرا الا يضرب قال الرندي وضرب القوم بعضهم بعضا وقوم ومفعول الأمر والنهي ويجوز فيما
عدا ذلك وإذا قدم أفاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب ما لم يكن مستحقا والمختار انه غير المحصر وقال السبكي
﴿ش﴾ الاصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل جوازا وجوبا كما تقدم في باب
وقد يقدم على الفعل جوازا نحو . فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة . فريقا كذبتم وفريقا تقتلون .
وقد يجب تقديمه عليه وذلك في صور . أحدها اذا تضمن شرطاً نحو من تكرم أكرمه وإيهم تضرب اضربه ثانيا
إذا أضيف الى شرط نحو غلام من رأيت وأيهم لقيت ومتى
قدمت وأين أقيمت سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستنبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون
في الاول وجوزوا في الثاني ان لا يلزم المصدر لما حكوا من قولم ضرب من منا وتغفل ماذا وتصنع ماذا وان أين
الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا ماء وعشب والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها اذا أضيف
الى استفهام نحو غلام من رأيت خامسها اذا نصبه جوابا ما نحو فأما اليتيم فلا تقهر سادسها اذا نصبه فعل أمر
دخلت عاياه الفاء نحو زيد اضررب سابعها اذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت أي كثيرا من
الغلمان ملكت وحكى الأحفش انه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة ردية نحو ملكت كم غلام وقد يمنع تقديمه
عليه وذلك في صور أحدها ان يكون أن المشددة أو المخففة نحو عرفت أنك أو أنك منطلق قال أبو حيان وقياس
ما أجازته الفراء من الابتداء بأن المشددة وما أجازته هشام من أن أن زيدا قائم حق جواز التقديم ثانيا ان تكون
مع فعل نجبي نحو ما أحسن زيدا ثالثا ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر ان تكف لسانك
رابعها ان تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم أضرب زيدا فلا يقدم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم فان قدم
على الجازم جاز خامسها الى ثامنها ان يسكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب
زيد عمر أو الله لا ضرب بن زيد أو الله قد ضربت زيدا سوف اضرب زيدا تاسعها أن يكون مع فعل مؤكد
بالنون فلا يقال زيدا ضرب بن زيد أو الله قد ضربت زيدا سوف اضرب زيدا تاسعها أن يكون مع فعل مؤكد
مهم والام يؤخره عن مرتبته وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتأخران في الظاهر وإذا قدم المفعول أفاد
الاختصاص عند الجمهور نحو اياك نعبد واياك نستعين . أي لا غيرك . بل الله فاعبد . أي لا غيره وخالف في ذلك
ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فعلا الاختصاص الذي يتوجه كثير من الناس من تقديم المفعول وهم وعلى الاول
شرطه أن لا يكون التقديم مستحقا كالصور المبدوء بها والمشهور ان الاختصاص والمحصر مترادفان واختار
السبكي التفرقة بينهما وان المحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة
خصوصه من غير تعرض لنفي وغيره وهاتان المسئلتان من علم البيان لا النحو فليطلب بسط الكلام فيهما من
كتابنا شرح الفية المعاني وكتاب الاتقان

﴿ص﴾ ويحذف المفعول لانايب ومتعجب منه وجواب ومحصور ومحذوف عامله حتما وكذا نحو زيد ضربته
حلا فالل كوفية وينوي الالتصمين الفعل اللزوم أو الايدان بالتعميم أو غرض حذف الفاعل ومتى حذف بعد
لوفه وجوابها غالبا ويجر بالباء الزائدة كثيرا فمفعول عرفت ونحوه نحو . ولا تلقوا بأيديكم . وقليل في ذي اثنين
ونحو كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضله ويمنع في صور أحدها أن يكون نائباً عن الفاعل لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها أن يكون متعجباً منه نحو ما أحسن زيدا ثالثها أن يكون مجاباً به كزيداً لمن قال من رأيت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها أن يكون محصوراً نحو ما ضربت الازيدا اذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفيه مقيداً خامسها أن يكون عاملاً حذف نحو خيراً لنا وشراً العدو ثالثاً يلزم الاجحاف سادسها اذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو زيد ضربته فلا يقال اختياراً زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الفخار أجاز سيوبه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك السكاسي والغراء وأصحاب سيوبه حكى عن أبي العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه أجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين المنع الا في الشعر والله أعلم الثانية اذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو فعال لما يريد أي لما يريد وقد لا ينوى اما التضمن الفعل المتعدي معنى يقتضي الزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التعدية كتضمن اصلح معنى الطف في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي أي الطف بي فيهم وإما لا يذان بالتعميم نحو يعطي ويميت ويعطي ويمنع ويصل ويقطع واما البعض الاغراض السابقة في حذف الفاعل كالايجاز في واسمعوا وأطيعوا والمشاكلة في وان الى ربك المنتهى وأنه هو أصلك وأبكي والعلم في فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والجمل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التحيين في ومن يظلم منكم نذقه عذاباً والتعظيم في كتب الله لأهلين أباً ورسلي والخوف في ابغضت في الله ولا تذكر المبعوض خوفاً منه الثالثة اذا حذف المفعول بعد لو فهو المدكور في جوابها غالباً نحو ولو شاء ربك لآمن من في الارض أي ولو شاء إيمان من في الارض ولو شاء الله لهدى الناس أي لو شاء هدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى قالوا لو شاء ربنا لآزل ملائكة فان المعنى لو شاء ربنا لآزل ملائكة بقرينة السياق الرابعة تزايد الباء كثيراً في مفعول عرفت ونحوه وما زيدت فيه الباء في المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وهزى إليك بجمع الخلة فليدربسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد أي أيديكم وحذع الخلة وسبباً والحاد اوقلت زيادتها في مفعول ما يتعدي لاثنتين كقوله تسقى الفجيع بيار دباس وقد زيدت في مفعول كفي المتعدية لواحد ومنه الحديث كفي بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع وقوله فكفي بنا فصلاً على من غير ناخب النبي محمد أينا *

﴿ ص ﴾ مسألة اذا تعدد مفعول في غير ظن فالأصل تقديم فاعل معنى وما لا يتعدي بحرف ومن ثم جاز خلافاً لهشام أعطيت درهمه زيداً ودرهمه أعطيت زيدا وثالثها يمنع الاول دون الثاني وامتنع خلافاً للكوفية أعطيت مالكة الغلام ويجب ويمنع لما ص

﴿ ش ﴾ اذا تعدد المفعول فان كان في باب ظن واعلم فاعلم أن المبتدأ فيهما مقدم على الخبر والفاعل في باب اعلم يقدم على الاثنين وان كان في غيره كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى في الاول وما يتعدي اليه العمل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لانه أقوى فالأصل في أعطيت زيداً ودرهما واحترت زيدا الرجال تقديم زيداً لانه أخذ الدرهم واختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول اما عليه فقط نحو أعطيت درهمه زيداً أو على العامل أيضاً نحو درهمه أعطيت زيدا لعود الضمير على متقدم في الرتبة وان تأخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيداً والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لهشام في منعه لهما وبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبني

منعه على أن المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدم على الفعل فان
 لنتيجه التأخير وحيث ينوي تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير ومما يبرع على الأصل أيضا امتناع
 أعطيت مالكة الغلام لعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لان المالك هو الآخر فهو نظير ضرب غلامه زيدا
 والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول المفعول للغلام أولا فالاول عندهم هو الذي يقدر العمل آخذاه قبل
 صاحبه وقد يخرج عن هذا الأصل فيقال أعطيت درهما زيدا واحترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم
 وقد يجب الزام الأصل في نحو أعطيت زيدا عمر الاله لوقسم لم يدرك زيدا أحدا من مأخوذ وقد يجب الخروج عنه
 في نحو أعطيت الغلام مالكة ليعود الضمير على متقدم ويؤخر المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الأدرها وما
 أعطيت درهما لزيدا

﴿ص﴾ مسألة يحذف عامله قياسا القرينة ويجب سماعا في مثل وشبهه الا ان لم يكثر استعماله خلافا للرغزى
 كالكلاب على البقرة انتهوا خيرا أحشوا سوء كيلة من أنت زيدا كل شيء ولا هدا هدا ولا زعماتك إن تأتي
 فأهل الليل وأهل النهار ديار الاحباب عديرك وكذا مر حبا وأهلا وسهلا خيرا الادعاء فن باب المصدر وقيل مصدر
 مطلقا وقيل يجعل المصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف تسميته والأصح ان منه سبوحا وقد وساع على النصب
 ﴿ش﴾ يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا القرينة لفظية أو معنوية نحو زيدا لمن قال من ضربت أي
 ضربت أول من شرع في إعطاء أي أعط وخير لمن ذكر رؤيا أي رأيت وحديثك لمن قطع حديثه فيه أي تم وككة
 لمن تأهب للحج أي زيد أراد والقراطس لمن سدد سهما أي تصيب ومعنى كونه قياسا أنه لا يقتصر فيه على مورد
 السماع ومنه في القرآن . ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا . أي أنزل . بل مله إبراهيم . أي تتبع ويجب الحذف سماعا
 في الامثال التي حزن كذلك فلا تغير كقولهم كل شيء ولا شتمه حر . أي اثنت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك أي
 هذا هو الحق ولا أتوهم وقيل التقدير ولا أزعم . كذا ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال نحو انتهوا خيرا لكم أي
 واتوا بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو انتهوا أمر اقامدا أي وأب فانه لا يجب اضمار فعل قال أبو حيان وقد فعل
 الرغزى عن هذا فجعل انتهوا خيرا منه وانته أمر اقامدا سواء في وحوث اضمار الفعل وقد نص سيبويه
 على انه لا يجب الاضمار في الثاني وعلاه بأنه ليس في كثرة الاستعمال كالاول وقولهم الكلاب على البقرة باضمار
 ارسل ومعناه حل بين الناس جميعا خيرهم وشهرهم واغتمت أنت طريق السلامة فاسلكها وقولهم احشوا سوء كيلة
 مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه أعطيني حشعا ونسي الكيل وامان انت زيدا فأصله ان رجلا غير
 معروف بفعل تسمى زيد وكان زيد مشهورا بالفعل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفصل
 دفع عن ذلك وقيل له من انت زيد اعلى جهة الانكار عليه كانه قال من انت تدكر زيدا أودا كرا زيدا وفي
 قولهم من انت تحقير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا من انت زيد اعلى المثل الجاري واما كل شيء ولا هدا
 فمعناه اثنت كل شيء ولا تأب هذا او اقرب كل شيء ولا تقرب هدا واما هدا ولا زعماتك فمعناه ان المخاطب كان يزعم
 زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ
 بل تقول أقول كذا ولا زعماتك واعلم كذا ولا زعماتك وأما ان تأتي فأهل الليل وأهل النهار فالمعنى تجرد من يقوم
 لك مقام أهل في الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال وأما ديار الاحباب فمعناه ادكر قال
 أبو حيان ان أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم تقف عليه وان أراد لفظ ديار مضافا الى اسم
 المحبوبة وكثيرا قال ذوالرمة ديار مية أدنى ساعينا وقال طرفة ديار سلمى اد تصيدك بالمي وفي البسيط مانعه
 ومهاد كرا دار فانه كثر عندهم فاستعملوه بحذف العاقل كقوله ديار مية أي ادكر ومثله دكر الايام والمعاهد

والدمن لانه يستعمل عسدهم كثيرا واما عديرك فمما أحضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قتلى * عديرك من حليل من مراد

وأما من حبا وأهلا وسهلا فالمعنى صادفت رجلا وسعة ومن يقوم لك مقام الأهل وسهلا أى ليا وخفضا لا حزن وهذا يستعمل خبرا للمعنى ودعاء للسافر والأول هو المراد بها وأما الثاني فتعديره لعالك الله ذلك وقدره سيويه برحبت بلادك وأهلت قال أبو حيان وإنما قدره بعمل لأن الدعاء إنما يكون بالعمل فقدره بعمل من لفظ الشئ الم عو به على تقدير سيويه يكون انتصاب من حبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذى قدره سيويه إنما هو إذا استعمل دعاء أما إذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا قالو وهم المواس فنسب لسيويه أن من حبا مفعول به أى صادفت رجلا لاضيقا وأن مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بعمله ومن العرب من رفع المصوب في هذه الأمثلة نحوها على الاستدعاء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كالمضمار الناصب نحو كل شئ أى أمم معنى مصدر وديار الحساب أى تلك وكلها وتراى لى وزدى ومن أنت وزيد أى ذكرك وكلامك وكذا البواقي قال * ألا مرحب وأديك غير مضيق * أى الأهدا من حبا أولئك من حبا وانشد لسيويه * وبالك هب يمون القبيصة قوله * للمفسر المعروف أهل ومرحبا * وأما سبوح قدوس فيقال إن بالرفع عندهما مع من يدكر الله على أضيافه كورك فليس بمصدرين وبالنصب على أضيافه كورب سبوحا * و. أى أهل ذلك فاحلف على هذا العمل الناصب واجب الأضياف وأجازته فقال الشاويين وجاعة بالأول وآخرين بالثاني

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب تحذيرا أن كان أيا أو مكررا أو متعاطفا ولا فيجوز إظهاره وأجازه قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعدا يابا لا ينصب المحذور بأضياف آخر أو حره بمن ويكفى تقديره فى أن تعمل وتعطف المحذور على إياى وإيانا وعلى إياك وأخوته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضم ما يليق كعم وائق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر وضمير غائب إلا معطوفا والضمير هاء أو كذا ومعطوفا عليه كثيرا

﴿ ش ﴾ من المصوب على المفعول به ما ضمير فعل لا يظهر باب التصدير وهو الرام المخاطب إلا - تراز من مكرره بابا أو ما جرى مجراه وإنما يلزم أضيافه مع أياما مطلقا نحو أياك والشر فالناصب لا يوصل مضمرا لا يجوز إظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لأن أحدهما اسمين قام مقام للعامل ومع التعاطف نحو ناقة الله وسقياها استثناء بذكر المحذرينه عن ذكر المحذور وما عدا هذه الصور الثلاثة لا يجوز فيه الإظهار وحوز بعضهم إظهار العامل مع المكرر حكاه فى لبيط وقال الجزولى يقع فيه الإظهار ولا يمنع عسده قوم والشائع فى التحذير أن يراد به المخاطب فإذا حذر بابا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور ونحو أياك أو أياك أو أياكم أو أيا كن والشر ويضمير فعل أمر يليق بالحال نحو اتقوا واعدوا وحل ودع وما أشبه ذلك وتحذرنفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا بأضيافه ما ذكره من رأسك والحائط ورحلك والحجر وعينك والنظر إلى ما لا يعمل وفك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافى وجاعة وأجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بعمل آخر مضمير والتقدير أياك بأعده من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جلتين وعلى الأول يكون جملة واحدة ولتقدير أياك بأعده من الشر والشر منك فكل منهما بأعده من الآخر ولا يحذف العاطف بعدا يابا الأول المحذور منصوب بناصر آخر مضمير أو مجرور بمن نحو أياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر منه وبأما انتصب به أياك بل بعمل آخر تقديره دع الشر وأياك من الشر ويجوز تقدير من مع أن تعمل لا طراد حذف حرف الجر مع أر إذا أمن اللبس نحو أياك أن تفعل أى من أن تفعل وقد يكون التحذير

للتكلم مع اياي وان يحذف أحدكم الأرنب أي اياي نخ عن حذف الأرنب أو نصح حذف الأرنب عن حضري ولا يكون المحذور ظاهرا ولا ضميرا غائب الا وهو معطوف نحو اياك والشر وماز رأسك والسيف وقوله * فلا تصب أخا الجهل * واياك وايا * أي باعد منه وابعده منك واما قولهم أعور عينك الحجر فعلى حذف العاطف أي والحجر وقولهم فايها وايا الشواب شاذي لاتباعه من النساء الشواب وابعدهن منه وحكم الضمير في هذا الباب مؤكدا ومعطوفا عليه حكمه في غيره وهنا ضميران أحدهما لفظ اياك والآخر ما تضمنه اياك من الضمير المنقلب اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت قلت اياك نفسك ان تفعل أو اياك نفسك والشر وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وتركه واذا أكدت الضمير المستكن في اياك قلت اياك أنت نفسك ان تفعل أو اياك أنت نفسك والشر واذا عطفت على اياك قلت اياك وزيدا والأسد وكذا رأسك ورجليك والضرب وأنت بالخيار في تأكيده بأنت وان عطفت على الضمير المستكن قلت اياك وزيدا ان تفعل لا كان قبيحا حتى تؤكده بأنت ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعدا ولا يجوز تقديره قبلها وان الاصل باعدك مثلا فلما حذف انفصل الضمير لانه يلزم منه تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك لا يجوز الا في أفعال القلوب وما حمل عليها الا في اياي اذا قدرنا نصبه فعل أمر فانه يجوز لا تنفاه هذا المحذور * ص * ومنه ما نصب اغراء بضمير الزم ان عطف أو كرر ويجوز اظهاره دونهما ولا يكون ضميرا وقد رفع مكررا وانما يعطف فيهما بالواو ويجوز كون تأليها مفعولا معه

* ش * من المنصوب مفعولا به بضمير فعل واجب الاضمار باب الاغراء وهو الزام المخاطب العكوف على ما عهد عليه وانما يجب الاضمار في صورتين اذا عطف أو كرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد وتضمر الزم أو شبهه قال * أخاك أخاك إن من لأخاله * ويجوز الاظهار فيما عداهما نحو العهد فيجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المعري به الاظاهرا فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد رفع المكرر قال *

لجديرون بالوفاء اذا قال * ل أخوالجدة السلاح السلاحا

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير الا بالواو لدالاتها على الجمع وهي للقارنة هنا في الزمان بخلاف الغاء وشم لدالاتها على التراخي ولان المعطوف هنا شبهه بالتأكيده المعطوف لان اياك والشر معناها اياك ابعده من الشر والشر منك والتوكيد المعطوف اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو ويجوز كون ما بعده الواو في البابين مفعولا معه لانها كانت للقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المية

* ص * ومنه ما نصب على الاختصاص قال سيبويه بتقدير أعني وهو أي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغائب في تأويله خلافا للمفار وحكمها كالنداء الاحرفه وصفها بإشارة وقال السيرافي معربة مبتدأ أو خبرا والاختصاص منادى ومتبوعها مرفوع ولا يزداد عليه ويقوم مقامها منصوبا معربا بال أو إضافة قال سيبويه فلا كثر بنو ومشر وأهل وآل وأبو عمر ولا ينصب غيره اقل علما ولا يقدم منصوبا على الضمير

* ش * من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار باب الاختصاص وقدره سيبويه بأعني ويختص بأي الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا فعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصابة وقوله خذ بعفوفاتي أيها العبد * ل الى العفوي يا الهي فقير

وانما اختص بها لانه لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل فلا زمه معنى الخطاية الذي في النداء فناسب أن يكون وحده مفسرا فلا يقال مثلا اني افعل زيد تريد نفسك رحمتك أي في

هذا الباب حكمها في باب النداء من بناء على الضم محكوما على موضعها بالنصب ووصفها باسم الجنس. ولما
فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فإنه لا يدخل عليها هنا لأن المراد بها المتكلم والمتكلم
لا ينادى نفسه وزاد أبو حيان وصفها باسم الإشارة فإنه محتج هنا فلا يقال على أيهاذا الفقير تصدق سواء قصد به
التعيين أم صرف إلى اسم الجنس وزعم السيرافي أن إياها معرفة وضمها حركة أعراب لا بناء على أنه خبر
تقديره أنا فعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به أو مبتدأ تقديره الرجل المخصوص أنا المذكور وزعم
الأنخس أنها منادى لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء قال ولا ينكر أن ينادى الإنسان
نفسه ألا ترى أن عمر قال كل الناس أمة منك يا عمر قال وهذا أولى من أن تخرج أي عن بابها ورد بأن بقية الباب
لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب وبك الله ويقوم مقام أي في الاختصاص مصرحاً بنصبه اسم دال على
على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو الإضافة قال سيويوه وأكثر الأسماء
المضافة دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضاف وأهل البيت وآل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب في
الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال * نحن بنى ضبة أصحاب الجبل * وقال

إنا بنى منقر قوم ذو حسب * وقال
نحن بنات طارق * نمشي على النمارق
وقال لنا معشر الأنصار محمد مؤثر * بارضائنا خيرا البرية أحمد

وفي الحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث وقل كونه علما كقول ربوبية بناتعما يكشف الضباب * ولا يكون اسم
إشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير أنما يكون بعده حشو أي منه وبين
ما نسب إليه أو أخبر وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم
وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو على المضارب الوضيعة أيها البائع فالمضارب لفظ غيبة لأنه
ظاهر لكنه في معنى على أو عليك ومنع المغار ذلك البتة لأن الاختصاص مشبه للنداء فكما لا ينادى الغائب
فكذلك لا يكون فيه الاختصاص

ص * ومنه المنادى ويقدر أذعروا نادى إنشاء وقل ناصبه القصد وقل الحرف نيابة وقل اسم فعل
وقل فعلا وهو همزة لقريب وأي له أو لبعيد أو متوسط أقوال وياو أيأوهاو أي وآ للبعد حقيقة أو حكاية ينادى
بها القريب وقل مشترك بينهما قيل والمتوسط وزعم الجوهرى أي اشتراكه وبعضهم همزة للتوسط
وباللقريب وابن السكيت هاها يابلا والجمهور ونحوه وبالندبة

ش * من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الأضمار باب المنادى والزم إضماره أسباب الاستغناء بظهور
معناه وقصد الانشاء وإظهار الفعل يوم الأخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادى
أو ادعوا إنشاء هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنى وهو القصد ورد بأنه لم يعهد في
عوامل النصب وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا في قيل على سبيل النيابة والعوض عن
المعل فروع على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع
بين العوض والمعووض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى ادعوا كاف
بمعنى أتضجر وليس ثم فعل مقدر ورد بأنها لو كانت كذلك لحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع في
سائر أسماء الأفعال ولا كفي بهادون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستقل كلاما وقيل على أنها أفعال ورد
بأنه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر العوامل وقد قالوا إياك منفصلا ولم يقولوا إياك فدل على أن
العامل محذوف وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خبر لا إنشاء وهو النداء بصفة نحو يا فاسق ويا فاضل

النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك الحديث ثوبي حجر و اشتدى أزمة تنفرجى وقول ذى الرمة * بئلك هذا الوعة وغرام * وقوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء تقتلون . وقوله * لتسب سيدا ضعا يبول * أى يا ضعا والاولون جواز ذلك على الشذوذ والضرورة الا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة ويؤيده وروده في بعض الطرق بلعظ يا حجر أما حذف المنادى وبقاء حرف النداء ففيه خلاف فخرم ابن مالك بجوازه قبل الامر والدعاء وخرج عليه قوله تعالى . الا يا سجدوا . وقول الشاعر

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

أى يا قوم أو يا هؤلاء قال أبو حيان والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل ويأى الآية والبيت ونحوهما التنبيه وقال ابن مالك حق المنادى أن يمنع حذفه لان عامله حذف لزوما الا أن العرب اجازت حذفه والتزمت ابقاء يادليا عليه وكون ما بعده أمرا أو دعاء لانهم اذ اعيان الى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منها على المنادى اذا حذف وبقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول الضحية مخاطب أمها الطيفة يا يا فابك سوا لا لطيفا أرادت يا الطيفة فرجت وفصلت

﴿ص﴾ والاصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بأل في السعة خلافا للكوفية الا الله والمحكى قال المبرد والموصول وابن سعدان والجنس المشبه به لا ذو عهديه وغلبة ولمح بحال ﴿ش﴾ لا ينادى الضمير عند الجمهور أما ضمير الغيبة والتكلم فلانهم ينادون النداء اذ هو يقتضى الخطاب وأما ضمير المخاطب فلان الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لان أحدهما يغنى عن الآخر وجوز قوم نداء أمسكا بقوله يا أجب بن أجب يا أتنا وقول الاخوص يا اياك قد كفيتك وأجاب الاولون بندوره ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو يا ذاك قاله السيرافي وغيره وأجازها ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو يا غلامك لان المنادى حيثنذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولا ينادى المعرف بأل فلا يقال يا الرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين ادائى التعريف وجوزة الكوفيين في الاختيار ومن وروده في الشعر قوله * فيا الغلامان اللذان فرا * وقوله

عباس يا الملك المتوج والذي * عرفت له بيت العلي عدنان

وقوله * من اجلك يا التي تمت قلبي * واستثنى البصريون شيئين أحدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لان آل لزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ويجوز حيثنذ قطع همزه ووصله والثاني الجملة المسمى بها كأن تسمى بالرجل قائم فاذا ناديت به قلت يا الرجل قائم أقبل لانه سمي به على طريق الحكاية واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول اذا سمي به نحو يا الذي قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة انها سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذي بملته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع النحوي بالأسد شدة وبالنخيلة هيبته ووافقه ابن مالك لان تقديره يا مثل الاسد ويا مثل النخيلة فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام ولا ينادى ما فيه ال العهدية ولا التي للعبة ولا التي للبح الصفة بل اذا نودي هذا النوع حذف منه أل قال * انك يا حارث نعم الحارث * وقال عمرو بن مرة يا فرزدق كها *

﴿ص﴾ مسئلة اذا نودي إشارة وصف بذى ال مرفوع فان استغنى عنه جاز نصبه أو أى ضم وتلى بهاء التنبيه

عوضاً من الإضافة مفتوحة وقد تضم وذى الجنسية من فوعا وجوز المازنى نصبه وصفاً وابن السيد يابا وزعم ملك النصارى مبنياً وأل بدلاً من يا أو بموصول بغير خطاب أو بإشارة بلا كاف قبل أو بها قال ابن الصائغ إن نعت بذى ال ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفة وقيل هامبقة من الإشارة وقيل أى موصولة بالمرفوع خبر المحذوف

* (ش) * إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو يا هذا الرجل يا هذا الذى قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف إذا قدر اسم الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بأن اكتفى بالإشارة فى النداء ثم جىء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع وإذا نودي أى وجب بناؤها على الضم وإلاؤها التثنية إما عوضاً من مضافها المحذوف أو تأكيدها معنى النداء ووصفها بما بذى ال الجنسية من فوعا نحو يا أيها الإنسان يا أيها النبي . وقيل إنه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لأنه ليس مشتقاً وقيل إنه يجوز نصبه قاله المازنى جلا على موضع أى ورد بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بيا أيها فلم يجز الحمل على موضعها وبأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وإنما أتى بأى ليتوصل بها إلى ندائه ومن ثم زعم ملك النصارى أن ينادى وإن اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه ال التى للعهد أو التى للغلبة أو التى للح ولا ما فيه ال من مثنى أو مجموع كان علمنا قبل دخولها فلا يقال يا أيها الزيدان ولا يا أيها الزيدون وإنما بموصول مصدر بال خال من خطاب نحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر يا أيها الذين آمنوا ولا يجوز يا أيها الذى رأيت كما لا يجوز أن ينادى وأما باسم إشارة عار من الكاف نحو يا أيهاذان كلا زاداً كما لا أيهاذان الزاجرى أحضر الوغى ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه وجوز ابن كيسان نحو يا أيها ذلك الرجل وشرط أبو الحسن بن الصائغ لجواز وصفه أى باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله يا أيهاذان السائل أى يعمت * ولا يجوز اتباع أى بغير هذه الثلاثة فلا يقال يا أيها صاحب الفرس مثلاً ولا يقطع عن الصفة فلا يقال يا أيها بدون ما ذكر ويؤنث لتأنيث الصفة قال تعالى يا أيها النفس المطمئنة وفى البديع أن ذلك أولى لا واجب فيجوز يا أيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع قال تعالى يا أيها الثقلان يا أيها المؤمنون وحكماء التثنية الفتح عند أكثر العرب ويجوز ضمها فى لغة بنى أسد وقرى فى السبع يا أيها الساحر ويقولون يا أيته المرأة وقيس ان هاء التثنية فى يا أيها الرجل ليست متصلة بأى بل مبقاة من اسم الإشارة والاصل يا أى هذا الرجل فأى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إيهاء وحذف ذا اكتفاء بهما من دلالة الرجل عليه أو عليه الكوفيون وقيل أى موصولة والمرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أى وعليه الأخفش ورده المازنى وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم إذ له أن يقول أنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيكم ورده ابن مالك أيضاً بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول أنهم التزموا حذفه فى هذا الباب لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترجيح فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب أن لا تضم لأنه لا يبنى فى النداء ما يوصل لأن الصلة من تمامه وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قدرت معرفة قبل النداء لا إذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها فى النداء ما كان قبله ورده بعضهم بأن أيا الموصولة لا تكون الا مضافة لفظاً أو نية والاضافة منتغية فى هذه بوجهها وأجيب بأن هاء عوضت فيها من المضاف المحذوف فخرت بحراه فكأنها مضافة

﴿ص﴾ مسألة إذا نودي علم ووصف بـاب متصل مضاف لم قال الكوفية أو بغيره جاز فقه وفى الأجود وتقدير

فتح المقدر خلف وقد يضم الـ بن اتباعا وزعم الجرجاني فقه بناء ومثله فلان بن فلان وضل بن ضل والحق الكوفية كل ما تفوق فيه لفظ المنادى والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه لا لضروره وزعمه أبو علي مركبا وتلوه تابعا كزعم الأصح ان الوصف بابية كان في بنت لافي النداء وجهان

(ش) إذا كان المنادى علما موصوفا بن متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمر وجاز في المسادي مع الضم الفتح تباعا الحركة ان اد بينهما ساكن وهو حار غير حصين واختلف في الأحود فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه لا كثر في كلام العرب فان كان مما قد فيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم فقال ابن - لث يتعين تقدير الضمة ولا ينوي بدلها فتحة ادلا فائدة في ذلك وأجاز العراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المسادي غير علم نحو يا غلام بن زيد أو علما بعده ابن لكنه غير صفة بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو أو متصل لكنه غير مضاف الى علم نحو يا زيد ابن أحيانا ووصف بغير ابن نحو يا زيد الكرمي تمين الضم في لصو ركها ولم يجز الفتح وأجاز السكوفيون الفتح في لاجبر وهو ما دأب وصف بغير ابن يستدلون بقوله * بأحود منك يا عمر الجودا * على ان الرواية بفتح الراء وعلو به بأن الاسم ونعت كالشيء الواحد فلما طال لنت بالمعوض حركوه بالفتح وحيى الاحفش ان من العرب من يضم نورا بن اتباعا الضم المنادى وهو تظير من قرأ الحمد لله ضم اللام وزعم الجرجاني ان فقه ابن بناء قال ابن مالك والحق - لعلم المد كور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد لكثره الاستعمال كالعلم قال أبو حيان ولذي ذكره أصحابنا ان المسئلة فروضة فيها اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم أو ابن الكريم ويا شريف بن شريف أو ابن الشريف وكتب بن كلب أو ابن الكلب وذكري في ذلك خلافا لبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى ياريد بن عمرو في حوازال ضم والفتح كما جرت العرب ذلك في غير لنداء في حذف التنوين من الموصوف قال الكمي * تناولها كلب بن كلب فأصعب * وقال آخر * فان أباكم ضل بن ضل * وما ذكره البصريون هو القياس اذا لم أقبل للتغيير من غيرها تنهى * ثم انه ورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثره الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام علام بن زيد أو زيد ابن أحيانا نعم الحق بعضهم ما اذا أضيف ابن الى مضاف الى لم نحو قام زيد ابن أخي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ان التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى أمه فلا يحذف التنوين من مثل زيد بن علي وشرط بعضهم في العلمين التكبير قال أبو حيان وهو باطل انما ذلك في ابن اتيار التنوين فيما اختلف فيه الشروط ضرورة قال * حارثة بن قيس بن ثعلبة * الا أن يحصل على ان ابن بدل لاصفة كافي قوله تعالى . وقاله اليهود عزير بن الله . فمن نون عزير لان ابن خبر وزعم أبو علي العارضي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للتنوين بمنزلة لميم في قولهم هد امرأ ورأيت مرأ * مررت بمرء ولما كانت الدال غير حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود بالاجماع على فتح المجرور والذي لا يد حرف نحو ملى الله تعالى يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكسر واو اذا كان الموصوف علما مؤنثا رنمت بـ نسة مضافا الى علم فحكمه في النداء من حوازال الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المد كالموصوف بابن نحو يا هذبنته زيدا قامت هذبنته عمرو وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره ووجههم القياس على ابن وذهب قوم الى ان لان السماع انما ورد في الابن وهو خروج عن الأصل فلا يقاس

عليه وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان رواهما سيويو عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتثنية وبجذفة
لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنة ولو كان المنادى المثنى مبنيا في الأصل
نحو يارقاش بنه عمر ولم تغير حركة البناء الأصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره أبو حيان

﴿ ص ﴾ وإذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو ياتيم تيم عدي نصب الثاني بدلا أو باضمار أعني أو بياننا قال ابن
مالك أوتأ كيدا والسيراني أو نعتا وضم الأول أو نصب إضافة لتلو الثاني معه أو هو مقم أو مثله مقدرا أو مركبا
أو اتباعا أقوال واسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية

﴿ ش ﴾ إذا ذكرت منادى مضافا وكررت المضاف إليه فلا اشكال نحو ياتيم عدي تيم عدي وهو نو كيد
محض وإن كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدي فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد وتنصب الثاني على
أنه منادى مضاف مستأنف أو منصوب باضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل زاد ابن مالك أو على أنه تأكيدي
قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لأنه لا معنى في كاهو واضح ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف
لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لأنه لم يضاف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السيراني نصبه
على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الأول أيضا النصب لكن الضم أوجه وأكثر في
كلامهم واختلف في وجه النصب فقال سيويو هو على الاضافة إلى متساو الثاني والثاني مقم بين المضاف
والمضاف إليه والأصل ياتيم عدي تيم حذف الضمير من الثاني وأقم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضامتين
بغير النظر في هذه المسئلة خاصة وقال القراء هو والثاني معامضافان إلى المذكر أو أخذ من قوله قطع
الله يدور رجل من قالها أن الاسم مضافان إلى من ولم يصرح به هنا وقال المبرد هو على نية الاضافة إلى مقدر
مثل المضاف إليه الثاني والثاني نو كيد أو بيان أو بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الأول والثاني بناء
لأعراب جملا أسما واحدا أو ضميفا كما قالوا ما فعلت خمسة عشر ك وقال السيراني هو على الاتباع والتضخيم
مثل يازيد بن عمرو لأن الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا يختص المسئلة بالعلمين
عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو يارجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمهما بالتثنية أو نصبه منونان نحو
يا صاحب صاحب زيد

﴿ ص ﴾ مسئلة لزوم النداء من الاسماء فل وقله وهما كناية عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانة وجبر
ضرورة ومكرمان وملائمان ومخبثان ومكذبان وملكمان ومطييان وملائم ولومان ونومان وهناه والمعدول
إلى فعل في سبب مذكر وفعال مبنيا على الكسر لسبب مؤنث الضرورة وسمع رجل مكرمان وملائمان
وقدرا أبو حيان القول وينقاس فعال سببا وأمر على الأصح في ثلاثي مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة
الأمر من أفعال

﴿ ش ﴾ من الاسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ أو فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا
تستعمل إلا في النداء وهي قسيان مسعوع ومقيس فن المسعوع فل للرجل وقله للمرأة يقال يا فل ويا قلته وقد جبر
فل في الضرورة قال في لجة امسك فلانا عن فل واختلف فيهما فليل هما منقوصان من فلان وفلانة تحذف
الألف والنون ترخيا وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كنياتان عن علم من يعقل وعليه
ابن عصفور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيويو به أنهما كنياتان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل
ويا امرأة وقل محاذف منه حرف وبنى على حرفين بمنزلة دم وركبه ف ل ي بدليل أنه إذا سمى به ثم

صغر قبل فلي وليس أصله فلانا فلان تركيبه ف ل ن وقل كناية لمنادى وفلان كناية عن اسم مسمى به المحدث عنه خاص غالب فهما مختلفا المعنى والمادة وقل الذي في الشعر السابق هو فلان صيره الشاعر كذلك ضرورة وليس هو المختص بالنداء انتهى ومنها نداء قال ابن مالك يقال للمنادى المصريح بأسماءه في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التأنيت يا هت ويا هنتان ويا هنات وقد يلى أو آخرهن ما يلى أو آخر المنسوبة من الألف وهاء السكت فيقال يا هناه بسكون الهاء وكسر هاء الالتقاء الساكنين وخمها تشبيها بهاء الضمير ويا هنتاه ويا هنتاه ويا هنتاه ويا هنوناه ويا هنانوه ومنها سلام ولومان ونومان في نداء الكثير الدوم والنوم ولا يقاس عليها قطعا قال

إذا قلت يا نومان لم يجهل الذي * أريد ولم يأخذ بشئ سوى مجلى

ومنها مفعلان في المدح والذم ذكر الأكرأنه مسموع لا يقاس على ما جاء منه والذي سمع منه ستة ألفاظ مكرمان للعزيم المكرم وملائمان ومخبثان وملسكان ومطيبان ومكذبان وذكر بعض المغاربة أنه منقاس وأنه يقال في المؤنث بالتاء وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملائمان وامرأة ملائمة وحكى أبو حاتم هذا زيد ملائمان فثم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وقال أبو حيان الذي أذهب إليه في تحريمه أنه على إضمار القول وحرف النداء والتقدير رجل مقول فيه أو مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول ومنها فعل المندول في سب المذكر جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس والمسموع منه بالكسر ويفسق ويا خبت ويا غدر وهي معدولة عن الكسر وفاسق وخيث وغادر قال أبو حيان وأصحابنا نسوا على القياس فيه وقال المبرد إذا أردت بفعل مذهب المعركة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فعل وأما حديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا الكع ابن الكع فليس هذا المختص بالنداء ولا مفعولا لأنه مصروف فهو وصف كحطم وأما قوله * شهادة يمدى لمعادة غدر * فضرورة والمقيس فعال المعدول في سب المؤنث نحو بالكع ويا خبات ويا فاسق وأما قوله * إلى بيت قعيدته لكع * فضرورة على أنه أول بإضمار القول أو النداء أي حرف النداء أي يقال لها أو تدعى بالكع وهذا النوع مبني على الكسر لمضارعه جذام من جهة العدل والتأنيت والوزن وينقاس فعال في السب بلا خلاف وفي الأمر وقا لسيوبه وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو بالأم ويا فذار بمعنى بالثمة ويا قدرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطق وقم فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ما مدح نحو دراك من أدرك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص فلا يجوز كوان منطلقا ولا يبان ساهرا بمعنى كن وبت ولا من جامد فلا يجوز وذار ولا وداع زيد بمعنى ذر ودع * (ص) * ومها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لا تباشره في سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه وجوز المبرد بمرفوع ومنصوب وشذ في غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة * (ش) * من الأسماء الخاصة بالنداء أسماء اللهم وشذ استعماله في غيره قال الأعشى

تخلفه من أبي رباح * يسميها اللهم الكبار

وشذ أيضا حذف أل منه قال * لاهم ان كنت قبلت حجج * وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله

أني إذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة مخدوفة وهي آمننا بخير ومذهب سيبويه والتحليل أن هذا الاسم هو اللهم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة

الصوت يعني غير ممكن في الاستعمال وقال في قوله . اللهم فاطر السموات . إنه على نداء آخر أي فاطر
 وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه برفع على اللفظ ومنسوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال
 أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم أرجئنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال
 المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكيناً للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم
 نعم ودليل على الندرة كقول العلماء لا يجوز أن كل الميتة اللهم الآن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسألة الندبة إعلان المتفجع لاسم من فقد ملوت أو غيبة ولها واو وياء مع الأمن والندوب حكم النداء ولا
 يندب مضمير وإشارة وكذا موصول الألف صلة تعيينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف لضمير
 خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف
 النداء بحرفين واو هي الأصل وياء ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتاً اسمه
 زيد وبخضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه إذا كان مضافاً أو شبهه نحو واعبد الله
 واضارب أعمر أو ضمه إذا كان مفرداً نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو واقفعا وأين مني فقص
 ولا يندب المبهم من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وأنتاه ولا واهذاه ولا وامن
 ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فإن كان اسم الجنس غير
 مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا إذا كان للموصول صلة تعيينه نحو وامن حفر بئر زمزماه لأنه في الشبهة
 كالم وأجاز الزايشي ندبة النكرة وفي الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف
 لضمير المخاطب كما لا يجوز ندائه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع
 الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تنيته ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك
 وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئاً بخلاف حرفي التنية والجمع

﴿ص﴾ ويلحق آخر ما تم به جواز ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك
 التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التانيث ويقع ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوز الكوفية مطلقاً وفي ياوواو
 يقدر حركتهما الفتح والحذف والأصح لا يفتى عنها فصح أنها لا تقلب ما بعد نون مثني وأنه لا يعوض فيها تنوين
 وصلواته لا يلحق بعته أو نعت أيها أو مضاف بعته غير أي قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوز بعضهم
 في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويلها غالباً بالسالمة أو منقلبة هاء كنه لا وصل اختصاراً خلافاً للفراء

﴿ش﴾ ويلحق جواز آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها باللام وأخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه
 والموصول والمركب ثم إن كان متلوهاً تنويناً أو ألفاً حذفاً لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه
 وجوز الكوفيون قلب الألف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه أو زيدنيه
 وإن كان همز تانيث أقر نحو واحرا آم وجوز الكوفيون حذفها وإن كان حرفاً محركاً فتح أن كان مضموماً
 أو مكسوراً وافر إن كان مفتوحاً نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يعوثاه ما لم يحصل لبس فتقرر الحركة
 وتقلب الألف واو إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك في غلامه وفوموا مسمى به واغلامه وواقوموه
 بقلب الألف واو وحذف الواو الأولى لالتقاءها ما كنه معها وفي غلامك وقومى مسمى به واغلامك وقوميه
 بقلب الألف ياء وحذف الياء الأولى لذلك أدل بقاء الألف وقيل واغلامها لا تلبس بالغائبة أو واقومها
 لا تلبس بالثني أو واغلامكاه لا تلبس بالذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقاً وإن لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واو يتقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واعلاماه أو واعلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمره خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الألف ياء بعد نون التنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيدناه وأجازة الكوفيين وابن مالك فيقال وازيدانية الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازة يونس والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الطويله وأجاز حلف لحوقها نعت أي نحو ياءها الرجلاه وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعته نحو ألا يا عمر وعمره وبن الزبيره والجمهور جعلوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البسمل وعطف النسق الخامسة إطلاق النعاة يقتضي جواز لحاق الألف لما في آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن عطى الغنية وابن الحاجب فيقال في عبد الله وعبد الله هاء وفي جهجاه واجهجاه هاء ومنعه ابن مالك لاستقلال ألف وهاء بعد ألف وهاء السادسة قيل قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت يا عمره فقال يا ليكاه بزم يلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الألف في الغالب سائلة ومنقلبة ياء أو واو او هاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة ويجوز تركها كقوله * وقت فيه بأمر الله يا عمره * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

من * مسألة تجر اللام مفتوحة منادى متعجباً منه أو مستغاثاً به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون ياء والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر عن أو يحذف أو تليه ياء لحذف المستغاث به وإذا ولي ياء ما لا ينادى إلا مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرهما وليست بعض آل خلافاً لراعه وتعاقبها ألف كالتدنية ويختص الباب بياهم وقل ورود وافي التعجب

من * إذا استغيت المنادى أو تعجب منه جـ باللام مفتوحة ياتحوي يا لله يا الله يا الله تعجب وما كان منادى صريحاً أن يكون مستغاثاً ومتعجباً منه وما لا فلا إلا المعروف بال فإنه يجوز هنا والاستغاث دعاء المستغيت المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمراً عظيماً فتنادى جنسه نحو يا الله والآخر أن ترى أمراً تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه أو مكنة فيه نحو يا للعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجزاه لما شاركته في المعنى لأن سبهما أمر عظيم عند المنادى واختلف في هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف والأصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء على ما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه ياتحوي * يا للكهول والشبان التعجب * فإن أعيدت معه يافتحت نحو يا لعطاء ويا لرباح وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو يا لغوي لعرقه الاحباب * وتعلق بفعل مضمر تقديره ادعوك إعلان قال ابن عصفور قولاً واحداً وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يالز يد مدعو العمرو وتجر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

بالرجال ذوى الالباب من نفر * لا يرح السفه المردى لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالد أهلكنا * وهل بالموت بالناس عار

وقد يحذف المستغاث به قلى يا المستغاث من أجله كقوله

بالاسم أبو الامثارة * على التوغل في بغي وعدوان

أي بالقوى لأاس واذاولى باسم لاينادى الا بجانانحو ياالعجب وبالدواهى جاز في اللام القمع على أنه مستغاث به أي يا عجب احضر فهذا وقتك والكسر على أنه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكانت دعوت غيره تنبه على هذا الشيء وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثه بعض آل وان أصل بالعلان يا آل فلان فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في ابن م ولذلك صح الوقف عليها في قوله اذا الداعي المثنوب قال يالا والبصريون قالوا بل هي لام الجر بدليل رجوع كسر ها في العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسر ها وجب ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس بذهب الكوفيين ثم انه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذا لم أعزه في المان اليهم بل قلت خلافا لراعيه وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجفان نحو يا زيد العمرو وتلقها هاء السكت وقفا ويظهر من كلام سيوييه عن التحليل أن اللام هي الاصل ويختص باب الاستغاثه والتعجب بيامن بين ساثر حرف النداء وربما وردت وافي التعجب * تنبيه * انما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى وعله الباء موجودة فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الاسماء فرجع الى أصله وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب وقيل لأن يا صار حكمها في النداء حكم العامل اذا البناء فيهما شبه بالاعراب فلما دخل الحرف لعنايه زال عمل بالفتاوصار بمنزلة ما زيد ببيان فاعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه

* من * مسئلة الترقيم حذف آخر المنادى ولا يرخم غيره الا ضرورة ان صلح له ولو غير علم وذى ناه ومعوض ومنتظر في الاصح ولا ملازم النداء ومندوب ومستغاث باللام قطعاً ولا دونها ومضاف ومبنى غير النداء خلافاً لراعيها

* ش * الترقيم لغة التسهيل واصطلاح حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يدمر خاو يدخل في المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادى الا ضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بال وسواء في جوازه في الضرورة العلم وغيره وذواته والخالى منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها في غير النداء الا العلم لانه المسموع ولا شاهد في غيره ورد بقوله * ليس حى على المنون بخال * أي بخالد وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاثى خال من التاء كما لا يرخم في النداء وقال بعضهم اذا رخم في غير النداء عوض منه ياء ساكنة كقوله * من النعالى ووخز من أرائها * وقال المبر لا يجوز الترقيم في غير النداء الا على نية التمام كقوله * طريف بن مال ليله الجوع والحصر * ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماح قال * ان ابن حارث ان اشتق رؤيته * أي ابن حارثة وما ورد من ذلك فهايه آل كقوله * مواطن مكن من ورق الجا * أي الحمام فن الحذف الذى هو غير حذف الترقيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان في شرح التسهيل قال وأما ملائم فليس ترقيم ملائماً بل بناء على يفعل من اللوم قال ونصوا أيضاً على أنه لا يرخم المندوب الذى لحقته علامة الندبة ولا المستغاث الذى فيه اللام قطعاً وأجاز ابن خروف ترقيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثه كقوله

* اعلم لك بن صعصعة بن سعد * وقال ابن الصائغ إنه ضرورة ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى ولا يرخم الا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله * خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا * في آيات أخر وأجاب سيوييه بأنها ضرورة قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه تاء التانيث وقوفاً مع الوارد ومنعه اذا كان غيرها

لكان مذهبا ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كباب حذام
 ﴿ص﴾ ويرخم ذواتا مطلقا خلافا لابن عصفور في نحو صلعة بن قلمعة وللبرد في النكرة مطلقا لافله وغيره
 ان كان علما قيل أونكرة مقصودة زائد على ثلاثة قيل أو ثلاثا محرك الوسط قيل أو ساكنه
 ﴿ش﴾ ما فيه تاء التانيث لا يشترط في ترخمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم
 كقول بعض العرب يا شارحى يريد يا شاة أقمى ولا تسرحى وقال أبو حيان ويستثنى فله الخاص بالنداء فانه
 لا يجوز ترخمه وان كان مؤنثا بالهاء ثم ان كان المؤنث بالهاء علما فلا خلاف في ترخمه كقواك في هبة مسمى به
 ياهب أقبل وان كان نكرة مقصودة فيه خلاف ذهب المبرد الى أنه لا يجوز ترخمها ورد الجمهور بنحو قوله
 ﴿يا باق سبرى عنقا فسبحا﴾ وفي البديع لا يميز المبرد ترخم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان
 مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخم صلعة بن قلمعة لانه
 كناية عن المجهول الذى لا يعرف قال الشاعر

أصلعة بن قلمعة بن ققع * لهنك لا أبالك تذرني

قال أبو حيان واطلاق النحويين يخالفه وأيضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم ألا ترى انهم منعوه الصرف
 للعلمية والتانيث فحكمه حكم أسامة للأسد والعارى من تاء التانيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف
 اسم الجنس والاشارة والموصول وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثى وذهب بعضهم الى جواز ترخم
 النكرة المقصودة لانها في معنى المعرفة ولذلك نعت بها فأجاز في غضنفر يا غضنفر واستدل بما ورد من قولهم
 اطرق كرا أى يا كرا وان ويا صاح أى يا صاحب والجمهور جعلوا ذلك شاذا وذهب الكوفيون الى الكسائى
 الى جواز ترخم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال في حكم ياحك وهذا المرد به سماع ولا يقبله قياس
 ونقل ابن بابشاذ أن الانخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان الثلاثى ساكن الوسط كهنند
 وعمر ولم يجز ترخمه قولا واحدا أما عند أهل البصرة فلان أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخم ثلاثة أحرف
 وأما عند أهل الكوفة فثلاث يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الادوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما
 ذكر بل الخلاف فيه موجود حتى أبو البقاء العكبرى في كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجازوا ترخمه
 ونقله ابن هشام الحضراوى عن الانخفش فقال مانصه أجاز الفراء وجاعة ترخم الثلاثى المتحرك الوسط وأجاز
 أبو الحسن وحده ترخم الساكن الوسط من الثلاثى

﴿ص﴾ ويرخم المزدج بحذف ثانيه وقيل انما يحذف حرف أو حرفان وقيل الهاء فقط من ذى وبه ومن
 اثني عشر وفرعه الالف أيضا ومنع سيبويه ترخم الجملة وأبو حيان المزدج وأكثرا الكوفية ذاويه والفراء مركب
 العدد علما والجزمى علم الكناية والكوفية المسمى به من تنية وجمع

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اختلف في ترخم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقا ومنع أكثر
 الكوفيين ترخم ما آخره وبه وقال أبو حيان الذى أذهب اليه انه لا يجوز ترخم المركب تركيب مزج لان
 فيه ثلاث لغات البناء وينبغى أن لا يرخم على هذه لانه مبنى لا بسبب النداء كحذام والاضافة وقدم منع البصريون
 ترخم المضاف ومنع الصرف وينبغى أن لا يجوز ترخمه لانه لم يحفظ عن العرب فى شئ من كلامهم وأما قوله
 ﴿أقاتلى الحجاج حينئذ ان لم أزرله دراب وائرل عند هندقواديا﴾ يريد دراب مجرد فهذا من الترخم في غير النداء
 للضرورة وهو شاذ نادرا لا تنبغى عليه القواعد قال ولم تعد الحاجة فى ترخمه على سماع انما قالوه بالقياس من جهة أن
 الاسم الثانى منه يشبه تاء التانيث فعومل معاملة بالحذف فى الترخم قال ولسكونه غير مسموع اختلفوا فى كيفية

ترخميه فقال البصريون كلهم يحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخسة عشر وسيويو يا حضر ويا خمسة
 ويسبب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف أو حرفان فيقال يا حضر م في
 حضرموت ويا بعلب في بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره وأجاب الأولون عن اللبس
 بأنه يزول بالانتظار فيتعين اذا خيف وقال الفراء فيها آخره و به لا يحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الياء ألفا
 فيقال في سيويو يا سيويو الثانية اذا سمى باثنا عشر واثناعشرة رخم يحذف الجز وتحذف معه الألف أيضا
 فيقال ياثن وياثنة كما يقال في ترخميهما ولم يركبا وهذا بناء على أن المركب من العدد اذا سمى به يجوز ترخميه
 وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ما سمى به من الجلة كتابا بشراف ترخميه بخلاف فذهب
 أكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز ونقله عن سيويو فيقال ياثنا بيط يحذف الثاني وقال أبو حيان
 هذا النقل عن سيويو به خطأ فان سيويو به نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي على الالفية وما ضم
 اليها الرابعة لا يستثنى من العلم المفرد شي عند الجمهور واستثنى الجري مسئلة طامر بن طامر كناية عن
 لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجوز ترخميه لانه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخوا فلا تسمع يا فلا تعال وهو أيضا
 كناية وأجيب بأن فلانا كناية عن الأعلام فرخم كما يرخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم
 واستثنى الكوفيون ما سمى به من مشي وجمع تصحيح فنهوا ترخميه والبصريون جوزوه يحذف
 العلامة والنون

﴿ ص ﴾ ويحذف مع الآخر متساويه ليناسا كما زائد قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجري
 حذف ثاني الفتح والاختف المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصحيح ولين بقدر حرفين وقيل ان كان واوا
 وقوم المدغم والكوفية يافعل لا ياء أو يلف قبلها ويحذف زائدان زيدا معا ما لم يبق على حرفين وكذا ان حرك
 أولهما على المشهور وأما متساويه فنهوا أكثر وجوزه سيويو به ان بقي ثلاثة ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوز ان
 والترك أكثر

﴿ ش ﴾ تقدم أن الترخم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرف لين ساكن زيد قبله أكثر
 من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث فيقال
 في منصور ومسكين ومروان واسماء وزيدان وزيدون وهنداء اعلاما يامنص ويامنك وباصرو وباسم
 ويا زيدو يا هند فان اختلف شرط بماد كرم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف ان كان صحيحا كحضر ولا لينامتهر كا
 كقنور وهبيج ولا أصليا كخثار ومنقاد فان ألفه ما منقلبة عن ياء وواو خلافا للاخمس حيث جوز الحذف
 في هذه الصورة فيقال يا نخت ويامنق ولا ما قبله حرفان فقط كعماد ومود وسعيد ثلاثا يشبه الاسم ببقائه على حرفين
 الادوات اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال ياعم ويأم وياسع
 وقيل انما قال الفراء بالحذف في مود فقط فرار من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة ووافق البصريين في عماد
 وسعيد لا تنفاه ذلك وجوز أيضا حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال ياهر قال لانه لو
 بقي الساكن أشبه الادوات اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره ساكن وردبانه على لغة التمام لا يشبهها وعلى
 الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه في قوة حرف واحد
 ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغريق وفردوس خلافا للفراء والجري حيث جوز الحذف فيه فيقال يا غرن ويا فرد
 ولا ما قبل هاء التأنيث كسعاله وميمونة عند الأكرين وأجاز سيويو به حذفه ان بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا
 ولم ينتظر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيويو به وورد السماع قال أحار بن زيد قد وليت ولاية

بريد سارته بن زيد وقال يا أرت إنك فاعل ما قلته يريد يا أرتة وقال إنك يا معاوي يا ابن الأفضل يريد يا معاوية
ويا ابن الأفضل منادى ثان لأن بعض المتشددين له من العرب كان يقطع عند قوله يا معاوي ثم يبتدي يا ابن الأفضل
ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما وهو الشائع
الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها وما فيه زائدان زيد معا
بحذفان وذلك ألفا التائيت كهمراء والألف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين فكما
تقدم وياء النسب كطائقي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة شروط الأول كون زيادتهما معا كما
ذكر فلو لم يزداهما كملباء لم يحذفان الأولي زيدت لتأخر ما زيدت الأخرى له وهو فاعل يبناء سر داح
وزلزال وكذلك حولاي وبردرايا لا يحذفان لأنهما لم يزداهما بل الأخيرة جاعل للتأنيث بعدما كانت الأولى
للإلحاق الثاني أن يبقى الاسم على ثلاثة فإن بقي على أقل لم يحذف كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون
أول الزيادة تين سا كنفاً كان متحركاً لم يحذف كفرتين ومن الصويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد
مما قبل آخره حرف علة كحولاي وبردرايا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية
حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا

﴿ ص ﴾ مسألة الأجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي إلا بتعريك ما كان مدغماً أن تلاً الفاقيل أولاً كان
له لا أصلي السكون فيفتحه على الأصح ونالها يحذف كل سا كن يبقى قال الأكثر والآخر دما زال سبب حذفه
و يتعين الانتظار في ذي التاء أن ألبس وقيل مطاقاً وقيل لا بشرط اللبس في الأعلام وفيما يؤدي إلى عدم نظير
على الأصح ويصطلي آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضعوا بر دثالث ثنائي ذي لين ويضعف ثانيه أن جهل وعينه
الكوفية فيما قبل آخره سا كن

﴿ ش ﴾ في المرخم لغتان الانتظار وهونية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والاول أكثر استعمالاً
وأقواهما في النصوص جاء عليه ما قرئ ونادوا يامال وقول زهير يا حارلاً أرمين منكم بداهية و جاء على
الثاني بدعون عنثرو الرماح كأنها ثم اذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه فيقال يا جفف
ويا هرق ولا يعمل فيقال في ثمود وعلاوه وسقاية ياعمو وياعلاو باسقاء الأباشرين أحدهما تعريك ما كان سا كن
للادغام إن كان قبله الف كاحار ومجار علمين فراراً من التقاء السا كن بخلاف ما قبله غير الف كحذب ومجر
فاه يبقى على سكونه خلافاً للفراء في قوله بتعريكه أيضاً وحيث حرك على رأى الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى
له في الأصل فيحرك في اجار بالفتح وفي مجار ومجر بالكسر فإن لم تكن له حركة في الأصل كاسحار نبت فبالفتح
لأنه أقرب الحركات وقيل بالكسر على أصل التقاء السا كن نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل بسقط كل
سا كن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فيقال يأمح نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثاني أن
يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لو اوجع كقاضون ومصطهون علمين فإن الياء والألف حذفاً للملاقاة الواو
فاذا رخم بحذف الواو مع النون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي ويا مصطفي هذا مذهب
أكثر الصويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما حذف
للإضافة عند حذف المضاف إليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاض ويا مصطفي والآخر رد كل منغير
بسبب إزاله الترخم ما كان يستحقه ويتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التأنيث اذا حيف التباسه
بالمذكر كعمرة وضخمة وعادلة وقائمة اذا التمام فيه يوم أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب
رؤس المسائل المنع من غير اعتبار لبس البتة قال أبو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام واعتبروه

في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم التنظير كما لو رخم
 طيلسان بكسر اللام فإنه لو قدرنا ما لزم وجود فعل بكسر العين في الصحيح العين وهو بناء مهمل كذا جزم به ابن
 مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاحفش وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فأنهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا
 ما يؤول اليه الاسم بعد الترخم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذا ترك
 الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو نعم به وضعا فيضم ظاهرا ان كان صحيحا فيقال يا حارو يا جعف ويأهرق
 وتقدر فيه الضمة ان كان معطلا كقولك في ناجية يا ناجي يسكون الياء ويعل بالقلب أو الابدال كقولك في عمود يا
 نبي بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره واو قبلها ضمة وفي علاوة وسقاية باعلاء وباستقاء بابدال
 الواو والياء همزة لوقوعهما آخر اثر الالف زائدة وفي قطوان ياقطبا بقلب الواو الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها وان
 كان ثنائيا ذالين ضم فان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخته حذفت التاء وضعت الالف فحركات الثانية
 فانقلبت همزة فقبل بالاء وان علم ثالثه جى به كذات علماء رخم يحذف التاء ويرد المحذوف وهو الواو لأن أصله
 ذوات ولذا قيل في التثنية دوانا فيقال يا ذوا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الاسماء وقال الكوفيون
 يتعين فيها اذا كان قبل الآخر سا كن كهرقل فرار من وجود اسم مفكنا سا كن الآخر

من وجوز الاكثر زيادة التاء فتوحة فيها حذفت منه وقوم الالف الممدودة ويوقف على المرخم يحذف
 الهاء غالبا ياء سا كته وهي المحذوفة أو السكت خلف ويعوض منها ألف الاطلاق ضرورة

ش فيه سألنا الأولى سمع من كلام العرب مثل باعنا شتبع التاء قال الباقية * كليني لهم بأمية ناصب *
 الرواية بفتح أمية فاختلف النعاع في تخرج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المبدلة من هاء التانيث
 التي تلحق في الوقف أثبتنا في الوصل إعراء له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتياعا لحركة آخر المرخم المنتظر وذهب
 قوم منهم الفارسي الى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركات بحركته ودعاهم الى القول بزيادتها
 خشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم
 سيبويه الى أن التاء زيدت آخر ا لبيان أنها التي حذفت في الترخم وحركته بالفتح إتياعا وعلى هذا لا يقال
 الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح إتياعا لحركة ما قبلها والاسم
 مبني على الضم تقديرا كما أن الأول من يازيد بن عمر وكذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد
 جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره أيضا ابن طلحة وألحق قوم في جواز الفتح بذى الهاء ألف الالف
 الممدودة فأجازان يقال ياء فرأى هلمى بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقياسه على ذى التاء
 قياس على ما خرج عن الفواعل الثانية لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخم يحذف التاء عن هاء ساكنة
 فيقال في الوقف على مثل باطلح باطلحه ونذر تركها حكى سيبويه يا حرم في الوقف يريد يا حرملة قال ابن
 عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعرا لكنه قليل
 واداء قصبها فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخمه أعيد في الوقف سا كته مقالوبه هاء أو هي غيرها وهي
 هاء السكت المزمومة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال أبو حيان وحاصله أن الترخم لا يكون الا في
 الوصل فاداء قصبها فلا ترخم قال وظاهر كلام سيبويه الثاني قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار أما اذا
 رخم على لغة التمام فلا لأنه نقض لما اعتقدوا عليه من جعله اسما ما حين بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الاطلاق
 عوضا منها في الضرورة قال * في قبل التفريق يا ضبا عا ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال
 واعلم أن الشعراء اذا اضطر واحدوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها

﴿ص﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه
 ﴿ش﴾ إنما سمي مفعولا مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كالفعول به وله وفيه ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه
 هو الذي يحدثه الفاعل وأما المفعول به فحل الفعل والزمان وقت يقع فيه العمل والمكان محل العاقل والمفعول
 والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه صاحب الفاعل أو المفعول قال أبو حيان تسمية ما انتصب
 مصدر مفعولا مطلقا هو قول النحويين الأماد كره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق
 وإلى مؤكدا وإلى متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعلمت وأوقعت
 فإذا قلت فعلت فعلا لواقع ذات الفعل لأن الذوات الواقعة مناهي هذا ولا يقع منها الجواهر والأعراض الخارجية
 عنا فلا تكون مطلقة في حقنا بل في حق الله كقولك خلق الله زيداً فإنه مفعول مطلق فذلك كان المفعول
 المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ص﴾ وهو أصل الفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف
 ﴿ش﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والعمل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه
 من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الصرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل
 وزيادة وهي فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر مؤكدا للفعل
 والمؤكدا قبل المؤكدا ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن القروع أن تعمل على
 الأصول ومذهب ابن طلحة إلى أن كلاما من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتق من الآخر ومذهب
 بعض البصريين إلى أن المصدر أصل العمل والعمل أصل للوصف ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من
 الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير نفع
 ﴿ص﴾ ثم إن لم يفسد زيادة على عامله فيهم لتوكيد والاختصاص لنوع وعدد ويثنى ويجمع دون الأول
 وفي النوع خلف

﴿ش﴾ المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو لمجرد
 لتأكيده من ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعول معاملته في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن حني
 إنه من قبيل التأكيده اللفظي وقيل إنه من التأكيده المعنوي لازالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وعليه
 الآمدي وغيره وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين مالا زالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر ومالا زالة
 عن الحدث عنه وهو بالنفس واليمين ومختص وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعا أو عددا نحو ضربت ضرب
 الأمير أو ضربت بدين أو ضربت بدين وذو العدد ويجمع بلا خلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يثنى
 ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم والثاني لا وعليه الشاويين قياسا
 للأنواع على الأحاد فائنها لا يثنى ولا يجمع لاختلافها ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية أصلح
 من الجمع قليلا تقول قت قيايين وقعدت قعودين والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود
 ﴿ص﴾ وناصبه مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وجري عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر أو السهيلي
 بمضمر منه وإن لم يجر فالثانان غير معناه بفعله المضمر والاقبه أو من غير لفظه فالجمهور بمضمر وثالثها إن كان
 لتوكيد أو مختصا وله فعل

﴿ش﴾ ينصب المصدر بمصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا. وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا
 وبالوصف اسم فاعل نحو. والذاريات ذروا. والمافات صفا. والمافات صفا. أو اسم مفعول نحو أنت

مطلوب طلبا وبالفعل نحو. وما بدلو تبديلا. هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونفى صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والتقدير في قعد قعدا فعل قعدا وقال السهيلي كذلك الا أنه قال أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قعد قعدا فهو عنده بقعد آخر لا يجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كله تكلف وخرج عن الظاهر بلا دليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو. أنبتكم. من الارض نباتا. فثلاثة مذاهب أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمر والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغيرا لمعنى الفعل الظاهر كآلية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الاتيان فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله. وقد تطويت انطواء الحصب لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور رانه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله

السالك الثغرة اليقظان كالثا * مشى الملولك عليها الخيل الفضل

فشي منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني أنه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه قعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني والثالث وعليه ابن جني التفصيل فان أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كقعدت جالسا وقت وقوفاء على أنه من قيل التأكيد اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال ابن عصفور الامر في التأكيد ما ذكر وأما الذي لغير التأكيد فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

* وألت حلقه لم تعمل * فحلقه منصوب لحلفت مضمرة وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

* ص * والاختصاص بالالعهد والجنس وقيل لا تدخله الا ان وصف ونعت واضافة ولا تقا به أن والفعل خلافا لا خفش وينوب مضافه ككل وبعض وضمير ونوع وهيته وعدد وشارة وأوجب ابن مالك وصفها به وقت ونعت وما استفهامية وشرطية وآلة لا مال يعهد ومنه علم كسبحان وبرة وبخار واستعمل نحو عطاء وثواب مصدر اول لا يقاس والا كثيرا ينصب مصدرين مؤكدا ومبيننا وقيل يجوز وثلاثة

* ش * فيه مسائل الأولى الاختصاص في المصدر يكون بالامانة في موضع الضرب تريد ضربا معهودا بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم أو جنسية نحو زيد يجلس الجالس يريد الجنس والتشكيك ويكون بالنعت نحو تمت قياما طويلا أو بالاضافة نحو تمت قيام زيد والاصل قياما مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب بأعرابه الثانية لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه لان أن تخلص العمل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعاله بعضهم بأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر وحكي عن الأخفش إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من ككل وبعض نحو. فلا تملوا كل الميل. لته بعض اللوم وما أدى معناها نحو ضربت أي ضرب. ولا تضروا منه شيئا. وضمير نحو. لا أعذبه أحد من العالمين. ونوع نحو. والنازعات غرقا. ورجعت القهقري وفعدت القرصاء وهيته نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة من ضيق وعدد نحو ضربت ثلاثين ضربة واسم إشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعاً للاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به إلى المصدر ولذلك اقتصر وأغلبه أذ ليس مفعولاً أول ولم يذكر وابعده المصدر تابعاً له وعلى هذا خرج سيبويه ووقت نحو: ألم تغض عينك ليلة أرمداء أي اغفاض ليلة أرمد ونعت نحو: واذ كر ربك كثيراً وما الاستهائية نحو ما تضرب زيد أي أي ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت فقم أي أي قيام شئت والآلة نحو ضربته سوطاً ورشقه سهماً والاصل ضربته سوطاً ورشقه سهماً ويترد في جميع أسماء آلات الفعل فلو قلت ضربته خشبة ورميته آجرة لم يجز لأن الآجرة لم تعهد آلة الرمي والخشبة لم تعهد آلة الضرب الرابعة من المصدر ما هو علم للمعنى كسبحان علم النسيج وبرة علم للبرة وفجار علم للفجرة ويسار علم لليسرة يقال بره برة وفجر به فجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعمالوا العطاء مصدرًا بمعنى الاعطاء والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة قال الشاعر

وبعد عطالة المائة الرناعا * وقال تعالى: ثواباً من عند الله. وذلك سموع لا يقاس عليه السادسة منع الأنخس والمبرد وابن السراج والأكثر من عمل الفعل في مصدرين، وكذا دمين وذهب السيرافي وابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناه نحو ضربت بضربتين وعلى الأول الثاني بدل ومن المسموع في ذلك قوله

ووطئتاً وطأ على حنق * وطاء المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه البدلية لأن الثاني غير الأول فيخرج على اضماع فعل

﴿ ص ﴾ مسألة تحذف عامله لقريته ويجب في مواضع منها ما كان بدلاً من فعله ويقدر معنى ما لا فعل له كذفرا والأصح أن بهر فعل وأنه لا يقاس في الدعاء وثالثها يقاس أن كان له فعل وجاء رفع بعضها وقع إضافتها وما أضيف نصب وما أفرد وأضيف ويجو ويس وويب ويختار الرفع في ويجو يسفردا عكس تب ويل يجب وفي عطف ويجو على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ويجو تب على حاله ويقال ويله ويله ويله ويله ويله ويله وبالنصب فيهما رغول وغولة ولا يفرد عنه ومضافا للثنين كلك بعد سقيا والأحسن في المعارف الرفع وهو مباح في الأصح

﴿ ش ﴾ يجوز حذف عامل المصدر لقريته لعظية كقولك حيثما لن قال أي سير سرت أو معنوية تنحوتاً بها معوناً لمن رأته يتأهب لسفر وحجابه ورا لمن قدم من حج وسعيامشكوراً لمن سعى في منوبة ويجب الحذف في مواضع في منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فاعله مستعملاً كسقياء رعياء أو مفعلاً أي غير موضوع في لسان العرب كذفرا بمعنى تتناوأة وهي ريج الأذن وتغة وهي وسخ الاطفاق فيقدر الثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبة ومنه ثم قالوا تحبها قلت بهرا أي غلبني حبا غلبة وقال أبو حيان حكى ابن الأعرابي وغيره أنه يقال للقوم اذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوباً بفعل مستعمل لا مهمل واختلاف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه كسقياء رعياء وجداء عقرأ وبعدا وسحقاً ونعسان وكسأ وبؤساً وخيبة وتباً أو يقاس عليها فسيبويه على الأول والأخمس على الثاني قال أبو حيان وينبغي أن يفصل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جاء بعضها في الشعر من فوعا قال

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة * لأول من يلقي وشريسر

فالجرور خبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلا في قبح من الكلام وإذا أضيفت فالنصب حتم ومما جاء مضافاً بعدك وسحقك، أنشد الكسائي،

السهلي بالأول في حنانيك خاصة قال المراد رجة في الدنيا ورجمة في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * حنانيك بعض الشراؤون من بعض * وذهب يونس إلى أن لييك اسم مفرد وأصله قبل الإضافة لبا مقصور أقبلت ألفه ياء لاضافته إلى الضمير كما قبلوا في لديك وعليك والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور - و أنه تشبیه قلب كما أن حنانيك تشبیه حنان لأنه سمع لب ولم يسمع لباوذ كرا بن مالك أن إضافة لييك إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير الغائب قال * فلي إيدي مسور * وقال لييه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لي زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لييك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لأن المعنى لزوما وانقيادا لأجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبغته واسترجه والكاف في نحو هذا ذيك ودوا لييك وحنانيك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال هذا ومداولتك ونحنك وزعم الأعمى أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب كهي في أبصرك والتجاء وذلك وحذفت النون تشبه الإضافة ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة والنون فيهما من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا ومع مفرد لييك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى إجابة منصوب مبني كاسم وغاق لقله فكأنه كذا نص عليه سيبويه ورد به أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

﴿ص﴾ ومنه سبحان الله ومعاد الله ورجحانه ويلزم سبحان الله في الأصح ولا يتصرف ويلزم الإضافة وعرف سبحان الله بآل في الشعر وأفراد منونا وغيره وقيل إنه مبني

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر السج بل سج مشتق منه كاشتقاق حاسيت من حاشي ولوليت من لولا وصهصهت وأففت وسوف وبأبات ولييت من صه صه وأف وسوف وبأي ولييك ولا يزال سج مخففا فيكون سبحان مصدر له ويلزم الإضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا إن لم تنو الإضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وغيره ممنون إن نويت كقوله * سبحان من علقمة الماخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بآل في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا سبحان * ون ذلك معاذ الله بمعنى عياد الله ويلزم أيضا الإضافة ولا يتصرف ومنه سبحان الله بمعنى اسرر الله ويلزم أيضا الإضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولأنه على ذلك مذهب سيبويه أن سبحان علم للشيء ممنوع الصرف وقيل هو مبني لأنه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ص﴾ ومنه أرموا حجرا ومنه عجا وحدا وشكرا لا كعرا وهل هو خبر أو إنشاء أو يلزم اجتماعهما بخلاف وه أفعله وكراهة ومسر ونعمة عين وحبا وتمام عين ولا أفعله ولا كيدا ولاها ولا فعله ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلقا وكرما في النجب وهل منه غفرانك بخلاف

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا لا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التمية فإنه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتعمل هذا فيقول حجرا أي منعا أي اسنع نفسي وأبعده وأبرأه وقال سيبويه أي سزا وبرأة من هذا ومنه قوله تعالى ويقرلون حجرا محجورا ولا يتصرف إذا كان مشابها معنى المباراة والتعوذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى فإنه

متصرف كقوله تعالى . لذي جبر . ومن ذلك عجبا وحدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهي انشاء قال أبو حيان وكذا قال الشاويين أيضا فقال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز أن تقول حدث الله جدا وحده جدا فالجواب انما تكلم سيويه في جدا الذي هو نفس الجدا أعني الذي هو صيغة الانشاء للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذي أوردته المعترض انما هو محض الخبر عن الجدا لا نفس الجدا قال أبو حيان والذي ذكره ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر فانه قال عجبا وحدا وشكرا ثلاثا مصادرها ثمة نام أفعالها الناصبة لها أي أعجب عجبا وحدا وشكرا وتعارق ويله واخوانها في أن معنى هذه الخبر ومعنى تلك الدعاء وتعارق سبحانه الله واخوانه وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله عجب لتلك قضية واقامت فيكم * على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سرد هاميويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على اضرار الفعل المتروك إظهاره من ذلك قولك جدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة وسرة ونعمة وحبا ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلن ذلك ورغما وهو انما ينتصب هذا على اضرار الفعل كأنك قلت أجد الله جدا وأشكر الله شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا كاد كيدا ولا أهم هما وأرغمك رغما ثم قال سيويه وقد جاء بعض هذا رفا يبتدى ثم يبنى عليه كقوله * عجب لتلك قضية البيت قال ومعنا بعض العرب يقال له كيف أصبحت فيقول جدا لله وثناء عليه كأنه يقول أمري وشأني جدا لله وثناء عليه انتهى * قال أبو عمرو بن تقي قول سيويه جدا وشكرا لا كفرا لا كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجبا مفردا عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الامع جدا وشكرا ولا يقال أبدا جدا وحده وشكرا لا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضرار الامع لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل أفعل كيدا وكرامة الاجوابا أبدا وكان قائلا قال أفعل ذلك أو اتفعله فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسرك مسرة بعد مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذا نعتي عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا نعتي عين وحبا وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الاكرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسماء في معنى انعام ونعام عين بضم النون وكسر ها وفصحها أنكر الشاويين الفتح وأكاد الذي قدره سيويه في كيدا اختلف فيه في ال الا علم هي الناقصة والمعنى ولا أكاد أقارب العمل وحذف الخبر للعلم به وقال ابن طاهر في التامة والمثنى ولا مقاربة وهما من همت بالشئ ولا فعلن ذلك ورغما جواب لمن قال افعله وان رغم أنه رغما وان هان هو انما قال أبو حيان وقول سيويه وقد جاء بعض هذا رفا فانه دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط . هو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة انتهى * ومن ذلك قولك في التعجب كرم ما وصلها قال سيويه لانه صار بدلا من أكرم به واصلف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرم ما وصلها الآن أبنية التعجب ليس منها ماله مصدر الا فعل ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبع للزجاجي فيما هو بدل من اللفظ بانفعلا وقيل هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك مرة قال الاول مرة قال الثاني باختلاف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه السخاوي الى سيويه وذهب الزمخشري الى الثاني وأن التقدير فاستغفر غفرانك وذهب بعضهم الى انه منصوب على المفعول به أي نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو اضرار الخبر أي غفرانك مطلوبنا

﴿ ص ﴾ ومنها الواقع في تويج مع استفهام أو لا النفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو ناثبا عن خبر

اسم عين بتكرير أو حصر أو مؤ كدجمله لا تحقل غيره ويسمى مؤ كد نفسه أو تحتل مؤ كد غيره ويلزم فيه معرفة البنية ولا يقدم عليها في الأصح إلا نحو أجلك لا تفعل اللام للإضافة لمناسب الفاعل وإيلاؤه غالباً لا أولم أولن وجوز الزجاج توسطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشتبه به مشعر ابحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور سواء وهو أولى إن خلت الجملة ﴿ش﴾ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله أذ لا إذا شب العدى نار حريمهم * وزهوا إذا ما ينجفون إلى السلم

أم دونه كقوله

خولا وأهلاً وغيرك مولع * بثبت أسباب السيادة والمجد
سواء كان التوبيخ للخاطب كمثل وكقوله * أطربا وأنت قسري * أم للنفس كقول عامر بن الطفيل
يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت سألوية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو
فسدوا الوثاق فاما ما بعده وإما فداء والخبر نحو

لا جهدين فامدرء واقعة * تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل
ومنها ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زبد سيرا سيرا أي يسير وكقوله
أنا جداً جداً ولهو ك يزدا * إذ ذن ما إلى اتفاق سليل
أي أجد جداً والحصر نحو أعماز بد سيرا وما زبد الأسير أي يسير وكقوله

ألا انما المستوجبون تفضلاً * بدار إلى نيل التقدم في الفضل
أي يبادرون بدار جعل أحدهم ظنين في التكرير عوضاً من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما أو ما
والأف لو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو جددك جد عظيم وانما بدارك بدار حريص
ومنها ما وقع مؤ كد المضمون بجملة فان كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤ كداً لأنه بمنزلة
تكرير الجملة فكانه نفس الجملة تحوله على ديناراً عتراً وان كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر
سمى مؤ كداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غير اللفظ ومعنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا
المصدر المؤكد به في ضريبه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا
وقطعا و يقينا وهو عالم جداً والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله
و وعد الله وصيغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه
القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد بضريبه لا يجوز تقديمه على الجملة
المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسر مضمونها من جهة المعنى إذا التقدير في له على ديناراً عتراً
أعترف بذلك اعترافاً وفي هو ابني حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا أي حقا
وأجاز الزجاج توسطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لأنه ذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله
وكذا كم مصير كل أناس * سوف حقا تبليهم الأيام

وقوله

اني زرب الغائم المهدي * مازلت حقا يا بني عدي * أخا غلال وعلى أدى
أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حناز يد منطلق وأوله المانعون على أن حقا هنا نصب على
الظرف لا على المصدر أي في حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجددك
لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجددك

أن لا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها وزعم الشاويين أن فيه معنى القسم ولذلك قدم انتهى قال أبو حيان قد أدخله سيويو في المصدر المؤكد لما قبله وهو ينزله أحقالات فعل كذا ولا تستعمل الأمضاها وغالباً بعد لا أولم أولن قال في النهاية والاسم المضاف إليه جرحه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب والغيبة نحو أجدى أكرمك وأجدك لا تفعل وأجدك لم تفعل وأجد لم يزرنا وعلية ذلك أنه مصدر يؤكد الجمله التي بعده فلما أضعفه لغبر فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فإن قلت كيف أدخل سيويو به هذا في المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لأنك إذا فرضته مؤكداً فأنما يكون مؤكداً لما بعده قلت إنما هو جواب لمن قال أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا فبلا شك أن المتكلم يحتمل كلامه على الجسد فهو مجدد فيما يقوله فادألت أن تجد ذلك جدياً فهو مؤكد لما قبله وجوز سيويو به رفع هذا النوع كله أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ويكون لازماً للاضمار فصنع الله مثلاً على اضماره وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع باقي الخبر المكرر والمحصور فيقال زيد سير سير وإنما أنت سير ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشابهاً لحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به فادأله صوت صوت جار وله صراخ صراخ التكلية وقوله له صريف صريف القعوب بالمسد واحترزنا بقولنا مشعر يحدث عما لا يشعر به نحو له ذ كاذ كاذ الحكماء فلا يجوز نصبه لأن نصب صوت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله ينزله يفعل مسنداً إلى فاعل إذا التقدير في وله صوت وهو صوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذ كاذ فلم يستقم النصب وبقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو صوته صوت جار فلا يجوز نصبه وبقولنا حاوية إلى آخره عن نحو فيها صوت صوت جار وعليه نوح نوح الحمام فالنصب في ذلك ضعيف لأنه لم يشغل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بصوت فوجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على الصوت وبقولنا ولا صلاحية للعمل عما لا يصلح للعمل في المصدر نحو وهو صوت صوت جار فإن صوت جار هنا ينتصب بصوت لا بمضمرة ثم إذا اجتمعت الشروط فإن كان معرفة تعين فيه ما ذكر من النصب على المصدرية نحو له صوت صوت جار وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أي يديه ويخرجه صوت جار ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيه أو نعتاً في النكرة وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيهما وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع قال لأن الثاني ليس بالاول فيدخل الجواز والاتساع وجعلهما ابن عمفور متساويين لأن في الرفع الجواز وفي النصب الاتساع وأولى من النصب أن خلت الجملة عن صاحبها كما تقدم

﴿ص﴾ مسألة أنا بواو منه صفات كماء ذابك وهنيا وأقاما وقد قدر واو أعيانا كتر باو جند لا وفاها لفيك وأعو ر وذاناب ولا يقاس وفي الصفات حلف الأصح أنهم أحوال والأعيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيويو به رفع أعيان غير الدعاء

﴿ش﴾ أنا بواو عن المصدر اللازم اضماراً ناصبه صفات كماء ذابك وهنيا لك وأقاما وقد قدر الباس وأقاعدا وقد سار الركب وهي أسماء فاعلين وهني من هنو كشر يف من شرف قال بعض المغاربة وهي موقوفة على السماع وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيويو به يقال لكل من لازم صفة دائباً عليها نحو أضحكا وأخارجا أنا بواو عنه أيضاً أسماء أعيان قالوا تربا وجند لا في معنى ترب يداه أي لا أصاب خيرا والتراب والتراب والجندل الحجارة وقالوا وفاها لفيك أي فالدهية ويستعمل هذا في معنى الدعاء أي دهاه الله وقيل ضمير فاهها للخبية وقالوا أعور وذاناب والمقصود به الإنكار وأصله أن بني عاصر لما قاتلوا بني أسد معلوا في قدامتهم عند اللقاء جلا أعور مشوه الخلق ذاناب وهو

السن فقال بعض الأسديين ذلك منكر عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد ونصب الاعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير أطعمك الله أو الزمك تر يا وجندلا والزمك الله فاما الفيك وأستقبلون أعور وذئاب وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالملاح والعافية وذهب الشاويين وغيره الى أن تر يا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال تر بالث كما يقال سقيالك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى أن أعور وذئاب حال والتقدير أاستقبلونه أعور ومع رفع ترب على الابتداء وما بعده الخبر قال * قرب لأفواه الوشاة وجندل * قال أبو حيان ولا ينقاس الرفع في أسماء الاعيان التي يدعى بها الوقت فوها الفيك على قصد الدعاء لم يجز وأما غير المدعو بها فقال سيويوه لو قال أعور وذئاب كان معيبا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر أي مستقبلكم أو مصادفكم

﴿ ص ﴾ المفعول له شرطه أن يكون مصدرا خلافا ليونس مع اللاقيل ومن أفعال الباطن وشرط التأخر ون والاعلم مشاركته لفعله وقفا وفاعلا والجري والمبرد والريائي تنكيره والاصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الاصل جار الانواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان قد شرط بحر باللام أو من أو الباء قيل أو في الامع ان وأن ويكثر معها قرنا بأل ويقل مجردا ومنعه الجزولي ويستويان مضافا ويجوز تقديره خلافا لقوم لا تعدده ولو مجردا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباعث انما هو الحدث لا الذات وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد بالنصب وتأوله على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر وأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير الى معنى المصدر كأنه قيل أما تملك العبيد أي مهبها تذكرة من أجل تملك العبيد وشرطه أن يكون معلا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها كقوله جالوسا ورجع القهقري وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جاء زيد خوفا ورغبة بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو جاء زيد قتالا للسكران وقراءة للمعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت إني تأديبا بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو وقد نضت لنوم ثيابها لان النض ليس وقت النوم أو الفاعل نحو واني لتعروني لذكر الهزة ففاعل تعروني هزة وفاعل ذكرى الشاعر أي لذكر ايايالك فيمران باللام ولم يشترط ذلك سيويوه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمك أمس طمعا غدا في معروفا وجهت حذر زبدوته ، يريكم البرق خوفا وطمعا ، ففاعل الراءته هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجري والمبرد والريائي كونه نكرة وانه ان وجد في ال قراءة لان المراد كذا ذات السبب الحامل فيكون فيه النكرة فالنكرية زيادة لا يحتاج اليها ورده سيويوه والجمهور فان السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيصمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ولا تنافي بينهما فجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقى سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق لان الشيء لا يكون عليه لنفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلذا لم أصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سيويوه والعارسي أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابتداء على حسب السؤال فتوالت في جواب لم ضربت زيدا ضربته تأديبا أصله للتأديب الا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا تعاداليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمير يراد الاشياء الى أصولها وذهب الكوفيون الى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف

الجر ولذلك لم يثر جواله استغناء بباب المصدر عنه وكانه عندهم من قيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير في جئت اكرامالك اكرمتك اكرامالك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب مثال فقد المصدرية جئتكم للماء والعشب والسمر ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقديجر بمن أو الباء لانهما في معنى اللام نحو . خاشعا متصدعا من خشية الله . فبظلم من الذين هادوا . قيل وقديجر بن السبية نحو دخلت امرأة النار في هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن وإن كانا غير مصدرين لانهما يقتدران بالمصدر وإن لم يتحدفهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو أزورك أن تحسن الى أو أنك تحسن الى ولا يتعين النصب أيضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر ثم إن كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأثلة السابقة ويجوز ضربته لتأديب وذهب الجزولي الى تعيين نصبه ومنع جره قال الشاويين ولا سلف له في ذلك وإن كان معرفا باللام فالجر أكثر ويقل النصب كقوله * لأقعد الجبلين عن الهيجاء * وقوله * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * ويجوز للجبن واللاغارة وإن كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى . ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . وقال . لثلاف قريش . ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسمع قال * فاجز عا و رب الناس أبكى * وقال * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى . ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا . تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

﴿ ص ﴾ المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت معنى في باطراد لواقع فيه ولو مقدر انما نصب له ويصالح له مبهم الوقت ومختصه فان جاز أن يخبر عنه أو يجرب بغير من يقتصر في اقتصاف كين أولا كعدوة وبكرة علمين والا فغير متصرف كبعيدات بين وما عين من بكرة وسجبر وضحي وضخوة وصباح ومساء وليل ونهار وعقة وعشاء وعشية وقد منع وجوز الكوفية تصرف ضحي وعقة وليل أو ممنوع كسحر معينا مجردا

﴿ ش ﴾ المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له فاضمن جنس يشمل الظرف والحال أو السهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لاقى الفعل ولا في الأماكن فلا يقال أخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست أمامك والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو قعدت يوم الجمعة وقت امامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه أو مقدر انما نحو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لا ملحوظ به وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان قلنا اقتصرن في الحد على ذكره وهو أوسع من المكان لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مهمة كانت أو مختصة والسبب في تعدد الفعل الى جميع ظرف الزمان قوة دلالة عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولي الفعل كما ان السبب في تعددته الى جميع ظروف المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ فالهم ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكييد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه . أسرى بعبده ليلا . لان الاسراء لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكييد في الطرفين

كما لا ينكر في المصدر والحال والمختص مسمان معدود وهو ماله مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين
والمحرم وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يهمل فيه من الأفعال الامائية كرو يتناول فلا يقال مات
زيد يومين ومن ثم قدر في أماته الله مائة عام فألبته وغيره معدود وهو أسماء الأيام كالسبت والاحد وما يخص
بالإضافة كيوم الجمل أو بال كالיום والليلة أو بالصيغة كقعدت عندك يوما بعدد عندك فيه زيد وما أضافت إليه
العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وريبع الأول وريبع الآخر خاصة ثم ظرف الزمان مسمان
أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف مكان يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينتصب
مفعولا به أو ينجر بغير من كسرى يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجنت يوم الجمعة
ولجمعكم إلى يوم القيامة . ثم هو نوعان . منصرف كحين وونت وساعة وشهر وعام ودهر وغيره منصرف
كغدوة وبكرة علمين فمذهبهما التعيين أم لا لأن تليتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة فكما يقال عند قصد
التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأخذت به يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وفن نشاط
وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة أو بكرة . ويحلان من العلية بأن يكرا بعدا فينصرفان
ويتصرفان ومنه . ولم يرقهم فيها بكرة . شياء . قال أبرهين . جعلت العرب غدوة وبكرة علمين لهدن
الوقتين ولم تعمل ذلك في نظائرهما كعمته وضحوه ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية أعانتون في أسامة
عشيا الثاني غيره تصرف بأن لا يجبر عنه لا يجبر بغيره بل يلزم . . . على الظرفية أن يجبر عن داء الميم كما
يتصرف ما جرمين وحدهما كعند وبيل وبه . لأن من كبرة زباده فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي
لا ينصرف وهو أيضا نوعان ممنوع الصرف كسحر إذا كان من يوم بعينه وجرد من آل والإضافة نحو أوزار
يوم الجمعة سحر وجئتك سحر وأنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه يتصرف
ويتصرف فيه . ونجيناهم بسحر . وكذا ان عرف بال أو الإضافة نحو سير زيد يوم الجمعة السحر منه أو من
سحره . ومنصرف كبعيدات بين بمعنى أوقات غير متصلة وهي جمع بعد مصفردة . منها لفة . مرارا متفرقة .
فربا بعضها من بعض فجمع به . يدل على ما أريد من المرات . تصغيره يدل على ما أريد من تقاربها لأن تصغير
الظرف المراد به التقريب منه ما عين من بكرة وضحوه وصباح ومساء وليل وعمة
ونشاء وعشية فهذه الأسماء كمران أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة ولذلك
لا تتصرف وتوصف بالنكرة تقول أتيتك يوم الخميس ضحى مرتعة ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع
عشية الصرف فتصير إذا كان علميا كغدوة وأجازا كوفيون تصرف ما عين من عتمة وضحوه وليل
ونهار فتقول سير عليه عتمة وضحوه وليل ونهار

﴿ ص ﴾ ومنه ما لم يصف من مركب الأحياء كصباح ومساء أن كل صباح ومساء يسار به الله أف خلافا
للحريري في تخصيصه الفعل بالاول وذكر وذات مضاء لوقت الا في لغة وأدكرها السهيلي في ذات ويقع
تصرف وصف حين عرض فإ ولم يوصف

﴿ ش ﴾ الحق بالمتنوع التصرف في الزام النصب على الظرفية ما لم يصف من مركب الأحياء كعلان يزورنا
صباح مساء ويوم يوم أي كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين منه صباح مساء يضوه خبالا

آب الرزق يوم يوم فاجل طلبه أو ابغ للقيمة زادا

وقال

وهو مبني حيثما تضمنه حرف العطف كخمسة عشر بخلاف ما إذا أضيف المصدر إلى المجرز فإنه يتصرف

فيقع ظرنا وغير ظرف كموله * ولولا يوم يوم ما أردنا * وقوله * وقد علاك مشيب حين لاحقين *
وكذا إذا لم يركب بل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء * وزعم الحريري في درة القواص
انه فرق بين قولك يأتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مساء على التركيب وأن القواص يهملون في ذلك
فلا يعرفون بينهما وأن الفرق هو ان المراد به مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح
مساء والمراد به عند تركيب الاسمين وبناءهما على الفتح انه يأتي في الصباح والمساء لان الأصل صباحا ومساء
فحذف العاطف ورد عليه ابن بري بأن هذا الفرق لم يقله أحد بل صرح السيرافي بأن سير عليه صباح مساء
وصباح مساء وصباحا ومساء معناه واحد ثم قال وليس سير عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلاما زيدا في
أن السير لا يكون الا في الصباح كما شهر أن الضرب لا يقع الا بالأول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان
السير وقع فيهما لم تكن في محبتك بالمساء فائدة وهذا نفس واضح وألحق العرب أيضا بالمنوع التصرف في التزام
النصب على الظرفية داوذان مضافين الى زمان نحو لانيته دا صباح ودا مساء ودات مرة وذاب يوم وذات ليلة قال
* اذا شدد العصابة دات يوم * الا في لغة تختم فانها أجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذاب ليلة برفع داب وقال
بعض الختميين * نزلت على اقامة ذي صباح * وزعم السهيلي ان ذات مرة وذات يوم لا تصرف في لغة تختم
ولا غيرها وان الذي يتصرف عندهم انما هو ذو فقط ورد أبو حيان بتصرف يسويوه والجمهور بخلاف ذلك
والسبب في عدم تصرف داوذان في لغة الجمهور انهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبته صعتان نظرف
محذوف والتقدير يري لعينه ذاب صباح ومساء وقت صاحب هذا الاسم وذاب يوم قطعة دات يوم فحذف الموصوف
وأبعدت صفة فانه فلم يتصرفوا في الصفة لانه لا يكثر اتوسع بعبارة ابن أبي العافية فضا لذلك لم يستعمل الا
ظرفا ولان اضافتهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح
جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما أو حديثا أو طويلا
فهذه أصاف عرض حذفها بموصوفها وانتصب على الظرفية فلو تصرف فيها ففيل سير عليه قديم أو حديث أو
طويل في ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعمل ظرنا وهي في الأصل صفة نحو قريب وبلى حسن فيها
التصرف نحو سير عليه قريب سير عليه بلى من النهار أي قطعة من النهار ولو وصفت فيها أيضا حسن التصرف
نحو سير عليه طويل من الدهر لانها ما وصفت صارعت الاسماء

ص * وما صلح جواب كم أو حتى وهو اسم شهر لم يضاف اليه شهر قيل أو أنصف قال ابن خروف وكذا
شهر مفرد أو اعلام الايام أو كان الأبد الدهر والليالي الهاء قرينا باللام لغة فالفعل واقع في كانه تعبا
أو نوزعا ويجوز في غيرها التعميم التبعض ان صلح تعريف جواب كم خلافا لابن السراج وضافة
شهر الى كل الشهر وها قال يسويوه وخلافا للتأخرين وقيل نصب المعدود والموقت نصب المفعول نيابة عن
المصدر رفيل على حذف المصدر

ش * ما صلح أن يقع جوابا لكم ولا صلح أن يكون جوابا لما كان موقفا غير معرف ولا مخصص
بصفة نحو ثلاثة أيام ويومين فانه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إماتعيا
وإماتعيا سيطا فادقت سرت يومين أو ثلاثة أيام فالسير نفع في اليومين أو في الثلاثة من الاول الى الآخر وقد
يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وان لم يعم من أول اليوم الى آخره ومن التعميم صمت ثلاثة أيام ومن
التعميم اذت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما هجعت ثلاث ليال ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الايام أو الليالي
ويكون جواب كم نسكرة كما ذكر وعرف كالْيَوْمَيْنِ المَعْدُونِ رَأْسُكَ رَأْسُ السَّرَاجِ أن يرد جواب كم معرفة

لأنه من جواب متى اذيراد منها الوقت وبكم العدد وما صلح أن يقع جوابا للتي فإن كان اسم شهر غير مضاف اليه
لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه تعميا أو تقسيطا نحو سرت المحرم وسرت صفر يحفل الأمرين
واعتكفت المحرم للتعميم وأذنت صفر للتقييد وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت وإن
كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القيد في بعضه وكذا إن
كان اسم شهر مضافا اليه لفظ شهر فانه يجوز أن يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وجمعت
شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز أن يكون
العمل في بعضه وإن يكون في جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء
والسمع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم
وشهر ليس كذلك انما هو معرفة بإضافته الى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع
صفاته فكذلك أسماء الشهور كالاعلام فلا تقع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر
منفردا أو مجتمعا من جهة أنه ليس علما فأجاز أن يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير في بعضه وأجاز أن يعمل
في الشهر ما لا يتناول نحو لقيتكَ الشهر وكذا زعم في اعلام الايام أنها كاعلام الشهور فإذا قلت سرت السبت
أو سرت الخميس لم يكن العمل الا في جميعهما لأنها علمان فإذا أضفت اليه يوم أوليله فقلت سرت يوم السبت
أوليله السبت جاز أن يكون السير في بعضه وفي جميعه لأن تعريفه بالاضافة وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف
اليهما ما لا يتناول نحو لقيتكَ يوم الخميس ولم يجزه في الخميس وسائر أيام الاسبوع فلا يقال لقيتكَ الخميس ولا
لقيتكَ السبت قال أبو حيان وما زعمه باطل لأن الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة علما أو غيره
وانما التفرقة بين الشهور اذا أضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضاف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضاف
فالعامل في جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون في بعضه وكذلك أسماء الايام يجوز أن يكون في كلها
وفي بعضها لانها من قبيل المختص غير المحدود ويعمل فيه المتناول وغيره فسواء أضيف اليه يوم أم لا انتهى وكذا
إذا كان جواب متى الأبد والدر والليل والنهار مقر ونه بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا لم يضاف اليه شهر
يكون للتعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدر والأبد ولا يقال لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه في ساعة
من الساعات ولا لقيته الدر والأبد وأنت تريد يومه فان قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو سير عليه
الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير في جميع الأبد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور
غير المضاف اليها شهر والأبد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا وليلة كذا وأسماء الايام وأشباه ذلك يجوز
فيه التعميم والتبويض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيد اليوم ويحفل بها نحو سار زيد
اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظرف وهو مذهب البصريين وزعم
الكوفيون أنه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في
واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه في لاز في يقتضي عندهم التبويض وانما جاءوه مشبها بالمفعول لا مفعولا
به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال أبو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على أن في تقتضي
التبويض وانما هي لاوعاء قال تعالى فأرسلنا عليهم محاصرا صرا في أيام نحسان فأدخل في الايام والفعل
واقع في جميعها بدليل سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما وقال فترى القوم فيها صرعى فأدخل في على
ضمير الايام واليالي مع ان الرؤية متصلة في جميعها وذهب بعض النحويين الى أن ما كان من الظرف مطلقا
غير ما أعطى الفعل كالظرف في المحدودة والمؤقتة فتصبا انتصاب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر في سرت

يومين كأنه قال سرت سيرا مقدار يومين لانه لا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا أي سير يومين
 لحذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فينصبه والقولان المحكيان في آخر القولة راجعان الى أصل
 الظرف لا الى مسألة التعميم وهما مقابلان لقولي في أول الباب لواقع فيه ناصب له وبقي مسألة اضافة شهر الى أسماء
 الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل
 العرب من أسماء الشهور مضافا اليه شهر الا رمضان وريبع الأول وريبع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا
 يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الآن في كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه
 أضاف شهر الى ذي القعدة قال وبهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم
 ينصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها انتهى

﴿ص﴾ مسألة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفي كونه مبهما خلاف وما لا يعرف الا باضافة
 أخرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الا بغير ونحوها وألحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو
 مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب النصب ان اتسع المدخول لا إن ضاق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت
 وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على
 قرب أو بعد كهو منى مزجر الكلب

﴿ش﴾ الذي يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر
 عنه بمقدر قال أبو حيان وهما متقاربان نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل
 تحت أحد المبهم أم لا فالشوا بين على الثاني لان المبهم لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظرف في المقدرة لها
 نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والفارسي وغيره على الاول لانه
 انما يرجع تقديرها الى السماع ألا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة
 فراسخ والباع لا ينضب الا بتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقداران غير محققة النهاية والحدود
 بل تحديدها على جهة التقريب قال أبو حيان والصحيح انه شبه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر
 من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلي فانه زعم أن انتصاب هذا النوع
 انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بغير ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى المثني والحركة لا يقال قدمت
 ميلا ولا رقت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم نحلي معدودة فكأن سرب خطوة مصدر فكذلك
 سرت ميلا ونحوه الثاني ما لا يعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية ووراء وأمام ووجه وجهة
 وبكنايتي في قولهم هما خطان بكنايتي أنها بعنون خطين اكتبها أنتف الظبية ولجني في قوله

﴿جني فطمة لا ميل ولا عزل﴾ وكافطار في قولهم قومك أقطار البلاد وسواء في جواز نصب ما ذكر على
 الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة بل لا بد من وصف يخصمه
 وما في حكمه نحو قدمت مكانا صالحا وكذلك في الجهة ولا يقال قدمت قداما ولا خلفا الا على الحال كأنك قلت
 متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قدمت قدما وكذا الثالث ما جرى مجراه باطراد قال
 ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قريبانك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرها
 نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص
 ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقربتك بمعنى قريبا الا أنه أشد مبالغة
 قال وشرقي منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذي يلي الشرق قال وذكري سيبويه من هذا النوع هو قصدك

وهو صدك وهو صقبك وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم المعرفة بالإضافة فإن كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله خلفاً وراء بمعنى متأخراً وقدما بمعنى متقدماً أما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والخانوت وقيل هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة في إذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها فإنه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققين أنه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أنه محذوف منه أنساعاً فانتصب على المفعول به وذهب الأخفش وجاعاً إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على الأنساع وذهب السهيلي إلى أنه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقع أن يقال دخلت في العراق وإن ضاق بعد النصب جسد الآن المدخول قد صار ولو جاوزت كما كدخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تعصيلة أنه يجوز فيه الوجدان التعدي بنفسه وبواسطة في وألحق العراق بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت إلى أسماء إلا ما كن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والعراء ثقة فيما نقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو إلى لافي ومما سمع نصبه الطبري قال في كعاء الطريق الثعلب أي في الطريق وهو ضرورة كقوله قال الأخميمي أم معبد أي في حميتي وذهب بعضهم إلى أن انتصاب الطريق ظرفاً يجوز في الاختيار وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس واختار ابن الطراوة النوع الرابع ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كقعد وحر قدوم على ومعتكف نحو قعدت مقعداً زيد وقعودي مقعد زيد أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت مجلس زيد أي فيه وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحوه وهو في مقعد القابلة ومقعد الأزار ومنزلة الواد أي في الغرب ومناط الأثر بأومزجر الكلب أي في الارتماع والبعث واستبأ ذلك مما دل على قرب أوبه مدوماد كرهناه من الإقمار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومقعد الشراب ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويبرزجران العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للغرب والبعث وذهب الكسائي إلى أن ذلك مقبس من ص مسئله كتر تصرف بين وشمال وذات ضاهة اليهما ومكان ونذر في وسط ساكناً والمتحرك اسم وقال الكوفية طرفان والعراء ما حسن فيه بن طرف والاح من تسكينه وما لا اسم والاحسن نحر يكة وثعلب والمرزوفى ما كان آخر العسل سكن وما لا حرك ومما لم فيه بدل لا بمعنى بدل أنكر الكوفية ظرفية ومكان بمعنى حول وحول وحول وأحوال وحوال ووزن الجبل وزنة الجبل وصدك وصدبك وسوى ويقال سوى وسوى وسواء وقال الزجاجي وابن مالك هي اسم متصرف والرمانى وأبو البقاء وابن هشام ظرف كثيراً وغيره قليلاً ويستثنى ويوصف بها كغيره في معرفة وكذا نكرة في الأصح وزعم عبد الله بن بناء سواء على الفتح وتزدد بمعنى وسط وسوى بمعنى مستو وشطار بمعنى نحو ذكره أبو حيان وعند مثلث العين لمكان المحذور والعرب حساً ومعنى وتأني لزمانه وءاهالدي عربية لا بمعنى في الأصح ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف عند ولا تطلق على غائب وقال الحريري والعسكري وابن السجري خلافاً

للعرى وتقلب الفهام الضعيف لا غيره غالباً

ش الظروف المكانية أنواع أحدها ما كثرت فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ وفاعلا ونائبا
 ومضافا اليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر ويمين الطريق اسهل وشمال الطريق اقرب وقال
 تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد . وذات مضافة اليها قال تعالى . تراور عن كفهم ذات اليمين واذا غربت
 تقرضهم ذات الشمال . وقال الشاعر * وكان الكائنس مجراها اليمين * وتقول دارك ذات اليمين ومنازلهم
 ذات الشمال ومكان نحو اجلس مكانك ومكانك حسن الثاني ما تدرفيه التصرف كوسط ساكن السين قال
 ابن مالك تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يعرف سمعها

وسطہ کا ابراع اوسر ح الم * دل طور ایخبو و طور اینبر

فوسطه مبتدأ خبره كالإبراع أما وسط المتحرك السين فاسم قال في البسيط جعلوا الساكن طرفاً والمتحرك
اسم طرف فالأول نحو زيد وسط الدار والثاني نحو ضربت وسطه وقال الفراء إذا حسنت فيه بين كان طرفاً
نحو قعد وسط القوم وإن لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسيكين والتعريك لكن
السكون أحسن في الخرف والتعريك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما
طرفين إلا أن ثعلب قال يقال وسط بالسكون في المتفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتعريك فيها
لا تتفرق أجزاءه نحو وسط الرأس وتابعه المرزوقي قاله أبو حيان وقول الفرزدق

آته بجاوم کائن جینہ * صلاۃ ورس وسطا قد تغلثا

شاذ من حيث استعمال وسط عرفوا بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تفرق أجزاؤه وهو الصلاة الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ منها بدل لا بمعنى بدیل نحو هذا بدل هذا أى مكان هذا قال أبو حيان ولم يذکر الكوفيون بدل ظرف مكان وإنما ذکروا البصريون وإذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف أيضا ومنها حول وحوالى وحولى وحوالى وأحوالى وحوال وأحوال قال تعالى فلما أضاءت ما حوله . وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر * ما رواء وقصى حوله * وقال * أليس ترى السمار والناس احوالى * ومنها فإذا كرسى يويه زنة الجبل أى حذاءه متصلا به ووزن الجبل أى ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة وصدقك وصقبك لكن قال أبو حيان يجوز أن يستعمل إسما إذا قياس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا إن نقل إته مما يلزم أن يكون ظرفا قال أبو حيان ومما أهل التصويرون ذكره من الظروف التى لا تتصرف بشرط بمعنى نحو قال تعالى . شطر المسجد الحرام فقولوا وجوهكم شطره . وقال الشاعر

أقول لأم زنباع أقمى : صدور العيس شطرنجى تميم

وقال * تعدو بنا شطر نجد وهي عائدة * ونجرها بمن قوله

وقد أظلمكم من شطر ثغركم * هولاء ظلم يغشاكم قطعاً

ومنها سوى بكسر السين وضمها مقصورا وسواء بفتحها وكسرهما محذورا وعدم تصرفها بأن تلزم الظرفية
مذهب سيويه والجمهور لانها بمعنى مكان الذي تدخله معنى عوضك وبذلك فكما أنك إذا قلت مررت برجل
مكانك أي عوضك وبذلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان
حقيقي لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا
به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية وذهب جماعة منهم الرمان وأبو البقاء والعكبري إلى أنها ظرف متضمن

أى يستعمل ظرها كثيرا غير ظرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرها البتة فإنها اسم مرادف لغير فكما أن غير لا تكون ظرها ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المفصورة والمدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدي وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفها ما حكى أثنائي سواؤك وقوله

• فسوالها أنت المشتري • وقوله • ولم يبق سوى العدوان • وقوله

أترك ليلى ليس بيني وبينها • سوى ليله أتى إذا لصبور

وقوله ذكر الله عند ذكركم سواء • صارف عن قوادك النغلات

وقوله • معلل بسواء الحق مكذوب • وقوله • فان أخا سوائكم الوحيد • وقوله

• وما قصدت من أهلها السوائكا • والأشهر في سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر

حكاهما الأخمس ولغة الفتح والمد حكاهما سيويه ولغة الكسر والمد حكاهما ابن الجباز في شرح ألفية ابن معط

وزعم عبد الله بن مرزوق القبرواني أن مواء المدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى الا قال أبو حيان والذي

حمله على ذلك أنه رأها لازمة الفتح لا تتغير بوجه الأعراب تغير غير والصحيح أن قصها أعراب وهي لازمة

الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر قال ويلزمه أن يقول يبناء سوى وسوى أو يسدى فرق بينهما وبين هذين أما سواء

بمعنى وسط نحو سواء الجحيم أو بمعنى مستو نحو سواء عليهم أن نذرتهم فعرية أجماعا وكذا سواء بمعنى حذاء

نحو زيد سواء هم ويستعمل سوى كغير فيستثنى بها نحو قام القوم سوى زيد وما في الدار سوى جار قال

كل سعى سوى الذي يورث الفو • زفعباه خسرة وخسار • وقال

• لم ألف في الدار ذانطق سوى طلل • ويوصف بها نحو جاءني رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم • سوى ما قد أصاب بني النضير

وتنفرد سوى عن غير بأنها تلزم الإضافة لفظا بخلاف غيرها فانها تقطع عنها لفظا وتنوي كما سيأتي ولا يعترض على

هذا بقوله تعالى • كما سوى • فان سوى فيه معنى مستو وليس الكلام فيه ويضاف سوى إلى المعرفة والنكرة

كاليتين السابقتين وقيل انها تنفرد عن غير بأنها لا تضاف إلا إلى المعرفة بخلاف غيرها فانها تضاف إليهما ورده

أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليله وهما نكرتان ومنها عندوهي لبيان كون مظهر وهما حاضر احسا أو

معنى أو قريبا حسا أو معنى فالأول نحو فلما رأته مستقرا عنده • والثاني نحو قال الذي عنده علم من الكتاب •

والثالث نحو • عند سدرة المنتهى • عند حاجنة المأوى • والرابع نحو • عند مليك مقتدر • رب ابن لي عندك

بيتا في الجنة • وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار • ما عندكم ينفذ وما عند الله باق • وقد ترد للزمان نحو الصبر

عند الصدمة الأولى ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مثل أو مجرورة بمن نحو • آتيناها رحمة من عندنا

• وانما لا تصرف لشدة توغلها في الإبهام لأنها تصدق على الجهان الست والأشهر كسر عينها ومن العرب

من يفتها ومنهم من يضمها ومنها الذي وهي بمعنى عند لا بمعنى لدن في الأصح ومن ثم كانت معربة لكن تعارق

لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم الثاني أن عند تكون ظرفا للاعيان

والمعاني كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندي هذا القول صواب ولا يجوز

لدى ذكره ابن الشجري في أماليه ومبرمان في حواشيه الثالث أنك تقول عندي مال وإن كان غائبا

ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضرا قاله الحاريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه

لا فرق بين لذي وعند قال ابن هشام في المعنى وقول غيره أولى وتقلب العبدى مع الضمير ياء كعلي وإلى
قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لامع الظاهر نحو . لدى الحناجر . لدى الباب . ومن العرب من
يقول اللمع المضمر أيضا كالظاهر وكذا إلى وعلى قال

إلى كم يا خناعة لا إلانا * عن الناس الضراعة والمهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتكم * بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم إذا واثقونا * على نصر اعتقادكم علانا

﴿ ص ﴾ مسألة يتوسع في المتصرف فيجعل، فعولابه ويضم غير مقرون بنى ويضاف ويسند إليه لا إن كان
العامل حرفا أو اسما جامدا ولا تعدى الثلاثة على الأصح قيل أو اثنين ولا كان إن عملت فيه على الأصح
﴿ ش ﴾ التوسع جعل الطرف مفعولاً به على طريق المجاز فيسوغ حيث نداء ضمارة غير مقرون بنى نحو
اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المنصوب على الطرف بل إذا أضر وجب التصريح بنى لأن الضمير يرد الأشياء
إلى أصولها فيقال اليوم سرته وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو
* ويوم شهدناه سلبا وعامرا * يارب يوم لى لأظله *

الثاني نحو * ومشرّب أشرب به وشيل * والأصل شهدناه فيه وأشرب فيه ويجوز حيث نداء الاضافة إليه
على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار * يأسرق الليلة أهل الدار * والمفعولية نحو . تربص أربعة
أشهر يأسر وق الليلة أهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الطرف لأن تقديره في يحول بين المضاف
والمضاف إليه فيمتنع قاله العارسي ولأن الخفافض إذا دخل على الطرف يخرج عن الظرفية قاله ابن
عصفور ويجوز حيث نداء الاسناد إليه نحو . في يوم عاصف . انما خاف من ربنا يوما عبوسا قطر برا * صيد عليه
الليل والنهار قال بعضهم ويؤ كدو يبدل ويستثنى منه ولا يجوز ذلك في الطرف غير المتوسع فيه قال صاحب
البيضا في هذا نظير وللتوسع شروط الأول أن يكون الطرف متصرفا فالزم الظرفية لا يتوسع فيه لأن التوسع
مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه أن يسند إليه ويضاف إليه الثاني والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما
جامدا لانهما يعملان في الطرف لا في المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن
لا يكون فعلا متعديا إلى ثلاثة لأن الاتساع في اللزوم له ما يشبه به وهو المتعدى إلى واحد والاتساع في التعدى
إلى واحد له ما يشبه به وهو المتعدى إلى اثنين والاتساع في التعدى إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدى إلى
ثلاثة فيجوز فيها وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة فيمنع هذا
ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للأكثرين وعزاه غيره للبرد و قيل يجوز في التعدى إلى ثلاثة أيضا ونسبه
ابن خروف إلى سيويه وأبو حيان إلى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظر واللام يجوز في اللزوم اذ لم يهدنصبه
المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع مع التعدى إلى اثنين أيضا لأنه ليس له
أصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل والحل انما يكون على الأصول لا على العروع وهذا
ما صححه ابن عصفور قياسا لما ذكره وما عا لا نه لم يرد الا في التعدى لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كما قال
من عدم السماع مع التعدى لاثنين الخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها ان قلنا انها تعمل في الطرف
حدرا من كثرة المجاز لاها اذا رجعت ونصبت تشبها بالفعل المتعدى والعمل بالشبه مجاز فاذا نصبت الطرف
على الاتساع وهو مجاز أيضا كذا الجار فيمنع منه قال أبو حيان وهذا ما يقتضيه النظر ونظيره قولهم
دخلت في الامر لا يجوز حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول دخل إلى الطرف بغير وساطة في مجاز

فلم يجمع عليها مجازان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الالهام أمان قلنا بانها لا تعمل في
الطرف فواضح لانه لا يوسع ولا يمنع التوسع اضافة الطرف الى الطرف والمقطوع عن الاضافة المعوض
منه التنوين نحو سير عليه حيثئذ وما انتصب من المصدر نصب الطرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم
وأما صفة الطرف نحو سرت قليلا فيضف فيها التوسع الا ان وصف

﴿ ص ﴾ وينوب مصدر عن مكان بقوله وزمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير او يقام غيره مضاف اليه
لا مصدر مؤول خلافا للزحشري

﴿ ش ﴾ قد ينوب عن الطرف مصدر اذا كان الطرف مضافا اليه محذوف ولا بد من كونه معينا للوقت أو مقدار
وهو كثير في ظرف الزمان نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة فليل في المكان نحو
جلست قريب زيدا أي مكان قريبه وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم أحق أنك ذاهب أي في
حق وقد يكون النائب اسم عين نحو لا كلمة الفارطين والاصل مدة غيبة الفارطين ولا ينوب في ذلك المصدر
المؤول وهو أن والفعل . نحو وترغبون أن تنكحوهن . اذا قدر بنى خلافا للزحشري

﴿ ص ﴾ الكلام في الظروف المبنيات

﴿ ش ﴾ أو ردت في هذا الفصل ما لم أسبق الى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتبا على
سروف المعجم

﴿ ص ﴾ إذا الوقت الماضي والمستقبل في الاصح وتلزم الظرفية ما لم يضاف لها زمان والاضافة الى جملة غير
مصدرة بزوال واخوته أودام أو ليس أولئك أولئك أو لعل ويقع أن يليها اسم بعده ماض وقد يحذف جزؤها
وكذا مقعوض تنوينها وتكسر الساكنين وقال الاخفش إعرابا وقد تقع وألحق بها شيئا الكافجي في
ذلك اذا وجوز الاخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولا به وبدلها منه والزحشري مبتدأ وهي تبي
للتعليل خلافا للجمهور وحرفا وقيل ظرفا وللفاجأة بعد سينها وبينها صرفا وظرف مكان أو زمان أو زائدا أقوال
وعلى الظرفية عاملها قال ابن جني وابن الباذش تاليها وعامل بينها مصدر والسوابين عاملها محذوف واذا بدل
قال أبو عبيدة والحقيق وزائدة واختاره ابن السجري بـ ييناو يينا

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية اذ والدليل على اسميتها قبولها التنوين والاعراب بها نحو مجئك إذا جاء زيد والاضافة
اليها بلا تأويل نحو . بعد اذ هديتنا . وبيت لا تقارها الى ما بعدها من الجمل ولو وضعها على حرفين وأصل وضعها
أن تكون ظرفا للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله
تعالى . يومئذ تحدث أخبارها . والجمهور جعلوا الآية ومحورها من باب . ونهخ في الصورة . أي من تنزيل
المستقبل الواجب الوقوع . نزلة ما قد وقع قال ابن هشام . يخرج لغيرهم بقوله تعالى . فسوف يعلمون إذا
الاعلال في أعناقهم . فان يعلمون مستقبل لعطاء ومعنى لا دخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن
يكون بمنزلة إذا وتلزم اذ الظرفية فلا تصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ الآن يضاف اسم الزمان اليها نحو
حيثئذ يومئذ بعد اذ هديتنا رأيتك أمس اذ حثت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا
به نحو . واذكروا إذ كنتم قليلا . وبدلها منه نحو . واذكر في الكتاب مريم إذا تبذنت . والجمهور
لا يثبتون ذلك وواقفهم أبو حيان قال لانه لا يوجد في كلامهم أحبت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما
ذكروا ذلك مع اذ كرما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجهم سهل وهو أن تكون اذ معمولة

المحذوف بدل عليه المعنى أى اذكر واحالتكم أو قضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى
 . واذكروا النعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء . فاذن طرف معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم كلي
 بمحفل بل يرجوح انتهى وجوز الزحشرى وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم . لقد من الله على المؤمنين . أنه
 يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث وأن تكون اذ في محل رفع كاذن في قولك أخطب ما يكون إلا إذا كان قائماً
 قال ابن هشام فقتضى هذا أن اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلًا وتلزم إذا الاضافة إلى جملة أما اسمية نحو . واذكروا
 إذ أنتم قليل . إذ هما في الغار . أو فعلية كما سبق ويقع في الاسمية أن يكون مجزهاً فلا ماضياً نحو جنتك إذ زيد
 قام ووجه قبحه أن اذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن
 الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو اذ زيد يقوم فانه حسن وبشرط في الجملة أن لا تكون شرطية
 فلا يقال أتذكر إذ أن تأسكرمك ولا إذ ن يأتك تسكرمه إلا في ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها
 إذ فيظن من لا خبره أنها أضيفت إلى المفرد كقوله . والعيش منقلب إذ ذلك أمسا . والتقدير إذ ذلك
 كذلك وقد تحدث الجملة كلها للعلم بها و موضع منها التنوين قال أبو حيان والذي يظهر من قواعد العربية أن
 هذا الحذف جائز لا واجب وتسكسر النون حيث لا لتقاء الساكنين نحو . وأنتم حيث تظنون . أى حين إذ
 بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش أنها حيث تدمع مرة والكسر جوارب بالاضافة لبناء ووجه على ذلك أنه
 جعل بناءها ما شاعن اضافة إلى الجملة فلما زال التسن اللفظ صارت معر به وهو مردود بأنه قد سبق لأحكام البناء
 والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب قد بنت الطرف المضاف لأذ ولا علة لبنائه إلا
 كونه مضافاً إلى ولو كانت الكسرة اعراباً لم يجز بناء الطرف وبأنهم قالوا يومئذ بعث الذال . نونا ولو كان معرباً
 لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل على أنه مبنى مرة على الكسر لا لتقاء الساكنين ومرة على القح طلباً للضعيف
 وهذا معنى قولى وقد تنفع وقولى وألقى بها أيضاً الكافى في ذلك إذا أنشئت به إلى مسئلة غريبة قل من
 تعرض لها وذلك أنى سمعت شيخنا رحمه الله يقول في قوله تعالى . ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون
 ليست إذن هذه الكلمة المعهودة وانما هي إذا الشرطية حذفت جلتها التي تضاف إليها وعوض ههنا التنوين
 كما في يومئذ وكنت أسحسن هذا جداً وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح
 إلى ما جنح إليه الشيخ وقد أوسعت الكلام في ذلك في الاتقان وحاشية المعنى وتزاد إذ لتعليل خلافاً للجمهور
 كقوله تعالى . ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون . أى لأجل ظلمكم في الدنيا وألم يهتدوا
 به فيقولون . و إذا عزله هوهم وما يعبدون إلا الله فأروا وهي حرف بمنزلة لام العلة وقيل ظرف والتعليل
 مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وترد المفاجأة نص على ذلك سيويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله
 . فبينما العسر إذ دارت مياسير . وقوله

بينا كذلك والاعداد وجهها . ادراعها لحيف قبلها فرع

وهل هي حيث ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكداً أى زائد أحوال اختار الثاني
 أبو حيان أقرارها على ما استقر لها وابن مالك والشاويين الثالث وعلى القول بالطرفية قال ابن جني وابن الباذش
 عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشاويين
 إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها
 محذوف بدل عليه الكلام واذ بدل منها واذكر لازمة يان آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تجعل على
 الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وجلال عليه آيات منها قوله تعالى . واذ قال ربك للملائكة . والثاني التحقيق

كقد وحلت عليه الآية قال في المعنى وليس القولان بشئ واختار ابن السجري أنها تقع زائدة بعد بينا
خاصة قال لأنك إذا قلت بينا أيا جالس إذا جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة جاء
زيد وهذا العمل هو الناصب لبيان فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف

﴿ ص ﴾ إذا المستقبل مضمرة معنى الشرط غالباً قال ابن مالك والماضي وأنكره أبو حيان وقوم الحال ويختص
بالجزوم به وكذا المطنون خلافاً للبيانين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم في السعة خلافاً لن جوزه بقله أو مع ما ولا
تدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فهما وتضاف أبداً الجملة صدرها فعل ولو مقدراً قبل اسم يليه وجوزه
الأخفش إلى اسمية الجزأين وأوجب الفراء إيلاءها للماضي شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال الأكثرون
ناصرها الجواب لا الشرط قال ابن مالك ونجى مفعولاً به وبحرورة بحيثى ومبتدأ وترد للمفاجأة فأقول إذ وتلزمها
الغناء قال المازني زائدة ومبرمان عاطفة والزيادة جزائية ولا يليها فعل وثالثها يجوز مع قد قال أبو عبيدة وتزاد
﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية إذا والدليل على اسميتها الأخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو القيام إذا طلعت
الشمس وإبدالها من اسم صريح نحو أجيئك غدا إذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل مضمرة معنى الشرط
غالباً ومن ثم وجب إيلؤها الجملة الفعلية ولزمت الغناء في جوابها نحو إذا جاء نصر الله إلى قوله فسيح وقد
لا تضمن معنى الشرط بل تجرد للظرفية المحضة نحو والليل إذا يغشى والليل إذا سجد وزعم قوم أنها تخرج
عن الظرفية فقال ابن مالك أنها وقعت مفعولاً به في حديث أني لأعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبي
ومبة أ في قوله تعالى إذا وقعت الواقعة والخبر إذا الثانية وخافضة رافعة بالنصب حالان والمعنى وقت وقوع
الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض وبحرورة بحيثى في قوله تعالى حتى إذا جاءوها
وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني والأخفش في الثالث والجمهور أنكروا ذلك كله وجعلوا حتى في الآية حرف
ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له وإذا وقعت ظرفاً لجوابه محذوف أي انقسمت أقساماً وكنتم أزواجاً
وإذا الثانية بدل من الأولى وإذا في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أي شأنك ونحوه وزعم آخرون
أنها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك أنها وقعت للماضي في قوله تعالى وإذا رأوا تجارة أولها انقضوا إليها
فان الآية زلت بعد انقضاءهم وكذا ولا على الذين إذا ما أتوا لكم ملحمم قتل لأجد الآية وقال قوم أنها وقعت
لحال في قوله تعالى والليل إذا يغشى لأن الليل مقارن للغشيان ويختص إذا بما يتيقن وجوده نحو آتيك إذا أحر
السر أو رجح نحو آتيك إذا دعوتني بخلاف أن فاتها تكون للحقل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله
قن إن كان للرجح رلد ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو
أفان متفهم الحال دون ولكون إذا خاصاً بالمتيقن والمطنون خالف أدوان الشرط فلم تجزم إلا في الضرورة
كقوله وإذا أتيتك حصاصة فعمل وإذا دلت إذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل
تدل عليه ككلما واختاره ابن عصفور فلو قال إذا قلت فانت طالق فقامت ثم قامت أيضاً في العدة ثانياً وثالثاً
يقع بهما شئ على الأول دون الثاني وكما تدل على التكرار لا تدل أيضاً على العموم على الصحيح وقيل تدل
عليه فلو قال إذا طلعت امرأة من نسائي فبسط من عبيدي حرف فطلق أربعمائة يعق الأعداء واحد وتصل اليمين على
الأول ويعق أربعمائة على الثاني وتلزم إذا الإضافة إلى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعاً نحو وإذا أتتني عليهم
آياتنا وإذا لم تأتهم بآية أم ما ضياعوا إذا جاءك المنافقون وزعم الفراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط
لا يكون بعدها إلا الماضي وقال ابن هشام إيلؤها الماضي أكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله
والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

وقد يلها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو . اذا السماء انشقت . وجوز الانخس
 ايلاءها جلة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فصل كقوله * اذا باهلي تحته حظلية * وفي ناصب اذا
 قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان جملها على سائر أدوات الشرط والثاني انه
 ماقى جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثر لما تقدم من أنها ملازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل
 في المضاف فالاشارة بقولي ومن ثم الى قولي ونضاف أبدا والاولون انفصلا عن ذلك بأن قالوا بعدم اضافتها وترد
 اذا للمعاجة فتخص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورواه أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل
 تدخل على الفعل المصوب بقدر نقل الانخس ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المعنى
 ووجهه ان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بعد اذا لا يقترن
 الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب
 ومنه . فاذا هي حية تسعى . وهي حيث تحرف عند الكوفيين والانخس واختاره ابن مالك ورجحه قولهم
 خرجت فاذا إن زيد بالباب بكسر ان لان إن لا يعمل ما بعدها قبلها وظرف . كان عند المبرد والفارسي وابن
 جني وأبو بكر الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الراسي والزجاج واختاره النحشري وابن
 طاهر وابن خروف والشاوي بين ابقاءها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زبد صبح كونها خبرا على
 المكان أي فبالخضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به عن الجثث ولا على الحرف لانه لا يخبر به وتلزمها الفاء داخلة
 عليها واختلف فيها فقال المازني هي زائدة للتأكيده لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب
 الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جني وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره
 الشاوي بين الصغير وأيده أبو حيان بوقوع ثم وقعها في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنثرون . يقال الزجاج دخلت
 على حدد دخولها في جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزداد واستدل بقوله

حتى اذا سلكوه في مناوئة * شلا كما شلت الجمالة الشرذا

قال فزادها لدم الجواب فكأنه قال حتى سلكوهم وتأوله ابن حني على حذف جواب اذا

﴿ ص ﴾ الآن لوقت حضرا وبعضه وزعمه القراء من أن المختار اعرابه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل
 أصله أو ان وقيل ظرفيته غالبية

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول ال وحرف الجر عني وهو اسم للوقت الحاضر
 جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به أو الحاضر بعضه نحو . فن يستمع الآن . الآن خفف الله عنكم . قال
 ابن مالك وظرفيته غالبية لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوى في النار الآن حين انتهى الى
 قمرها فالآن في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبني لاضافته الى جملة صدرها ماض كقوله

ألى الآن لا بين ارسواء * لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه أو ان وقيل عن ياء لانه من أن يثنى اذا قرب وقيل أصله أو ان قلبت الواو
 الفاتم حذفت لالتقاء الساكنين ورد بأن الواو قبل الالف لا قلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف
 وغيرت الواو الى الالف كما قالوا راح وراح استعمالوه مرة على فعل ومرة على فعال ثمن وزمان واختلف
 في علته بناءه فقال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمن معنى الاشارة بمنزلة
 اسم الاشارة وهو لا تدخله أل وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمال معرفة وليس علما وأل فيه
 زائدة وضعه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصار ابناني في زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير

المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذ هو نكرة في الاصل استعمال من أول وضعه باللام وباب اللام أن يدخل على النكرة وكذا قال الزنجشري سبب بنائه وقوته في أول أحواله بالالف واللام لان حق الاسم في أول أحواله التجرد نهائهم معرض تعريضه فيلحقه لما رقع الآن في أول أحواله بالالف واللام خالف الاسماء وأشبه الحروف ورده ابن مالك لزوم بنسائه الجاء الغير واللات ونحوهما مما رقع في أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لساثر الاسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن أو غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بنى لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مردود بما رده هو على الزنجشري وقال القراء انما بنى لانه نقل من فعل ماض وهو أن معنى حان فبقى على بنائه استصحابا على جداتها كم عن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه ل كماله تدخل على قيل وقال ولجازه الاعراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وقصته اعراب على الظرفية واستدل به بقوله كانهما لآن لم تتغيرا بكسر النون أي من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين وجردل على انه معرب وضعه ابن مالك باخمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن افتتان الفتح والكسر كما في شتان الآن الفتح أكثر وأشهر والمختار عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه على معتبرة فهو منصوب على الظرفية وان دخلته من جر وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال به بالحديث السابق لما تقرر غير مرة وفي شرح الالغية لابن الصائغ ان الذي قال بأن أصله أو ان يقول باعرابه كما ان أو انا معرب

(ص) أمس لما يلي يومك مبني على الكسر قال الزجاج والزجاجي والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعها ومطلقا ومنصرفا لغة وزعم قوم محكيين من الامر فان قارن ال أعرب غالبا وكذا ان أضيف أو نكر أو ثني أو جمع أو صغر

(ش) أمس اسم معرف متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان وضوع له يوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في ارادة القرب فان استعماله ظرفا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها وإنما يتضمنها ما هو حاصل وافع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين مصر حيث لم يبن انه لما عدل عن السحر لم يضمن معنى الحرف بل أنيب مناب السحر المعروف بمصر معرفة مثله بالياء كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لانه في معنى الفعل الماضي وأعراب غدلانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم عليه بنائه شبه الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذي أنت فيه وقال آخرون بنى لشبهه بالاسماء المبهمة في انتقال معناه لانه لا يختص بمسمى دون آخر وأجاز الخليل في لتيته أمس أن يكون التقدير لتيته بالأسس فحذف الحرفين الباء والفتحة تكون الكسرة على هذا كسرة اعراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي مسمى بفعل الامر من المساء كما لو مسمى بالصباح فقوله جئت أمس أي الذي كان نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخطا إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارن اسماء لوقت وتمر يفيد إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعماله غير ضروري قد كرسى بوجهه عن المجازيين بناء على الكسر رفعها ونصبها وجرها كما كان حال استعماله ظرفا نقول ذهب أمس بما فيه زعميت أمس وما رأيتك منذ أمس

قال اليوم أعلم مايجيء به * ومضى بفصل قضائه أمس ونقل عن بني تميم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجرف في البناء على الكسر ويعربونه اعراب ما لا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن يأس * وتأس الذي تضمن أمس ومن بني تميم من يعرب به اعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجرف أيضا وعلمته ما ذكر في سحر من العدل والتعريف وعليه قوله * اني رأيت عجباً مدامسا * ومنهم من يعرب به اعراب المنصرف فينونه في الاحوال الثلاثة حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات وحكى الزجاجي والزجاج أن من العرب من ينيه وهو ظرف على القمح فتلخص في حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى القمح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً وتنوين واعرابه منصرفاً وغير منصرف مطلقاً واعرابه غير منصرف رفعاً وبنائه نصباً وجرافاً فان قارنه آل اعراب غالباً نحو ان أمس ليوم حسن وقال تعالى كان لم تمنع بالأمر * ومن العرب من يستصحب البناء مع ال قال

واني ونفت اليوم والامس قبله * يسابك حتى كادت الشمس تغرب فكسر السين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون ال زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعركة فاستديم البناء أو تكون هي المعركة ويجر على اضممار الباء فالكسرة اعراب لآبناء ويعرب أيضا حال الاضافة نحو ان أمسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضى لنا أمس حسن لا تريد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية نحو أ. سان : حال الجمع نحو أمس وأماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس * به تيس مبسطة العروس قال ابن مالك في شرح السكاكية والشافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر وكذا غدا استغناء بغير ما عواشدة تمكسا وهو اليوم واليلية قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر قبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدجاني في الغرة وهو ذهل عن نص سيبويه

﴿ ص ﴾ بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف، ضافه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد ينون حينئذ ويقع اعرابا وان نكر نصب ظرفاً قديماً ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكف بما ﴿ ش ﴾ من الظروف المبسطة في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله احوال أحدها أن يصرح بمعناه نحو جئت بعدك فهو مراد به وب على الظرفية ثانيها أن يقطع عن الاضافة لفظاً ومعنى قصداً للتنكير فكذلك كقولهم * فاشربوا بعداً على لذة خرا * وقد يجزى قرئ الله الامر من قبل ومن بعده بالجرف والتنوين وقد يرفع ويؤثر بواحد بالرفع ثالثها أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لا انتظار المضاف اليه المحذوف . رابعها أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم . نحو الله الامر من قبل ومن بعده . أى قبل الغلبة وبعدها وعلمه ابن مالك بأنه كان حتمها البناء في الاحوال كلها تشبيهاً بالحرف لعظام من حيث انها لا تنصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لا تقتارها الى غيرها في بيان معناها لكن عارض ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفي الافصاح أكثر النحويين يقولون لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك وقد تفتح في هذه الحالة بلا تنوين وقد تضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيت قبل ومن قبل وأنشد

ولا وجد العذرى قبل جيل * وأنشد الخليل قوله * فاشربوا بعد على لثة خرا * بالضم منونا ولا يضاف بعد بخللة مالم يكف بما كقوله
 علاقة أم الوليد بعد ما * أفنان رأسك كالنغام الخلس

ص * ومثله فيما ذكر قبل وأول وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره الجرى وبين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعمل وأنكر ابن أبي الربيع اضافتها لفظا وأثبتها الجوهرى ودون وحسب لكن نصيبا على الحال وغيره بدليس قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان ولا ويجوز قضاها والمختار وفاق لا تخفش اعرابها مطلقا وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنيا والمصحيح ان أصل أول أو آل وانه لا يستلزم ثانيًا واذا وقع اسما صرف وأنت بالتاء بقله

ش * مثل بعد فيما تقدم من اعرابها في الاحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضم للعلمة المذكورة قبل وأول وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وبين وشمال وفوق وتحت وعمل ودون وحسب وغيره ومن بناء قبل الآية السابقة ومن تنكيرها قوله * فساغى الشراب وكنت قبلا * وتقدمت قراءة من قبل بالجر والتنوين ومن نية لفظ المضاف اليه فيه قوله * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * كذا رواه الثقات بكسر اللام وحكى أبو علي إبدأ بهذا من أول بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف وبالضم على نية الاضافة دون قصد الى لفظ المضاف اليه وبالجر على قصد لفظه قال في الصحاح فان أظهرن المحذوف نصبت فقلت إبدأ به أول فعلاك وقال الشاعر

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالى تزوى عنه ما كان يحذر

وحكى الكسائى أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله * قال الشاعر

* ولم يكن لقاءك الا من وراء * وقال * لعنايشن عليه من قدام * وقال * وأتيت فوق بنى كليب من عل وقال * بكلمود صخر حطه السيل من عل * أى من مكان عال ويقال قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك

وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة ليس غير أى ليس غير ذلك مقبوضا وذاكر ابن هشام أن شرطها أن

تقع بدليس وان قول العقباء لا غير لحن وليس كما قال قد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس

في ذلك وأنشد ابن مالك * فمن عمل أسلفت لا غير تسأل * ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال

ليس غير والا تخفش يقول ما عرابها في الضم والفتح معا وان حذف التنوين لا ينتظر المضاف اليه وعلى الفتح هي

خبر ليس والاسم محذوف أى ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عدى لما تقدم في أى الموصولة ثم النصب

في الجميع على الظرفية الاحسب فعلى الحالية قال ابن هشام وما أظن نصب على موجودا وأنكر ابن أبي الربيع

اضافة عل لفظا لكن الجوهرى صرح مجوازه فقال يقال آتيته من عل الدار بكسر اللام قال أبو حيان ومن

غريب المنقول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من حواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل

قبل وبعد حكاها عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه علي بن سليمان لان الظروف قد خست بعلمه ليست في غيرها

وما بنى من الظروف المذكورة فانه لا يتصرف وأما المعرب منها فذاكر ابن مالك أن فوق وتحت لا يتصرفان

أصلا قال أبو حيان ونص على ذلك الأخفش فقال اعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجلك لا يحتلهمون

في نصب الفوق والتحت لانهم لم يستعملوها الا ظرفا ومجرورا بن قال تعالى . نخر عليهم السقف من فوقهم

وقال . تجرى من تحنها الانهار . وقد جاء بر فوق بعلى في قوله * فأقسم بالله الذى اهتز عرشه * على فوق سبع *

وبالبناء في قوله * لست رهنا بفوق ما أسطيع * وكلاهما شاد وأما بين وشمال فكثير تصرفها كما تقدم وأما

قبل وبعد الستة بعدهما الى أسفل فتصرفها متوسط قرى . والركب أسفل منكم بالرفع . وقال

فقدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى الخفاة خلفها وأماها

ويقال أمام زيد آمن من ورأه وزعم الجري أنه لا يجوز استعمالها الاظرفا ولا يقاس على استعمالها اسماء ولا
تضاف قبل أيضا لجملة ما لم تكف بما هو قبل ما وبقي مسائل تتعلق بأول الاولى الصحيح أن أصله أو آل بوزن أفعل
قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله وقل بوزن فوعل قلبت الواو الاولى
همزة وانما لم يجمع على أو اول لاستقلالهم اجتماع الواو بينهما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم ثانيا
وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقل لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبه وقد تكسب بعده شيئا وقد
لا تكسب وقيل انه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضي أولا فلو قال ان كان أول ولدته ذكرا فانت طالق
فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني الثالثة لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة أي
أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه
نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثاني أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا ومنه ماله
أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محفوظي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أوله وآخره بالتنوين
﴿ص﴾ بين المكان وقيل للزمان وقال الزجاجي بحسب ما تضاف اليه وتصرفه متوسط ويجب العطف عليه
بالواو إن أضيف لمفرد فان لحقه ما أو الألف عرض عليه الزمان ولزومه والاضافة للجمل ولو فعلية على الأصح
وقيل يضاف لزمان محذوف لا الجملة وقيل ما أو الألف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والألف اشباع وقيل
للتأنيث وتضاف بينا لمصدر لا يينا على الأصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين
كخمسة عشر قنبي على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها
﴿ش﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للمكان وتدخل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما
لحقها ما أو الألف لزمت الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى اذ ومنه الحديث ساعة يوم
الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزجاجي أنها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال
تعالى هذا فراق بيني وبينك لقد قطع بينكم بالرفع مودة بينكم بالجزم ولا تضاف الا الى متعدد ومتى
أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالأية الاولى واذا لحقتها الألف أو ما لزمت اضافتها الى الجمل سواء
كانت اسمية كقوله فينا نحن نرقبه أناناه وقوله فينا العسر اذا دارت مياسير أو فعلية وهو قليل كقوله
فينا نسوس الناس والأمر أمرنا وتقول فينا أنصمتي ظلمتني ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف
الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن التبراري أن بين حيثئذ شرطية وما ذكر من أن
الجملة بعديا أو يينا مضاف اليها انفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر مذهب الجمهور ومذهب الفارسي
وابن جني إلى أن إضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان
دون ظرف المكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ولا بد من اثنين فافوقهما والتقدير بينا أوقات
زيد قائم قبل عمرو واختاره ابن الباذش وذهب قوم الى أن ما أو الألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لهما من
الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والألف اشباع لان كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها
اشباعا فالجملة بعد الألف في موضع جر بالاضافة وبعد ما لا محل لهما من الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم أن
الألف للتأنيث ووزنها فعلى ورد بأن الظروف كلها مذكرة الا ما شذو هو قدام ووراء ولا حاجة الى الدخول في
الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر قال يينا تعاقبه الكاة وروعه وألحق بعضهم يينا بها فأجاز
إضافتها الى مفرد مصدر نحو يينا قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ
قياس يينا على يينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها

الاما يعطى معنى الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات وقد يحذف خبر المبتدأ بعد بينا وبين الاله المعنى عليه
كقوله فيينا العسر كما قد يحذف الجواب لذلك كقوله

فينا الفتى في ظل نعاء غضة * تبا كره أفنانها وزاوح

الى أن رمت الحادثات بنكبة * يضيق بها منه الرحاب الفساح

وثبت بينا بكاف التشبيه في الشعر قال * بنا كذا رأيتني مستعصبا * قال أبو حيان وبإضافة بينا الى المصدر خارج
أبو على أن بينا ليست محدوفة من بينا كما قال بعضهم لان بينا لاتضاف وانما هي مكهوفة بما داخله على الجملتين
وتركب بين خمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله

نحى حقيقتنا وبه * ض القوم يسقط بين بينا

الأصل بين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر فان أضيف صدر بين بين الى مجزها جاز
بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمة السهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أيس من الابدال وان أضيف
الباتعين زوال الظرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همة بين بين بالفتح وقال الصواب همة بين بين بالاضافة
﴿ص﴾ حيث للمكان مثله احوث واعرابه الهمة وتلزم الاضافة لجملة وتندرل فرد وقاسه الكسائي وتر كها أندر
فحوض ما وجوز الأخفض وقوعها للزمان وتصرفها نادر وأنكره أبو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا
خلف وزعم الزجاج موصولة

﴿ش﴾ من الظروف المبنية حيث وعلة بنائها تشبهها بالحرف في الافتقار ادلا تستعمل الاضافة الى جملة
وبنيت على الضم تشبها بقبل وبعد لان الاضافة للجملة كلا اضافة لان أثرها هو الجرا لا يظهر ومن العرب من
بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولغة طي ابدال يائها واوا
فيقولون حوث وفي ثائها أيضا الحركان الثلاث ولغة قعس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وجئت من
حيث جئت فبجر ونها عن وهي عندهم كعند وقرئ * سنسدر جهنم من حيث لا يعلمون * بالكسر فيعقل
الاعراب ولغة البناء على الكسر وسواء في الجملة الامة أو الفعلية قال في المعنى واصافها الى الفعلية أكثر ولهذا
رجح النصب في جلست حيث يريد أراه وتندرنا اضافتها الى المفرد كقوله * بيض المواضي حيث لى العمائم *
وقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * والكسائي يعيده وأندر من ذلك عدم اضافتها لفظا بأن تصاف الى جملة
محدوفة معوضا منها ما كقوله * اذا ريد من حيث ما نغخت له * أي من حيث هبت والاصل فيها أن تكون
للسكان قال الأخفض وقد ترد للزمان كقوله

الفتى عقل يعيش به * حيث تهدي سافة قد *

أي حين تهدي ولا تستعمل غالبا لانظر فاوندر جرها بالباء في قوله * كان هنا بحيث * فكى الازار * وبالى في
قوله * الى حيث ألفت رحلها ثم قسم * وفي في قوله * فأصبح في * حيث القينا تهديهم * وكان ابن مالك نصرها
نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنتراء * يهجي فيه عزة وأمان

فحيث اسم ان وقال أبو حيان هذا خطأ لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك بها
البتة بل اسم ان في البيت جي وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح أنها لا تصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به
ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام في المعنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وذات خفض
بغيرها وقد تقع مفعولا يافا للغارسي نحو * الله أعلم حيث يجعل رسالته * اذا المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة لاشياء في المكان وناصبها يعلم محذوفاً مذكوراً لا يعلم نفسه لان افضل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اولته بعالم قال ولم يقع اسم لان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج ان حيث موصولة

﴿ص﴾ دون لا كان وتصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وفاقا لبعض المتأخرين يستثنى به فان كان بمعنى ردى فغير نظرف

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في احوال قبل وبعد وهو للكان تقول فزيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى أنه يتصرف لكن بقله ونخرج عليه، وينادون بذلك، فقال دون مبتدأ وبني لاضاقته الى مبني والاولون قالوا تقديره مادون ذلك فحذف ما قال الشاعر وباشرت حد الموت والموت دونها وقال غير الجني دونها ما وراؤها بالرفع ويستثنى به كسوى فياقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض العقهاء الخفية ونقله (١) أمادون بمعنى ردى، كقولك هذا ثوب دون فليس بنظرف وهو متصرف بوجوه الاعراب

﴿ص﴾ ريث مصدر استعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تلبه مازائدة أو مصدرية وأكثر وقوعه مستثنى في منى ولم يصرح حوايينائه والعله قائمة

﴿ش﴾ ريث مصدر راث يرث اذا أبطأ اذا استعمل في معنى الزمان جازاً أيضاً أن يضاف الى الفعل فتقول أتيتك ريث قام زيد أي قدر مدة قيام زيد، وانخرجت الى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام أبي الفضل الصمار في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان وذكر ابن مالك نحوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنيات ومن شواهد قوله لا يصعب الامر الاريث بركبه وقوله خيل ريث ريث اقضى لبانه وقد يفصل بين ريث والفعل قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

حياه حين يلقي نال السؤ ل راحيه ريث مايتنى

﴿ص﴾ عوض، ثلث لعموم المستقبل وقد ورد للمضى وقد يضاف للعائضين أو يضاف اليه فيعرب وقد يجري كالنسم

﴿ش﴾ من الظروف المبنية عوض وهو للوقت المتقبل عمومًا كما بدأ وقد ترد للمضى كقوله فلم أرفعاً عوضاً كرهاً لكا وبني لشبهه بالحرف في إيهامه لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان وبناءه إماماً الضم كقبل وبعده أو على الفتح طلباً للخفة أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف الى العائضين كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين أي دهر الدهرين أو أضيف اليه كقوله ولا تبال عرس في حطاي وأر الى أعرب في المالين لمعارضة لشبهه بالاضافة التي هي من خصائص الأسماء قال أبو حيان وقد كثرت استعمال عوض حتى أجروا مجرى النسم كقوله

رضيحي لبان يدي أم نحالفاً بأسحم داج عوض لا تتفرق

﴿ص﴾ فط مقابل عوض ويحتصان بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء ضا وقال الكسائي أصله فطط ريفال على قط، وقط، وقط، وقال الاخفش ان أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فان لقي همز وصل كسر، ترد قط وقد أسمى فعل بمعنى يكفي مبنيين فقد الدال بدل من انطاء وقيل قد منقولة من الحرفية وبمعنى حسب

فَالْغَالِبُ الْبِنَاءُ وَيَضَافُ الْبَاءُ وَالْكَافُ وَالظَّاهِرُ

(ش) من الظروف المبنية قط وهي مقابل عوض فهي للوقف الماضي هو ما وبنيت لشبه الحرف في إيهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لأنها تضمنت معنى في لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف وقيل لأنها تضمنت معنى منذ فني ما رأيت قط منذ خلقت وقيل لأنها تضمنت معنى من الاستغراقية وقيل لاقتدارها إلى جملته وقيل لأنها أشبهت الفعل الماضي لأنها الزمانه وبنيت على الضم تشبهاً بقبل وبعد وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تنخف طاءه مع ضمها واسكانها فهذه خمس لغات وزعم الاخفش انك اذا أردت بها الزمان تضم أبداً نحو ما رأيت مثله قط فان قلت بقط شيئاً سكنت نحو ما عندك الا هذا قط فان لقيت ألف وصل كسرت لا لتقاء الساكنين نحو ما علمت الا هذا قط اليوم وما عندك الا هذا قط الآن وزعم الكسائي ان أصل قط قط بضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى، أدغمت وجعلت الثانية على حركتها قالوا وأصلها مصدر وهو القط بمعنى القطع نقلت إلى الطرف فتوالت ما رأيت قط معناه ما رأيت فيما انقطع من عمري وتختص هي وعوض بالنفي نحو ما أفعله عوض ولا فعلته قط فلا يستعملان في الإيجاب وتزد قط وقد اسمى فعل بمعنى يكفي فهو قد زيد درهم أي يكفيه، قدني وقطني بنون الوقاية أي بكفيني وليس فهما إلا البناء على السكون ثم قبل هما كلمتان مستقلتان وقيل الدال بدل من الطاء وقيل، قد هي الحرفية نقلت إلى الاسمية ويردان أيضاً اسمين هـ اذ فني لحسب فالغالب حيث شذبتا وهما على السكون لوضعهما على حرفين ويضافان إلى الاسم الظاهر وإلى ياء المتكلم وكاف المخاطب نحو قد زيد درهم وقط زيد درهم وقطني بلانون وقدك وقطك وقد يعربان وهو قليل يقال قد زيد أو قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم

(ص) كيف ويقال كى اسم يستفهم به عن الخبر قبل ما لا يستغنى به والحال قبل ما يستغنى ومعناها على أى حال قال سيبويه أنكره غيره وابن مالك أطلقه مجازا فعلى الاول محلها نصب دائما ويجاب بعلى كذا

(ش) كيف اسم لدخول الجار عليها فى قولهم على كيف تبسح الاحمرين وابدال الاسم الصريح منها نحو كيف أنت أصحج أم سقيم والاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سوف قال

كى تجشون الى سلم ومائرت والغالب فيها أن تكون استغها ما اما حقيقيا نحو كيف زيد أو غيره نحو كيف تكفرون بالله وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى به نحو كيف أنت وكيف كنت وكيف ظننت زيدا وحالا قبل ما يستغنى نحو كيف جاء زيد أى على أى حال جاء زيد وانما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وبنيت على فحة طلبا للخفض وعن سيبويه ان كيف ظرف وأنكره الاخفش والسيرافى وقاله اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف أمورا أحدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره الثانى ان تقديرها عنده فى أى حال أو على أى حال وعند غيره تقديرها فى نحو كيف زيد أصحج زيد وفى نحو كيف جاء زيد أرا كى جاء زيد ونحوه

الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه وعند غيره أن يقال أصحج أو نحوه وقال ابن مالك لم يقل أحد أن كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها كانت تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا قال ابن هشام وهذا حسن

[illegible]

ش من الظروف المبنية لدن وهي لاول غاية زمان أو مكان وبنيت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهي كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدي فانها لا يلزم زمان استعمالا واحدا بل يكونان لا ابتداء الغاية وغيرها ويني عليها المبتدأ قال تعالى . وعنده مفاتيح الغيب . ولدينا مزيد . والغالب اقترانها بمن نحو . وهب لنا من لدنك . وآتيناه من لدنا . وقد تجرد منها كقوله لدن غدوة . لدن شبت . واعراب لدن لغة قيسية تشبها بعندوبه قرأ عاصم . بأشديد من لدنه . بالجروا شمام الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال وقصها أو كسر ها وسكونها مع سكون الدال وقع اللام أو ضمها وقع النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وقع اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وقع اللام وزاد أبو حيان عاشرة وهي لت بلام مفتوحة وتاء مكسورة قال سيبويه ولد بلانون محذوفة من لدن كما أن يك محذوفة من يكن ألا ترى أنك إذا أضفته لمضمر رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لدني ولا يجوز من لدك ولا من لده ويجزئني لدن بلاضافة لفظان كان مفردا كقوله

تتفض الرعدة في ظهري * من لدن الظهر الى العنبر

وتقدرا ان كان جملة اسمية كقوله * وتذكر نعماء لدن أنت يافع * أو فعلية كقوله

* لدن شبت حتى شاب سودا النواثب * وقع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة وأول ما ورد من ذلك

على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله * أراني لدن ان غاب رهطى * وقوله

وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا * قرابة ذي قربي ولاحق مسلم

وسمع نصب غدوة بعدها في قوله * لدن غدوة حتى دنت لغروب * وخرج على القيز وحكى الكوفيون

رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان أي لدن كانت غدوة قال سيبويه لا تنصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن

بكرة لانهم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المصوب بعدها فقبل لدن غدوة وعشيت جاز عند الاخفش في

المسطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأرجبه أبو حيان

ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك

ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محموط الا انها لا يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل

وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية ساقط من التسهيل

ص * لما حرف وجود لوجود قال ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاد وتخص بالماضي وتقتضي

جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعوا ابن مالك واسمية باذا والعاء وتحذف للدليل

ش من الظروف المبنية لما التي هي كلمة وجود لوجود والقول بنظر فيتها رأى ابن السراج والفارسي

وابن جني وجاعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبرة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة

بالماضي وبلاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف انها حرف وتقتضي جملتين وجذب ثانيتهما عن وجود

أولاهما نحو لما جاءني أكرمه والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا انا اقا كالتمثال المذكور

وكقوله تعالى . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم

الروع وجاءته البشرى يجادلنا . والجمهور أولوه بالماضي أي جادلنا أو الجواب محذوف أي أقبل يجادلنا

وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا الفجائية نحو . فلما نجاكم إلى البر فمقتصد . فلما نجاكم

إلى البر اذا هم بشر كون . وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف أي انقسموا قسمين وقد يحذف الجواب للدليل

كآلية المذكورة

من ذو وفيل من إدوفيل من ذو كسر معهما لغة وسكون مذ قبل حركة وضعها قبل ساكن أشهر فان وليهما جملة فطرفان مضافان اليها أو الى زمان مقدرة قولان وقيل مبتدآن خبر هذان من قدر أراسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والعارسي مبتدآن له ومعناها لا بد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض والآخرش والزجاج والزجاجي طرفان خبراه ومعناها بين والكوفية والسهيلي وابن مضاه وابن مالك مضافان لععل حذف والثاني فاعله وهو خبر محذوف أو مجرور فخر فان ر فيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن وال في معدود وأكثر العرب ترجع خبرهما الماض وترجع خبره من ذلك اضى ورنع من ذلك ويجوز رفع مصدر بهما وجره وأن وصلتها ولا يجران ضمرا ولا يلحقان بالمتصرف على الاصح فيهما

من الظروف المبنية في بعض الاحوال مذومند ومنذ بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلوا فقال الفراء أصلها من دومن الجارة وذو الطائفة بمعنى الذي وقال غيره أصلها من اذ حذف الهزة فالتقى ساكنان النون والذال فحركات الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لانها ضمنت معنى شينين من والى اذ قولك ما رأيت منذ يومان من اذ من أول هذا الوقت فغضت مقامها فتقويت ثم ضمت اليها اتباعا لحركة الذال وعندى أن التعليل بالحل على سائر الظروف قبل وبعد وفي عوض أولى ومنذ أصل مذوهى محدودة نها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى صم ذال مد عند ملاه الساكن نحو مد اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسر أولان بعضهم يقول منذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن على أن بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين وقال ابن ملكون هما أصلان لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء غير الممكنة ورده الشاويين بأنه قد جاء الحذف في الحروف ألا ترى تخفيفهم إن وأن وكان وقالوا في لعل عل وقد جعل سيبويه حل من العلو وكسره بهم مد ومنذ نفسه بنى سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بنى سليم وكسره مذ عن عكل وله اثلاثه أحوال الأول أن يليها ما الجملة الاسمية الفعلية كراهه * وما زلت أنفى المال منذ أيا نافع * وقوله * مازال مذ عقد بداه ازاره * وقوله * منذ ابتدأت ومثل مالك ينفع * والمشهور انهما حيثما طرفان مضافان فويل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والعارسي وابن مالك وقيل انى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عندنا على أسماء الزمان اصطلاحاً أو مقدرة فالتقدير فيما رأيت مذ مذ بقا ثم مذ من زيد قائم وقيل انهما حيثما مبتدآن فيجب تهير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه الانخس المال الثاني أن يليهما اسم مرفوع نحو مد يوم الخميس منذ يومان وفيهما حيثما مذاهب أحدها وعليه المبرد وابن السراج والعارسي أنهما حيثما مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناها الامدين كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ما عنيا هذه عبارة المعنى وعبارته أبى حيا وتقدرهما في المنكر الامد والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وفي المرفقة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخميس الثاني وعليه الانخس والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ ومذومند طرفان خبره كما اذا أضيفا الى جملة ومعناها بين وبين ماضين فعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لعائه يومان ولا يعنى ما فى هذا من التعسف لانه تقدير ما لم يصرح جوابه في موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاه وابن مالك انهما طرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها الأصل مد كان أمضى يومان قال ابن مالك برجه ان فيه اجراء مذومند على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تحلص من ابتداء

تنكيره بلامسوخ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم انها مركبة من من وذو الطائفة أو من من واذا بعد هما من الصلة أو المضاف اليه وهما باطلان وبان اخمار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين انه خبر مبتدأ محذوف بناء على انها من من وذو الطائفة والتقدير ما رأيته من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلف هل جملة مذومندومر فوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السباني انها في موضع الحال كانه قال ما رأيته متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كانه قيل له ما آمد ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم مجرور فمبسل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد تثبت لهما فلا يخرجان عنهما أمكن بقاؤهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعلنا طرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انها حيثئذ . راجع لا يصالحهما الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشريت ولو كانا طرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرت ان اتسع كما تقول يوم الجمعة مت فيه أو فته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو منذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما بالحاضر وعلى ترجيح جر منذ الماضي على رفعه وعلى ترجيح رفع منذ الماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله * وربع غبت آثاره منذ أزمان * ومن القليل في منذ قوله * أقوين مذ حجج رمذهر * ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قد رمز به بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي منذ زمن * رمز * ويجوز وقوع أن وصلتها بعدهما نحو نعم ما رأيته منذ أن الله خافني فبعكم على وضعها بما حكم به لفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا ومذومند لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز المبرد أن يجرا ضمير الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منذ أو مذ ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذومند بالظروف المتصرفة عند الجمهور ومن البصريين ومن قال بأنهم ما مبتدآن في الحال الثاني الخفها بالتصرف

﴿ص﴾ مع لمكان الاجتماع أو وقته ونحوه بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حيثئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفرد فتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقله وهل هي حيثئذ مقصورة خلاف ولا لسلب الاتحاد في رقت وفا قال الثعلب وابن خالويه وأبي حيان

﴿ش﴾ من الظروف العادمة التصرف مع وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول زيد مع عمرو وجئت مع العصر ويدل على اسميتها تنوينها في قولك * * * ودخول بن عليا في قولهم ذهب من معه وقرئ * * * هذا ذكر من معي . قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالخبر وفي الجود المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع النافض اذهى على حرفين بلانث محقق العود الا انها أعربت في أكثر اللغات لمشايتها عند في وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالخضور كجنى ومن معي . والقرب كان مع العصر يسرا . وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغتريعة وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بني وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحدة وزعم النحاس أنها حيثئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف وجه ذكر مع في الظروف المبنيات لانها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بأعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقبل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله * أفيقوا بني حرب وأهوانا معا * وقوله * أكف صحابي حين حاجتنا معا *
 واختلف في معاذي الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان إلى أن قصها أعراب كافي حال الإضافة والكلمة
 نائية اللفظ حين الأفراد وحال الإضافة وذهب بونس والآنخس وصححه ابن مالك إلى أن قصتها كقصته
 تاء فتى وانها حين أفردت رد إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة
 الرفع كالمقصور ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول
 الزيدان عندك وذهب ابن مالك إلى أنها في الأفراد مساوية لمعنى جميع قال أبو حيان وليس بصحيح فقد قال
 نعلب إذا قلت جا جميعا حقل أن فعلهم ما في وقت أو وقتين وإذا قلت جا أمعا فالوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه
 أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت

﴿ص﴾ ومنها كل زمن مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبنى فبنواؤه راجع أو معرب فرجوح ومنعه البصرية
 أو ما أولام تتغير أو لا التبرئة فكذلك وقبيل جراسمها و برفع ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسمية وجوزة
 الآنخس وابن مالك

﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جوازا لأجوبا كل أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمبهمة
 ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية
 بخلاف ما يختص بتعريف أو غيره كأمس وغد فانه لا يضاف إلى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين
 وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف
 الجميع إليها كالمفرد وسواء في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجع فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم وليلة
 أمه على حين عاتبت المشيب * على حين يستصين كل حلیم * مرجوح فيما كان صدرها معربا قرأ نافع هذا
 يوم ينفع الصادقين . بالبناء وقرأ السبعة بالأعراب وقال الشاعر * على حين لا بد ويرجى ولا حضر * وقال
 * كريم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التواصل غبردان * رويت الثلاثة بالفتح * ومنع
 البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الأعراب وأيده ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماح لقراءة نافع
 السابقة والآيات وان صدرت الجملة بما أولا أخى ليس لم يختلف الحكم من بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر
 والإضافة مجازا كقوله * على حين ما هذا حين تصابي * وقوله

وكن لي شغيا يوم لا ذو شفاعه * بمن قتيلا عن سواد بن قارب

وان صدرت بلا التبرئة بقي اسمها أيضا على ما كان من بناء أو نصب وقبيل جرو قد يرفع حكى جئتكم يوم لا حر
 ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال * تركنى حين لا مال أعيش به * بالرفع ومذهب سيبويه ان الظرف إذا
 كان بمعنى المستقبل تعين إضافته للفعلية ولا يجوز إضافته إلى الاسمية لانه حينئذ بمعنى إذا وهي لا يضاف إليها
 فلا يقال أتيتك حين زيد ذاهب بخلاف الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى إذا فضاف للفعلية والاسمية معا كهي
 وذهب الآنخس إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسمية أيضا وصححه ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالى . يوم هم
 بارزون . قال أبو حيان انما أجاز الآنخس ذلك لانه يميز في إذا أن تضاف إلى الاسمية فكذا ما هو بمضافها

﴿ص﴾ أولبني والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن مالك لا يبنى مضاف لبني مطلقا
 ﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جوازا لأجوبا بأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنى مفرد نحو يومئذ
 وحينئذ والحق بها الاكثر من كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه إذا أضيف إلى مبنى نحو
 ما قام أحد غيرك وقال تعالى . إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون . وقرئ . أن يصيبكم مثل ما أصاب . بفتح

اللام وقال ومنادون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر * واذا ما مثلهم بشر * وقال
 * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * والقول يبناء المضاف الى ياء المتكلم من شعب هذا الاصل وذهب ابن
 مالك الى انه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لا ظر فا ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء
 التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع فكيف تكون داعية اليه والفتحات في الشواهد السابقة حركات
 اعراب فتل في الآية الاولى حال من ضمير لحق المستكن وفي الثانية مصدر أو حال وفاعل يصيكم الله وفي البيت
 حال وغير في المثال والبيت حال أو مستثنى ودون وبين منصوبان على الظرف وهذا الذي ذهب اليه هو المختار
 (ص) ولا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا

(ش) قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر الاضافة الى مصدر من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها
 ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عند نادرا كقوله * مضت مائة لعام ولدت فيه *
 وقوله ويسحرن ليله لا يستط * مع نبا حابها الكلب الا هريرا
 والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلته صفة كقوله تعالى . واتقوا يوما
 ترجعون فيه الله .

(ص) المفعول معه هو التالي واو المصاحبة والأصح انه مقيس فقيس لا يختص والجمهور بما صلح فيه
 العطف ولو مجازا والمبرد والسيرافي بما كان الثاني مؤثرا للاول وهو شبيه والخضراوى بما فى معنى ما مع
 (ش) المفعول معه هو التالي واو المصاحبة فخرج غير التالي واو اما قد يطاق عليه في اللغة مفعولا معه كالجرور
 مع وبياء المصاحبة كجلست مع زيد وبعثك الفرس بلجامه والتالي واو العطف فان المصاحبة في مفهومه من
 العامل السابق لامن الواو وهنا لا فهم الامن الواو وفي كون هذا الباب مقيسا خلافا في بعض النحويين يقتصر
 في مسأله على السماع ونسبه جماعة الى الاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يميزونه الاحبت لا يراد
 بالواو معنى العطف المحض لأن السماع انما ورد به هناك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف قوم
 يقيسونه في كل شئ حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمرا وحيث لا يتصور معنى
 العطف أصلا نحو قعدت أو ضحكت أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان
 خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو
 مع عطف في الأصل ولا حيث يحض معنى العطف لان دخول معنى المفعول به هو الذى سوغ خروج وجه بما
 يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النسب وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء
 البرد والطيالسة لان المجيء يصح منهما أو مجازا نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق
 زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سائر وقال المبرد والسيرافي يقاس فيما كان الثاني مؤثرا للاول وكان الاول
 سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا أى كنت السبب في مجيئه وقال
 ابن هشام الخضراوى الاتعاق على أن هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سمعت وينبى
 عندي أن يقاس على ما سمع ما فى معناه وان لم يكن من لفظة فيقاس وصل على جاء ووافق على استوى وفعلت على
 صنعت وكذا ما فى معناها وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبى أن يجوز انتهى

(ص) وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمرب بعدها والكوفية الخلاف
 والأخفش انتصب انتصاب الظرف والأصح ينصب المتعدي وكان لا معنى لكاشارة
 (ش) فى ناصب المفعول معه أقوال أحدها هو الأصح انه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيالسة

واستوى الماء والخشبة وأعجبنى استواء الماء والخشبة والناقصة تركه وفصيلها ولست زائلا وزيدا حتى فعل
وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الاكثرين نحو لو خليت والأسد لا كلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها
لوضعها وقال قوم لا يكون الامع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول
معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدي بالواو والجمع ورنم لان
الصحيح انها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * يكون واياها بها شلابعدى * وقال
* فكونوا أتم وبنى أيكم * ومذهب سيوييه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الإشارة
والظرف والجار والمجرور وأجازه أبو علي وغيره فنحو هذا لك واياه وعليه هذا ردائي مطويا وسر بال القول
الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بالمادخلت عليه من الاسم فعملت فيه وردبانه لو كان كذلك
لا اتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصب الا وهو مشبه بالفعل الثالث
ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت ما صنعت وإياك فالتقدير ولا بست إياك وانما لم
يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيسهل يمنع من تسلط العامل وبأن فيها
ذكره احالة للباب إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك
للكوفيين وردبأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف
ناصبا لقل ما قام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض
الكوفيين وأكثروهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف لان أصل جاء البعد
والطلياسة مع الطلياسة فلما حذف مع وكانت منتبهة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على
انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها إذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعدها الا الواقعة موقع غير بار تفاع غير
نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا والأصل غير الله

ص * ولا يقدم على عامله ولا صاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل بين الواو وظرف ولا يكون جملة خلافا
لصدر الأفاضل

ش * المفعول به لا يتقدم على عامله باتفاق لان أصل واوه للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف
عليه اجاعا ولا يتقدم على صاحبه أيضا لما ذكر وأجازه ابن جني فيقال استوى والخشبة الماء لوروده في العطف
قال * عليك ورحمة الله السلام * وسماعه هنا قال * جمعت ونحشا غيبة ونجيمة * ولأن باب المفعولية في التقديم
أوسع مجالا من باب التابعية وانما المانع هنا من التقديم الحال على ذلك فاذا جاء في الأصل بقله أو اضطرار جاز هنا
بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل
بالظرف بين الواو والعاطفة ومطونها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فنعوا الفصل بينهما وزعم صدر
الأفاضل أن المفعول معه يكرن جملة وخرج عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة وفر من جعلها سالا لانها لا تتصل
الى مفرد بين هيئة فاعل ولا مفعول يلاهي وكدة واجب بأنهم مؤولة بالحال السببية أي جاء زيد طالعة
الشمس عند مجيئه وقيل تقول بمنكرا ونحوه

ص * ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيرى ونالها يجوز ان أول جملة والنصب بعد ضمير متصل لم
ثو كدوهو في نحو مالك وزيدا بكان مضمة قبل الجار أو بمصدر لا بس بعد الواو وقال السيرافي بلبس فان
كان منفصلا أو ظاهرا رجح العطف وأوجب بعضهم وقد ينصب بعدما وكيف بقدر وهو كان ناقصة وقيل تامة
وقدر سيوييه مع ما كنت وكيف تكون قتال ابن ولاد متعين وفرق السيرافي لا ورجح النصب ان خيف

فوات المعية فان لم يصلح الفعل جازا ضارا صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يتسلط به ويستويان في مضمرا كدخول رأسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل

﴿ ش ﴾ مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الاول ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيان أحدهما أن لا يتقدم الواو الا مفرد نحو أنت ورأيت وكل رجل وضعته والرجال وأعضاءها والنساء وأعجازها هذا قول الجمهور وجوز الصيرى فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثانی جزأها والتقدير كل رجل كأن وضعته والثاني أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك أنت أعلم ومالك والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم اليه مجاز الثاني ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يثنو كد بمنفصل نحو مالك وزيدا وما شأنك وزيدا وما صنعت وإياك فيتعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه الا في الضرورة والنصب في الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لا بس منو يا بعد الواو أي أي ما شأنك وملابسة زيدا أو ملابسة زيدا كذا نص عليه سيويه قال أبو حيان نقلا عن شيخه ابن الصائغ وهكذا تقدير معنى الأعراب لأنه عند سيويه مفعول معه وتقدير الملابس يجعله مفعولا به لا مفعولا معه وقال السيرافي وابن خروف المقدر فعل وهو لا بس لان المصدر لا يعمل مقدر الثالث ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرا أو ضميرا المرفوع منفصلا نحو ما شأن عبد الله وزيدا وما أنت وزيدا لا حسن جز في الاول ورفع في الثاني لا إمكان العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ورد بالسماع قال وما أنت والسيرافي متلف ومعه ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من تريد قال سيويه أي ما كنت وزيدا وكيف تكون وقصعة من تريد لان كنت وتكونية مان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة تامة لان الناقصة لا تعمل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشاويين وقال أبو حيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سيويه مع ما كنت ومع كيف تكون أذلك مقصود لسيويه أم لا فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لا يمكن ورد المبرد على سيويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لا يجوز الا ما قدره سيويه لان ما دخلها معنى التخيير والانكار اذ لا يمكن أنكر عليه مخالطة زيدا أو ملابسته ما أنت وزيدا لمن لم يقع منه ذلك ولا ينكر الا ما ثبت واستردون ما لم يقع وليست مجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا أي على أي حال لتكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل الرابع ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شرط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو لا تغتذ السمل والابن ولا يجب لك الأكل والشبع أي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أنتم وبنى أيكم • مكان الكليتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير ككونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل لا تسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو • فأجمعوا امركم وشركاءكم • لا يجوز أن يجعل وشركاؤكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدر أو مثله . تبوؤا الدار والايان . فالايان مفعول معه أو مفعول باعتقاد واقتدرا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الاضمار وامتنع المفعول معه أيضا كقوله * وزججن الحواجب والعيونا * لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح للمع فيقدر وكلن وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي والمازني والمبرد إلى جواز العطف على الاول بتضمن العامل معنى ينسلط به على المتعاطفين واختاره الجري وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد نحواً كلت خبرا ولبنافض من زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا كد ضمير الرفع المتصل نحو ما صنعت أنت وأياك ونحو رأسه والحائط أي نخل أو دعو شأنك والحق أي عليك بمعنى ألزم وأمر أو نفسه أي دعو وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائز ان والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه هذه الامثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون الامع الفاعل

﴿ص﴾ ويطابق الاول خبر وحال بعده وأوجه ابن كيسان

﴿ش﴾ اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال مطابق لما قبله نحو كان زيد وعمر متفقاً وجاء البرد والطيالة شديداً ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تشي نحو كان زيد وعمر متفقين وجاء البرد والطيالة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للاول قال أبو حيان واية مختار لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن تقدم على اجازة شيء من مسائله الا بسماح من العرب

﴿ص﴾ المستثنى هو المخرج بالآ أو احدى أخواتها بشرط الافادة فان كان يعضا متصل والا فمقطع يقدر بلسكن وقال الكوفية بسوى وابن بسعون الا فيه مع ما بعدها كلام مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف المستثنى منه فله مع الامالة مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكدة قطعاً ولا في غير نفي وشبهه في الاصح ولا في لازمه كولا ولو خلف وجوز الزجج الابدال في التخصيص وقوم نصب ما قام الا زيدا وان ذكر نصب بالآ أو بما قبلها أو به بواسطة أو بأن مقدرة بعدها أو بأن مخففة من ان ركبت الامنا ومن لا أو بخلافه للاول أو باستثنى أقوال فان كان متصلاً مؤنراً منغياً كتنى والمنفى اختياراً تابعه بدلاً وقال الكوفية عطفاً ولا بشرط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحية للايجاب ولا في نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا مردوده متضمن الاستثناء خلافاً لراعيها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجع وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع صح اغناؤه ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل أو مبدل أو يقاس خلف ولا يتبع مجرور بزائد والاسم لا التبرئة على اللفظ وجوز الكوفية في نكرة لمجرور بمن والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالح للتابع على مبتدأ أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العائد جوازاً وصاحبه اختياراً وكذا مضاف ومضاف اليه

﴿ش﴾ عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فن بعده بالاستثناء لان الباب للنصوبات والمستثنى أحدها الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية قال أبو حيان اجري ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكأبواب ما بعده واومع بالمفعول معه كذلك بواب ما بعد الا وشبهها بالمستثنى وحده المخرج بالآ أو احدى أخواتها تحقيقاً أو تقديران مذكوراً ومترك بشرط الفائدة فالمخرج شامل لجميع التخصصات وبالأ لا يخرج ما عدا المستثنى منها وتحقيقاً هو المتصل فان بعض المخرج منه نحو قام

اخوتك الازيدا وتقديرا هو المنقطع نحو . ما لم به من علم الاتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل في العلم
تحقيقا لانه ليس بعينه فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو حين
استثنى مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل . ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العلويين . اذا
لخص في الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء
الا ما قد سلف لأن السابق زمانه لا يصح دخوله . ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ما ضربت الازيدا أي أحدا
وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تغد فلا يقال جاء قوم الارجلا ولا قام رجال
الازيدا لعدم الفائدة فان افاذ جاز نحو . قلبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكاتوا في دارك الا
رجلا والفائدة حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاءني أحد الارجلا والازيدا وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة
التي لم تخصص نحو قام القوم الارجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الارجلا منهم ثم المنقطع يقدر عند
البصريين بل كن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى فقوله ما في الدار أحد الا حمارا في تقدير لكن فيها
حمارا على انه استدراك يخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع
بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوله بالاستثناء تشبيها بما اذا كانت استثناء حقيقة
وتغريقا بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم أبو الجراح ابن يسعون الامع الاسم
الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال في نحو قوله . وما بال ربع من أحد الا الأوارى . الا فيه بمعنى
لكن والاوارى اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاوارى بالربع وحذف خبرا لا كما حذف
خبر لكن في قوله . ولكن زنجيا عظيم المشافر . قال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع في الأدوات
فان الافعال التي يستثنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد الا حمارا . ثم المستثنى منه تارة
يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالاول مجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه
لتغريغه له ووجوده لا كسقوطها نحو ما قام الازيدا وما ضربت الازيدا وما ضربت الازيدا . وما محمد الا
رسول . وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والنهي
والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل يهلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم
وقوعه في الموجب أيضا نحو قام الازيدا وضربت الازيدا وما ضربت الازيدا . والجمهور على منعه لانه يانم منه
الكذب اذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس الازيدا وهو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز ولو
كان الموجب لازما له نفي كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لولا القوم الازيدا الا كرمته ولو كان
معنا الازيدا لا كرمته واياه غيره لان التفريغ يدخل في الجملة الثابتة وأما الجواب الذي هو منفي فخارج عما
دخلت فيه الا وازا الزجاج الا بدال في التضيض اجراء له مجرى النفي نحو . فلولا كانت قرية آمنت فنقمها
إيمانها الا قوم يونس . والتفريغ يكون في كل المعولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه
لا يكون فيه ولذلك آووا قوله تعالى . ان تظن الاظنا . على حذف الوصف أي ظنا ضعيفا وقال الكسائي
في نحو ما قام الازيدا مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبني على ما أجاز من حذف
الفاعل وجوز أيضا بناء عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائي على اجازة النصب طائفة
واستدلوا بقوله

لم يبق الا المجد والقصائد . غيرك يا ابن اكرمين والدا

بروي بنصب المجد وغيره لم يبق أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والغنة بناء لاضافته الى مبني

والثاني وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال أحدها أنه لا يصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والبرد واستدل أنها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة التي أتت بما قبل الأمن فعل ونحوه من غير أن يعدي إليه بواسطة الواو هي ابن خروف لا تنصب غيره بلا واسطة إذا وقعت موقع الثالث أنه بما قبل الألف يوصل إليه بواسطة الواو منها السيرة وابن الباذن والفايبي وابن باب شاذ والرندي وعزاه الشاويين للحقنين قياسا على المعول به فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غير بان بعد لامه مشبه بالظرف المختص الذي لا يعلل فيه العمل إلا بواسطة حرف الجر ونير لا يهاهما كالظرف المبهم يعلل إليه العمل بنحوه وقح فيه أنه لا يكرن قبل الفعل نحو القوم انويك الا زيدا الرابع انه بان تتدرج بعد الواو عليه الكسائي في انهاء السيراني قال التقدير الآن زيد الم يقم الخامس انه بان تخففة ركبت الامها ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع غالبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفسه عن الاول أو عكسه وعليه الكسائي في انقله ابن عصفور السابع انه باستثنى مضمر او عليه المبرد والزجاج في انقله السيراني ولم يترجح عندي قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقراها الثلاثة الاول والاخير وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتصل والمتقطع الموجب وغيره نحو قام القويم زيدا جاء القوم الاحجار ومقام أحد الأزيد او ما في الدار أحد الامتار الكرم بختار ان يتابع في المتصل المؤخر التي شتمت ما نام أحد الأزيد وما ضربت أحد الأزيد او ما ضربت بأحد الأزيد قال تعالى . . . يعمر الله نزل الله . . . ومن يفظ من رحمة ربه الا الضالون . . . ما فعلوه الا قليل منهم . . . وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والاعندهم حرف عطف لانه مخالف الاول المخالف لا تكون في البدل وتكون في العطف بيل ولا ولكن واجب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لان الثاني مخالف الاول في المعنى وقد قالوا امرين بربل لازيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا ان لا يطفه ان لا تكرر وغال ابن الضائع لو قيل ان البدل في الاستثناء تنقسم على حدة ليس من تلك الأبدال التي عرفت في باب البدل لاسكان وجهها وهو الحق وحقيقه البدل عنانه يتبع وقع الاول ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختص بما يكون فيه من جهة المستثنى منه فخرذا وقد رد ابن سيبويه ذلك فقال . . . وليكن لهم شهداء الا انفسهم . . . فشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم عملاحية المتن من اللإيجاب كاحد وشده ورد السماع قال تعالى . . . ما فعلوه الا قليل منهم . . . وشرط الفراء والناصب بهما ادتبع في الاتباع أن يكون ما بعده معرف ورد السماع قال تعالى . . . لا ياتت منكم أحد او امرأته . . . لا يورثكم بغيره ما يورثون . . . قال تعالى . . . زيدا واعترا ابن مالك . . . زيدا . . . احسن العرب . . . بانهم ليسوا زيدا ولا تنزه عن ذلك بنو تميم ان زيدا منهم . . . قال تعالى . . . ما فعل الا قليل . . . لبدل الاول . . . ل بين البدن والمبدل من قال أبو حيان بهذا الذي ذكر لم يذكر أصحابنا واختار ابن مالك أن نصب زيدا به كلام تضمن الاستثناء كقول العائل قاموا الاريا واذت سلم أن الامر بخلافه . . . نوام القوم . . . انصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل من حكم الامة لأن قال ابن عباس . . . زيدا . . . كره أصحابنا ان بن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده . . . انما انبج ليرد على أوالياء الرائد من أراسم الجنسية . . . من عتبار المحل نحو ما في الدار من أحد الأزيد . . . وما من إلا إلا واحد . . . وليس زيدا بشي الاشبأ بعابيه ولا إلا الله وانما يجوز الاتباع على اللفظ لانها لا تعمل في المعنى . . . وفي الباب من لا يورثكم بغيره . . . كوفيون

في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجازه الانقش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادة من في المعرفة والموجب وأنشد عليه قوله

* وما بال ربع من أحد * إلا الأوازي بالخفض وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو . ما لم به من علم الاتباع الظن * وما لي إلا آل أحد شيعة * فشر بوا منه الا قليلا منهم . وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغناؤه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الأزيد قال

وبلدة ليس بها أنيس * إلا اليعافير والأليس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة إذا تقدم عليها فإنه ينتصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد إلا مانقص وما نفع الأماضرتعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار أحجارا أحد وفي لغة يتبع المقدم حكى سيبويه ما لي إلا أبوك أحد قال سيبويه في جماعون أحدا بدلا وأبوك بدلا منه ووجهه الأبدى بأن البديل لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو في نية التأخير وقال ابن الصائغ أحد بدل من الاسم مجموعين وهو شبهه ببديل الشيء من الشيء لأن مقام الأبوك في قوة مقام غير أيبك وغير أيبك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله * إذا لم يكن إلا النيبون شافع * وقوله * فلم يبق إلا واحد منهم شقر * أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاء في أحد الأزيد أخير منك ومقام القوم الأزيد العلاء وما مررت بل أحد الأزيد أخير منك فيجوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالتأخر والاتباع فيه هو المختار أيضا مثله للشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجب لأن المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حيث بدأ جود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبديل مستويان لأن لكل واحد منهما مخرجما فتكافؤا في لغة يتبع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة . فشر بوا منه الا قليل . وإذا عاود على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذلك الأزيد وما كان أحد يجترى عليك الأزيد وما حسبت أحد يقول ذلك الأزيد فيجوز في هذه الأمثلة أن يجعل زيد تابعا للبتيء أو لاسم كان أو للفعل الأول فيكون بدلا منه وهو المختار لأن المسوغ للاتباع هو النفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمرة ويجوز أن يجعل تابعا للمضمرة فيكون بدلا منه لأن النفي متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الخبر كما تقدم أو من الوصف نحو ما فهم أحد اتخذت عنده بدا الأزيد وما كان فيهم أحد يقول ذلك الأزيد قال أبو حيان والقياس يقتضي إجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما أخوتك في البيت عاتبين عليك الأزيد فيجوز اتباع زيد لأخوتك والضمير المستكن في عاتبين لأن الحال يتوجه عليها النفي في المعنى وسواء في المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم بدارهم إلا الوحش قال

في ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا إلا كوا كبا

فكوا كبا بالرفع بدل من ضمير يحكى وهو منقطع إلا أن أحدا وضميره خاص بالماثل فلو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الأزيد يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الضر ولا مال يزيد إلا النقص تبين النصب وامتنع الاتباع للبتة ولو كان العامل غير ما ذكر نحو ما شكر رجلا أكرمه الأزيد وما مررت

باحد أعرفه الا عمرو تعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير إذ لا تأثير للنفي في أكرم وأعرف وكذا ما زال
واحوته من النواسخ نحو ما زال وافد من بني تميم يسترفدنا الا زيد لا يجوز فيه الاتباع الظاهر لأنه نفي معناه
الايجاب قال أبو حيان وهل تختص المسئلة بالاستثناء باللام يمثل العيوبون الابهـ والظاهر ان غيرا كذلك نحو
ما ظننت أحدا يقول ذلك غير زيد بالنصب تبعالا حد وبالرفع تبعالضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر
من اتباع أيهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ما جاء أخوا حد الا زيد ان شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف
اليه فحصر

﴿ص﴾ ولا يقدم أول الكلام وجوزة الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافا للأبدى وقدمه الكسائي
عليه والقراء الامع المرفوع وهشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام نالها يجوز
ان كان العامل متصرفا

﴿ش﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام وجبا كان أو منغيا فلا يقال الا زيد اقام القوم ولا الا
زيد اما كل أحد طعاما ولا ما الا زيد اقام القوم لأنه لم يسمع من كلامهم ولأن الامثلة بلا العاطفة واورع وهما
لا يتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لا أرجو سوالك وإنما * أعد عيال شعبة من عيالكا

وقوله
وردد في خلاوهي فرع الا فالاصل أولي بذلك وجوزة الأبدى في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله ولا خلا
الجن قال لأنه لم يتقدم على الكلام بجمته لسبق لالنافية وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضا وأجازه
القراء الامع المرفوع ومنعه هشام الامع الدائم أما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذ لم يتقدم وتوسط بين
جزأى كلام فيه مذهب أحدهما المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أم غير متصرف فلا يقال القوم الا زيد
قاموا ولا القوم الا زيد اقامون ولا القوم الا زيد في الدار تشيها بالمفعول معه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى
أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده قال
* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله * الا دين الخليفة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الاخفش وصححه أبو حيان لان السماع انما ورد بالتقديم
في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره لا ثبت من العرب

﴿ص﴾ مسئلة لا يستثنى بأداة شيآن دون عطف على الاصح وقيل قطعا والخلاف في موهمه فقيل لحن وقيل
صحح على انها بديل ومعمول مضمر وقيل بـلان

﴿ش﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن فلا يقال أعطيت الناس الاعمر الدنانير ولا ما أعطيت
أحد ادريها الاعمر ادانقا تشيها واورع وحرف الجر فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشيها
بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمر او بشر خالد وقيل لم يقل أحد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب
فقوم قالوا بفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لاعلى الاستثناء بل على أن الاول بـدل والثاني منصوب بفعل
مضمر من لفظ العمل الظاهر والتقدير الاعمر أعطيت الدنانير وأعطيت دنانقا وأخذ دهرها وضرب بعضها وقيل
كلاهما بـلان من الاسمين السابغين قبل الا فيبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن
السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض . أما تعدد

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا يزيدا وعمر الجائر اتعاقبا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف بالوارد بعد مفردين يصح لكل الثاني فان تقدم فلا ول فان كان أحدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا
 ﴿ ش ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من النعاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل واليه نادى في شرح الملع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول اليق وقد ذكرها أبو حيان نفسه في الارشاف فأجبت أن لا أخلى كتابي منها فقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب أحدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى . والذين يرمون أزواجهم . الآية فتقوله الا الذين تابوا عايند الى فسقمهم وعدم قبول شهادتهم معا لا في الجمل لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعماي ووقفت بستانى على أخوالى وسبلت سقائى لجيرانى الآن يسافروا والا فلا خيرة فقط نحوأ كرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالوارد عاد للكل أو بالقاء أو ثم عاد للا خيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحاد العامل للكل أو اختلف فلا خيرة خاصة إذا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه اليها بادي بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الإلوا أما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصح لكل منهما فانه الثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافرا الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تبين الاول نحو . قم الليل الا قليلا نصفه . فلا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقسم على نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليها معافاته يكون للاول نحو استبدلت الا يزيدا من أصحابنا بأصحابكم فلا يزيدا مستثنى من قوله من أصحابنا لا من قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فان كان اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا يزيدا أصحابنا بأصحابكم ومالك لا الا صاغر عبيدنا ابنا وضرب الا يزيدا أصحابكم أصحابنا ومالك لا الا صاغر ابنا عبيدنا فالا بناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تبين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسينات وأصبى الزيدون نساءهم الا ذوى النهى واستبدلت الا يزيدا من إمائنا بعبيدنا

﴿ ص ﴾ وتكون الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والاعطف بالوارد وجوز الصيرى طرحها ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للا ول وقيل الثاني منقطع أولا فان فرع العامل شغل بأحدها ونصب غيره والانصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا واستثناء الاول وحالية الباقي وعكسه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الا بدي نصب الكل استثناء ورفعها واحدها نعتا أو بدلا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

﴿ ش ﴾ اذا كررت الا فلها حالان الاول أن تكون للتأ كيد قبعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الاولى نحو قام القوم الامجد الا أبابكر وهي كنيته وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يعنى عن الاول كأن أبابكر يعنى عن ذكر محمد فان لم يكن يعنى عنه عطف بالوارد لمباينته للاول نحو قام القوم الا يزيدا والاجعفر او قد اجتمعا في قوله

مالك من شيفك الاعمله * الارسيه والارمله

والرسم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغني عن قوله الارسية فخطف بالواو وهما يغنيان عن قوله الارسية فلم
يخطف الارسية الحال الثاني أن تكرر راء غير تأكيد فان أمكن استثناء بعضهما من بعض ففيه مذاهب أحدها وعليه
البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول
فحوله على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة فالاسبعة مستثنى من ثمانية يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة
فيضم الاشباع داخله والاول خارجة فالمقر به اثنان الثاني أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الاول فإذا قال له على
مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع
والمقر به على هذا اثنان وتسعون أيضا وعليه الفراء والمعنى عليه له عندى مائة الا عشرة سوى الاثنين التي له
عندى وان لم يمكن استثناء بعضهما من بعض فان كان الامل مفرغا شغل بواحد نهائيا كان متقدما ومتأخرا أو
متوسطا ونصب ما سواه نحو مقام الازيد الاعمر الا بكر اولك أن ترفع بدل زيد عمرا أو بكر السكن الاول أولى
وان لم يكن مفرغا فان تقدمت نصب الجميع على الاستثناء نحو مقام الازيد الاعمر الا خالد أحد وزعم ابن السيد
أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النص على الاستثناء كما نص عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو
تأخرت لجاز كونها صفات لأن الا يوصف بها فإذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثناء
وعكسه ورد بأن الا غير ممكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلا
وان تأخرت فلا حدها ماله مفردا وللباقي النص نحو مقام القوم إلا زيدا الاعمر الا بكر او ما جاء أحد إلا زيدا إلا
عمرا إلا بكر او جواز الأبدى في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ورفع الجميع على الصفة
ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد فيا تقدم إن الا صفة في المكرر وجوز
في النفي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو النعت ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقي
على الاستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب وخروجه من الموجب

﴿ص﴾ ويجوز استثناء المساوي خلافا للقوم والاكثر وفاقا لابي عبيد والسيرافي والكوفية وعليه كلكم جائع
الامن أطعمته الا المستغرق خلافا للفراء وفي العدد ثالث لا يجوز عقد صحيح وهو من الاثبات نفي وعكسه خلافا
للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الاصوليين

﴿ش﴾ قال أبو حيان اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا كونه أكثر
منه الا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز له على ألف الالعين واختلفوا في غير المستغرق فأكثر الصويين أنه لا
يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن
عصفور والأبدى وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والتلوين
وابن مالك ومذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فادونه ولا يجوز
أن يكون أكثر وبدل لجواز الاكثر قوله تعالى . إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين .
والعاوين أكثر من الراشدين . ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سغه نفسه . وحديث . سلم يا عبادي كلكم جائع
الامن أطعمته والمطعمون أكثر طعا وجواز النصف قوله تعالى . قم الليل الا قليلا نصفه . قال أبو حيان وجميع
ما استدل به محقق التأويل والمستقر من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلف النحويون في الاستثناء من
العدد على مذاهب أحدها الجواز مطلقا واختاره ابن الصائغ والثاني المنع مطلقا واختاره ابن عصفور لان أسماء
العدد منصوص فلا يجوز أن ترد الا على ما وضعت له والثالث المنع ان كان عقدا نحو عندى عشرون الا عشرة
والجواز ان كان غير عقدا نحو عشرة الا اثنين ورد هذا وما قبله بقوله تعالى قلبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما .

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية السكرية قال ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية تخرج التنكير ومذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الإثبات نفي فصرف الغوم الأزيدا وما قام أحدا لا يزيد الأول على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته له وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه مسكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم الأصول لا نطق لها بالصوفى فلا أضربنا عن ذكرها هنا

(ص) مسألة يوصف بالاولى بتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصوراً وشبهه أودوال الجنسية قال الاخفش أو غيرها وسيبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البدل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يليها

(ش) الأصل في الآن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفاً قد تحصل احداً على الأخرى فيوصف بالاولى ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الاكثرين أن المراد بالوصف المناعي وقال بعضهم قول الصويين إنه يوصف بالاولى يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وتاليها بالاولى وحدها ولا بالتالي وحده كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعاً منكرات نحو جاءني رجال قرشيون الازيد ومنه لو كان فيهما آلهة الا الله أو مشبه الجمع نحو ما جاءني أحد الازيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع منكر غير محصور قال الينلي وهو احتراز من العدد فنحوه على عشرة الادرها فانه يتعين فيه الاستثناء أو ذال الجنسية لأنه في نحو النكرة نحو قليل بها الاصوات الابعاد بخلاف ذي آل العهدة هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بآل العهدة وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفرداً ومثل بلو كان معنار رجل الازيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالجمع عليه الا أن تمثيل سيبويه بلو كان معنار رجل الازيد يخالفه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما آلهة الا الله لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا عموم فيه استغراقه في ما بعد الا وقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا معنى بصحة الاستثناء المتصل بل أعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجزمى بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

ضائع تغيب عنه أقربوه * الا الصبا والجنوب فاقربوه

فاقربوه ووصوف بالصبا والجنوب وليس من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا وزعم المبرد أن الوصف باللام يبيح الا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام الازيد بحذف الموصوف وجعل الاصفة لأنه لا يجوز فيه البدل ورد بالسمع قال

وكل أخ مفارقة أخوه * لعمريك الا الفرقدان

فالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الاصفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاداً ومن شروط الوصف بالان لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الازيد ويقال جاءني غير زيد وتظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يليها بأن تقدم عليه منصوبة على الحال لانها غير ممكنة في الوصف كما تقدم

﴿ص﴾ قال الكوفية والآنخس وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمى وابن جنى وزائدة
 ﴿ش﴾ أثبت الكوفيون والآنخس لالا معنى ثالثا وهو المطف كالواو وخرجوا عليه . لئلا يكون للناس
 عليكم حجة الا الذين ظلموا . لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم . أى ولا الذين ظلموا والا من ظلم وتأولهما الجمهور
 على الاستثناء المنقطع وأثبت الاصمى وابن جنى لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله ﴿حراجيج ما تنفك
 الا مناخه﴾ وخرج عليه ابن مالك ﴿أرى الدهر الامجنونا بأهله﴾ وأجيب بتقدير لافى الثانى وبأن تنفك تامة
 فيها نفى ومناخه حال

﴿ص﴾ ولا يليها نعت ما قبلها خلافا للزحشرى ويلها فى النفى مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل أو
 صحبت قد ولا يعمل تاليها نعتا قبلها ولا عكسه الامستنى منه أو صفته قال الآنخس أو ظرف وحال وابن التبارى
 أو مرفوع والكسائى مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالافلا يقال جافى رجل الاراكب لانهما كشي
 واحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الاو ما بعدهما فى
 حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف ولا تكون فى حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعه الآنخس والغارسي
 وذكره أيضا صاحب البسيط ورد على الزحشرى حيث جوز ذلك فى المفرد نحو ما صررت رجل الاصلح وفى
 الجملة نحو ما صررت بأحد الازيد خير منه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف
 ابصرى ولا كوفى وقال الصواب أن الجملة فى الآية والمثال حالية وانما تمس الصفة على الحال لوضوح الفرق
 بينهما يجوز تقديم الحال على صاحبه ويخالفه فى الاعراب والتشكير الثانية بلى لافى النفى فعل مضارع مطلقا
 سواء تقدمها فعل أو اسم نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا وما نرى جريدا لا يجربوه وما زيد الا يفعل كذا وماض
 بشرط أن يتقدمها فعل نحو . ما يأتىهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . قال ابن مالك ويبنى عن تقديم فعل
 اقتران الماضى بقدر كقوله

ما لجدا لاقتين انه * بندى وحلم لا يزال مؤثلا

لانه تقر به من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالاولى لان المستثنى لا يكون
 الا اسما ومؤولا به وانما ساغ وقوع الماضى بتقديم الفعل لانه مع النفى يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا
 فكان فيه فعلا نكرا كان مع كذا وقال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضى مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم
 من النعاة وفى البديع لو قلت ما زيد الا قام لم يجز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة
 لأنك اذا قلت جاء القوم الازيد افكانك قلت جاء القوم وما منهم زيد مقتضى هذا أن لا يعمل ما بعد الا فاقبلها ولا ما
 قبلها فبا بعد ها فلا تقدم معمول تاليها عليها فلا يقال ما زيد الا أنا ضارب وقال الرماني لا يقال ما قومك زيد الا
 ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الاعلى غير جائز فكذلك معموله لما تقر من أن العمول لا يقع الا حيث يقع
 العامل ولا يؤخر معمول ما قبلها فلا يقال ما ضرب الازيد عمرا وما ضرب الازيد عمرو وماض الازيد بعمره
 الاعلى اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرها كما تقدم نحو ما قام
 الازيد أحد وما صررت بأحد الازيد اخبر من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو
 مجرورا واستدل بقوله

* فإزادنى الاغراما كلامها * وقوله * وما كف الا ما جد ضرب بأس * وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك
 الا رجالا . الى قوله . بالبينات والذرية . وواقعه ابن التبارى فى المرفوع فقط كما تقدم فى باب الفاعل بتوجيه

وواقعته الانخس في الطرف والمجرو والخال نحو ما جلس الازيد عندك وما امر الاعمرو بك وما جاء الازيد راكبا
قال أبو حيان وهو المختار لانه يتساع في المذكرات ما لا يتساع في غيرها

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بغير ويستثنى جراولها اعراب تالوا وقصها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة
والسيرافي السابق والفارسي حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قائمة مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى
ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قيل وبالا والصفة وفي العطف بلا بعد غير خاف ويحذف تالي الا وغير
بمديس قيل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غير أصلها الوصف وانها محمولة في الاستثناء على الا والمستثنى بها مجرور بإضافتها اليه وتعرب بما
للأسم الواقع بعد الأمن وجوب نصب في الموجب نحو قام القوم غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جاء القوم
غير الجير وما جاء غير زيد أحد ومن جوازه ورجحان الاتباع في المنفى نحو ما جاء أحد غير زيد ومن كونه على
حسب العامل في المفرغ نحو ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما أمرت بغير زيد وبعض بني أسد وقضاة
يقصها في الاستثناء مطلقا واذا انتصبت في الاستثناء في الناصب لها أقوال أحدها وعليه المغاربة أن انتصابها
انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير الثاني وعليه السيرافي
وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما ان
ما عدا زيدا مقدر مصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذي اختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها وان
أصله النصب بأستثنى مضمرا وهو الذي أميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الاضمار وجعلت إلا
عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجرو وهو الا جود نحو جاوا وغير
زيد وعمر و ويجوز مراعاة المعنى فينصب في نحو جاوا وغير زيد وعمر او يرفع في نحو ما جاء أحد غير زيد وعمر و
وليس ذلك عطف على غير بل على المجرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان
غير قائمة مقام مضافها في الاعراب ووجهها منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التشريك في العامل فيستحيل
المعنى قال أبو حيان وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيذ وبديل نحو
ما جاء في غير زيد نفسه أو العاقل أو أبي حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصبوا الا على
العطف الا أن في لفظ ابن عمقور ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الجمل على المعنى
قال وقد مر ح صاحب البسيط بجران ذلك أيضا في غير اذا كانت صفة الا أنه فيها من الجمل على المعنى وفي
الاستثناء من الجمل على الموضع فهو في الاستثناء أقوى وذكره سيوبه أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا
يكون في الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا
فلا يجوز فيه الاشارته في الاعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الازيد وعمر و
على أن الافي معنى غير لان مكانهما واحد وأشدوا عليه

وما حاج هذا الشوق الاحامة * نعت على خضراء سمر قيودها

بروي برفع لفظ سمر على لفظ حامة وبالجر على معنى غير حامة قال أبو حيان وفي هذا دليل على اجراء النعت
بجرى العطف وانها لا تنقيد به والممانعون حملوا الجر على الجواز واذا كانت غير استثناء في العطف بعدها بلا
خلاف فذهب أبو عبيد والأخفش وابن السراج والزجاج والفارسي والرماني الى جواز ذلك فيقال جاوا غير زيد
ولا عمر واما على تقدير زياده لا واما على الجمل على المعنى لان الاستثناء في معنى النفي فان قولك جاء القوم الازيد
في معنى جاء القوم لازيد وهو هنا أولى لان غيرا في أصلها تعطى النفي وذهب الفراء وثعلب الى المنع كافي الا اذا

يقال جاؤا لا زيدا ولا عمرا ويجوز حذف ما بعد الاو وبعد غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني زيد ليس الا وليس غير أي ليس الجائي الا هو أو غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير أي ليس المقبوض غير ذلك وليس غير ذلك مقبوضا قال أبو حيان وليس هذا باستثناء من الاول لانه يكون تابعا لليس مبعضا ولان ما بعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجاز ما لا خفش وابن مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في باب كان أن لا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر ويجوز ليس الا وليس غير على خلاف الاصل

﴿ص﴾ ويستثنى بيده منقطع الازم بالنصب والأضافة الى أن وصلها غالبا وهي بمعنى غير وفيل على وقيل من أجل ويقال سيد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء يسد ويقال يسد بابا بالباء ما هو اسم ملازم للأضافة الى أن وصلها نحو نحن الآخرون السابقون بيدهم أو تو الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المشهور لانها لا تقع من فوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح يسد بمعنى غير يقال إنه كثير المال يبد أنه بخيل وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من أجل وخرج عليه حديث أنا أفصح من نطق بالصاد يبداني من قریش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير على حد ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم البيت وأنشد أبو عبيدة على بجيثا بمعنى من أجل قوله

عمدا فعلت ذاك يبداني * أخاف ان هلكت أن ترى

﴿ص﴾ ويجاشا و خلا وعدا بالنصب أفعالا جامدة قيل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر والجرح و فامتعلقة كغيرها أولا كالزائد أو محلا كغير أقوال ونبي الفراء حرفية حاشا والجرح بلام مقدرة والا كثرون فعليتها حرفية تاليها و يلبان ما هو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتجرو قيل بمعنى المدة ولا تدخل على حاشي خلا فالعضم ولا الا مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا وعدا مع ما ورد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجرح فعلا أو اسما بمعنى التزبه مبنيا لا في لغة أو اسم فعل أقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شيء مهمة ما النساء وقال الفراء والأحر ما استثناء

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء حاشا و خلا وعدا وينصب المستثنى بها ويجز فاذا نسب كن أفعالا لانهم ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول الا اذا لا يقال ما قام القوم خلا فبها رفع فانتفت الاسمية والحرفية معا وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا أمر واذا جركن حرف جر لانها لا تباشر العوامل كغير فليست اسما ولو كانت أفعالا لم تباشر الجرح بغير واسطة حرفية وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حرف الجر فعملها مع الجرح ونصب واختار ابن هشام في المعنى انها لا تتعلق بالحروف الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام كغير اذا استثنى بها ومن النصب بها فن قوله حاشا فر يشافان الله فضلهم وحكى الهم اغفر لي ولن يسمعي حاشا الشيطان وأبا الاصبع وقوله ولا خلا الجن بها أنسى وقوله

عدا سلمى وعدا أباه * ومن الجرح بها قوله * من رامها حاشا النبي ورهطه * وقوله حاشا أبي ثوبان ان به * وقوله حاشا أي مسلم معذور * وقوله خلا الله لأرجو سواك وانما * وقوله

عدا الشمطاء والطفل الصغير * وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل أبدا لقولهم حاشي بحاشي وأن الجرح بعدا بلام مقدرة والاصل حاشا زيدا لكن كثرة الكلام بها فأسقطوا اللام ونقصوا بها وأنكر سيويه وأنكر البصر بن فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة لا لكنها تجر المستثنى وأنكروا أيضا حرفية خلا وعدا

وقالوا إنهما فعلا ن بمعنى المفارقة والمجاورة ضمن معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر
بمدح القلب وإنما نقله الاخفش والفراء ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قال
أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقلنا لما أشربت به من معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين
على أن فاعلها ضمير مستكن فيلزم الإضمار ثم قال البصريون هو عائدة على البعض المفهوم من الكلام
والتقدير قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدوا وقال الكوفيون عائدة على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قيامهم
زيدا وهو غير مطرد فيما يتقدمه فصل أو نحوه ولكون الضمير عائدة على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم
يؤنث لأنه عائدة على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيعين النصب بعدها لأنها مصدرية فتدخلها يعين
العملية كقوله * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وقوله * قل النداءى ما عداني فاني * وزعم الجري
والرعي: الكسائي والغاري وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المعنى فان قالوه بالقياس ففساد
لأن ما لا تزد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسمع فتأخذ بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فعله
نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيد أو وقت خلوهم وما المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا وأجاز
بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا قبله تمسكا بقوله

رأيت الناس ما حاشا قرشا * فانا نحن أفضلهم فعلا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول الألف على حاشا إذا جرت وحكى قام القوم إلا
حاشا زيد ومنع البصريون ذلك كما إذا نصب لأنه جمع بين أداتين بمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد
حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنائه ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال
الناطقة * ولا أحاشي من الأقوام من أحد * وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني
والكوفيين فعل قالوا التصرف فهم فيها بال حذف قالوا حاش وحشا ولا دخلهم إياها على الحرف قبل لام الجر والمصحيح
أنها اسم مصدر مرادف للتزبيد دليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود
حاشا لله بالإضافة كما إذا لله وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور لأنهم مبنية تشبها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم
أنها اسم فعل بمعنى اتبرا أو اتبرأت وحامله على ذلك بناؤها وبرده أعربها في بعض اللغات وروى من كلام العرب
كل شيء مهمة ما النساء وذكره نخرج ابن مالك على أن صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وأبقوا معيولها وإنما
أضمر عدا لأنهم امتنعوا على فعلية باختلاف حاشا وخلافها ما مختلف في فعليتها فكان المتعق على فعلية أولى بأن
يكون هو المحذوف وزعم الفراء والآخر أن ما يستثنى بها كالا ونحو جاعليه الحكاية المذكورة ورد بأن الاستثناء
بها غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء بسير ما عدا النساء وذكره نخرجها السهيلي على أن ما

بافية كأيستثنى بها

بوص * وبليس وبلا يكون مصابحرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونها مضافة حيث صح الاستثناء
فيرفعان ضميره المطابق

بوش * من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي النافذة لا أخرى ارتجبت للاستثناء وينصبان المستثنى على
أنه خبر لهما ولاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في مبتدأ الضمير نحو قام القوم ليس زيداً وخرج الناس
لا يكون عمرا ولا قيد في يكون فلونضيف بما أولاً ولن لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله * إذ ذهب القوم
الكرام ليسى * وحديث بطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث
يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منغية قال ابن مالك أو معر فبالام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيداً وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأثنى القوم ليسوا اخوتك قال أبو حيان ولا أعلم في ذلك خلافا إلا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرفة بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو أثنى امرأة لا تكون فلانة إذ لا يصح الاستثناء منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال وإذا وصف بهما فاضعير الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاءني امرأة ليست أو لا تكون فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدا أو نساء لسن الهندات قال السيرافي أجاز والوصف بليس ولا يكون لا نهانص في النفي عن الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في عداو خلا لا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنها ليسا موضعى جحد فلا يقال ما أثنى امرأة عدت هنداً أو خلعت دعداً

﴿ص﴾ وبلا سمياعند الأخفش وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدهما مستثنى بل منه على أولويته بما نسب لما قبله وقال خطاب مسكون عنه وسى اسم لا وقيل حال وقيل لازائدة وأصله سوى وتخفف ياؤها خلافاً لابن عصفور وتسكن فالمحذوف اللام أو العين قولان فإن تلاها معرفة بحر بالاضافة ومازائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراوى أو رفع خبر محذوف وما موصولة أو موصوفة أو نكرة جاز النصب تمييزاً للنكرة تامة وقيل ظرفاً أو صلة لها وقيل هي كافة وقال دريود يخصص الجر بالتخفيف والرفع بالتثقيل وقد يليها ظرف وفعل وشرط فما كافة وفي وجوب الواو قبل لا خلف ويقال لا تيماء وتاسيا

﴿ش﴾ عد الكوفيون وجاعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لاسيما وجهه أنك إذا قلت قام القوم لاسيما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لم بطريق الأولوية قال الخضر اوى لما كان ما بعدهما بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبهه بقوله

ففي كملت خبراته غير أنه • جواد فيبقى من المال باقيا

لأن كونه جواداً خبر لـ لكن زاد في هذا الخبر على غيره بما هو خير والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لم في القيام وليس تأكيده القيام في حقه يخرج عنه أن يكون قائماً وما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية الامكانها بخلاف سائر الأدوات فالمدكور بعدها ليس مستثنى بل منه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها فان تلاها معرفة بحر ونحو لاسيما زيد بالاضافة ومازائدة وزيادة ما بين المنصوبين مسبوقة ويجوز حذفها نحو لاسيما زيد نص عليه سيويه وزعم ابن هشام الخضر اوى أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال أو مرفوع نحو لاسيما زيد خبر مبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذي بحرورة باضافة تسي والجملة صلة والتقدير لاسيما الذي هو زيد وأجزاء بحرورة أن تكون مائكة موصولة والجملة صفة وأن تلاها نكرة جاز فيها الأمران وثالث وهو النصب وقدرى بالأوجه الثلاثة قوله • ولا سيما يوم بدارة جلجل واختلف في وجه النصب فقيل إنه على التمييز ومائكة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها أي ولا مثل شيء أو ما قيل أنه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة لها أي ولا مثل الذي اتفق يوم محذوف للعمم كما قالوا رأيت الذي أمس أي الذي وقع واتفق وقيل إن ما حرف كاف لسي عن الاضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم على التمرة مثلها زيدا واستحسنه ابن مالك والشاويين وقيل إنها كافة وهو ظرف قاله ابن الصائغ أي ولا مثل ما بك في يوم وقد يليها ظرف كقوله

يسر الكريم الحمد لاسيما الذي • شهادة من في خيره يتقلب

وتقول يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ولا سيما إذا قرب الصبح وفعل كقوله

فق الناس في الخبر لاسما • نيك من ذي الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيك يجلو الم والنم والعمى • ولا سيما ان نكت بالمرس الضم
ومن أحكام لاسما أنه لا يجئ بعدها الجمله بالوار وقال أبو حيان ولحن من المستغنين من قال لاسما والامر كذا
ولا يحذف لام لاسما لأنه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله

سما من حالتا • أحراس من دون مناه

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعود وبالايمان لاسما • عهد وفاء به من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وقصته بناء كسبي في لارجل وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة
السابقة ورد وجوب تكرار لا حيث ذوب منع الواو اذا لا يقال جاء زيد ولا ضاحكا وحكى في البديع عن بعضهم
أن لافى لاسما زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فعينه واوسا كنة قلبت ياء لسكونها وأدغمت
في الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسما حكاها الاخفش وابن الاعرابي وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن
عصفور حذرا من بقاء الاسم العرب على حرفين واذا خفت فقال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانغصت الياء
بالبقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندي أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام
وقوافع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا لزال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد
أبدلت العرب سين سماتاء فقالوا لا تما كما قالوا في الناس النات وقرئ • قل أعوذ برب النات • وأبدلت أيضا
لاتاء فقالوا لاسما كما قالوا قام زيد تابل عمرو وأى لابل عمرو

• (ص) • وألحق به لاسما ما لا مثل ما ولا ترما ولا ترما لو ترما لكان لا تجر تلو هذين

• (ش) • حكى ابن الاعرابي في نوادره وأبو الحسن النسي الامثل ما يعني لاسما وانه يرفع ما بعده ويجر كما
بعد لاسما وفي التسهيل أن لاسوما كذلك فيقال قام القوم لاسوما ما زيد قال أبو حيان واطلاقه يدل على
جواز الرفع والجزم بعده أيضا وقال النسي لا ترما ولا سما ولا مثل ما يعني واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترما يعني
لا سيما قال الا أنه لا يكون بعدها الرفع وكذا قال الآخر وجهه أن ترفع فلا يمكن أن تكون ما بعدها زائدة
ويجر تاليها بالاضافة لأن الفعل لا يضاف فتعين أن تكون موصولة وهي مفعول تروزيد خبر محذوف وتر بعد
لا يجر وم بها وهي ناهية والتقدير في قام القوم لا ترما زيد لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه في
القيام أولى به منهم أو غير مجزوم ولا نافية وحذفت ألفه شذوذا أو لتركيب وكذا أبدلو والتقدير لو تبصر الذي هو
زيد لرأيت أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

• (ص) • ويبله أثبتة أهل بغداد والكوفية وسمع جرت اليها قيل كثير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف
جر وانصبه مفعولا وهي مصدر أو اسم فعل ورفع مبتدأ وهي ككيف وهاؤه تنفتح وتكسر ويقال بهل وبهل
• (ش) • عد الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء ببله وهي بمعنى لاسما نحووا كرميت العبيد ببله
الاحرار على معنى أن كرام الاحرار يزيد على كرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن لا تقع مكانها
ولأن ما بعده لا يكون الامن جنس ما قبلها ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صرح
دخول لاسما ببله في أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان ما بعده لا يختص بمقتضى تثبت ما قبلها والجزم لا بعده
مجمع على معاه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكروا كثر البصريين وهم محجوجون بالسمع قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا * بغير بعير بيله مهريه نجيا

قال قطرب وروى رفع ما بعده ا على أنها بمعنى كيف وقد روى بالجرو والنصب والرفع قوله

نذرا لجام ضاحيا هاما لها * بيله الا كف كانها لم تخلق

واذا جرن فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجرباضة ما فيكون استثناء منقلا وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف الى ما بعده وهي اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصب فالنصب مفعول وبيله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا واسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فبتدا وبيله الخبر وفي عالم العنان الفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين الاعلى المصدرية فالفتح اعراب وقالت العرب في بيله بيل بفتح الهاء وسكونها ﴿ص﴾ وبها بمعنى الاقل لا نحو . ان كل نفس لما عليها حافظ . وانكره الجوهري وقاه الزباجي وتوقف أبو حيان وتقدم استثناء سوى ودوز

﴿ش﴾ قال أبو حيان تكون لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي أن لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى . ان كل نفس لما عليها حافظ . وان كل لما جميع لدينا محضرون . في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا ومن حكى ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكناسي وقرأ ابن مسعود وان من الله مقام معلوم أي الاله وقالوا نشدتك الله لما فعلت كذا وعمر ك الله لما فعلت كذا وقعدك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد حذف نشدتك الله أو سألتك وما شبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله الا صنعت قال الشاعر

قالت له بالله ياذا البردين * لما غفلت نفا أو اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتقد في محي لما بمعنى الا وزعم الزباجي أنه يقال لم يأت من القوم لما أخوك ولم أر من القوم لما زيدا بمعنى الا أخوك والازيد ا قال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب وزعم الجوهري أن لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وبقي من أدوات الاستثناء سوى وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون عنده من يرى الاستثناء بها

﴿ص﴾ الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونسبه فمب المفعول به أو المشبه به أو الظرف أقوال ويغلب انتقاله الا في مؤكدة وقيل يشترط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه وبغني وصفه أو تقديره من قبله أو دلالة على سحر أو مفاعلة نحو كلمته فاه الى في رهل هو مصدر سد عن الحال أي تقدر من أوجاعلا أو حذف وناب أقوال ولا يقاس خلافا لابن هشام وسمع رفعه ولا يقدم الجرو وجوزه الكوفية رفعها ويؤخر العلماء على الأصح أو على ترتيب كعامة الحساب بابا بابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفته والزجاج تأكيده وأبو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بهاء محذوفة لظهورها في اتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا . على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفضيل على نفسه أي غيره

﴿ش﴾ الحال يذكر ويؤنث وهو فضلة دالة على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكا فضلة دالة على الهيئة التي جاء عليها زيد وخرج بالفضلة العدة نحو زيد ضاحك وبدا على هيئة تسائر المنصوبات الا المصدر النوعي وبصاحبه نحو ربيعت الفهري فانه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة صاحب ولا يقدح في جعله فضله عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو اذابه شتم به شتم . بار بن لانا عارض كلالية مدح في العدة . مريض الاستغناء عنه واختلفوا من أي باب نصب الحال فحيل نه ب المفعول به وقيل نصب التشييت بالمفعول به وهو

[illegible]

بالاول وحده وقال الزجاج الثاني تأكيده الاول قبل وهو اول لان التكرار للتأكيده ثابت من كلامهم واما التكرير للتعصيل فلم يثبت في موضع ونعقب بانه لو كان تأكيده الاذي ما ادى الاول وقال ابو حيان الذي احتاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لان مجموعهما هو الحال لا احدهما ومتى اختلف بالوصفية او غيرهما يكن له مدخل في الحالية اذا الحالية مستعادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد فأعطيا اعرابه وهو النصب وتطير ذلك قولهم هذا حاو حاض وكلاهما من فوع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما فله انابا منابا المفرد الذي هو من اعرابه قال ولو ذهب ذاهب الى أن النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أي رجلا فرجلا وبابا فبابا لكان وجهها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخاوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكييب كحديث لتبعن سنن من قبلكم باعابا عا قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه يريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك. السادس دلالة على أصالة الشيء نحو: أسجد لمن خلقت طينا. وهذا خاتمك حديد وهذه جيتك خزا. السابع دلالة على فرعيته نحو هذا حديدك خاتما. الثامن دلالة على نوعيته نحو هذا مالك ذهبيا. التاسع دلالة على تشبيهه نحو كر زيدا أسدا أي مشبها أسدا العاشر دلالة على تقسيمه نحو إقسم المال عليهم أثلاثا وأخماسا. الحادي عشر دلالة على تفضيل على نفسه باعتبار بن نحو هذا بصر أطيب منه رطبا الثاني عشر دلالة على تفضيل على غيره ذكره ابن مالك في كافيته نحو أجد طعلا أجل من على كهلا

﴿ ص ﴾ وورد مصدر أول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل بمفعول مطلق لما قبله وقيل لمصدر هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل في الأصح الانحوائت الرجل علما وزهرا شعرا والمختار انهما تميزان وأما علما فاعلم والمختار مفعول به وقيل مطلق ورفع لغته فان عرف فراجع والنصب مفعول له أو به أو مطلق أقوال ولا يقع أن أو أن والفعل حالا خلافا لابن جني

﴿ ش ﴾ وورد الحال مصدرا بكثرة قال ابو حيان وهو أكثر من وروده نعتا فنه. ثم ادع عن ياتينك سعياء. ينفقون أموالهم سرا وعلائية. أدعوه خوفا وطمعا. إني دعوتهم جهارا. وقالوا قتله صبورا وأتيتهم ركضا ومشيا وعدوا ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا وكلمته مشافهة وطلع بغته وأخذت ذلك عنه سمعا فاختلف التصويرون في تخرج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيويه وجهو والبصر بين الى انها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعيا وراكضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطائعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقى وقال بعضهم هي مما در على حذف مضاف أي اتيتهم ركض وسير عدو ولقاء فجأة وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي داسي وذات فجأة وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيتها وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيتهم ركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد وأجمع البصريون والكوفيون على انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاز يد بكاء ولا ضحك زيد بكاء وهذا المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه فقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه أجاز فيه ما هو نوع الفعل نحو أتيتهم سرعة ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها. الاول ما وقع بعد خبر قرن بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما أي الكامل في حال علم فيقال أنت الرجل أدبا ونبلا وحلما قال ابو حيان وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال أنت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل. روف والاصل أنت الكامل علما. الثاني ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو أنت زهرا شعرا فيقال أنت حاتم حودا والاحنف حلما ويوسف حسنا قال ابو حيان والتمييز فيه أظهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز في

قوله يزيد القمر حسنا وثوبك السلق خضرة. الثالث ما وقع بعد ما نحو ما علمنا فعالم والاصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف أما علمنا فعالم يريد به ما يدكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكرا وصفه به من غير العلم فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه أما سمعنا فسمين وأما نبلا فنيل وذهب بعضهم الى أن نصب عالما في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهماتذ كر عالما فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لانه لا يخرج منه شيء عن أصله ادا الحكم عليه بالحالية فيه انراج المصدر عن أصله ووضع موضع اسم الفاعل ولانه ورد في ليس مصدرا مع أما قر يشافنا أفضلها وأما العبيد فدو عبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤكدا لناصبه وهو عالم المؤنث والتقدير مهما يكن من شيء فالذكور عالم علماء فزعم تقديمه كالأزعم تقديم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد أما جاز في لغة تميم قالوا أما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد أما معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه وأوجبته بنو تميم نحو أما العلم فعالم أي فهو عالم ويجوز زنه به أيضا في لغة الحجاز ووجهه سيوي به بانه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لانه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كالقولين في المنكر وهذا مذهب سيوي به أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرتها بحرفي المسارف في باب الاخبار بكان ولأن أن للاستقبال والمستقل لا يكون حالا وأجاز ابن جني وخرج عليه قوله

وقالوا لها لا تنكحيه فانه لا أول نصل أن يلاقى مجعما

(ص) مسألة يجب تنكيره وثالثها ان كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلمنا قول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف لضمير سابق وتبعه بنو تميم نو كيدا وكذا مركبه في الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر محذوف الزيادة وقيل من وحده وقيل لا فعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بمضمر

(ش) يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولثلاثتهم كونهان متاعا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك تنكره نحو عبد الله المحسن أفضل منه المعنى التبعدير اذا أحسن أفضل منه اذا أساء وأنت زيد أشهر منك عمرا أي اذا سميت وسمع لئلا الرمة اذا أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون قالوا المنسوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخريين بعمل التسمية وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجاهل الغير وأرسلها لعرالك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاغز منها الاذل وهي مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا ايادي سببا فأول بتقدير مثل أو تبدا لابقاء معه وطالبته جهدي وطاقتي فأول بتقدير جاها ومطيقا ومنفردا ورجع عوده على بدنه أي عائدا ومنه عند الحجاز بين العددين ثلاثة الى عشرة مضاف الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم أو خستهم أو عشرتهم وتأويله عند سيوي به انه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلثا أو خمسا لهم وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب نو كيدا فعلى هذا يقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعا وهل يجري ذلك في مركب العدد قبل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب وورد أيضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخليل بداد وباد علم جنس فأول بتبديده وفي وحده مذاهب قال سيوي به وان الخليل هو

اسم موضع، وضع الموضع، وضع الحال كأنه قال إجماداً وإجماداً موضع موحود إلى المتعدى، وهو واحد في اللزوم وقال قوم إنه، مذكر على حرف الزيادة من إجماداً واقع موقع الحال، قال آخرون أنه مصدر لم يلبس له بعض كذا دون روي أنه مصدر بلا حذف لأنه سمع وحيداً وقال يونس، هشام إنه منصوب، إن الطرف فيجوز مجرى منه، والاسم في جازي يوسده على زحاح حذف الجار ونصب إلى الفاعل، مع ذلك إلى وحدتهما والتقاء برش زيد وحده زيد موضع النمرود وهذا المثال سموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جماع خبر الاحالات لا يجوز زياداً مساوياً في زيد وحده، منصوب به عمل ضمير أي واحد واحد، كما أن توازيه إقبالاً وإدباراً أي يقبل ويدير.

(ص) مسألة لا يجزئ من ذكر غالباً إلا، مرغوبة، قال أبو حيان ودون زيادة في من يختص بوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين مالم يقدم أو يكن جملة بالواو والأصح أنه في نحو، فإنما جرح من المبتدأ لا ضمير لطرف ويجزئ من المناف مع موله قال الأخفش وابن مالك أوجزوه أو بجزئه وبعضهم مطلقاً وفي بحينه من المنادى ثانياً يجوز مؤكداً لا مبينة.

(ث) لما كانت الحال خبراً في المعنى ومساخ بها خبراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من الذكر غالباً إلا بمرغ من مرغبات الالة بأمر من النادر قولهم عليه ما، يضار فها رجل ثناء أو اختاً أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلام مرغ كذا قياساً ونقله عن سيدي بهوان كان دين الاتباع في القوة من المبررات التي كرهه تعالى، وأما لك من قرينة إلأولها كتاب، ونهى نحره لا يركن أح، إلى الأحكام يوم أوتي متخوها لحام والاستفهام نحو، يا صاح دل حم عيش باقياً فيرى، والوصف نحو، فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً، وبالأية رد على من قال إنه لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين والاضافة نحو، في أربعة أيام سواء، ومشرنا عليهم كل شيء قبله، والعمل نحو، صرت بضارب هذا قائماً وقيل لا يجوز في غير الموصوف الاسماء ما كان قد علم الحال على صاحبها أن كرهه جاز وألم يكن سموع نخلصاً من تقدم الوصف نحو، هذا قائماً رجل وكذا ان كان جملة سرية، أو نحو، أركلني من قرية وهي خاوية على رؤسها، غي ز من الناس يستنصرون بي وظاهر كلام سيدي به أن صاحب الحال في خبر فيها قائماً رجل هو المبتدأ بحكمه، ابن مالك ذهب وهم أن صاحب المصير المستكن في الخبر بناء على أنه لا يكون إلا من العاعل والمفعول وزعم ابن ترووف أن الخبر إذا كان ظرفاً وبحروراً لا ضمير فيه، عند سيدي به والعراء لا تأخر وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه، لأنه لو كان جازاً أن يؤكده ويعطى، لا يربط به كما يفعل ذلك مع، خبر وحسن صاحب الحال أن لا يكون مجزواً بالاضافة كما لا يكون صاحب الخبر لأن المضاف إليه كمال التمام وواقع منه موقع التنوين فإن كان المنافي بمعنى الععل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال لا في المعنى فاعل أو مفعول نحو، إليه من جمعهم جميعاً، وعرفت قيام زيد، سرعاً وجوز بعض البصريين وصاحب التسمية، مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وخرجوا عليه، أن ذلك هو لا مطلقاً، ومنه، وتارة خلق الله منضاهم في طلب، وجرزه الأخفش وابن مالك أن كان المنافي جزأماً أضيف إليه، ومثل جزئه نحو ما في صدورهم من غل أخوانا، مله إبراهيم حنيفاً لأنه لو استغنى به من المضاف وقيل، وزعمنا ما فيهم أخوانا واتبع إبراهيم حنيفاً فاسح وورده أبو حيان وقال إن النصب في أخوانا على المدح وحنيفاً حال من مله بمعنى ابن الزبير الضمير في اتبع فإن رأنا لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر من أن العاعل في الحال هو العاعل في صاحبها، عاعل المضاف إليه اللام أو الاضافة وكلاهما لا يسلح أن يعمل في الحال وفي مجيء الحال من المنادى مذاًب (ص) ويقدم على صاحبها لا يجوز ورافضة وقيل لا يوصف وإنه صوب بكائن وليت وأصل وفعل تعجب

ولا ضمير متصل بمسلة آل أو حرف ويجب إن أضيف لضمير ملابسه قيل أو قرن بالا ومنه البصريون على مجرور بغير زائد وثالثها ألا الضمير والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ومنصوب وقيل إلا الفعلية ﴿ش﴾ الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالتخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله فسقى ديارك غير مفعلا بها • صوب الغمام وديعة تهمي

أم منصوبا كقوله • وصلت ولم أصرم مسبين أسرى • أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفى • حينئذ يداو على نحو • وما أرسلناك إلا كافة للناس • هذا هو الأصح في الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة المسلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتونا الآن أو غدا كما قال ابن هشام في الجاسع إنه الأصح وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف لأن الاضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندي أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا فنحو امررت ضاحكة بهند وممررت ضاحكا بك وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبه بحال عمل فيه حرف جرم مضمن معنى الاستقرار نحو زيد في اندامتك كما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل نحو ممررت تضحك بهند ومنعوه إذا كان ظاهرا وهي اسم وتقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حيثئذ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن برهان ومعه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجوزون مسرعا قام زيد ويجيزون قام مسرعا زيد لتقدم الرفع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا فلا يجوزون لقيت راكبة هند ولا لقيت تركب هند أو عللوه بأنه يوم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلا لا اسما الانتفاء يوم المفعولية إذ لا يتسلط المعد على الفعل تسلط المفعول به وفي شرح العمدة لابن مالك ومما يمنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أوليت أو فعل أو فعل توجب أو اتصل بمسلة آل نحو القاصدك سائلا زيدا أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو أعجبتني إن ضربت زيدا مؤدبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد تعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافته إلى ضمير ملابسه نحو جاء زارا هند أخوها وجاء منقاد العمر وصاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا الأزيد

﴿ص﴾ وعلى عامله وثالثها يمنع في نحو راكبا زيدا جاء ورابعها أن كانت من ظاهر وفي المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع إن كان العامل فعلا غير متصرف أو مسلة آل أو حرف أو مصدرا قال ابن مالك أو نعنا أو أفعل تفضيل أو اتصل بلام ابتداء أو قسم أو أفهم تشبيها خلافا للكسائي أو ضمن معنى الفعل لا حروفه كاشارة وتنبية وعن وترج أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز أن كان فعلا

﴿ش﴾ في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجري تشبيها بالقيز والثاني الجواز

مطلقا لا ما يأتي استثناءه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف والفرق بينهما وبين القيزان
الحال يقتضيهما الفعل بوجه قدمت كما تقدم سائر العضلات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم
يخرجون . وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في
المصدر المؤكد ومنع الانخسار كما يزيد جاء لبعدها عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه
الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرفع والمرفوع
معاقلا يجوز را كبا جاء زيد لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول الى تقديم المضمرة على الظاهر لفظا ورتبة وان
كانت من مرفوع مضمرة جاز تأخيرها وتوسطها وتقديمها على الرفع والمرفوع معان نحو قائما في الدار أنت ورا كبا
جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجوز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حسدا من توهم المفعول
أو مضمرة جاز التقديم نحو ضاحك القيتي هند وضاحك امرت بي هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم
منها أن يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هند منجردة فلا يقال منجردة ما أحسن هند أو صفة غير
محضة أو صلة لآل نحو الجاني مسرعان زيد فلا يجوز آل مسرعان في زيد بخلاف صلة غير هاء فيقال من الذي خائف جاء
أو صلة لحرف مصدرى نحو يجنبني أن يقوم زيد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا يقوم زيد . أو مصدران نحو يجنبني
ركوب الفرس مسرعا أو نعتان نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها
ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غفلة منه ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت
عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم معمول على المنعوت لأعلى النعت العامل فيه
فيجوز في مررت برجل يركب الفرس مسرعا مررت برجل مسرعا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرعا يركب
يركب الفرس قال وأما المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا سرجها من جهة أن العامل في مكسورا
النعت بل من جهة تقديم المضمرة على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقديم المضمرة في هذه المسئلة وما
أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمرة ما بعده ومن الصور المستثناة أن
يكون العامل أفعل التفضيل نحو زيد كقام ناصرا الانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه
الجوامد أو متصلا بلام الابتداء أو لام القسم نحو لا صبر محسبا والله لا قوم من طائعا أو مفهم تشبيهه نحو زيد مثلك
شجاعا وزيد زهير شعرا وزيد الشمس طالعة والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائي التقديم
فيقال زيد شجاعا مثلك وزيد طالعة الشمس ومنها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه
وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كقائم في مثل أماعل أفعال أو اسم الإشارة وحرف التثنية نحو هذا زيد قائما يجوز
كون العامل في الحال حرف التثنية وهو ليس والترجي وهو لعل ومنها أن يكون الحال جلة معها الواو ونحو جاء زيد والشمس طالعة
فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد وأجاز الكسائي والفراء وهشام مطلقا وأجاز بعضهم اذا كان العامل فعلا

﴿ ص ﴾ واغتر بل وجب على الاصح توسط أفعل بين حالين وانما يجيئان مع اختلاف في حال أو ذات والاصح
أنه يعمل فيهما

﴿ ش ﴾ كان القياس اذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان
يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا يتصعب مع أفعل التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد
مفردا أنفع من عمر ومعانا أو متفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمر ومفردا أو الا المتعد الذات مختلف الحالين
نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد قائما أنخطب منه قاعدا واختلاف في العامل في هذين الحالين فالاصح أنه

أفعل التفضيل فبسر حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من ضمير منه والعامل فيهما أطيب وذهب
المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على اضممار كان التامة صلة لأذني الماضي وإذا في المستقبل وهما حالان من
ضميرهما وقيل على اضممار كان ويكون الناقصة وعلى الحالية فالسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين
الحالين فاقصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ولا تغديهما عليه لأن القياس في أصل هذه
المسئلة المنع لولا أن السماع ورد بها ألا يبعد نصب أفعل فمثلين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلما وردت أجريت
كما سمعت ووجه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لتلايقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل
فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض القاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال الأولى
مفعولة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بمرأته رطباً وزيد أنجب أعزل من عمره وذاسلح قال أبو حيان
وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج إلى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه فهو هذا أطيب منه بسر رطباً أو
التقديم فهو هذا بسر رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع

﴿ص﴾ فإن كان العامل ظرفاً لم يقدم على الجملة وثالثها يجوز أن كان مثله وفي تقدمه عليه لا الجملة الأقوال
ورابعها يجوز أن كانت من مضمرة مرفوعة وقال ابن مالك إن كانت مثله قوي، والاضعف فإن تأخر المبتدأ جازاً اتفاقاً
﴿ش﴾ إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً في جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال
أحداهما هو الأصح المنع مطلقاً وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائماً في الدار زيد والثاني الجواز وعليه
الاختصاص والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر فيجوز تقديمها نحو
هالك الولاية لله الحق . فهناك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي
توسطه بان يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال أحدها الجواز مطلقاً وصححه ابن مالك فهو يزبد مستكناً في الدار
وزيد عند هذ في بستانها والثاني المنع مطلقاً للضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد بالسماع قال
نعم . والسموان مطويان بيمينه . والثالث الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً أو مجروراً والمنع في غير
ذلك والرابع الجواز إذا كانت من مضمرة مرفوعة نحو أنت قائماً في الدار والمنع إن كانت من ظاهر وعليه
الكوفيون واختاره ابن مالك أنه إن كانت الحال اسماء صريحة كالضعف التوسط أو ظرفاً أو مجروراً جازاً التوسط
بقوة ومحل الخلاف ما إذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بل خلاف
نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائماً زيد

﴿ص﴾ وإن وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فإن تقدم الظرف اختير حالة الاسم والآخر بية وقال المبرد
لا فرق فإن تكرر مطلقاً رجحت الحالية وأوجبها الكوفية فإن كان ناقصاً فالخبرية. مطلقاً خلافاً لهم أو تاماً أو ناقصاً
وبدئاً بأيهما جازاً على الأصح

﴿ش﴾ إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان حسن السكوت عليه جاز جعل
كل منهما حالاً والآخر خبراً بل خلاف لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه
والكوفيين حالة الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائماً لأنه من حيث تقدمه الأولى به أن يكون عمدة لافضلة
فإن لم يقدم اختير عنده خبرية الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد فإن كرر
الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً وحكم برجحان حالة الاسم تقدم الظرف أو تأخر لئلا يزل القرآن به قال تعالى
 . وأما الذين سعدوا في الجنة خالد بن فيها . فكان عاقبتهم أنهما في النار خالد بن فيها . وادعى الكوفيون أن
النصب مع التكرار لازم لأن القرآن نزل به بالرفع وأحجب بأنه يدل على أنه أجود ولا واجب على أنه قد قرئ

في الآيتين خالدون وخالد بن فان كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعيين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقا
تكرر أولا نحو فيك زيد راغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وان
اجتمع ظرفان تام وناقص جازا رفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو إن عبد الله في الدار بك وانقأ وواتق
أو بالناقص نحو إن فيك عبد الله في الدار راغبا أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين لأنك حين
قلت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كانك اخترت اخراج الاسم عن الحالية الى الخبرية

﴿ ص ﴾ مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهلي عمل الاشارة والتبنيه وأبو حيان ليست
ولعل وبعضهم كان والاصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين أولا ولا يجمعان الا ان صلح انفرادهما بالموصوف
وقيل يجوز في متضايفين وفي التفريق يكون للاقرب والمختار للاسبق ولا يفرد بعدا ما وندر بعدا

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالمفعلة والموصوف
وجوزها ابن مالك بقله كالقيز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه . ان هذه أمتكم أمة واحدة . فأنتم
صاحب الحال والعامل فيه ان وفي الحال الاشارة الثانية تقدم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كاشارة
ونحوها ومنع السهلي عمل حرف التبنيه في الحال فقال هاسرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والاحوال
قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير مشتق من لفظ الاشارة ولا من غيرها وانما هو كالمضمر ولا يعمل
هو ولا أنت بما فيه من معنى الاضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل هذا زيدا قائما انما هو انظر مقدرة دل
عليها الاشارة لأنك أشرت اني المخاطب لينظر وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل الآن فيه
تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختياره واختاره أيضا صاحب البسيط وقال أبو حيان الصريح أيضا أن ليست
ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان وكاف التبنيه ومنع بعضهم عمل
كان أيضا في الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعته سواء كان صاحب الحال واحدا
نحو جاء زيد راكباً مسرعاً أم متعباً وسواء في المتعدداتفق اعرابه نحو جاء زيد وعمر ومسرعين أم اختلف نحو
لقي زيد عمر اضا حكين هذا هو الاصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا
ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما تقدم
ونحووا المنصوب ثانيا على انه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول الى كثير
من المحققين وعلى الاول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فان اختلفا في هذا المعنى لم
يجمعوا وأجاز الكسائي وهشام أن نجبي الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة طلبين
على ان طلبين حال من الصاحب والناقة وتخرجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر
أي والناقة لان الحال كالخبر والمضاف اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو
الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعبا منصرفا حال الاول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على
الاسم الاول فمصدر الزيد ومصدر اللقاء كذا قالوه ووجهه بان فيه اتصال أحدا حالين بصاحبه وعود ما فيه من
ضمير الى أقرب مذكور واغتفر انفصال الثاني وعود ضميره على الابدال لا استطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا
مع أمن اللبس فان خيف تعيين المذكور أولا وفي التهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم
وما تأخر للفعل ولو جعلت الاخير الاول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التهيد مخالف
لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أمشي نجيروا * على أثر يناديل مرط من جل

أما شئ لأول الامهين وتجربتهما يجب للحال اذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معاد معها إما أو أو كقوله تعالى . انا هديناه السبيل إما شاكر أو إما كفورا . وقول الشاعر

وقد شفى أن لا يزال يروني * خيالك إما طارقا أو مفاديا

وافرادها بعد إما بمنع في النثر والنظم وبمد لا نادر تقول لا راغب ولا راها فتكرر وقد تفرد كقوله

قهرت العدى لاستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

﴿ ص ﴾ مسألة تقع موطئة ومؤكدة خلافا لقوم اما جملة من معرفتين جامدين لتعين أو نفي أو تعظيم أو ضده أو تصاغرا أو تهديدها ما مضى وقيل المبتدأ وقيل الخبر أو لعاملها فالأكثر مخالفة لفظا زاد ابن هشام أو لصاحبها أو مقدرة ومحكية وسببية

﴿ ش ﴾ للحال أقسام باعتبارات فتقسم بحسب قصد الداتها والتوطئة بها إلى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فقتل طابشر اسويا . وتقول جاءني زيد رجلا حسنا وتنقسم بحسب التبيين والتأكيدي إلى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أي صار هي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد منها ما يدونها وأثبتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة إذا لا يخالف من يجيد فائدة ما عند ذكرها ودلى إثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة لمضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئها معرفتين لأن التأكيدي بما يكون للعارف وكونها جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وفائدتها إما بيان تعين نحو زيد أحوك . معلوما ونحو أنا ابن دارة معروفة بأنها نسبي أو نفي نحو أنا فلان شجاعا أو كرميا أو تعظيم نحو هو فلان جليلا مهيبا أو تحقير نحو هو فلان أخو ذاقه هورا أو تصاغرا نحو أنا عبدك فقيرا إلى عفوك أو وعيد نحو أنا فلان مفكنا فائق غضبي وفي عاملها أقوال أحدها أنه مضمرة تقديره اذا كان المبتدأ أنا حق أو أعرف أو أعرفني واذا كان غيره أحقه أو أعرفه الثاني أنه المبتدأ مضمنا معنى التثنية وعليه ابن خروف الثالث أنه الخبر مؤ ولا يسمى وعليه الزجاج ونظهور تكلف القولين كان الراجح الأول . مؤكدة أم لا هي التي يستفاد منها من صريح لفظ عاملها فالأكثر أن تخالفه لفظا نحو . ولتيم مدبرين . ويوم يبعث حيا . فتقسم ضاحكا . ولا تعنوا في الأرض . فسدن . وقد نوافقه نحو . أرسلناك للناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مخرجات بأمره . قال ابن هشام في المعنى ومؤكدة لصاحبها وأهلها النحويون نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بأنها التي يستفاد منها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو . وهذا بلي شفاء . ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صفر صائدا به غدا أي . قدر ذلك . ومنه ادخلوها خالدن . ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا وتقسم بحسب حصول معناها إلى صاحبها وعدمه إلى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببي نحو مررت بالدار قائما ساكنا

﴿ ص ﴾ مسألة تقع جملة خبرية ذاتية تقبل وشرطية خلافا للطرزي ففي لزومها الواو حلف وجوز الفراء الأمر والأمين المحلى النهي فان كانت مؤكدة أو معطوفة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلا أو ماض تال الا أو متلوا أو قيل أو ذات خبره مشتق تقدم لزومها ضمير صاحبها وخلت من الواو غالبا ولا فهمها أو أحدها واجتماعهما في اسمية رذاب لبس أكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلوا عنهما فيقدر وقال ابن جني لا تثنى عنه الواو أصلا وتجب في مضارع بيا قيل ويلم الواو وفي ماض . مثبت متصرف عار من الضمير قد وكذا . مع فاز قد تن قدرت في الأصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الأصح

﴿ ش ﴾ تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تجنب فلا تقع جملة طلبية ولا تنجيبة ولا ذات السين
أوسوف أولن أولو وجوز الفراء وقوع جملة الأمر تمسكاً بنحو وجدت الناس أخبرته وأجيب بأنه على تقدير
مقولاتهم وجوز الأملين المحلى وقوع جملة الهي نحو أطلب ولا تفجر من مطلب ورد بأن الواو عاطفة ومن
البرية الشرطية تقع حالاً خلافاً للطريزى نحو أفل هذا إن جاز به فليل بلزوم الوار وقيل لا تنزم وعليه
ابن جني والجملة الواقعة حالاً ما ابتدائية نحو أهبطوا بعضكم لبعض عدو نحووا من ديارهم وهم ألوف .

نظرت إليها والنجوم كأنها * مصابيح رهبان تشب لقفال

وان فريقام المؤمنين لكارهون . وطائفة قد أهملهم أنفسهم . أو مصدرية بالالتبرئة نحو . والله يحكم لامعقب
لحكمه . أو بما نحو * فربنا ما بيننا وبينهم حاجز * أو بأن نحو . وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون
ما أعطينا ولا سألنا * إلا واني لحاجزى كرى

أو بكان نحو . نبذ فريق من الذين آمنوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . جاز به وكأنه أسد
أو بمضارع مثبت عار من قد نحو . ونذرهم في طغيانهم يعمهون أو مقرون بقد نحو . لم تؤذوني وقد تعلمون أو منفي
بلا نحو . ومالاً لا تؤمن بالله عهدتك لا تصبوا وفيك شبهة * أو بلم نحو فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسمهم سوء
وخال منهما نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم . كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً أو بماض تال لا لا نحو . ما
يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون . أو متلوياً ونحو * كن للخطيل نصيراً جارا أو عدلاً لا ضرر به ذهب أو مكث
قال تعالى . أوحى إلى لم يوح إليه شيء . ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتعين
الضمير في المؤكدة كقوله * خالي ابن كبشة قد علمت مكانه * وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على
الواو ولا دخوله مع الضمير ويتعين الضمير أيضاً في المصدرية بمضارع مثبت عار من قد أو منفي بلا أو ماض بعد لا
أو بعده أو كما تقدم ولا تغنى عنه الواو ولا تجامعه غالباً وقد ورد دخوله معه في قولهم قت وأصلك عينه وقوله

* نجوت وأرهم مالكا * وقوله تعالى . ذاستموا ولا تبمان . بتخفيف النون . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم .
فأول لي حذف المبتدأ أي وأنا أصلك وأنا أرهم وأتت لا تسأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة
يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الأمثلة لكن تنزم الواو في المضارع المثبت
المقرون بقد ولا يغنى عنه الضمير نحو وقد تعلمون واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومثلها
المصدرية بليس نحو . ولا تيمموا الخبيث منه تعتقون ولستم بأخذيه . ومن أفراد الواو فيها قوله

* دهم الشتاء ولست أملك عدة * وذهب الفراء والزحشرى إلى أنه لا يجوز أنفراد الضمير في الاسمية الاندورا
شاذ بل لا بد منه ومن الواو معا وذهب الاخفش إلى أنه ان كان خبر المبتدأ فيها مشتقاً مقدماً لم يجز دخول الواو
عليه فلا يقال جاز به وحسن وجهه قال ابن مالك وقد تغلوا الاسمية من الواو والضمير معاً نحو مررت بالبرقيز
بدرهم على حد السمن منوان بدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما في المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد
أنه لا بد من الضمير كالمثال أو الواو كقوله * نصف النهار الماء غامرة * أي والماء وذهب ابن جني إلى أنه لا بد
من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جاز به والشمس طالعة فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت
عليه الواو وقد يجب أنفراد الضمير ولا يجوز الا تيان بالواو معه وذلك في الاسمية اذا عطفت على حال كراهة
اجتماع حرفي عطفت نحو جاز به ماشياً أو هوراً كب لا يجوز أو هوراً كب قال تعالى . جاءهم بأسنا
بياتاً وهم قائلون . قال في البسيط وكذا في الاسمية الواقعة بعد الا لان الاتصال يحصل بالانحواض ضربت أحداً
الاعمر وخبر منه وزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن ورد بالسمع

كآلية السابقة قال ابن مالك والمنفى بلما كالمنفى بلم في القياس إلا أني لم أجده إلا بالواو نحو . أم حسبتم أن تتركوا
ولما علم . والمنفى بما فيه الوجهان أيضا نحو جاء زيد وما يضحك أو ما يضحك والمنفى بان قال أبو حيان لا أحفظه من
كلام العرب والقياس يقتضي جواز ما زيدان يدرى كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا في حديث
قتل أن يدرى كم صلى ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالى إلا والمتلو بأ والعارى من الضمير قد مع الواو
كقوله • بحثت وقد نضت لنوم ثيابها • فإن كان جامدا كليس أو منقيا فلا نحو جاء زيدا . وما طلعت
الشمس بالواو قط جاء زيد وما يدرى كيف جاء بالواو والضمير جاء زيد ما يدرى كيف جاء بالضمير فقط وكذا التالى
الأ والمتلو بأ وإن كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد أيضا لتقريبه من الحال نحو . وقد فصل لكم ما حرم عليكم .
وقد بلغنى السكير . فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو . أوجاؤكم حصرت . هذه بضاعتنا ردت إلينا . هذا ما جزم به
المتأخرون كابن عصفور والأبدى والجزولى وهو قول المبرد والعارسي قال أبو حيان والصحيح جواز
وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج إلى تقديره بالكثرة وورد ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدا لا بما
بنى القياس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الأحفش ونقله صاحب الباب عن الكوفيين وابن
أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض
المتأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والاندخل العاطف عليها وقدرها سيبويه والأقدمون باز ولا يريدون
أنها بمعنى إذا لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اد كذا

• (ص) • ونسبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين خبرى صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو إضافة أو جواز وصفة
وموصوفها أو حرف ومدخوله وتقييد مجاز العاقل وتنقيس وكونها ملية وعدم قيام فرد متناهيا ومن ثم لا محل
لها ولا للاستأنفة والمجاب بها قسم أو شرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو ادا والعلة قالوا والمصرة الكاشفة حقيقة
متليه صدرت بحرف أولا والمختار أنها بحسبه وقال الشاويين وأنه لا محل لتالى حتى وفى أفعال الاستثناء ومد
ومن خلف

• (ش) • لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية تنسب عليها عقبها وذ كر
ماتقريب عنها ولما كان من حوه التميز كونها لا محل لها من الأعراب استطرذا إلى ذ كر بقية الجمل التي لا محل لها
والاعتراضية هي التي تنسبتا كيدا وتسديد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه وفي البسيط شرطها أن
تكون مناسبة للجملة المتصودة بحيث تكون كالتأ كيدا وتثنية على حال من أحوالها أو لا تكون معمولة
لشي من أجزاء الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بها لا بين لأجزاء المفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف
إليه لأن التاني كالشوين منه على أنه قد سمع بينهما محولا أخا ما علم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزأى صلة
إما بين الموصول وصلته كقوله • ذاك الذى وأبيك يعرف مالك • أو بين أجزاء الصلة نحو . والذين
كسبوا السيئات . الآيات فإن وترهتهم عطف على كسبوا فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به صدر
جزاءهم والخبر جملة ما لهم وبين خبرى اسناد إيمانين المبتدأ والخبر كقوله • وفيهن الأيام يعثرن بالعنى • أو
بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

لعلك والموعود حق لقاءه • بدالك فى تلك القلوص بداء

يأيت شعري والمنى لا تنفع • هل أغدون يوما وأمرى مجمع

انى وأسطار سطر سطر • لقائل يا نصر نصر نصرا

أراني ولا كفرن الله أنسى • أوافى من الأقوام كل بخيل

وقوله

وقوله

وقوله

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني الحوادث جمة * أستقوم لضعاف ولا عزل

أو بين العامل ومفعوله كقوله

وبدلت والدعوى تبسدا * هيغادبور بالمبا والشمال

وبين جزأى شرط أى بين الشرط وجوابه نحو . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار . وبين جزأى قسم أى بين القسم وجوابه نحو . قال فالحق والحق أقول لأملأن . وبين جزأى إضافة وتقدم وبين جزأى جرأى بين الجار والمجرور نحو اشتريته بازى الف درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة ومود . وفها نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . وبين الحرف ومفعوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأليت * ليت شبابا يروع فاشتريت

وقوله كان وقد أتى حول جديد * أتى فيها حمامات مثول

وقوله * وسوف إخال أدري * وقوله * أخال قد والله أو طئت عشوة * وقوله

* ولا أراها تزال ظلمة * وتغير الاعتراضية من الحالية بأورأحدها أنه يجوز اقترانها بالغاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا

الثانى أنه يجوز اقترانها بدليل استنبال لن فى ولن تفعلوا وحرف التنفيس فى وسوف إخال الثالث أنه يجوز كونها طلبية كقوله

ان الثمانين وبلغتها قد * أوجت سمى الى ترجان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الأعراب وكذا سائر الجمل التى لا محل لها إلا ما سببه عدم حلول مفرد محلها وهى المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظا ونية فتعوز بد قائم زيد أو نية لا لفظا فتعوزا كجاء زيد والمجاب بها القسم نحو . نال الله لا كيدن أصنامكم . والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقترن بالغاء ولا بادا لله بجائية نحو ان لم تفعل أم وان وقت أما لأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلان المحكوم لوصفه . بالجزم الم عمل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه وأعجبنى ان وقت والمعصرة وهى الكاشفة لحقيقة ما ليس سواء صدرت بحرف التفسير نحو . فأوحينا اليه أن اصنع لعلك . ورمىنى بالملرف أى أنت مذنب * أم لم يصدر به نحو . ان . مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه . ن تراب . الآية بجملة حادثة الى آخره تفسير لثلى آدم . هل أدلكم على تجارة تنجيكم . ثم قال . تؤمنون . والقول بأن المعصرة لا محل لها هو المشهور وقال الشاويين إنه ليس على ظاهره والتصديق أنها على حسب ما كانت تفسير له فان كان المعصرة موضع فكذلك هى والأقلا وماله موضع قوله تعالى . وعند الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة فى موضع نصب . لانه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منه وبأوكذلك . إما كل شئ خلقناه . فخلقناه فسر عاملا فى كل شئ وله موضع كالأفسر لانه خبر لان وهذا الذى قاله الشاويين هو المختار عن مدى وعليه تكون الجملة عطية بيان أو بدلا وقد اختلف فى جل ألها محل أم لا ومنشأ الخلاف أهى مستأنفة أم لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزحاج وابن درستويه إنها فى موضع جريمتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية بجل أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافى حال اد المعنى فى قام القوم خالين عن زيد وقال قوم

مسئلة وصححه ابن عمفر اذا لارابط لها بدى الحال الثالثة جلة مذومند وما بعدها وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب

(ص) مسئلة ورد منه ألفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشر وشذر منذر وأحول أحول وحيث ييت وييت ييت وما أصله الاضافة كبادى بدء وأيادى سبا فقال قوم بنية تكمة عشرة وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثانى للاتباع

(ش) لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها فعل مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا فى الجريان تكمة عشرة وعى ألفاظ محمولة لا يقاس عليها فيها ما أصله العطف نحو تفرقوا شتر بفر بى منى منتشرين وشذر منذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين وأحول أحول فى قوله وسقاط شرا العين أحول أحولا بمعنى متفرقا وترك البلاء حيث ييت بمعنى مبعوثه أى بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جارى ييت ييت بمعنى مقار بالوقت كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الاضافة كبادى بدء بمعنى مبدوء به وتفرقوا أيادى سبا بمعنى مثل أيادى سبا والذى جزم به ابن مالك أن هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفع السبب الذى بنى لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف فى القسم الاول وشبهه ما هو متضمن له فى الثانى وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من الثانى للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض فى التقدير كما اتبع الاول فى ياز يد بن عمرو الثانى فى حركته

(ص) مسئلة تحذف الا إن حصر أو نهى عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوى عند الأكثر ويجب أن جرى مثلاً أو بين نقصاً أو زيادة بتدرج مع الغاء أو ثم أو كان مؤكداً أو نائبا أو تويضا

(ش) الأصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو را كبالن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعد الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربى زيدا قائما أو عن اللفظ بالفعل نحو هينالك أو نهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى ولا تمش فى الارض مريحا ويجوز حذف عاملها القرينة حالبة كقولك للمسافر راشدا مهديا أى تذهب والقادم مسرورا أى رجعت وللحدث صادقا أى تقول أو لفظية نحو را كبالن قال كيف جئت وبلى مسرعا لمن قال لم ينطلق ومنه بلى قادرين أى نجمعها ويستثنى ما إذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر فهم أم لا ضممه فى نفسه ولأنه إنما عمل بالنيابة والفرع لا يقوى قوة الأصل ولأنه يجتمع فيه مجوزان تنزيلة منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف فى الظرف فقال فى قوله هو اذا مثلهم بشره أن مثلهم حال والتقدير واذا ما فى الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلاً كقولهم حظين بنات صلفين كنات أى عرفتهم أو بين نقصاً أو زيادة بتدرج أى شيا فشيأ نحو بعتهم بدرهم فصاعدا أو فسافلا أى قراد المثنى صاعدا أو فذهب صاعدا أو فأنحط سافلا بشرط نصب هذا الحال أن تكون مصحوبة بالغاء أو بتم والغاء أكثر فى كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدرج معها وصورة فسافلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أره بالغيره فان لم ينقل عن العرب فهى ممنوعة لان حذف العامل فى الحال وجوباً على خلاف الأصل وبما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والنائبة عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كهيئاً مريثاً أى ثبت له ذلك والواقعة تويضا نحو قائما وقد قد الناس ألا هيا وقد جدق رناؤك

(ص) القيز هو نكرة بمعنى من رافع لا بهام جملة أو مفرد عدد أو مفهم مقدار أو بمثاله أو مغايرة أو تعجب

بالنص على جنس المراد بعد تمام باضافة أو تنوين أو نون ومنع الكولية القيز بمثل وغيره وأبو ذر بما في فهم
والاعلم عن التجب

﴿ ش ﴾ القيز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة
نحو نصب زيد عرقاً أو مفرداً عددهم أو مفرداً عددهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كتحال ذرة
وذئوب ماء ونحوي معنا أو مماثلة نحو مثل أحد ذهباً أو مغارة نحو لبا غير هاشاء أو تجب نحو ويحمر رجلاً ومائت
جارية أو يا حسن البيلة وناهيك رجلاً وفولي بالنص على جنس المراد يتعلق بقولي رافع لابهام والحال والقيز
مستتر كان في سائر القيود الألفي كونه بمعنى من وانما يأتي القيز بعد تمام باضافة نحو مل الأرض ذهباً وعدل
فلك صيماً أو تنوين ظاهر كمرطل زيتاً أو مقدار خمسة عشر أو نون تثنية كتنوين معنا أو نون جمع نحو
بالاخيرين أعمالاً أو شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة وتعلت النكرة كل نكرة وقد اختلف في نكران منها
مثل فنع الكوفيون القميز بها لابهامها فلا يبين بها وأجاز مسيو به فيقول لي عشر ون مثله لي مل الدار
مثالك ومنها غير فنع الفراء القميز بها لأنها أشد ابهاماً وأجاز يونس وسيو به لأنه لا يخلو من فائدتها إذا كان
عنده ما ليس بمثل لهذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما في باب نعم وأجاز العارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى
شيء وتتصب تمييزاً وتبعه الرخشي وممنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الجشني وذهب الاعلم فيها
تقدم أنه منصوب عن التجب إلى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ ص ﴾ وناصبه مميزة تشبهاً بأفعل من أو باسم الفاعل قولان وتجره الاضافة ان حذف التنوين أو النون ولا
يحذف غيره الا مضاف يغني عنه القميز وتجب اضافة تفهم مقدار ان كان في الثاني معنى اللام أو جزؤه ويختار في
نحو جبة خبز ويجوز نصبه تمييزاً وحالاً واظهار من مع كل تمييز الا أفعل والعندونم ومنقول فاعل ومفعول وهي
تبعيض وقيل زائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء

﴿ ش ﴾ تمييز المعرد ينصبه مميزة كعشرين مثلاً في عشرين درهماً ورجلاً وقفيز وذراع في رطل زيتاً وقفيز
براً وذراع ثوباً وجاز مثل هذه أن تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه واختلاف البصريون
في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسمها بعد ما قيل بأفعل من في طلبها اسمها بعد ما على طريق التبيين
مما تزامى التنكير قال أبو حيان وهو أقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمداً ويعمل في النكرة وغيرها ويجوز
التمييز باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زيت وأردب شعير ومنواس من ولا يحذف شيء
غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح القيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل فان
لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلاً ويحمر رجلاً لم يجز الحذف فلا يقال لله در رجل ولا ويحمر رجل والمقادير اذا أريد بها
الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز الا اضافة نحو عندى منواس من وقفيز بر وذراع ثوب بر بدل الرطلين الذين يوزن
بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على
معنى من وكذا تجب الاضافة فيما يميز به من نحو غصن ريحان وثمره نخلة وحب رمان وسمن مقل هذا ان لم تتغير
تسميته بالتبعيض بأن بقي على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خبز وخاتم فضة وسوار ذهب فام اسماء حادثة بعد
التبعيض والعمل الذي هيأها الله تعالى للامثلة بها فالك في هذا النوع الجرب بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال
والاضافة أرجح لان الحال يخرج الى التأويل يشتق كما تقدم والتمييز باب ضعيف لكونه في خامس رتبة من
الفعل لان النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من مشب بالصفة المشبهة وهي مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل
فلا يحسن الا عند تعذر الاضافة واذا كان المقدار مختلطاً من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل تقول عندي رطل معنا سلا إذا أردت أن عندك من السعن والعسل مقدار رطل لأن تفسير الرطل ليس
للسعن وحده ولا له سل وحده وإنما هو مجموعهما فجعل معنا سلا اسما للجموع على حد قولهم هذا حلوا حامض
وذهب غيره إلى العطف بالواو لأن الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ألا ترى أنك تقول هذان
زيد وعمر وفصيرت الواو الجامعة زيد وعمر اخبرنا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيد على انفراد خبرا ولا عمرو
على انفراده وكذلك زيد وعمر وقائمنا وقال بعض المغاربة الأحرار أن سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع
كل تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره نحو ملء الأرض من ذهب وأردب من قحح ولى أمثالها من ابل وغيرهما من شاء
ووجه من رجل والله درهم من فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال ياسيدا ما أنت من سيد وقال
فيالك من ليل ويستثنى العدد فلا يقال عشرون من درهم مالم يخرج عن القيز بالتعريف نحو عشرون من
الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيد أكثر مالا من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل
ومفعول وهما من تمييز الجمله فلا يقال طالب زيد من نفس ولا فخرت الأرض من عيون ومن المذكورة فيها قولان
أحدهما أنها التبعية ووجه ابن عمفور والثاني أنها زائدة قال في الارتشاف ويؤيده العطف على موضعها
نصافي قوله طافت أمانة بالركبان آونة ياسينه من قوام ومنتقيا

ص مثله تمييز الجمله ناصبه ما فيها من فعل وشبه وقال ابن عمفور هي ويكون منقولا من فاعل ومبتدأ
ومفعول وأنكره الشاويين والابدي وابن أبي الريح ومثله وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه
نحو حسبك به فارس والله درهم رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح أن يغير به عما قبله فله أو لا يسه المقدر وان دل على
هيئة وعنى به الاول جاز كونه حالا واظهار من

ش تمييز الجمله ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طالب زيد نفسا واشتعل
الرأس شيئا والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل
ماي أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو وفخرنا الأرض عيوننا والأصل فخرنا عيون الأرض هذا
مذهب المتأخرين وبه قال ابن عمفور وابن مالك وقال الابدي هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما الثابت
كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشاويين عيوننا في الآية نصب على الحال المقدره
لأن القيز ولم يثبت كون القيز منقولا من المفعول فينبغي أن لا يقال به وقال ابن أبي الريح عيوننا نصب على البدل
من الأرض وحذف الضمير أي عيونها أو على اسقاط حرف الجر أي بعيون ونارة يكون مشبها بالمفعول نحو
امتلاء الاناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلاء مطاوع ملاء فكانت قلت ملاء الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد
ان كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في
المعنى اما حقيقة أو مجازا ومن تمييز الجمله فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرنا على ابن مالك حيث جعله من
تمييز المعرد قولهم حسبك به فارس والله درهم رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره وكفى بالله شهيدا وفي ناصب تمييز
الجمله قولان أحدهما ما فيها من فعل وشبه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيويه والمازني والمبرد والزجاج
والفارسي ووجه ابن عمفور ان العامل فيه نفس الجمله التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي يجرى
مجره كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب من تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد
أباهانه يصح أن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أب فلان فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الأب أي ما كرمه
من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده الى ملائسه المقدر بان يكون
الأب أباز يذلا زيدا نفسه أي ما كرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان دل

القيز على هيئة وعنى به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذا اريد ان زيدا هو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى القيز لصلاحية من ويجوز حيثنا اظهار من معه وهو الاجود فعال توهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يكن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا وامتنع الحالية ولم يجوز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ما قبله اتحد معنى أم لا مالم يلزم إفراده لأفراد معناه أو كان ممدرا لم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعدم فرد مبين لا يفيد معناه

﴿ ش ﴾ يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الأفراد وفرعيته ان اتحد معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان لم يتحد من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها الآن يلزم إفراد القيز لأفراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين الا انه لأفراد مدلوله يلزم إفراده لان الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون القيز ممدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو زكى الزيدون سعيان قصد اختلاف الأنواع في المصدر لا اختلاف محاله جاء القيز جمعا نحو بالآخرين أعمالا . لان أعمالهم مختلفة الحال هذا خسر بكذا وهذا خسر بكذا وكقولك تخالف الناس وتفاوتوا أذهانا ويلزم جمع القيز بعدم فرد مبين اذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو تظف زيدا ثيابا اذ لو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا تطيف

﴿ ص ﴾ ويجوز توسط بين متصرف وفاقا لا تقديمه اختيارا وجوزة قوم على فعل متصرف غير كفى والفراء على اسم شبه به الاول

﴿ ش ﴾ يجوز توسط القيز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوب به نحو فخرت عينا بالارض وأما تقديمه على الفعل فنعى ابن عصفور جزماء على ان الناصب له ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها والقائلون بان الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلافوا فتح سبويه والاكثر من البصريين الكوفيون والمغاربة تقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمنع التقديم في تمييز المفرد وماورد من ذلك فضرورة وجوزة الكسائي والمبرد والمأزني والجري وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لو رده قال وما كاد نفسا بفراق طيب وقياسا على ماثر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله باجتماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجتماع فلا يقال ما رجلا أحسن زيدا كذا ولا رجلا أحسن زيد كما يمنع اذا كان عاملا جامدا باجتماع نعم استثنى من محل الاجماع في الثانى صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطرازة تعريفة وتأول البصريون ماورد

﴿ ش ﴾ البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطرازة الى أنه يجوز ان يكون معرفة كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله علام ملئت الرعب والحرب لم تقدم وقولهم سغه زيدا نفسه وألم رأسه وبطرت معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالفعل به أو على اسقاط الجار أى في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها

﴿ ص ﴾ ولا يتعدو الجمهور لا يكون مؤكدا يحذف لقريظة أو قما الابهام لا المميز مالم يوضع غيره موضعه ﴿ ش ﴾ فارق التمييز الحال في أنه لا يتعدو بخلافها وفي أنه لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذا

قاله الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز قد يكون، وكذا كقوله تعالى . ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا . واجيب بأن شهر او ان كدما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامه وهو اثني عشر ميان ويجوز حذف التمييز اذا قصد ابقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه يزيل دلالة الابهام الا ان يوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا أي تالله ما رأيت كاليوم رجلا

(ص) مسألة بميزالعدد ان كان ما بين عشرة ومائة مفرد، منصوب وأجاز العراء جمع واضافة عشرين واخواته لعدة أو عشرة فادونها مجموع منافي اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس ثالثا ان يستعمل للقلة جاز قياسا أو مائة فافوقها مفرد، منافي وجهه، بها ضرورة وقال الفراء سائغ ويجوز جره بمن ونصبه مع مائة ومائتين والضرورية وأجاز ابن كيسان ولا يميز واحدا واثنا عشر دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع تمييز كثرة ان أمكن قلة غالبا ولا يفصل من العدد اختيارا وينعت جملا عليه وعلى العدد دو يتعين الثاني في الجمع السالم ويبنى العدد عن تميزه اضاقته لغيره

(ش) حوات في كرميز الاعداد من باب العدد الى هنا للنسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم في صدر الباب ان من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد فاقول العدد ان كان واحدا أو اثنين لم ينجح الى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه أحصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل وأما قولهم شربت قدما واثنين وشربت اثني مد البصرة فشاذا وقوله * ظرف يجوز فيه ثنا حفظ * فضرورة وان كان ثلاثة فافوقها الى العشرة . يز مجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثة أبواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين مالم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالبا نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضا نحو ثلاث مئتين أما الالف فجمع البتة نحو ثلاثه آلاف وهل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نخل أو قال أحدها نخل ويقاس وان كان قليلا وعليه الفارسي وجمعه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده قال * ثلاثة أنفوس وثلاث زود * وقال تعالى . وكان في المدينة تسعة رهط . والثاني لا ينقاس وعليه الانخس وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقتين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو للكثرة فلا يجوز وعليه المازني وعلى المنع طريقه أن يبين بمن فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النخل وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين . يز مفرد منصوب نحو . أحد عشر كوكبا . اثنا عشرة عينا . واعدناه موسى ثلاثين ليلة . واختار موسى قومه سبعين رجلا . ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزة الفراء نحو عندي أحد عشر رجلا وقام ثلاثون رجلا وخرج عليه اثنا عشرة أسباطا قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشرين واحواته الى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشر ودرهم وأربعونوب وان كان مائة فافوقها ميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوزة الفراء في السبعة وخرج عليه قراءة حزة والكسائي ثلثا مئتين باضافة مائة ويجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال * اذا عاش الفتي مائتين عاما * وأجاز ابن كيسان أن يقال في التسعة المائة دينار والالف درهم وبقى مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالبا ومن جوع القلة جمع التصحيح . قال تعالى سبع سموات . وسبع بقرات . وسبع سنبلات . وتسع آيات . ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروء وثمانى حجج فان لم يمكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله

• في خمس عشرة من جادى ليلة • وقوله • ثلاثون للهجر حولا كيلا • وقوله •
 • وعشرون منها أصبعان ورائتا • الثالثة إذا جى بنعت مفردا وجمع تكسير جازا لجل فيه على التمييز
 وعلى العدد نحو عندي عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام فإن كان جمع سلامة
 تعين لجل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في البسيط الرابعة يفتى عن تمييز العدد إضافة إلى غيره
 نحو خذ عشرينك وعشري زيد لأنك لم تصف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى
 عن المفسر وقد قال الشاعر

وما أنت أم مارسوم الدنيا • روستوك قد قربت تكمل

• (ص) • مسألة يميز كم الاستفهامية منصوب وفي جره نالها يجوز أن جرت وهو بمن مقسرة وقال الزجاج
 بإضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفية مطلقا ولا خفضا فيما أريد به الاصناف ويجوز فصله وحذفه
 • (ش) • خفت الكلام في التمييز بأنواع منه لم يجر عادتهم يذكرونها في هذا الباب كما ذكرت تمييز الأعداد
 وذلك كم الاستفهامية والخبرية وكأى وكذا وسياق الكلام على معانيها في بعض الأدوات يميز كم الاستفهامية
 مفرد منصوب كميز عشريين وأخواته نحوكم ثم صاها وقال ابن مالك لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون
 بمنزلة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراها بأن جعل يميزها كميزه في النصب والأفراد وأجاز
 الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في الخبرية نحوكم غلمانا لك ورد بأنه لم يسمع وأجازة الخفض
 إذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد كم عندك من هذه الأصناف واحتراره بعض المغاربة فقال كم الاستفهامية
 لا تفسر بالجمع إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص وأما إن كان السؤال عن الجماعات
 فيسوغ تمييزها بالجمع لأنه إذا ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحوكم رجلا عندك تريد كم بجمعان الرجال إذا أردت أن
 تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويسوغ باسم الجنس نحوكم بطا عندك تريد كم
 صنعان البط عندك وهل يجوز بتمييز كم الاستفهامية جملا على الخبرية، مذهب أحداهما لا والثاني نعم والثالث
 الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر نحو على كم جذع بيتك، بنى ثم الجرح حيث ذهب من مقسرة حذف تخفيفا
 وصار الحرف الداخلة على كم عوضا عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج
 فقال أنه بإضافة كم لا بإضمار من ورده أبو الحسن الأبدى بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف
 جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وإن لم يجز في
 عشرين وأخوته الاضطرابا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعام لها وبالخبر نحوكم ضربت رجلا وكم
 أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها أنها لما ألزمت الصدر وتطيرها
 من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من
 ذلك التصرف الذي طلبته ويجوز حذف تمييزها نحوكم ضربت رجلا على أن رجلا مفعول ضربت والتمييز
 محذوف وكم رجل جاءك أى كم مرة أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر

• (ص) • والخبرية بمجرور بإضافتها وقيل بمن وينصب إن فصل ودونه لغة وجره مفعولا بظرف ضرورة
 ونالها يجوز أن كان ناقصا وبجمله نالها يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل
 إن لم ينصب والأصح جواز حذفه ونالها إن لم يقدر مضافا ورابعها يفتح إن لم يقدر منصوبا ومنع نفيه فيهما
 • (ش) • تمييز كم الخبرية بمجرور ويكون مفردا وجمعا قال كم عندك يا جريرو خاله وقال كم ملوك بادملكمهم
 الأفراد أكثر من الجمع وأصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ وعليه المعبرى في شرح الإفصاح وقيل

يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانت قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر باضافتها اليه عند
 البصريين وقال الكوفيون بن مقدرة حذفوا بقى عملها كما في قوله * رسم دار وقعت في طله * وضعف
 بأن اضماء حرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة او شذوذ فان فصل نصب حلا على الاستفهامية كقوله
 * كم نالني منهم فضلا على عدم * وور بما ينصب غير مفصول روى كم عملة البيت بالنصب وذ كر بعضهم أن النصب
 بلا فصل لغة تميم وذ كر سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل أو بغير فصل جاز
 كونه أضافا فردا أو جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب الأستاذ أبو علي وابن هشام الخضر اوى إلى أنها
 اذا نصب تميزها الترم فيه الافراد لان العرب التزمت في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية كم الاستفهامية
 وكان وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجزه وهل يجوز جر مع الفصل بنظر أو بجر وور
 مذاهب أصحابها لا فيهم من الفصل بين المتضايين وذلك ممنوع الا في ضرورة تنحو
 كم يجوز متصرف نال العلى * وكر يم بخله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضرة ويونس بناء على رأيه من جواز الفصل بين
 المتضايين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الطرف أو المجرور ناقصا نحوكم بك مأخوذاً ثانياً وكم اليوم
 جئت جاني والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الطرف التام والناقص في الفصل بل تجر بهما مجرى
 واحد فان كان الفصل بجملة لم يميز الجرف في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايين لا
 يجوز البتة وجوز الكوفيون فيها بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوز المبرد في الشعر فقط وروى قوله
 * كم نالني منهم فضل على عدم * بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا يجوز كون المميز منقيا لا في الاستفهامية
 ولا في الخبرية لا يقال كم لارجلا جاءك ولا كم لارجل صحبت نص عليه سيبويه وأجاز ذلك بعض التصويين نعم
 يجوز العطف عليه بالنفي نحوكم فرس ركبت لافرسا ولا فرسين أى كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

﴿ص﴾ ويميز كان يجر بمن غالبا وقال ابن عصفور لا زما ومع ههنا باضماء رها قيل بالاضافة قال أبو حيان
 ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف أو ممنوع أقوال والاصح أن لا يفصل

﴿ش﴾ ويميز كان الا كتر جره بمن ظاهرة قال تعالى . وكان من نبي وكان من دابة . قال
 أبو حيان ويظهر من كلام سيبويه أن من هنالك كيدا لبيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزداد في غير الواجب
 فيقال إن هذا روى فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر

* وكان لنا فضلا عليكم ونعمة *

وقال أطر دالأس بالرجاء كائن * أنا حم يسره بعد عمر

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم وأنه لا ينصب قال في المنع ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع
 ههنا قال أبو حيان الا أنه لا يحفظ فان جاء كان على اضماء من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يعمل على
 اضافة كائن كما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضافة اذا المحكى لا يضاف لان في آخرها تنوين فهو مانع
 من الاضافة ايضا وقد قال سيبويه إن جرهما أحد من العرب فمضى أن يجرهما باضماء من انتهى وقال ابن خروف
 يكون في مبرزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقراء أن تميز
 كائن لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلف في جواز حذفه فجوز المبرد اولا أكثر ون
 وقال صاحب البسيط انه ضعيف لزوم من فيه حذف عامل ومعمول قال أبو حيان ويرى يقول بجواز حذفه
 لا يترجم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والافصح

اتصال تميز كائن بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالطرف قال « وكائن رددنا عنكم من مدحج » وقال « وكائن بالأباطح من صديق »

« (ص) » ويميز كذا لا يجز بمن وفاقا ولا بالاضافة ولا البدلية ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزامها

« (ش) » مميز كذا لا يكون الا مفردا منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعمى بعد بؤسك ذا كرا « كذا وحكذا الطغاة نسي الجهد

ولا يجوز جرهم من اتعا قولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا

آثاب قياسا على العددان صريح ورد بأن المحكي لا يضاف وبأن في آخرهما اسم الإشارة واسم الإشارة لا يضاف

وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وحوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لم يسمع

وجوز والجمع بعد الثلاثة إلى العشرة

« تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني » (ص) نواصب المضارع «

رأى	رأى
فعل	فعل
فعل	فعل

